

غاية البيان فادرة الزمان

٨

قوام الاتقائي

المرفق ١٢٠

الجمعة ١١ محرم ١٣٠٥

فأية اليأس

٢٧٥٠ / ٦٦٦٦٦٦٦٦
 ١٩١٨١٨١٨١٨١٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكبار: **فقيه البيان** **٨/٨٤**
 اسم المؤلف: **مقام الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر**
 تاريخ النسخ: **٧٨٤**
 عدد الأوراق: **١٧٢**
 ملاحظات: **الورق صفير**
ع ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ سَتَرِ بِكَ

بَابُ حَنَاءِ الْبَهْمَةِ وَالْحَنَاءِ عَلَيْهَا

وكان من حق هذا الباب ان يذكر بعد باب جنائى المملوك لفصله النطق في
المملوك الذي هو العبد ولكن لما كانت البهيمه ملحقة بالحيوانات من حيث عدم
العقل والنطق الحق هذا الباب بان ما يحدثه الرجل في الطريق ذكر ان الجرح من
دخولك **قول** قال الركب ضامن لما او طأت الدابة ما اصاب يدها او رجلها
او راسها او لدمت او خبطت ولذا اذا اصدت ولا يضمن ما نحت برجلها او
ذنبها ان قال في الجامع الصغير وقوله وما اصاب بدل من قوله لما او طأت وصورتها
فيه محل عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يكون على الدابة وهو يسير عليها قال
يضمن ما اصاب يدها او رجلها او راسها او لدمت او خبطت الا النخبة بالرجل
او النخبة بالذنب فانه لا يضمنه الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير وقال الحاكم الشهيد
في الكافي واذا اساء الرجل على دابة اى الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطأت
انسانا بيده او رجله وهي تسير فقتله فدية على عاقلة الراب وذلك لانه يستعمل
للدابة بالنقل من مكان الى مكان وهي بحسب قوله على هذا العقل من جهته فصار
جنائىها بمنزلة جنائى غيره اى حاطت موجت الدية على عاقلة والكفاية لا تامل
حقيقة ولا يضمن ما نحت برجلها وهي تسير لانه غير مستعمل اماها في النخبة
فلا تضيق بها فانه لا حقيقة وان كان سببا لذلك على معنى انه لو لا شيئين
في ذلك الموضع لما حدث هذا الامر ولكنه ليس بمعتد في التسبب في سبوت
المسلمين والسبب المحض المألوف بالمباشرة بوضع التعدي وقد عدم فلا
يؤخذ به **ك** وان لدمت انسانا بغيرها او اصدت براسها او خبطت

بيدها

بيدها هو ضامن وقال ابن ابي ليلى هو ضامن في جميع الوجوه لانه مستعمل
على الدابة بالركوب فصار فعلها كفعله ولما نقول انما يضاف فعل الدابة اليه
بواسطة الحمل ولا محل في هذه الافعال ولكن يلزمه حفظ الدابة وصيانتها
عما وسفه صيانتها وفي وسفه صيانة الدابة عن اللطم والضرب والخبط
حتى قصرت في ذلك حتى وقع ما وقع صار معتدا يا فيه فالحمل به وليس في وسفه
صيانتها عن النخبة والصرب بالذنب فلا توصف بالتعدي فيه لانه غير
مقتضى فيه بل هو ضد بالصمان الذي شرح الكافي والاصل في ذلك ما قال
القُدوري في شرحه ان المسمى في الطريق مباح بشرط السلامة وكلما تولد
من السير مما لا يمكن الاحتراز منه فليس يضمنون الا ترى انه ما ذون في المسمى
فلو ضمن ما لا يمكن الاحتراز منه كان ذلك منعاً من التصرف وما يمكن الاحتراز
منه لا يورد ضمانه الى المنع من التصرف لانه بقدر ان يحفظ منه ولهذا
قال اصحابنا ان ما كان من العباد بالمشي او يسير الدابة لا يضمن ما تولد منه
لانه لا يمكن الاحتراز منه ولذلك ما اثارته الدابة بسنابكها من
الحصى الصغار لا يمكن ان يحترز منه في السير فاما الحصا العبار فان
الراب يضمن ما تولد منه لان ذلك لا يكون الا بالعنف على الدابة في السير
وما لو اتي شروح الجامع الصغير وان اوقفها في الطريق ضمن المولى ايضا
لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كان غير ممكنة عن النخبة
فصار الانفاق تقديرا او مباحا مقيدا بشرط السلامة يقال
او طائة دابة فوطيته فعلى هذا ينبغي ان يقال الراب ضامن لما
وطيته الدابة ولكن يجوز ان يكون مفعولا لا ايطا محذوفين لقوله
فلان يوطى وتقدر او طأت الدابة يدها او رجلها انسانا والدم العقر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ قَسِّرْ لِي كِتَابِي

باب غنائه بالهبة والحنانة عليها

وكان من حق هذا الباب ان يذكر بعد باب جنابة المملوك لفصله النطق في المملوك الذي هو العبد ولكن لما كانت الهبة ملحقة بالمجازات من حيث علمه العقل والنطق الحق هذا الباب بان ما يحدثه الرجل في الطريق ذكر من الجوزين نحو ذلك **قول** قال الركب ضامن لما او طأت الدابة ما اصابته بيدها او رجلها او راسها او ادمت او خبطت وكذا اذا اصدمت ولا يضمن ما نفت برجلها او ذنبها او قال في الجامع الصغير وقوله وما اصابته ببل من قوله لما او طأت وصورتها فيه محذوف عن ان حبيفة في الرجل يكون على الدابة وهو يسير عليها قال يضمن ما اصابته بيدها او رجلها او راسها او ادمت او خبطت الا النخبة بالرجل او النخبة بالذنب فانه لا يضمنه الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير وقال الحاكم الشهيد في الكافي واذا اساء الرجل على دابة اى الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطأت انسانا بيده او رجله وهي تسير فقتله فدينته على عاقلة الركب وذلك لانه يستعمل للدابة بالنقل من مكان الى مكان وهي بحسب قوله على هذا العقل من جهة فقارت جنابته بغير جنابته غير انه خاطى وجبت الدية على عاقلة الكارة لا على حقيقته ولا يضمن ما نفت برجلها وهي تسير لانه غير مستعمل اماها في النخبة فلا تضيق بها فانه حقيقة وان كان سببا لذلك على معنى انه لو لا شئيين في ذلك الموضع لما حدث هذا الامر ولكنه ليس بمعتد في السير في سوق المسلمين والسبب المحض الما يلحق بالمباشرة بوضعه التقدي وقد عدم فلا يؤخذ به **ك** وان ادمت انسانا بغيرها او اصدمت براسها او خبطت

بيدها

بيدها هو ضامن وقال ابن ابي ليلى هو ضامن في جميع الوجوه لانه مستعمل على الدابة بالركوب فصار فعلها كفعله وكما يقول انما يضاف فعل الدابة اليه بواسطة الحمل ولا حمل في هذه الافعال ولكن يلزمه حفظ الدابة وصيانتها عما يفسد صيانتها وفي وسع صيانة الدابة عن اللطم والصدوم والخيطة متى قصرت في ذلك حتى وقع ما وقع صار معتدا يا فيه فليخل به وليس في وسعه صيانتها عن النخبة والضرر بالذنب فلا يوصف بالتقدي فيه لانه غير مقصود فيه بل هو ضد بالصمان الذي شرح الكافي والاصل في ذلك ما قاله القدوري في شرحه ان المشي في الطريق مباح بشرط السلامة وكما تولد من السير مما لا يمكن الاحتراز منه فليس يضمنون الا ترى انه ما دون المشي فلو ضمن ما لا يمكن الاحتراز منه كان ذلك منعاً من التصرف وما يمكن الاحتراز منه لا يؤدي ضمانة الى المنع من التصرف لانه بقدر ان يحفظ منه ولهذا قال اصحابنا ان ما كان من العباد المشي او يسير الدابة لا يضمن ما تولد منه لانه لا يمكن الاحتراز منه ولذلك ما اثارته الدابة بلسانها من الحصى الصغار لا يمكن ان يحترز منه في السير فاما الحصا العجاف فان الرابح يضمن ما تولد منه لان ذلك لا يكون الا بالعنف على الدابة في السير وما لو اتي شروح الجامع الصغير وان وقفها في الطريق ضمن العوكة ايضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كان غير ممكنة عن النخبة فصار الانفاق بقدر ما او مباحا مقيدا بشرط السلامة بقاى اوطانة دابتي فوطيته فعل هذا ينبغي ان يقال الراب ضامن لما وطئته الدابة ولكن يجوز ان يكون منعوا لا الايطا محذوفين لقولك فلا تلطى وتعد من او طأت الدابة يدها او رجلها انسانا والدم العقر



تقدم الاسنان كما يكدم الحمار والخيطة الصوب باليد والصدم هو ان
تضرب الشيء بحسبك ونفخت الدابة الشيء اذا ضربته كما هوها **قوله**
قال وان اصابته ببدها او رجلها حصاة او نواة او ثار عمار او حجرا
صغيرا ففقا عين انسان او افسد ثوبه لم يضمن وان كان حجر كبير اضمن
اي فان في الجامع الصغير وذلك لان الاحتراز عن ذلك غير ممكن فلا يؤخذ
بالضمان الا ترى انا محفل سيرة الدابة كسيرة نفسه ولو سار بنفسه
فاصاب برجله هذه الاشياء فاصاب انسانا فقتله لا ضمان عليه لانه من
صنوده ان لا يتكبر وهو مباح الا اذا كان حجر البير المضمخ خبيثا
لانه يمكن صيانة الدابة عن مثل هذا اذا طاهره انما وقع هذا من
قبل عنيفة في امر السوق فيوصف بالتعدي وتؤخذ به **قوله** والمركب
فيما ذكرنا كالراكب قال الحارثي الشهيد في الكافي والراكب والردف والسائق
والقائد في الضمان سواء المغنا ذلك عن سترح الا انه لا فاقة على السابق
والقائد وطول الدابة ولا يحرم به عن الممرات وذلك لان الدابة محبولة في
السيرة على ارادتهم ضررون فيها ماشا والآن السابق والقائد مستبان
للقتل فل معنى انه لو لا الشوق ولو لا القوة لم يجر وطول الدابة والاهارة
جنوا مباحة القتل بخلاف الراكب والردف فانها مباحة ان يقتل حصة
بقلمها فلو تمها الكفارة ويحرم ان عن الممرات كاليام اذا اعلت على انسان
قوله قال فان رايت او مالت في الطريق وكفى تسير معطى به انسان لم يضمن
اي فان العدو ذلك محصر وقال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة
في الرجل يسير على الدابة فتقف للدوث او للبول مستورا وتبول معطى
انسان يرفها او يبولها قال لا ضمان على الراكب وان كان صاحب الدابة

في الرجل يسير على الدابة فتقف للدوث او للبول مستورا وتبول معطى انسان يرفها او يبولها قال لا ضمان على الراكب وان كان صاحب الدابة

او قفها

ارقفها لغير ذلك فرايت او مالت وهي واقفة تعطب انسان يبولها او يبولها
ضمن اليها لفظ اضل الجامع الصغير بالخبر الاسلام في سرحه والعرقان
الاحتراز عن البول والدوث غير ممكن لمحل تحفو او الوقوف في ضروره لانه
الدابة لا تدوث ولا يتبول في الغالب الا بعد الوقوف لمحل ذلك عفو ايضا ولم
يحل مضافا الى صاحب الدابة فصار هذه اقاما وقف الدابة لا يسير احد فليس
ما وضع له الطريق كان تعديا فلم يجعل ما الفصل به عفو ان المالك وان تعذر
الاحتراز عنه كمن جرح رجلا ضمن سوايته وان تعذر الاحتراز عنه ذلك
من حصه سوا اعلى فاعلى الطريق ضمن ما وقع فيه وان تعذر الاحتراز عنه
واللعاب اذا خرج من فم الدابة فابتل الطريق فزلق انسان فسقط فالت لا ضمان
فيه لانه لا يمكن حفظ الدابة عن مثل ذلك لاني سرح الثاني **قوله** لان المعنى لا
محلف وهو المصروف في الدابة بالسبيير فالالخي في محصر من وقف
دابة على باب المسجد الاعظم او على باب مسجد من مساجد المسلمين فهو مثل وقفه
في الطريق وان كان الامام قد حمل للمسلمين عند باب المسجد موقفا ينفقون
فيه دولهم فلا ضمان عليه فاصابت به في قوفها او حدث منها في ذلك الوقت
فان انسانا فيه او قاذفها فيه فهو ضامن لما يصيبه ان اقلعت ذلك
في الطريق العام المستر فان العدو ركن في سرحه وذلك لان القادر والسائق
مفترق للدابة الى الجباية والادان في الوقوف في هذا المكان لا يخرج من
ان يكون طريقا مضمنا يضمنه في الطريق الامانة ولم الادان لم فالالخي ولذلك
ان كان الموضع قد اذن الامام فيه يمشي لسوق الخيل والدواب والاهان
على الواقف دابة فما كان من دابة من نفع رجل او ديب او بول او دوث
او لعاب ولذلك لو كان الرجل اكبا عليها او اقفها فلا ضمان عليه في شيء من ذلك

ولذلك العلة من الارض اذا وقف فيها دابة وان كان راعيا عليها وكذلك طريق
 مكة اذا كان وقوفه في غير المحجة باحتمال عنها فان كان ذلك في المحجة فالمحجة غنوة
 الطريق السابل في جميع ما وصفت لك واما ان كان سائرا في هذه المواضع التي اذن
 فيها الامام بالوقوف او قياد او سائر فهو خاص لا يترتب ذلك عنه اذن الامام
 واذا سقط عنه ما حدث من وقوف دابة هذه المواضع كان راعيا او لم يكن
 فما حدث من الوقوف خاصة دون السير والسوق والوقود فاما الواقف في ملكه
 والسائق فيه والعايد والساير فلا ضمان عليه في شيء من ذلك الا فيما وطئت يدا رجل
 ولا يلوته الكفاية في غير ذلك والموتد في الراب سوا في جميع ذلك وسواء كان
 الارض حقة الجناية مان ومانه في دخول الملك او غير ما دون له في ذلك ولذلك لو كان
 في الملك كلب غفور فعوض من في الدار عن اذن له بالدخول في الدار او لم يورث الى هنا
 لو كان كذا في غير الله وذلك لان ترك العلب في الملك ليس بفعله فلو لم يضمن
قوله فلا يلحق به اي لا يلحق الاتقان بالسير او لا يحمل حكمه حكم السير يعني اذا
 رأت الدابة او ماتت في حالة السير لا ضمان في ذلك لانه لا يضمن السير بل اذ كان
 اضلا فكان من ضرره وانما السير ولذا اذا اوقفها لذلك فوحدتها ذلك فاما
 اذا اوقفها لغير ذلك لا يضمن اخرا فرائد او ماتت بحج الضمان لان الاتقان لغير
 ذلك ليس من ضرره وانما السير وانما الاتقان له وانه اكثر ضررا بالمانع
 من نفس السير فلم يضمن في معنى السير فلم يلحق بالسير في عدم وجوب الضمان
قوله والسائق ضامن لما ماتت سداها او حلقها والعايد ضامن لما ماتت
 بيدها دون حلقها وهذا لفظ القدوري في مختصره قال صاحب الهداية
 والمؤاخذ النسخة اي المراد من قوله او حلقها ودون حلقها النسخة بالرجل لان
 العايد يضمن طء الرجل وكذا السائق يضمنه اما النسخة بالرجل فليس يضمنها السائق

ام لا فالقدور يضمنها السائق ولا يضمنها العايد والفرق ان النسخة بالرجل
 تترتب من السائق فامتنحت الاحتمار عن ذلك فوجب عليه الضمان لانه قريب
 الدابة الى الجناية مع امكان الجناية الاحتمار عن خلاف العايد فانها ليست
 متزاوية عنه فلم يضمنه الاحتمار فلم يوجب عليه الضمان في النسخة بخلاف الوطء بالرجل
 والاصابة باليد حيث يجب الضمان في ذلك عليهما لامتناع الاحتمار عن ذلك
 وهكذا فرق القدوري في النسخة في محصر من السائق والعايد وللظاهر
 الرواية خلاف ذلك الا ان كان الحاكم الشهيد قال في مختصره والراثة والركب
 والسائق والعايد في الضمان سواء الا انه لا يفرق على السائق والعايد في وطء
 الدابة ولا يحرم به عن الميراث وقال القرني في مختصره فان نكحت الدابة برجلها
 وهي تسير او بذنبها فلا ضمان على الراب ولا السائق ولا القايد ولا الموتد
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الرجل جبار وهو ما لا يملك الرابك
 الحفظ منه الى هنا لفظ وعلى هذا السمسار حيا رحمهم الله لا
 الاحتمار لا يملك من النسخة وانما يملك من الاطباء والصدمات وما لا يملك الاحتمار
 عنه لا يضمن ولذلك ما اصابته بذنبها فهو كرجلها لانه لا يملك الاحتمار
 عنه **قوله** وقال السنا في يضمنون النسخة كعلم اي يضمنها الرابك
 والسائق والعايد لان فعل الدابة مضاف اليهم لان سيرها مضمونهم
 ولما روي ان اوداود وسننه باسنان الى الرهوي عن سعيد
 بن المسيب عن ابي هروج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار
 سنان ان المراد منه اما ان يكون الوطء بالرجل او النسخة والاول ليس بمراد
 بالاجماع لانه ليس بجبار فيتعين الثاني والاولى اللفظ للض من العايدة
قوله وانتقال الفعل نحو نقل القتل في المنة جوابا عن قول السنا في

ان فعل الدابة مضاف اليه يعني يكون فعلا للفعل صاحبها فيضمن فعالا فيقتل
فعل الفاعل الى غيره ان كان التخييف بالقتل لا بالضرب كما في الاذواء الكايل
ينقل لان الفاعل هو التخييف بالضرب لا بالقتل وفيه نوع وهي والجواب
الصحح لنا على الخضم ما كنا من المعقول الاول واما من الحدث ثانيا **قوله**
قال وفي الجامع الصغير وكل شي ضمنه الراب ضمنه السابق والقييد وذلك لان سير
الدابة مضاف الى السابق والعايد كما مضاف الى الركب فلزمه الحفظ عما كان
الحفظ والاحترار عنه ووضع عنه ما ليس في وسعه فاذا اصف الله صفة كان
فعله بيده الا انه لا يكون على السابق والعايد الكفاية وعلى الراب الكفاية فيما
اوطأت الدابة لان فعل الراب على الدابة اتصل بالقتل فصار مباشرا
عنزلة الاري فاما السابق والعايد فلم يمتل اثر فعلا بالقتل بل فعلها تسبب
والكفاية جزء الفعل وهو القتل فلم يجز على المسبب الذي هو دون المباشر
في اسحق والخبر او هو كما في البيروني واضع المحذوف لانه لا ينافي على المحذور والواضح
كل هذا **قوله** ولذا الراب في غير الارطاي لا لانه على الراب في غير
الايضا كالنخبة بالرجل والذنب لانه مسبب في ذلك واما الكفاية عليه
في الاطلا لانه مباشر فيه لان الملف حصل ثقله ونقل الدابة جعلت
له حيث كان سيرها مضافا اليه **قوله** ولو كان رابا وسابقا فبالا
يعني السابق ما اوطأت الدابة يعني لا يستمر كان في الضمان بل يجب الضمان على
الراب لان الراب صاحب علة والسابق صاحب سبب والاصل والجافه
الحكم هو السبب فيلزم استمر كان فملون بصف الضمان على الراب ووصفه
على السابق فالذي في مختصره ولو لم يتخسها وهو سير فوطت انسانا فقتله
فالدابة عليه ما نصفين لانها الآن رابا وسابقا الى هذا لفظ الاخرى يعني ان الفاعل

كالسابق

كالسابق ولو كان في سابق وراكب مستمر كان في الضمان فكذلك السابق
والراكب يستمر كان وهذا لان كل واحد منهما متعلق بطريق التسبب لانه
ينقل الراب ودفع الشاخص وقال الامام الاسيبي ان كان سابقا والراكب سابقا
وقايد اوراقه وقايد الضمان عليهما جميعا غير ان الكفاية على الراب ووطه **قوله**
مالواذ اصطدم فاما راسا فاما فعل عاقلة كل واحد منهما دابة الاخوار قال
الحدود في محسن وعند زفر والسابق يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف
دنة الاحد ولذلك الخلاف في الراجح يضطر ما يلد في شرح الكافي
لما ان كل واحد منهما صار مقتولا بفعل نفسه وفعل صاحبه لان اصطدام
فعلها جميعا وبعله في حق نفسه هدر وفعل صاحبه يعتبر فلو ان المصون هو المصف
فصار اذا اصطدم بعدا او حرج كل واحد منهما نفسه وحرج صاحبه او حرجا جميعا
بما اعل فادعة الطريق فوقع فيها لما تاولا ما روي محمد في الاصل عن علي في هذه
الحادثة انه اوجب على عاقلة كل واحد منهما دنة كاملة وقال يلعن ادنك على كل طالب
ولان فعل كل واحد منهما صاحبه في حق نفسه وهو مشبه بالطريق ولا يصلح سببا للمصارف في حق
نفسه لانه كان اسما للواقع في حق نفسه على فادعة الطريق لا يكون متى من دمه درا
بالنقل لولا مشبه لم يقع في البيروني فلهذا لا يندرس من دمه ايضا بالان
لوانفسه نفس من المصدوم لم يهلك والى المباح يصلح سببا للضمان في حرجه
لان المباحات تقتضي استمرار السلامة كالنائم سقط في نومته على عرشه
يجب عليه صيانة فلما كان فعل كل واحد منهما معتبرا في حق صاحبه لا في حق نفسه لم يستطاع
في الضمان لاحت دنة كاملة لكل واحد على عاقلة صاحبه وفي المسائل المذكورة فعل كل واحد
منهما في طور المباح والمخطور يصلح سببا للضمان ولكن لم يعتبر فعل كل واحد
منهما في اجاب الضمان في حق نفسه لعدم الفائدة في فعله معتبرا في حق صاحبه

ص

فوجب ان يحاط بصف الضمان على عاقلة كل واحد وفيما نحن فيه الفعل الواقع
 منه للموت مباحا لم يعقد سوجا للضمان في حق نفسه اصلا فاضيف
 ضمانه الى صاحبه جهلا وظهر الفرق بين المعلن والمعلن عليه بان في الاخير
 قال ابو يوسف في نواذر هشام رجلين قاتا احبا لا يوقعا على وجههما قاتا حبا
 انه يضمن كل واحد منهما دية صاحبه ولو وقع احدهما على قفاه والاخر على
 وخفيه فاما في صاحب الفقاد دية صاحب الوجه وان اقطع الحبل
 مودة فاحسقا على اقفيتهم فاما في صاحب الفاعل دية صاحب الحبل فيقتل الحبل
 ان وقع على وجههما اذا قطع الحبل بال محمد لا يكون هذا من قطع الحبل
 وقال محمد في نواذر بن دهم لو وقع على اقفيتهم وماتا الاضمان على باطن الحبل
قوله هذا الذي ذكرنا اذا قاتا حرس في اليد والخطا يعني ان كان
 المصطلك يمين حرس وقد بعد اذنت على عاقلة كل واحد منهما نصف
 دية الاخر بالانفاق واذا وقع ذلك خطأ ب دية الكاملة على عاقلة كل
 واحد منهما عندنا خلافا لروى والتمسني **قوله** ولو قاتا حرس في اليد والدم
 في الخطا يعني اذا اصطدم العبد برحط فماتا هدر الدم لان الحما
 يعلق برقبة العبد الحامي ولهذا يدفع فماتا الا ان بعدد المولى فاما مات
 فانت محل الحماية فلا يضمن المولى شيئا لان موت العبد لم يلد
 من فعله ولذا اذا وقع الا اصطدام من فعلهما جميعا عدا لانه شبه
 العدم فان كان الخطا هدر الدم حيث لم يخلف العبد شيئا لان العبد
 مال له فقال هدر دمه اي بطل **قوله** ولو كان احدهما حرا والاخر
 عدا يعني اذا كان احد المصطلك حرا والاخر عدا في صورة الخطا
 على عاقلة الحرة فماتا العبد لان كل مسمى من الحرية الدية ففيه القيمة من العبد

وكل شيء من الحرية وصف الدية ففيه نصف القيمة من العبد ثم ما وجب
 على العاقلة من قيمة العبد فهو لورثة الحر وسطل حق الحر المقتول فماتا ان
 من الدية على قيمة العبد لان العبد لم يخلف الا قدر القيمة ولا يطل
 ما زاد على ذلك لانه لم يخلف شيئا فيما زاد راصل ذلك ما ذكره القدر
 في شرح محضر الرعي في باب ارض الحمايات على الرمي ان العبد المقتول
 خطا على فتمتة على العاقلة عند ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابو يوسف
 انه قال في مال العاقل راعا على قيمة العبد على العاقلة عندنا لانه ضمان
 الادنى وعند ابي يوسف يجب على الحر لانه ضمان مال عدا وسمي
 بجانته ومسألة قيمة العبد انها هل تبلغ بالغة ما بلغت بيا على هذه
 القاعدة انه يضمن بالقتل من حيث انه آدمي ومن حيث انه مال **قوله**
 وفي اليد يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد يعني اذا اصطدم الحر
 والعبد وقع ذلك منهما عدا على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ما حل
 ودية الحر لان المصطلك في صورة العبد نصف قيمة العبد وول اخلف
 هذا العبد وسطل ما زاد على ذلك من نصف دية الحر لان ما زاد
 على ذلك سقط لموت العبد من غير خلاف **قوله** قال ومن ساق دابة
 موقع السوخ على رجل فقتله ضمة اى فاد في الحامع الصغير قال صاحب
 الهداية وعلى هذا سائر ارواة كالحمام والحج بجني عت الصمات
 على السائق في جميع ذلك لان وقوع جميع آلات الدابة لتفريقه لانه
 لو احدهما لم تقع تحت الضمان فلو وقع الشيء الممكوك على العائق عمل
 انسان فقتله خلاف الرد الملبوس اذا سقط فقتل شيئا
 حيث لا يحل الضمان اذا كان ثابلا لشيء الانسان فماتا لانه لا يملك

الاحترار خمسة وله ستة بلدان مضموناً ونظام البيان هنا مروي باب
ما حدثه الرجل في الطريق عند قوله ومن اجل شيئا في الطريق فسقط على
السيان فوطب به وهو ضامن **قوله** قال ومن قاد قطاراً فهو ضامن لما
اوطأ اي قال العدو في محصر وقامه فيه فان كان معه سابق والضمان
عليهما وما في الجامع الصغير مروي عن يعقوب عن ابي جعفر في الرجل يتولى
وطناً او طابو بغير منه انساناً فقتله قال على عاقلة الهايل الله وذلك
لان القطار يسير بسوقه ويقف بايثنا فيه وكان عليه عليه صماته
فما حدث من ذلك يكون مضموناً عليه فمضاف اليه ما حدث من القطار
للتسبب به مصر في الحكم فانه قتله خطأ فمضاف على عاقلة دونه واورد
العلامة ابو الليث في شرح الجامع الصغير ما اورد حواشياً فقال فان قيل
لو ان انساناً فاد اعنى ما واطا الاعنى انساناً فقتله هل يجب على القاتل
الضمان قبل له ينبغي ان لا يجب لان الاعنى بنفسه من اهل وجوب
الضمان ففعله لم يثبت اليه خاصة واما فعل العجا فغير الاعنى له في حكم
نفسه فعلمها ينسب الي القاتل فان كان معه سابق والضمان عليهما لا وكل
واحد منهما مستحب للقطار فاستتركا في سبب الجناية قال اللخمي
في مختصره فان كان السابق في وسط القطار فمضاف ما خلفه من
السابق وما من يده من شئ فهو عليهما وهذا لفظه رحمه الله لان ما من يده هو
سابق الاول له ما دوما خلفه هالة فايد ان يستتركان في الضمان
وقال اللخمي ايضا وان كان بلون احياً او وسطاً او احياً تاخراً او احياً سلفاً
للسوق في ذلك فهو مستتر في الاول ثم قال اللخمي وقال محمد
في املا الكيساني لو ان رجلاً كان يقود قطاراً واخوه من خلف

القطار

القطار بسوقه وتزجرو الابل فتزجر برحمن ويسوقه وعلى الابل قوم
في الحمار ينام فوطب بغير انساناً فقتله فالدية على عاقلة القاتل والسابق
والوايلين على البعير الذي وطب وعلى الراشح حياً الذي قد ادم البعير الذي
وطب على عواقلهم جميعاً على عدد الدوس والكتفارة على الوايلين خاصة الزهنا
لفظ اللخمي رحمه الله وذلك لان القاتل والسابق مضمونان الى الحمار والرهان
امام البعير كالقائد لما ظنهم والراشح على البعير حصل التلف بثقله
فاستتركا في سبب الضمان فانقسم عليهم والكتفارة على راب البعير الذي
وطب خاصة لان القاتل بثقله ومن سواه ما لم يثبت وقال اللخمي ايضا
ومن كان من الركبان خلف البعير الذي وطب لا يزجر الابل ولا يسوقها بل
على بغير منها او غيره راكب فلا ضمان على احد منهم لانهم ليسوا بقاتل ولا
سائق الزهنا لفظه رحمه الله وذلك لانهم لما لم يسوقوا ولم يتوروا واصاروا
كتفاح على الابل وقال اللخمي ايضا واما الركبان امام البعير او اطرافهم جميعاً
فان البعير الدامل والجميع ما خلفه فان العدو في تسويع هذا محمول على
انهم كانوا يعملون فعلاً في القود فاما ان الركبان يعملون في القود
فهم كالمشاع فلا يجب عليهم الضمان فان الانسان قد يكون قائداً وان لم
يعمل القود الا ترى ان النائم قد يكون قائداً ولا يكون سابقاً ان لم
يعمل القود فذلك انشترقا فان في المعزب والقطار الابل يوطب على
سابق واحد والجميع وطو **قوله** هذا اذا كان السابق في جانب من الابل اي
وجوب الضمان على السابق والقاتل جميعاً فاما اذا كان السابق يسوق الابل
غير اخذ بزمام البعير اما اذا اخذ الزمام فمكون الضمان عليه في
الذي هلك خلفه لا على القاتل المقدم لانه لما استطاع الرعام عن القطار لم

لكن القايده المقدمه فاني اذا ما حلف السائق فاما ما هلك قدام السائق فيضمنه
 السائق والقائد جميعا لانهما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد
 منهما مقرب الى الحمايه هذه المستوفيه وذلك بقوله **قوله** قالوا ان
 ربط رجل يضمن الى القطار والقائد لا يضمن فوطي المربوط انما يقتله فعلى
 عاقله القايده الدنه ارفا في الحامع الصغير ونما فيه فيرجعون بها على
 عاقله الرابط اما وجوب الدنه على عاقله القايده لان القطار في يده وكان
 عليه حفظه واما الرجوع على عاقله الرابط فلان الرابط هو الذي اوقع
 القايده في هذه الورطه فان القيسه هو اللبس وهذا كما قالوا في رجل اسند
 صبيته بان يقتل رجلا فالضمان على عاقله الصبي غير مرجع عاقله الصبي
 على عاقله الاسود لك ههنا وهذا اذا لم يعلم القايده بربط الصغير فاما اذا
 علم وقاد لا ترجع عاقله القايده على عاقله الرابط لانه ارفع القيد وولان
 القايده هو الذي اوقع نفسه في هذه الورطه وهذا اذا ربط في حاله
 السيره فان ربط الصغير والقطار واقف فاد صاحب القطار وهو
 علم بالربط او لا لانه جع على عاقله القايده لانه واد المربوط
 بغيره ان الرابط دلاله فوجب الضمان على عاقله القايده ولان الرابط تفكر
 في الربط فلما تاذر القايده ان الجناسه عن مكانها فزال الضمان عنه
 وتعلق بالقايده من وضع حجرة او الطريق فخرجت احر فوطيه السار
 فالضمان على عاقله الثاني دون الاول وليس كذلك المسئله الاولى لان ربط
 البعير والابل سائر فوجد من الرابط الاذن في لاله بقوله المربوط فله
 وجب الرجوع على عاقله الرابط لانه صائب لا يربطه لا يربط المربوط فله
 القايده فانك الدنه في محضه واذا كان الرجل يوقد قطارا في رجله

اليه بغيره او القايده لا يضمن فوطي البعير انما يقتله فالدنه على عاقله القايده
 يرجعون بها على عاقله الرابط ولو كانت الابل وقوف لا تقا دفي رجل موط
 البعير الهنا والقايده لا يضمن فقا دها وقاد البعير معها فوطي انما يقتله
 فالضمان على القايده على عاقله ولا يرجعون على عاقله الرابط لان القايده
 عملا فاد البعير لم ياذن له الرابط فان كان القايده علم بالبعير في المسلمين
 جميعا انه قد ربطه الى ابله فقا دها على ذلك فوطي البعير انما يقتله
 فالدنه على عاقله القايده ولا يرجعون على الرابط الى ههنا لفظ الدرجه رحمه
قوله والقائد لا يضمن لانك يدعي ان لا يحال الضمان على عاقله القايده
 بل اعلم القايده لان الحمل يزيل الاثم لا الضمان كالبنيان اذا انقلب على اساسه
 فقتله **قوله** وانما لا يحال الضمان عليهما في الاستدراك على القايده والربط
 لسبيل السيره بل لا يقدح وجوب الضمان على القايده وان كان كل
 واحد منهما مسببا لان الربط من القيدان غنونه التثبيت من
 المباشرة لان التلف اتصال بالقدود دون الربط فكان القيد كالباشق
 حيا فقتل في وجوب الضمان على الرابط الا ان قرار الضمان كان على
 الرابط لان القايده معذور من جهته ولهذا الرجوع عليه اذا علم
 القايده لارتفاع الضرر **قوله** هذا اذا ربط والقطار ليس به
 رجوع عاقله القايده على عاقله الرابط فما اذا كان الربط في حال سيرة القطار
 اما اذا كان الربط في حال الوقوف فاد فلا رجوع بالضمان على عاقله الرابط
 وقد مر ساء **قوله** قال ومن ارسل الهمة وكان لها ساء فاصان في
 نورها يضمن اي كان في الحامع الصغير وصوره ثمانية محمد عن يعقوب عن ابي
 حنيفه في الرجل يرسل الهمة ويكون ساءها فصيب في نورها قال

فهو ضامن وبالمعنى الى حصة الضامن رجل ارسل طائرًا فاصاب في قوره ذلك فان
 لا ضامن عليه ولذلك الذي يرسل كلبه ولم يكن له سابقًا فاصاب في قوره لم يل عليه
 ضمان الى هذا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير فان الصدر الشهيد وعين
 اذا اذ بالهيمه الكلب واذا اذ يكونه سابقًا ان يكون طيفه وذلك لان الكلب
 يحمل السوق ولا يواب فاضيف اليه اما البازي ولا يحمل السوق لان سابق
 الطيور لا يكون الا الطائر الا انه امنف الى المرسل في حقل الصيد وهو
 اما حيا الاصطياد بالبازي والكلب ولا يصرون في حق الضمان ولذلك لو
 اسئل كلبًا على رجل حتى عقره او سرق ثيابه لا يضمن الا ان يسوقه
 اذ اذ به اذا كان طيفه لما ستره فيل اذا لم يكن طيفه فقصه او تعلق بانسان
 ان كان غير معلم لا يضمن لان غير المعلم انما ذهب بطبع نفسه لا بالارسال
 وان كان معلم فان ذهب به حيا او شتما لا ومان عن الوجه الذي ارسله علم الملك
 انما لا يضمن لانه اذا مال الى اليمين والشمال فانما ذهب بطبع نفسه فلا
 يضاف الى السابق وان اصابه من الوجه الذي سابقه وادسله كان
 ضامنا لانه ذهب بارسال صاحبه فكان مضافا الى المرسل لداركه
 نحو الذي قاضى طان وقال الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير ورواه
 او اللبث في الجامع الصغير انه اذا ارسل هيمه يعني كلبًا ولم يكن سابقًا لها
 فاصاب من قوره انما سابقا فالذي ارسلها يضمن بان لانه اذا ارسلها والله
 لكن خلفها في اذام في قوره فانه طيفها لان يضمن هيمنا او يصح في الجامع الصغير
 انه اذا ارسل كلبًا ولم يكن سابقًا فاصاب في قوره لا يضمن ويضمن في
 الزادات انه يضمن لمن وضع المسئلة في الصيد واسار الى ان الارسال
 بمنزلة السوق فكان هذا اسوئلا القول القصة الى اللبث وعلمه الفتوى

الى

الى هذا لفظ الصدر الشهيد وقال الحاكم الشهيد في الثاني واذا ارسل الرجل
 وابته في طريق المسلمين فاصاب في وجهها ذلك فهو ضامن كما يضمن الذي ساق
 فالشيخ الاسلام علاي الدين الاصمعي في شرح الكافي يريد به اذا ارسله
 وصره او رجعه عند ذلك حتى صار له سابقًا فاذا اصاب في قوره ذلك
 اخذ به لان ارسله سوق منه فما دام يسير في سبيله فذاك من اثار
 سوقه فاصاب في تلك الحالة يضاف اليه وان اعطف عنها او شتما لا يضمن
 عليه لان اعطاه ليس من اثاره كسوقه بل من يبتدى به بنفسه لا
 ان لا يكون طريق غير الذي اخذت منه فلو كان ضامنا لان ذلك مضاف
 الى سوق السابق ايضا وان وقفت عن سارته خرج من الضمان لان ارسله
 امته بالوقوف عن سيره فاعذ ذلك استداً استمرتها ولا يضاف اليه
 وان ردّها اذ كان في قوره فاصاب في قوره فاصاب في قوره فاصاب في قوره
 سابق لها لا يرجع على سابقها بما ضمن الا اذا كان يابس لحينيد يرجع
 عليه واذا حلي عنها وادفنها سارت هي نفسها ولا ضمان عليه لا يجرى
 مضاف الى فعله خذ كذا في شرح الكافي **قوله** وكذا اذا وقفت عن سارته
 عطف على قوله انقطع حكم الارسال **قوله** خلاف ما اذا وقفت بعد
 الاصطبار في الاصطبار عن سارته يعني لا يقطع حكم الارسال حتى اذا
 اخذ الكلب الصيد او اذنه فبعد الوقفة يحل ذلك لان تلك
 الوقفة للاحتياط من اخذ الصيد فيصير ذلك مقصودا بالمرسل
 لان مقصوده هو السير لا الوقوف فسقط حكم الارسال بالوقفة
 فكانت الوقفتان على طريق فيقتصر من كسوقه المرسل وساقا به
 وهذه الوقفة اي وقفة الدابة بعد الارسال لا للاصطبار

قوله ويخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب انسانا او مالا في فوره
لا يضمنه وفي الارسل في الطريق يضمنه يريد بهذا الفرق بين الارسل
الارسل الى الصيد والارسل في الطريق وفي الاول الاضمان عليه وفي الثاني
حجب الضمان اذا كان على الفور لان المسبب انما يضمن اذا وجد منه التعذر
والا فلا ففي الارسل الى الصيد لم يوجد التعذر لانه امر مباح وسئل
الارسل في الطريق وجده الثغرة لانه شغل طريق المسلمين وقالوا ان رجله
كلب عقود فلما سئل عن عصبه فادخل الصرية ان يقتلوه فان عصبه هل يحجب
الضمان على صاحبه انه لم يتقدموا اليه قبل العض الاضمان عليه وان كانوا قد
ادخلوا كلب فقلبه الضمان بمنزلة الحارط الحارط **قوله** ولو ارسله همة
فاضداد زرع على فوره ضمن المرسل ذلك بغيره الى قوله سائة لقصاب
وموله على فوره اي على فورا الارسل والمراد منه ان لا يبيعت عساوئها
فان في الفناء والضعف كارسال عانة فدخل زرع انسان فامسكه ان
ساقته الى الزرع ضمن وان لم يسقط بان لم يكن طرفها لكن لم يسقط الدابة
عساوئها لا وذهب الى الوجه الذي ارسله صاحب فاصاب الدرع ضمن
ايضا وان اوعط عساوئها لا فاصاب الزرع ان كان له طريق اخر لم
يضمن والايض في ديات شيخ الاسلام وفي غصب التوارك صاحب
الزرع اذا قال له الدابة ان كرايتك في زرعي فاخرجها فهو ضامن كما ان
وقال اخواتها وان اجنح واسم باخراها فلا ضمان عليه لانه فعل بائع
هذا اختيار الفقهاء الى اللبس وكان ابو بصير يقول يضمن في الرص الاجنح
ايضا **قوله** لما مر اشارة الى قوله انقطع حكم الارسل **قوله** ولو اقبلت
الدابة فاصاب مالا او ادميا لملا او مالا او مالا الاضمان على صاحبها لقوله

عليه السلام جرح الجار جبار فانه مذهب المصلحة اي تفسير العجا التي جرحها
جبار في المصلحة لان الدابة اذا التفت شيئا على فوره الاضمان بحجب الضمان
ولا يضمن جارا اقل في الضمان والصغرى دابة لرجل ذهبت لملا او مالا راع
ارسله فامسكه زرع رجل الاضمان عليه لانه لم يكن انما ذهبت دابته
يعبر صانع وقد قال الله تعالى ولا تعدوا زرع الاعلى العالمين وقال الشافعي
ان كانت ذهبت لملا ضمن وان كانت ذهبت بها والا يضمن وقار
الدور في سترحه وسواء كان انفرادها في ملك صاحبها او في طريق
او في ملك غيره لانه لا يصنع له في اعدائها ولا يملكه الاحتراز من فعلها
فلا يضمن ما يؤخذ منه **قوله** من الارسل واخواته الصير راجع الى
الارسل اراد اخوات الارسل القود والسوق والبرك **قوله**
فالسائة لقصاب فقويت عندها فمها ما يعطها اي قال في الحام الصير
وصورتها محمد بن يعقوب عن ابي حمزة في سائة القصاب وسعة الخبز
وجزو والخزارة ثفقا عن واحدة منهن قال في السائة ما يعطها وفي القدر
رغم منها وفي العير ربع فمته الى مخالف اصل الحام المعبر قال
محمد بن الاسلام وانما وضع المسئلة بهذا العلم هو الوجه ليبين ان الكل وان
كن اللحم فان الخواتم مع ذلك مختلف والبرك والجار والنفل مثل العير
والبرك وقال الساطي في كتاب الاحناس وقال ابو يوسف ذلك كله عليه
مانقصة في جميع الهياكل وقال محمد بن الحسن في شرح الجامع الصغير
وقال الشافعي بحجب النقصان لان الواجب ضمان المالك دون النفس فيقيد
بنقصان المالكية كما في السائة واصحابنا اخبروا انما راجع من يرد يراى
عزاية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب ذلك وزاد عن عمرانه في ذلك

ايضا فتركها القياس هذه الآثار في الجزر ورواها بالقياس في الشاة ولاز
الشاة لا تعمل ولا ترتب ولا يحمل عليها بل يسفع بها ما لا يضمن بالقياس من غير
تقدير فاما ما ذكرنا من الهياكل ردت ويحمل عليها ويحمل بها عاملة لبن آدم فاشبهت
الانسان من وجهه والشاة من وجهه فوجب بضمها المقدر الواحد الانسان
على ما استشهد به في نوجب الرابع فاستشهد الانسان وسقط الربع مستبها الشاة
ولان سائر الهياكل لا تعمل سوى آدم الا اربعة اعين عنها وعن الادم الذي
سقطها وضار فان لها اربعة اعين فوجب العوض الواحد ربع القيمة قال
خز الاسلام والمعمل هو التعليل الاول لان العسل لا يتخذ من نصف القيمة لغير
لو كان بعد على المعمل الثاني لوجب نصف القيمة وفيها حقا وليس
كذلك بل بحث القيمة فربما واذ اثبت ما قلنا ثبت ان الشاة لا تسقط
بالقيمة للزوج والخمر لذلك استوى البعض لذلك وعلمه **قوله** ومن سار
على ذاتيه في الطريق فصرها رجل او خنصها فتجرك رجلا او ضربته بيدها
او ضربته منته وضدته فقتلته كان ذلك على الناحية والرد المسائل
الذكر من هذا الموضع الى الباب ليست بذكر في الدارة وهي من مسائل
الاصل ودرهاها بعد ما قال في الاصل واذ اشار الرجل على داسه والطرق
فخنصها رجل او ضربها فتجرك رجلا فقتلته كان ذلك على الناحية ردت
الراكب قال قلنا ذلك عن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ولاز
الدابة بالخنص صارت مدفوعة على ذلك فاصيف فعلها الى الناحية او نقاب سبقت
الناحية لذلك على معني انه لو لا خنصه كما فعل ذلك وهو متعدي فيه ولا ضمان على
الراكب لانه لا يصنع له فيه ولا يقال قد فاسد هذا الباب قبل هذا افعال الشر
المساج ان السابق لا يضمن النخبة اي الرجل والدين عليها ما لا يضمن الخور عنه

فكان ينبغي على هذا ان لا يضمن الناحية النخبة لا ما تقول ذلك اذ ان
ما دونها ما اذا كان متعديا ولا فرق فيما يضمن الخور منه ومن لا يضمن
الخور عنه بل بحث الضمان عليه للمقدي في السمسرة حتى لو كان الخور من
الراكب وهو سمسر فلا ضمان بالنخبة لعلم المقدي لا على الناحية ولا على
الراكب **قوله** وان نجت الناحية كان دمه هذا قال في شرح الكافي ولو
يجب الناحية كان دمه هذا قال في فتاوى نفسه ولو املت الراكب من ملك
الخنصه فقتلته كانت دية على عاقلة الناحية لانه هو الذي حمل على ذلك
وقا ركانه هو الملقى اياها قال في شرح الكافي ولد ذلك لو ثبت من خنصه على
رجل فعلمته او اوطاف رطل فقتلته لانه كالملقى للدابة على ذلك الدروطينه
او وثبت عليه والواقف في ملكه والدر ليس به سوا ان معنى الحمل لا يختلف
بيد الضمان على الناحية **قوله** وان خنصها ما من الراكب فان ذلك عتله
فعل الدابة لو خنصها ولا ضمان عليه بقتلها وذلك لانه من حمله السوق والراكب
ملك ذلك فله اعمه باذنه فله حق فعله متعديا ولا يضمن ولو فعل الراكب
نفسه **قوله** ولو وطئت دابة في سبيلها وقد خنصها الناحية ما من
الراكب قال في شرح الكافي قال في شرح الكافي قال في شرح الكافي قال في شرح الكافي
في ذلك الحالة مضاف الى الناحية والراكب جميعا فاحدث من ذلك ملك عليها
جميعا قال شيخ الاسلام علاء الدين الاستمخاني في شرح الكافي قال في شرح الكافي
لانها الان سابق وراكب والحكم في الراكب مع السابق هكذا اذا كان السوق
باذنه عرفان شيخ الاسلام وسما مشكك من اهل اهل انه اذا خنص باذنه
او سابق باذنه ينبغي ان لا يؤخذ به لانه لا سبق متعديا في حق فعل الرطل لانه
ينقل الفعل الى الراكب فلما اذنه انما لم يصب من حيث انه سوق لا من حيث انه لاف

فاذا ظهر له اثر في محل اخر ثبت له مفعله في الثاني ان الدابة صاحبة
 والسائق والناحس صاحب شرط في حق الحكم واصافة الحكم الى العلة الاولى
 اضافته الى الشرط قلنا انما يقع ترجيح العلة على الشرط اذا كان الشرط شرط
 تلك العلة اما اذا كان شرط علة اخذت العلة في محل حول لا يقع به الترجيح
 الا ترى ان من جرح انسانا ثم سقط المخرج الى البيوتات بالسقوط والجرح
 جميعا حب الالة علمها ولا تقاتل احدهما صاحب علة والآخر صاحب شرط
 ما ان الجرح علة في محل والحضر شرط علة في محل اخر وهما كذلك فان الدابة
 صاحب علة في نفس الوطء على معنى انه مستعمل لرجل الدابة في الوضع والرفع فصار
 ذلك مستغنى عنه في حقيقة اذ رجل الدابة الالة محضة منزلة سائر الالات عماله
 والناحس ليس يحصل شرط تلك العلة بل هو محصل شرط السير والسير علة
 الوطء فصار مستغنى عنه محصل علة العلة والحكم لا يمتنع اضافته الى علة العلة مع
 كونه مضافا الى حقيقة العلة فهذا اوجبنا الالة على عاقله بما رفاق شيخ الاسلام
 على الذي شرح الكافي انه هل يرجع الناحس والسائق على الدابة او انقل
 ذلك ما ذكره يدعي ان يرجع لانه فعل بائنه والامر صحيح ظاهر افرج بوبال
 فعله على معنى فالكو دفع ونحوه وقيل لا يرجع فالصاحب الهداية وهو الاصح فيما اذا
 ايتما اظنه وذلك لانه امرع بالفسر لا بالابطال وقد موصلا لانه لا يلزم من
 وجود الناحس وجود الانطال محاله وصادقهما اذا امر صبيها استمسك على
 الدابة بلسير الدابة فوطت الدابة اسما ما فعلته بلزمت الالة على العاقلة
 ولا رجوعون فها على الامتلا لانه امر بالسير لا بالابطال وهما منفصلان
 فالشيخ الاسلام على الذي استسمى في شرح الكافي في باب حنابة الصبي اذا
 حمل الرجل الصبي الحرة على دابة وقال له امسكها في وليس منه سبيل فسقط الصبي

عن الدابة فأت فالرجل ضامن لدننه على عاقلته سواء كان صبي ام ركبت مثله
 او لا ركبت مثله لان الحامل سبب لقتله لانه لو لا حمله لاسقط وهو
 منعقد اذ لم يكن سببيل منه شدة عا والمسبب كالمباشر في هذا الباب
 اذا كان متقدما اصله خافر البير ولو شار الصبي ووطا انسانا فقتله وهو لسير
 على الدابة لسمسك عليها فدة القبل على عاقلته لانه اذا حدث السير بعينه امر
 الرجل بركبه انه محتار في سير الدابة وهذا في حدث سير الدابة وهو
 مضاف الى الصبي لا الى الحامل لان الحامل ليس سبب لسير الدابة ولو كان سببا
 فقد اعترض عليه فقلنا على محارفا نقطع نسبة اثر السير منه ولو كان
 الصبي لا يستمسك على الدابة ولا يمسك الدابة فدم القتل هذا لان سير
 الدابة لا يضاف اليه ولا الى الحامل فصارت قبيل الدابة فهدر دمه ولو كان
 الصبي مستمسكا عليها او غير مستمسك فسادت الالة بوقع الصبي وهو
 مسرفايت فدتته على عاقلة الذي حمله لان السقوط من مسببات الحيل سائر
 او لم يسبق فثبت الى الحامل سقوط المودد الما في فعله في شرح الكافي **قول**
 ولذا اذا اناوله سلاكا فقتلته اخر حتى ضمن لا يرجع على عاقلة الامور
 شيخ الاسلام على الذي استسمى في شرح الكافي ولو قتل رجل صبيها فقتل
 رجلا كانت الالة على عاقلة الصبي لمحقو القتل منه وهي على العاقلة لان عمل
 وخطاة سواء او رجعون به على عاقلة الامر لانهم انما وقعوا في هذا الضمان بسبب
 امره ولو لا امره لما باشر الصبي هذا الامر فان في شرح الكافي وان اعطى الرجل
 الصبي عصا او سلاحا ولم يامر بشئ فوطت الصبي بذلك فضا نه على عاقلة الرجل
 لانه سبب لقتله فلو لا دفعه الالة القاتلة لما عطب به والدة تحت بالسبب
 المحض كما تحت بالمباشر وان قتل الصبي نفسه بذلك او قتل به رجل لم يضمن

الذائع شيئا لانه محتار في استعمال هذه الالة فلا يصح استعماله الى
 الذائع فكذا اشرع **قوله** ثم الناحس انما يصير اذا كان الاطاع على فوه الناحس
 حتى يكون الشوق مضاعفا له قال الاخون في مختصره ولا يكون عمل الناحس صارا حتى
 يعلم ان الذي اصابته كان في فورها الذي رخص فيه **قوله** ومن قاده فاحسها
 رجل فاسللت من يد القاييد فاصابت في فورها فهو على الناحس ذلك لان
 الانفلات اثر نفل الناحس وهو شرط التلصق فها اصابته في فورها وهو
 متعذر فيمن ولد اذا كان لها ساق يحسها عرس بعد اذنه بحب النفل على
 الناحس لا غير فلو اسرع العابد او السائق بالحس فلا ضمان على احد لعدم التعدي
 وهو مخرج في شرح الكافي **قوله** والناحس اذا كان عبدا فافضلها لمن في رقبته
 اي في رقبته العبد لانه كالحانة سلب بدفعه مولاه او بعدد كماله الاصل في
 حنانه ولو كان الناحس صبيبا فهو كالحمل لانه يوصل بافعاله للمالغ
 ولو تحسها حتى مصوب على الطريق لمحت اسنانا فعمله فالصمان على من
 نصب ذلك الشيء وذلك لانه بالنصب حصل شرط التلف لانه لولا هذا
 لما بحث الدابة وهو متعذر فيه فوجدته قال في شرح الكافي واذا كانت
 الرجل يسير على الدابة في الطريق واسرعت غنم بخمس دابته فمحت
 فلا ضمان على احد منهما كما نه بخمس نفسه وان وطئت في فورها ذلك انسانا
 فقتلته فعلى عاقلة الراب نصف الدابة وفي غنم العبد نصف الدابة بدفعه مولاه
 به او بعدد من يرجع بقيمة على الذي اسرع الناحس ولذلك لو اسرع بالشوق او
 القود لانه لما استعمل في امر فعمل امره صارا غاصبا اماه وقد حقه صان
 مولاه بذلك عليه لانه لمزومة ان ترق الله سلبها وقد رد مشغولا فلا ملون
 راد امعنى فلهذا اسرع عليه بالاقبل من قيمته وقمادى ولو كان الداب عبدا

فأمر عبد الحر مضاف دابة فاطاقت اسنانا فقتلته فالدابة على اعناهما
 بصفتي لان التلف مضاف اليهما ولا شيء على الداب فها اسره اذا كان محمولا عليه
 حتى يفتق ولو كان ناجرا او مملوكا أخذ به لانها من اهل ان يلزمها حكم الاقوال

باب خيانة المملوك والحناية عليه

لأنواع عن حنانه المالك وهو الحسرة في حنانه المملوك واخر دله بالخطا
 رغبة المملوك **قوله** قال واذا جنى العبد حنانه خطا قبل لمولاه اما ان
 يدفعها او بعدد اي يات العبد وري في محصره قال الشيخ او الحسرة الدخ
 في محصره واذا جنى عبد على خيرا او على عبدا حنانه خطا في قصر او مادور
 نقل اشهرها او يملكه فذلك في رقبته العبد الحاني ليس في دمة المولى منه شيء او
 يقال للمول ادفعه بجنائنه او اقله بجميع ارض الحنانه فلهذا كان الاشهر او لغيره
 بالغ ما يبلغ اليه فلفظ الدخ رحمة الله وقال العبد وري في شرحه وقال السامعي
 في حنانه المملوك ساع فها الا ان بعدد المولى وذكر سماع الاسلام على الاشهر الحاني
 وشرح الكافي مذهب مالك لذلك وقال فان مالت بحب ذلك وعنى العبد
 رباع فيه الا ان يقضى السيد وقال الحنفية في محصره واذا جنى العبد فعلى
 سيده ان يدفعه او يسلمه فان كانت الحنانه الشوم فمئة العبد لم
 على السيد ان يدفعه بالثمن قيمته وقال في اشارات الاسرار
 حنانه العبد اذا اوجبت مالا كان موجهها الدفع ولان يحصل بالقدرا
 وقال السامعي يعلق بدميته وساع فيه كما في ضمان الاستهلال في الاواب
 والخلاف يظهر في اتساعه بعد العتبات عند المحصر وضه قول مالك والشافعي
 ان الاصل في ضمان الاطلاق ان يجت على التلف والما وجب في الاحرار

فأمر عبد الحر مضاف دابة فاطاقت اسنانا فقتلته فالدابة على اعناهما
 بصفتي لان التلف مضاف اليهما ولا شيء على الداب فها اسره اذا كان محمولا عليه
 حتى يفتق ولو كان ناجرا او مملوكا أخذ به لانها من اهل ان يلزمها حكم الاقوال

على العاقلة بخلاف القياس وهذا البصر في معناه لان العبد لا عاقلة له كونه عليه
 لانه هو الجاني فيساع فيها ويستوفى الباقي بعد العسر ولنا ما روي اصحنا في
 كتبهم فالقد ورد وغيره ان عباس انما مات اذا احتج العبدان شاد دعه وار
 شاداه وعن عمر انه قال عبيد الناس اموا لهم وجباة لهم في قيمتهم وهم
 على مثله ولان هذه حنائة خطأ ملون موجبها على من يصرح قياسا على
 الحق وهذا لان التسرع انما اوجب في حنائة الحر على العاقلة بطلان الخاطئ العجم
 عن اذا ما لزمه لكثرته فجعل الدية والزمن على العاقلة بحسب ما لا يملكه لثمة
 وهذا المعنى موجود هنا ايضا لان عتق العبد اطهر من عتق الحر والمولى يحمل
 عنه فان ما يبرره بطريق النصرة الا انما يلزم الضمان على المولى حتما لانه لما
 لا يقدّر على ذلك لانه واحد كالحالي لم يملك المولى بحسب ان شاد دعه
 الى اولى الخائف وان شاداه بحسب المولى لان في القيمة نوع خفيف ثم اذا
 دفعه الى ولي الجناية او خلى بيته ودية سقطت المطالبة لحنائة المولى وان
 المولى انما يطالب بالجناية لاجل مله فاذا سقطت حقة عمنه زالت المطالبة
 فالوارث ان اخل من العتق ما دبر التسليم ولذا اذا ادرك لسقوط المطالبة
 لانه لا حق للمولى في حنائة الا في الارش فان استوفاه سقطت حقة ووراثته
 مستأحقة في الموجب الاصل قال بعضهم الواحد الاصل هو النكاح
 واحتمل سبب الاسلام على الدين الاسمي في سرح الكافي لان الاصل هو
 ضمان التلief ولكن الدفع في بعض عنه وقال بعضهم انه الدفع واليه مال صاحب
 الهداية وصاحب الامارات دليل ان المطالبة تستقطب على المولى ان امان
 العبد قبل احتيا المولى القذا فلو لم يكن الواجب الاصل هو الدفع لم يسقط
 المطالبة **قوله** كافي الدين يعني بحسب ضمان حنائة العبد في النفس في دية كافي

الدين في ذمته وفي بعض النسخ كافي الدين يعني ان حنائة العبد خطأ تجتنب
 دية في الدين اذا احتج بحسب دية لانه عاقلة لان الاصل في الجناية ان يح
 على التلief وهذه النسخة اصح النسخين لان المصنف استعمل جواب هذه
 حيث قال بخلاف الدين لانه لا يتعاقلون فمالهم ان لا يتناصرون ولا عاقلة له
 اذن لان العتق بالمصرحة **قوله** والاحتياط في الاصل اذ به **قوله** الا
 انه بخير من الدفع والقذا لانه واحد وهو استثنى من قوله والمولى عاقلة
 لان العبد مستثنى ببيان ان ضمان حنائة الحر انما اوجب على العاقلة
 تخفيفا على الحالي لانه خاطي لا عامس دمه في حنائة العبد خير المولى
 من دفعه ومن القذا تخفيفا ايضا لان في التخيير نوع تخفيف ايضا لان
 في مصلح الامر من تصفيا لا محالة وطريق التخيير في القيمة للمولى
 واحد بخلاف القيمة في العاقلة لان ذلك يتخير الدية عليهم للتسليم
قوله كافي مال الزكاة يعني ان العبد الحالي اذا هلك قبل اختيار
 المولى القذا استقطب موجب حنائة كمال الزكاة اذا هلك بعد حوالان
 المولى يسقط الواجب وان كان لصاحب المال ولانه اذا اراد الزكاة من
 مال اخر لان محل الوجوب مات **قوله** بخلاف موت الحالي الحر يعني ان موت
 العبد الحالي يسقط الواجب لان الواجب يتعلق به استيفا حيث يدفع
 في الجناية بخلاف موت الحالي الحر حيث لا يسقط موجب حنائة عن
 العاقلة لان الواجب لم يتعلق بدمته الحالي استيفا وصار موته كونه عبد
 الخدمية وصدقة الطريق بعد طلوع المحرم يوم الضحى لا يسقط صدقة
 الفطر عن المولى **قوله** قال فان دفعه مله في الجناية وان فداه فداه
 بارسها او فان العبد ورث في محض يعني فان يقال للمولى العبد في حنائة خطأ

ادفعه او افلح فاذ دفعته الى ولي الجناية ملكه وسقطت المطالبة عن المولى
وان فذاه فذاه بارش الجناية فليس له ان الارش او ليسر او سقطت المطالبة
ايضا وقد مر قبل هذا انهما اختار المولى من الدفع او الفداء المرمية حالاما
اذ اختار الدفع فظاهر لان التاجيل في الاعيان باجل لان التاجيل
انما يشترط للمحصل توفيقها وتخصيل الحاصل محال واما اذا اختار الفداء
فذلك لان الفداء عن العبد في الشرع فكان فاما مقامه الا ترك اسمه
فداه او هو ما يسقط به الشيء بمقامه فاذ كان الفداء قاعا
مقام العبد اخذ حكمه لم يصح التاجيل في الفداء كما لم يصح في الدفع غاية
ما في الباب ان الفدية انقد وبلا ارش فليس له ان يذمه او هذا لا يمنع ان
يكون بدلا عن العبد فاما مقامه **قوله** وعند احتياجه الواجب عن العبد
اختيار المولى الدفع او الفداء الواجب عنه وهو العمد فلا حرم وجب الدفع حالا
قوله واهما اختاره وفعله لاشي لوليه اي ولي الجناية يعني اذا اختار المولى الدفع
او العمد المستوط المطالبة عن المولى بعد ذلك ودرسا به من هذا **قوله**
فان لم يختبر شيئا حتى مات العبد بطل حق الجاني عليه دية يعرفها على مسئلة
المختبر وقد قدره الكافي في محصره يعني اذا مات العبد لم يكن لولي الجناية عكس
الموت من ارش جنايته وذلك لان الحق كان يملكه المولى مع الرقبة فاذ املك
سقط ما لم يمت بالهلاك فله ان ياكل بعد وجوب الرقبة فيه ولا بها جنايته من
العبد بسقط موت العبد كما في العبد **قوله** على ما بينا اشارة الى قوله
الواجب الاصل في الدفع **قوله** وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبر ادله يعرفها
ايضا قال الكافي في محصره فان مات العبد بعد ما اختار المولى الفداء كان الفداء
عليه لا يبر اعنه موت العبد وذلك لان الاختيار ينقل الحق من الرقبة الى

دنه المولى فاذا مات العبد لم يسقط ما في دية المولى من الدية كما يردونه
قوله قال فان كان جاني كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى اي قال الفداء
في غنقه قال صاحب الهداية معناه بعد الفداء يعني اذا فدى المولى عبده من جنايته
بعد العمد بعد ذلك في جنايته خطأ كان حكمها حكم الاولى حتى يخاطب المولى
بالدفع او الفداء اثنان وذلك لانه لما فذاه عن الاولى ففرضت رقبته عن الجناية
فصار كما لم يكن الا هذه الجناية فكان الحكم فيها الدفع او الفداء او انما فسره
صاحب الهداية بقوله معناه بعد الفداء لانه اذا احتج ثانيا قبل الفداء
كانت هي مثل المسئلة التي ملها **قوله** كما ظهر بالظاهر **قوله**
قال ولو جني جنايته فيك للمولى اما ان يدفعه الى ولي الجناية من عتقها
على ردها او اما ان يدفعه بارش كل واحد منهما او فادى العبد وروى في محصره
عنه الكافي في محصره فان جني العمد على جماعة فان المولى ارف بالخير ارشها
دفع العبد الى جماعة عتقهم وكان مقسوما على قدر ما لكل واحد منهم من
ارش الجناية وان شأ سيلا وعزم ارش الجنايات كلها وذلك لان علق الجناية
برقبة لا يمنع بعلق مثلها لا يمنع الدية من الدية ولا يمنع حق المولى من حق
ولي الجناية واذا علق حق الجماعة بالرقبة كان على المولى ان يدفع الهم فله
الرقبة على قدر حوزتهم او يترك جمع اربهم والمولى ان يحالف في هذا
من الاختيار فيقدر من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدارا ما تعلق به حقه
من العبد لان كل واحد منهم لا يعلق بحقه حتى صاحبه بخار ان يختار في حق اهلهم
غير ما يختار في حق اخيه فالوانسرد كل واحد منهم وليس هذا الفداء اصل رطل
خطا وله ولما اختار المولى الفداء من احدى الدفع الى الآخر ان ذلك لا يجوز
لانها جناية واحدة حتى يفرقها من الدفع او الفداء افلح

تفويض موجبه وفي مثلتها هي جنائيات مختلفة واذا اختلف جنابها لم
يتبعض موجب الحماية واما دفع العينة فعلى ما يملكه دفع اليهم بصل
بيانها فيما اذا قتل وجلا خطا وفقا عن احزم اجتمعا واختار المولى الدفع فانه
يدفع العبدان هما اثنان لان المقتول من جهة في الدية وفي عسر الاث
وثبت حق المفقود في نفسه ونصف الدية وكل واحد منهما بذل سبب صحيح
بجميع حقه فمثلما ان اثنان ولو كان شيخ رجلا موحية واخرها شاة واخر
منقلبه عن اختيار المولى الدفع دفع الى صاحب الموحية سدر العبد الى صاحب
الشاة ثلثه والى صاحب المنقلبه نصفه لان صاحب الموحية جميع لصاحبه
المشاة الف والى صاحب المنقلبه الف وخمس مائة فافسحوا الرقبة على ذلك
لذا ذكرنا الف ذكر في شرحه **قوله** على قدر ارض حيايتها سر سانه انفا **قوله**
لما ذكرنا اشارة الى قوله لان يعلق الاول برتبته لا يمنع تعلق الثاني اي بالرقبة
على تاديل الفوق والمذكور فان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة حيث لم
منع تعلق الاول بالثانية ومن الرهن حيث يكون المرئ مقدما على
سائر احوال الدين ومنع تعلق حقه به تعلق حقه به قلنا لان الرهن انما حكمي
والادهان استيفاء حكمي فلو وجد الدين والاستيفاء حقيقة ثم لم يدر
الاخر بل لصاحب الدين المتلاحق سبيل فلذا في الاثبات والاستيفاء
كما خلاف ما نحن فيه فان حق الاول له مجرد تعلق ليس فيه معنى الاثبات
والاستيفاء لاحد فلهذا لا حكم في هذه الفرق **قوله** والحق مح للمقتول
اولا للواري خلافة عنه هذا احوار سوال معقد بان يقال الحماية وان
كانت متحركة بالنظر الى المقتول مختلفة بالنظر الى المستوفين فليس ان
يكون للمولى ولاية الفداء من اجداه والدفع من الاخر كما في الجنائيات المختلفة فاجاب

عنه لهذا يعني ان الاصل في ثبوت الحق واستحقاقه هو المقتول مح
الحق له او لا ثم خلفه الواري فكانت الحماية متحركة فملك بعض موجبه
قوله فلا بد من التعديل في موجبه ان في موجب الجنائيات المختلفة وهذا
ربطه بقوله وهي الجنائيات المختلفة **قوله** قال فان اعتقه المولى وهو
لا يعلم بالحماية ضمن الاقل من قيمة ومن ارضها وان اعتقه بعد العلم بالحماية
وجت عليه الارش ارباب العبد في محضه اي من المقتول الاقل من قيمة العبد
للجاني ومن ارض حيايته اي ما كان اقل من الاخر بل من ذلك وان كان اهما
بعد العلم بالحماية يكون مختارا للفداء اقل من الارش قلما كان اذ كثيرا
قال الشيخ ابو الحسن الارضي رحمه الله وان اقتل عبد فنيا خطا فاخرجه
المولى من ملكه ببيع او غيره او اعتقه او دبره او كاتب امة فاستولرها
او اقره له رجل وهو يعلم بالحماية فهو مختار وعلمه الدية وان كان لا يعلم
فعلمه قيمة عمله ولذلك حسنة ان كانت فمادون النفس فعلى ثبات
من هذا وهو يعلم فعلمه ارض الحماية وان كان لا يعلم فعلمه الاقل من
قيمة ومن ارض الحماية الى هنا لفظ الارضي رحمه الله وذلك لان المولى
مختار في حماية العبد من الدفع والقد او من خير من ارضه ففعل
ما يدل على اختياره (طه) فخير عليه الاخر ومعلوم انه ان امانه او
وهبه مع العلم فقد تعدر عليه دفعه فصار بذلك مختارا للفداء
دلالة ذلك اذا اعتقه لان الاختيار قد يكون مباحا وقد يكون دليلا
وقد يكون ضروريا والاعتبار اختيارا دلالة او ضرورة لانهما اعتق
مع علمه بالحماية فعول اختيارا مساكر لنفسه فصار اختيارا للوجه الاخر
دلالة اولانه فوت محل الدفع اختيارا متعين الوجه الاخر عليه ضرورة

ولذلك ان دس او كاسه او ماعه لانه صار ممتنع الدفع في هذه الوجهه فاد
الحاكم في الكافي دلوكات اسه في ماعه او دسها او اجرها او رهنها او اخذها
لم يكن مختاراً او ذلك لانه لم يصبر ممتنع الدفع وذكر الطحاوي في محصره انه ما لم يختار
اذا اجر او رهن مع العلم وذلك لانه لا يمكنه الدفع في الحال فاسببه الميع اما
اذا فعل ما لم يكن به مختاراً او هو لا يعلم بالحسنه لا يكون مختاراً بل عليه الاقل
من قيمه الميعود من الارش لان الاحتيار لا يقع بلا علم لانه محال وهذا لانه
منع التسليم بفعله مع تعلق حق في الحياه لزمه الاقل لان الارش انما
اقل من قيمه فلا حق لولي الحياه فيما زاد عليه وان كان اكثر فليؤثر في تسليم
الارقيه العبد فله قيمته فاما اذا اقر العبد الحاني لغيبه مع العلم بالحسنه
فان العبد الذي في شرحه ذكر في الاصل انه لا يكون مختاراً او في غير الاصول
انه يكون مختاراً او هو الذي ذكره ابو الحسن الكرخ وجه ما في الاصل ان الارش
لا يجب سقوط حق في الحياه وليس فيه نقل الملك لحوال ان يكون الاثر على
ما قال المفسر فكان الميعود فامت بالملك وجه الروايه الاخرى ان العبد
على ملكه في الطاهر فاذا اقر به استحققه للمعطل باقراره فصار له ما لو اعتادوه
وقال المدد رما يصافي شرحه فالوا العبد اذا حق فيها الذي في
هذا عند فلان او دعه عندى فان اقام السنه على ذلك دفع الحصر منه عن
نفسه لانا ثبتنا ان العبد وصل اليه من حقه عسر وان العبد اقامه فاعلم
في الحفظ دون احكام الحياه فلم يفرمه حكمه فان لم يقبله بينه قيل له ادفع
ادفعه لان حكم الحياه متعلق به فاذا اطاعه على غير ما لم يقبله بغير بينه فان
اختار الفدا ثم حضر الغايب وصدقته فهو مطلق في الفدا لانه ندى ملك
غيره بغير اشرع وقد كان مكنه ان يحاص من الفدا بالدفع فاذا اختار كان

مستوفى وان اختار الدفع ثم حضر الغايب فصدقته فبطل له ان سئبت
فانسخ الدفع لان الميعود استند الى الاقرار الاول فصار ماله للعبد
من ذلك الوقت وقد دفعه من السر مالك فان سئ اختار دفعه وان سئ
ونسخ وفدى وقال المدد رما يصافي شرحه فالوا العبد الذي في شرحه
بجنايه فهو على ملكه اوجه ان صدقته للمعطل في الملك والجنايه فبطل للمعطل
ادفع او افدا لا ارش لانهما يضاد فاعلى الملك وعلى الحياه فكان ذلك كان
معلوماً ولا يكون الذي في ملك العبد باقراره بعد الحياه مختاراً لان
الاقرار لا يسقط الملك وانما هو اخبار عن ملك سابق وقال زفر يكون مختاراً
لان الملك له في الطاهر وقد اسقط بالقرار بعد الحياه فاما ان صدقته
المعطل في الملك وكذا في الحياه فلا شيء على واحد منهما لان الذي في ملك العبد
اثر عناه على ملك غيره والمالك لم يقبله في عده لشي لان يكون الذي في ملك
كان قد ادعى هذا العبد لنفسه يكون مختاراً لانه في حكم من نقل الملك
ما احتيا به وانما ان كذبه المعطل في الملك والحياه فيحق له ادفعه
او افده لان الاقرار بطول بالتكذيب وكانه لم يكن لذا في شرح محصر
الكرخي **قوله** لان في الاول انهما اعتقده المولى فهو لا يعلم بالحسنه
قوله وفي الثاني انهما اذا اعسقه بعد العلم بالحسنه **قوله**
وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والديعه والاستميه ويعنى اذا
وجد احد هذه الاشياء من المولى بعد العلم بالحسنه يكون مختاراً للفدا
واذا وجد قبل العلم بالحسنه لا يكون مختاراً للفدا او لم يسه الاقل
من قيمه الحاني ومن اشترى الحياه **قوله** والحقه المخرجه بالبيع الحق الاقرار
مزيانه **قوله** والطلاق الخوايب في الكتاب بسطه النفس وما ذوقه

ان اطلاق جواب محض الضرر في نفس الامر وادونها لان الحناية اعم من ان يكون
 واقعة على النفس او على ما دونها تكون مختار للفرد اذا فعل شيئا من هذه الاشياء
 بعد العلم بالحناية سواء كانت الحناية على النفس او ما دونها وان فعل فعل العلم
 بلزومه الاقل من قيمة الحناية والادراك **ولذا** المفتى لا يحلف في لا يحلف
 المعنى الذي يكون به مختار للفرد او لا يكون مختار في النفس وما دونها لانه
 لا يقع الاحتيار بدون العلم فاذا علم وفعل بعد ذلك للاعتقاد ونحوه كان
 مختارا وان فعل ولم يعلم لم يكن مختارا او بلزومه الاقل لانه لاحق لمول الحناية
 فمما زاد على الادراك ان كان الادراك اول واذا كان فتمت الحناية اقل بلزوم المولى
 ذلك لانه لم يفتقر لتعلمه عند ذلك **فول** واطلاق السع ينظم البيع بشرط
 الخيار للمستري هذا اعل مدعها طاهر لان خيار المستري ليس كالمبيع بل كالمشتري
 المشتري عند هذا ولذا عند الحصة ايضا لانه يزول ملك الباع وان لم يملك
 المشتري فان باع مع العلم بالحناية والخيار للمستري فقد فوت محل الدين
 فكان مختارا للفرد بخلاف ما اذا باع والخيار له لا للمستري حيث لا يكون
 مختارا للفرد الا ما فوت محل الدفع فلم توجد دليل اختيار الفرد ولا الزوال
 عرض على السع بعد العلم بالحناية لانه مختار للفرد لانه لا يزول الملك بمجرد
 العرض بل في الدفع كما كان ذلك الضرر في شرحه فان رفض العرض لم يضر
 لانه يدل على تيقية المالك ولو باع مضافا لا يكون مختارا للفرد العلم
 زوال الملك الا اذا سلمه الى المشتري حينئذ يكون مختارا الزوال للملك
 بالتسليم واذا كانت بعد العلم بالحناية طاهرة فاسئلة بان كانت على خمر او
 خنزير كان مختارا للفرد لان موجب عقد الكفاية وهو حر وجع العبد من
 المولى لان ماله يتبع قبل بيع العبد فكان مختارا لنفس العقد **فول** ولو باع

مولا من المحنى عليه هو مختار بخلاف ما اذا اوهته منه قال الضرر في شرحه
 لمختار الضرر في ما لو او عند قطع بدرجل فوهية مولا له فلا يسر على المولى وان باع
 من المحنى عليه كان مختارا او لا ذلك لانه لو لم يبيع مملوكة التماس من الحناية بتسليمه
 فلو ضمه لضمة لانه وهبة والهمة لا يوجب الضمان فاما البيع فهو ان
 يوجب الضمان على الباع فصا رجا لوباعة من اجنبى لان الهبة تنفع موقع الدفع
 المستحق لانه ملك بغير عوض والسع لا تنفع موقعه لانه ملك بغير عوض
 قال ولو امو المولى المحنى عليه لعقبة فاعقبة ضامة المولى مختارا اذا
 كان مالكا بالحناية لان المحنى قام مقامه في العقد فانه اعقبة بنفسه
فول فمما ذكرناه ان في العلم بالحناية وعنده **فول** ولو ضمة بفقصة
 هو مختار ان كان مالكا بالحناية ذلقة على سبيل التفرج فان الضرر في المحنى
 ولو ضمة صريحا اشترىه ونقصه وهو يعلم بالحناية هو مختار وان
 كان لا يعلم فان عليه الاقل من قيمة ومن ادعى الحناية الا ان يرضى بالدر
 ان ما حد وبه ذلك النقص بغير ضمان بلزومه لذلك النقصان الى ههنا
 لفظ الضرر حجة الله فان الضرر في شرحه وهذه المسئلة اطلاق
 جوابها في الاصل يقال يكون مختارا اذا ما رد عن يوسف الى يوسف فان
 هذا التفضيل محل ابو الحسن ما اطلق في الاصل على تخصيصه الى يوسف
 الدليل على انه يكون مختارا انه حينئذ من العبد بفقده ومنع من
 تسليمه فصار كما به ما احتسرت بفقده دون بعض يكون مختارا للجمعة الذي
 قال ابو يوسف فخوران يكون قولهم لان البيع من الدفع مع النقص الثابت
 لمول الحناية فان ارضى به مكانه بفقده يافى من السما وقال الضرر في
 محنة ولو ضمة المولى خطأ فابيضت عيته وهو يعلم بالحناية هو مختار

فان ذهب البياض قبل ان يخاض فانه يدفع او يرد في ليس هذا باختيار وذلك
 لان سائر العين منع من الدفع لنفسه الحاصل وذلك بعض من خواص ارباب
 يزول فاذا زال صار كأن لم يكن وقال الرخى ايضا ولو خوصم في حال البياض فبعض
 القاضي الامة وقد كان الضرب من المولى وهو يغلب بالحناية ثم ذهب البياض فلقوا
 فاذا لا يرد لان فقد دفع كان مناعا فلما حكم الحاكم بالرد جهي المراجعة سقط
 الاحتمار **قوله** ولذا اذا كانت بكر او طهرها وان لم يكن معلقا ذكره على سبيل
 البصر ايضا اي يكون مختارا للقد اوطأ المولى وان لم يكن الوطأ معلقا لانه
 انك جزءا منها يظهر من المشاهدة **قوله** عاقلت اشارة الى قوله لانه جبر
 جزا منه **قوله** خلاف التزوج اي لا يكون مختارا للقد ايا التزوج لانه ليس
 بمقتضى حقيقة وحشا وانما هو عيب حكى **قوله** وخلافه وهو التيب
 على ظاهر الرواية اي لا يكون مختارا للقد ايا التزوج وحاشا وهذا هو ظاهر الرواية
 قال القدرى في شروحه ومن اصحابنا من روى عن ابي يوسف ان الوطأ احكامي
 التيب وهو المسمى ورانه استوفى منفعة على ملكه بحيث لا يوجب
 ضمان العين فلا يمنع الدفع كالا في استخدام وليس هذا الوطأ البكر لانه ابلات
 لجزء منها من طهر من المشاهدة ولا يوجب يوسف ان الوطأ اجبري محسوس
 اطلاق جزاء الا ترى انه اذا حصل في ملك الغير لم يخل من معنى حيث ائلا
 عقر او حد وانما اذا عقلت فقد تعد الدفع فيها بالاستيلاء وصار مختارا
قوله وخلاف الاستخدام اي لا يكون مختارا للقد ارضا قال الرخى في بعض
 فان استخدم بعد العلم بالحناية فوطب بالخدمة فلا ضمان عليه ولا يكون
 هذا اختيارا او ذلك لان الخدمة لا يخص بالملك فلا يملك على اختيار الملك
 ولهذا قالوا في العبد المشروط في حناية اختيارا والاستخدام المستثنى ان جبان

بان
 وطهر التيب

بان

بان فذلك لا يدل على الاختيار في مسكنات ولا ضمن المولى لقطعة في الخدمة
 لانه ليس بمقتضى في استخداميه الا ترى ان مساقعة على ملك المولى كونه من الخدمة
 كونه باقية بمانونة ولذلك لو كان عليه دين فاستخدمه لم يضمن للغير ما لم يكن ان
 المنافع على ملكه فاستخدمه له ليس يتعد فيه **قوله** ولا يصح مختارا ايا الاجارة
 والرهن في الاظهر قال الرخى في محضه فان اجرة فان الحاكم ينقض الاجارة ويقرر
 له ادفع او اقل وقال الرخى ايضا ولو كان رهنة وهو يعلم ان مقتله لم يوصم
 في الحناية فانه يقال له ادفعه او اقله والعلم في الرهن وغير العلم سواء الا يملكه
 ان يقتله فلا يكون الرهن اختيارا الى هنا لفظ الرخى فان العذر في شرحه
 وقد اختلف جواب هذه المسئلة في كتاب الديات لمحمد فقال في بعض النسخ
 ان الاجارة والرهن ليس باختيار ولكن التام في نفسها وخبره ووجه ذلك
 ان الاجارة تنفس بالعدر وتعلق حتى الحناية بالرقبة عذر في النسخ فلم
 يتم العقد فلا يصح به مختارا او لا لانه الرهن يرد عنه مذكر المهرين بغير
 اختيار اذ اقضاه الراهن الدين مضار قالو دفعته وقال في بعض النسخ انه
 يكون اختيارا او حتميا في الاجارة والرهن يعلق بها استحقاق اليد على
 المولى فصار كالباع **قوله** ولذا بالاذن في التجارة وان رتبته دين الى الاصل
 مختارا للقد ايا الرخى في محضه وان اذله في التجارة فاستدراث
 دينا فان الحاكم يحرم ان يشافداه وان شاد فوعه بالحناية وان اذات
 دفعه فليس له ذلك الا ان رضى المحنى عليه ان يقبله ويبيعه في الدين علة
 وانما يصح بالاذن في التجارة مختارا الا ان لا يرسل ملكه فلا يمسح دفعه
 وضار كما استخدمه فاذا الحقة من فقد بعثت الرقبة بسبب من جهة
 المولى لطلب الحناية ان يمنع من قبوله ناذما بالدين ولم يزم المولى القيمة لانه

بطل الدفع من غير اختيار وحتى العمة قال الحاكم الشهيد في ما جازى الماذون
وقامه الماذون المذنب من محض الكافي واذا حنى عند الدخول فاذن له تولاة في الحارة
وهو يعلم بالجناية او لا يعلم بنباع واستوى وكفى دية لم يصير المولى مختاراً للفداء
وذلك لانه لم يعمل بفعله لمسح به الدفع بل يقال له ارفعته او افله لقيامة على ملكه
فان دفعته بالجناية ابتغى الغرض ما يسع له الا ان يفديه صاحب الجناية للذن
فان دل اذ صاحب الجناية بالذن او يسع في الذن رجح صاحب الجناية على المولى
يفتته العبد فسلط له لان حقه كان متعلقاً بقرينة فارغته وانما جاز الشغل
لفعل المولى وصار الدفع عند ذلك من حيث الصورة لا المعنى وكان الواجب
على المولى الدفع من كل وجه صورة ومعنى وقد امتنع الدفع معنى مضاهى لفعله
وهو الاذن السابق فيمنه كذا في شرح الكافي **قوله** فان من قال العبد
ان قتل فلان او دميته او سجنه فانت حر فهو مختار للفداء ان فعل ذلك
او كان في الجامع الصغير وصورته انه قد عجز عن يعقوب عن ابن جعفر رضى الله عنه
في الرجل يقول العبد ان قتل فلان فانت حر او دميته فانت حر او سجنه
او جرحه فانت حر فمفعول ذلك فانت منه متى قال المولى مختاراً للذمة الا انما
يجب فيه الفضاى معنى لا يجب الفضاى على المولى بل يجب ذلك على العبد
اذا فعل ما وجب الفضاى وانما يجب الذمة على المولى اذا فعل العبد شيئاً
وجب الذمة وهذا عندنا وما كان زفراً لا يكون المولى مختاراً للفداء وعليه فمة
العبد لانه في المختلف وغيره قوله زفر ان العتق من المولى وجد منه كلام
صد قبل الجناية بعد الجناية لم يوجد منه فعمل فلا يكون مختاراً للفداء
والله على انه لم يوصل منه فعل بعد الجناية انه لو علق الطلاق او العتاق
بشرط ثم ان له حلف ان لا يطلق ولا يعق فوجد الشرط بعد ذلك فوقع

الطلاق

الطلاق المعلق او العتاق المعلق لا بحث في عينه لو كان الفعل موقوفاً
منه بعد الحلف لبحث فكذا فيما نحن فيه لم يوجد منه فعل بعد الجناية ولكنه
مستهلک للرقبة على اولى الجناية فمعه فمة العتق كرجل جرحه بغير
على قارعة الطريق وله عتق مثل هذا العتق لا يخلو خطاً ثم وقع العتق في السر
فانت فان المولى لا يصير مختاراً للذمة والله لو كان مستهلک للرقبة فمعه عليه
فمة العتق فكذا اهتمنا ولنا ان الكلام صار اعمتاقاً بعد الجناية لان المعلق
بالشرط كالمختار عند وجوهه فصار كان العتق قتل جرحاً خطاً
وراه المولى فاعتقه بعد ذلك يكون مختاراً للفداء فكذا اهتمنا الا ان
رجلاً لو قال لا تسرانه اذا مرضت فانت طالق بذا امرض ومات من ذلك
المرض وشك المرأة لانه لما اضاف الطلاق الى المرض صار كانه طلقها بعد مرضه
ولذا اوجب لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا اقربك يكون ابتداء الايلا
من وقت الدخول فكذا اهتمنا يصير كانه اعتقه بعد الجناية وهو يعلم بذلك
لان المولى حرص عبده على مباحة الشرط وهو الفتل بتأخير العتق بذلك
الشرط والعق الذي يحصل وجود الشرط من اولى الدواعى الى وجود الشرط
لان العتق محبوب مرغوب فيه فصار العتق المعلق بالشرط كالمستدام
المولى بعد وجود الشرط لان الظاهر ان العبد يفعل الشرط طلباً للحرة
مفعلاً العتق فكان مختاراً للفداء لان اختيار الفعل اختياراً لموجباً فلو
العبد اضرة والحوادث عما ذكره زفر او لا فنقول ان غير هذا الحالف من
تعيينه ذلك المنع وهو لا يقدر على الامتناع عما علقته مثل الحلف فلم
يلن ذلك داخل تحت عينه ولم يكن ذلك مراداً منه بل كان المراد منها
ما يمكن الامتناع منه مما حدث في المستقبل فلم يرد ذلك علينا والحوادث

عن المسألة الثانية أنه انما صار مثلاً للعبد بالخصه والخصه فعل حقيق
لا يمكن جعله موجوداً بعد الحياية فكأن مقتضى عن الدفع بفعل وجد منه قبل
الحياية فلا يصير مختاراً للفداء بل من فمة العبد لا يلا فمه **قوله** على ما سبق
الشرط وهو القتل والرمي أو الشج **قوله** اتوى الدواعي اراد به الحيرة **قوله**
التم اي الى السقوط والى صلة الدواعي **قوله** قال واز او طع العبد بذكر رجل
عذاف دفع اليه بعضاً او بغيره فضا فاعتقه ثم مات من اليد والعبد صلح
بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى وقيل لا ولا يقتلون او اغفوا عنه
اي فان في الحاح الصغير وصودتها لم يجد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه
في عبيد يد رجل عذاف دفع العبد اليه بفضاً او بغيره فضا فاعتقه ثم مات
للمطوعة يله من ذلك قال العبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رد العبد
على مولاه ويقال للاولي اما ان تقتلوه واما ان تغفوا اليه لفظ اصل
الحاح الصغير وهذه من الجواهر وهي السخنة المعروفة وقال خضر الاسلام البرد
في شرح الحاح الصغير وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب الحاح الصغير
هذه المسئلة على خلاف هذا الوضع وقال في رجل وطع بذكر رجل عذاف طالم
القاطع المقطوعة يله على عبيد ودفعه اليه فاعتقه المطوعة يله ثم مات
من ذلك قال العبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رد على مولاه وصل الاول
اما ان تقتلوه واما ان تغفوا واتفقوا في الجواب واختلف السؤل يعني
اتفق جواب السخنة حيث كان العبد صلحاً بالجناية اذا كان عتقه واذا لم
يعتقه كان اوليا القتل على حين بين العتق والقتل ولكن اختلف السؤل
اروضع المسئلة لان في السخنة المعروفة الحاحي عبيد قد دفع في قطع اليد بدون
لفظ الصلح وفي السخنة الثانية الحاحي حر وقد دفع عتقه بلا عن الصلح وقطع

البند قال خضر الاسلام السردور والاول حجة على ابي حنيفة في الاختلاف
الذي بينا يعني اذا وطع الرجل يد رجل عذاف اقال للمطوعة يله عتق عن القطع
لم مات من يد العبد ابي حنيفة على القاطع اليه في ماله وقال ابو يوسف ومحمد العتق
عن القطع عتق عن القطع وعن النفس كما اذا عتق عن الحياية او عتق عن القطع وما
عذر منه فلم يكن العتق عن القطع عتقاً عن الحياية على النفس على اصله
كان ينبغي ان لا يقع العبد المدنوع صلحاً عن الحياية على النفس اذا مات الحياية عليه
فقال خضر الاسلام وذكر بعض مشايخنا في الجواب ان المسئلة موضوعة في
الحياية وانما اخذوا ذلك من قوله العبد صلح بالجناية قال وهذا التاويل
باطل لانه لو كان كذلك ليج الصلح اعسفة او لم يعتقه ولما فصل وجعل
للاول ساق المضامير بطول هذا التاويل ثم قال خضر الاسلام وقال يعقوب
ان هذا صلح فاسد عند ابي حنيفة فوجب الحكم بفسخ اعتاقه قال وهذا ليس
بشي لان هذا الصلح باطل اصله عند ابي حنيفة وانما في صودته شبهة
لان يكون فاسداً ولو كان ههنا على هذا الوجه لوجب على المعنى فمة
الذي اعتقه رد الفاسد ووجت على الاحوال اليه واذا لم يعتقه رد
العبد فلا يجب القضاء لان الفاسد لا يرد ان يصير شبهة قال وانما
الجواب الصحيح ان الدفع في المسئلة المعروفة باطل عند ابي حنيفة لانه
دفع بالقطع الدركان موجبة الحاح فلما سري صار موجبة العصا صر لم يكن
الدفع فيه حجة لان الدفع دفع عن غير حقة فطل الدفع والباطل لا يورث
الشبهة فاما اذا طي المطلقه الملات في عتقها مع العلم بالحيرة حيث عتق الحار
فلذا هنا كما لم يورث الشبهة وحدها صر هذا اذا لم يعتقه قال خضر الدين
قاضي خان وهذا خلاف ما اذا عتق عن اليد ثم سري الى النفس حيث لا يجب

العضاض لان العضو ارجل حكم الحناية وصار سميعة في ذور القضا من فاما الدفع
 في الحناية فلا يبطل الحناية بل يسترد موجب الحناية وهو موجب الحناية لا
 يكون ارجلا لها اما اذا اعتنقه فمات فقال فخر الاسلام اذا اعتنقه منع
 علمه انه اذا سري بطل الدفع فيبطل اعتناقه كان ذلك منه دلالة على استكرا
 الصلح على قبلة العبد مما حدث بحسب ما فصله يعني لو لم يفعل اذما على
 الاعتناق صلحا مستدا على قبلة العبد عما حدث من القطع لم يصح اعتناقه فكان
 ذلك صلحا من المحنى عليه لان الاعتناق مما لا يفسخ ولذا المولى ارضى بالبيع ايضا طاهرا
 لانه لما رضى بالعبد ان يكون حيا عن العليل يعني التيمم او لم يرضى ان
 يكون عبده جزا عن قطع اليد كان ارضى بان يكون جزا عن النفس فيجعل
 الاعتناق دلالة على الصلح من المحنى عليه والمولى جمعا فاذا اعدم الاعتناق
 فقد عذمت هذه الدلالة قال ولذا في المسئلة الثانية ان اعتنقه كان
 ذلك دلالة على استدا الصلح بعت السهم في حق وجوب العضاض ان العقد
 الثاني اذا لم يحدد ورجل الاول لم لا يصير الاول سميعة فان والحوار
 عنه اما في المسئلة المعروفة فالحوار سهل لان الدفع ليس مصرف مستدا
 بل هو تسليم للواجب فاذا بطل الواجب بطل التسليم اصلا فلا يبقى ما يفتح
 شبهة فوجب القود واما في المسئلة الاخرى وهي مسئلة الفصل على
 رتبة العبد عن حنائه مولاه فانه مشكل الحكم بالعضاض فقالا مشايخنا
 لا يعرفون لهذا اما ولا الا ان يحمل جواب الكتاب على القياس انه يحكم العضاض
 وفي الاستحسان بحسب الدية كما ذكر في هذا الكتاب وغيره كذا قال فخر الاسلام
 في شرح الجامع الصغير **قوله** لانه لا صحة له بل وان لم يفعل صلحا عن الحناية
 وما حدث منها اولا صحة للاعتناق بل وان لم يفعل اذما المحنى عليه على الاما

في المسئلة الاولى
 في المسئلة الثانية
 في المسئلة الثالثة
 في المسئلة الرابعة

صلحا عن الحناية وما حدث منها اولا صحة للاعتناق فكان اذما علمه صلحا
 مستدا **قوله** وذكر في بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع وقد ذكرنا ذلك النسخة
 تمامها قبل هذا **قوله** وهذا الوضع يرد اشكالا فاما اذا اعتنا عن اليد عم
 سري الى النفس ومات اي وضع الجامع المعبر في النسخة المعروفة وفي النسخة
 الاخرى جمعا يرد اشكالا في تلك المسئلة اعني بما عفا الموطوعة بل عن
 الدم سري الوطع الى النفس فمات حيث لا يحكم العضاض بل يحكم الدية يكون
 العفو عن اليد سميعة وفي مسئلتنا هنا يجب العضاض ان لم يعتنقه المادفع
 اليه سري القطع الى النفس لم يفعل دفع العبد في قطع اليد سميعة وهذا هو
 البيان وقال بعضهم اراد بهذا الوضع الثاني يعني النسخة التي هي عن النسخة
 المعروفة من نسخ الجامع المعبر واذ ان يعتد عن التحقيق **قوله** قبلها
 ذكرنا جواب الفياس يعني يجب العضاض ان لم يعتنقه فمات في هذه
 المسئلة على النسخ جمعا فان محمد بن حمر العضاض ماسا وسفي
 الاستحسان بحسب الدية وفيه في مسئلة العفو عن اليد وسراية الى
 النفس بعد ذلك بحسب الدية استحسانا ففتح جواب المسئلة استحسانا
 وفي القياس يحكم العضاض على العضاض كان الوضع في هذه المسئلة والوضع
 في تلك المسئلة على القياس والاستحسان فيرد القياس والاستحسان
 في المسئلة جميعا فان دفع الاشكال **قوله** ومثل بينهما فرق اي من هذه
 المسئلة ومن مسئلة العضو عن اليد حيث وجب العضاض وقت ولم يحرم
 العضاض عنه بل وحسب الدية وحده المعنى ان في تلك المسئلة صح العفو
 عن اليد طاهرا لان الحق له فلا سري يبين ان العفو كان عن عرقه
 فبطل العضو حكما والله كان عفو واقعا حقيقة فكان ذلك بشبهة

ومنع الضامن وهذا مما نحن منه الصلح لا يسلط الحناية بل يبررها فوجب العوض
وهذا معنى قوله فاذا لم يسلط الحناية لم يمنع العوضه وهي الفصا **قوله**
اذ لم ينعقد فالصالح ما ذكرناه وذلك ان اقله على الاعتناق بذكره على قتله
نعقد الصلح مطلقا عند صلح الحناية وقد مر تقرير ذلك قبل هذا
قوله فالواذا جنى العبد الماذون له حناية وعليه الدية وهم فاعقبة المولى
ولم يعلم الحناية فعليه فتمت ان نمة لصاحب الدين ونمة لاولي الحناية اى ان
في الجامع الصغير وصورته انه محرم عن عقوب عن اربعة دية على الله عنه في رجل
اذا ركب في التجار فاذا ان القار ونمة الف ثم حنى حناية فاعقبة المولى
ولا يعلم ما عليه فتمت ان نمة لولي الحناية ونمة للغير ما الى هذا لفظ اصل
الجامع الصغير وذلك لانه المثل حقين لانه المثل بالاعتناق حتى البيع على الغرماء
وحق الدفع على صاحب الحناية وحق الغرماء في الفنز وحقوق الحناية في الرقبة
فكانت حناتين مختلفتين وسواء ما الحقيق كانت مملكتين من الرقبة بان يدفع
الى ولي الحناية او لا غير تباع في الدين واوردت الفضة او البيت في شرح الجامع
الصغير وهذا المقام سواء الا وجوب ابا فقال فان قيل لو كانت
اجنبى هو الذي قتل العبد لم يجب عليه النور من نمة واطة فلم يجب هنا
فتمت ان قيل له لان الاجنبى لم يكن ما حوذا ما يدفع ولا بعضا الدية فلا
يجب عليه النور كما ان الله واما المولى فكان مطالب بذلك الا ترى انه لو قتله
وهو يعلم ذلك دعت عليه الحناية الدية ولو كان القتل من قبل الاجنبى
لا يجب عليه الا نمة واطة **قوله** ولم يعلم بالحناية واما فقد عدم العلم
لانه اذا علم اعترف كان محمدا للفقدا او جبت الدية ووجبت القيمة
لصاحب الدين لان الاعتناق بعد الفيل بالحناية موجب الارست

النية

العمة وقد مر ذلك في هذا الباب **قوله** بان يدفع الى اولي الحناية ثم ساع
للاعتناق وانما يعمل لذلك ايضا للحق لان اذ ادرك بالدين وسع فيه سحر
الدفع الى ولي الحناية لان الملك محدد للشئ ولم يوجد في يد حناية قال
الحاكم السهمي في محضر الكافي في كتاب المأذون البشير فان اعقبة وعليه
ديون وحانات الشئ من نمة ولم يعلم بالحناية غرم لاصحاب الدين فتمت ماله
ما لمقت لانه فان مال في حقهم ولا يحل الحناية الاقل من نمة ومن عسرة
الان درهم الاعسرة لانه نمة الدم معنى اذا كان المقتول عبدا او حن عليه
يتمت وان الف دية واحدة ولو كان المثل اجنبيا كان عليه نمة واطة
قال شيخ الاسلام على الدين لا يسبح الى في علمه لان الصان عليه
مالا الف العبد وهو واحد والصان على المولى ليس بالاف العبد وان
ما تلاف الحق وقد ابلغ حقين لان هذه الدية تصلح وقال الحقين على الحال
قبل العتق فان حكم الشرع عند اجتماع الدين والحناية ان يدفع ثم تباع
وقد تعدد قل ذلك حتى فوت حقين ضمن فتمت ولا خصوصية من
الغرماء واصحاب الحنات برتبة انه لا يشارك بعضهم بعضا فماله قول
لانما حقان مختلفان وجبا سبب مختلفين في محلين مختلفين وان
اعقبة وهو يعلم بالحنات ضمن الحنات كلها لانه صاد حنات الفقدا
حقهم لدا في شرح الكافي **قوله** فبعضها اى بعض المولى الحسن للاعتناق
لصاحب الدين وولي الحناية **قوله** فلا يظهر بمقابلة الحق لانه دونه اى
لان الحق دون الملك معنى لادمن الاجنبى سوى نمة العبد للمولى ولا يصح
لولى الحناية سنام يدفع المولى تلك العمة الى ولي الحناية واصحاب الدين
قوله فالواذا استدرانت الامة المأذون لها لم ولدت فباع

الولد معها في الدرس وان جنت جنابة لم يدفع الولد معها اي مال في الجامع الصغير
 وصورتهما منه محمد بن يعقوب عن ابي حمزة في رجل اذن لامرته في الحانة .
 وسند بن دريهم قال ساء ولد لها معها في الدرس وان جنت جنابة
 ثم ولدت دعت الام ولم يدفع الولد الى هناك فاضل الجامع الصغير
 والفرق ان الدرس واجب عليها متعلق برقبتهما فتعلق بجميع اجزائها والولد
 من اجزائها فكما تباع الام تباع الولد بمنزلة ولد المهرهونة اما زوج الجنابة فالدفع
 او الفداء او ذلك على المولى فكما سرقتهما خالته عن الحق فلا يتعلق بالولد وانما قصد
 الجنابة ما كان لا يبيح الجنابة بعد التسليم واحد التسليم الولد منفصل عنها
 فان العقيقة او اللبث وليس الجنابة كالدين لان سوجب الجنابة على المولى لا في رقبتهما
 واما الدين في رقبتهما وليس على المولى الا ترى ان المولى لو باع الامه وعليها دين
 فليفسد بقاء ان سطاها البيع ولكنهم يتفقون المولى لان تعلق الدين بصفة العبد
 المأذون اسر حاكمي والاوصاف الحليمه تسري الى الولد كالكفاية والرهن واما
 على الدفع فهو الحاني والدفع وصف حقيق والاوصاف الحقيقية لا تسري الى
 الولد وظلة القوافيه ما قال شيخ الاسلام علاء الدين الاستمالي اذا حنت
 الامه جنابة ثم ولدت ولدا او انسبت كسبا او خبز عليها فاحد المولى اشها
 فانه يدفعها بالحسنة وادبها ولا يدفع ولدها ونسبها لان حاتم الجنابة وجوب
 الدفع بالحسنة وولدها ونسبها لا يوصف بالحسنة وليس هذا من سبل جنوح وحسنها
 حتى يسرى المولد لها بمنزلة الدين لان الواجب في الحقيقة الفحل على المولى ومن
 دعت عليه الفحل في محل لا لمزومة الفحل في محل اخر ومن لم يدفع ولدها
 لان لا حن دفع نسبها وهو العبد من الولد الاول ووجب دفع الارسل لان
 الطرف قائم مقام الطرف فكان الطرف قائم ولو كان قائما حقيقة بلزم دفعها

روى عن ابي حمزة عن محمد بن يعقوب
 عن ابي حمزة عن محمد بن يعقوب
 عن ابي حمزة عن محمد بن يعقوب

لانها واحدة الدفع جميع اجزائها فكذلك اذا كان قائما حاكم وان كان وجب لها
 الارسل قبل جنابتها لم يدفع الارسل معها لان حن في الحسنة لم يكن سلفا بطرفها
 حين جنت فلا يتعلق بارسنها فان لم يعلم ذلك قالوا قول نفسه قول المولى لانه عرف
 حن المولى ولا يثبت الاستحقاق عليه بالنسبة وان كان وجب لها الارسل بعد جنابتها
 فاستهلك المولى الارسل او هبته للحاني عليها لم يكن مختارا اوله ان يدفعها ويغرم مثل
 ما استهلك من اشها وان كان الحاني عليها عبدا فدفيع بالحسنة وقبضة المولى
 دفعة معها جنابتها لان العبد قائم مقام طرفها ودد كذا انها واحدة الدفع
 بجميع اجزائها عند اختيار الدفع كما في الارسل فان اعنى العبد صار مختارا لامة
 وعليه الدية لان العبد قائم مقام الطرف فصارت اعتاقه واسمها لانه بمنزلة ما
 استهلك طرفها حصة ولو استهلك طرفها حقيقة ليس بمحل مختار للعقد
 في ذلك لانه ما لا يخبر شي ذلك اذا استهلك ما هو قائم مقام طرفها حكما
 بخلاف ما اذا اذ المذلل الارسل وهو ذراهم او دنانير حيث لم يجعل مختارا للعقد
 وان كان قائما مقام طرفها حكما لان الارسل غير موعود للدفع سرعا الا ترى
 انه لو اسسها ودفع مسئله له ذلك فلا يحقق استهلاكه ان ما لمزومة دفعة حتى
 يصير مختارا بخلاف العبد فانه منعقد للدفع عند اختيار الدفع ولو اعنى
 العبد وهو لا يعلم بالجنابة من الامه دفع الامه ونسبة العبد لانه بمنزلة العبد
 والحكم في كل الجنابة هكذا انما منع دفعها وهو لا يعلم بجنابتها فكذلك البعض
 لدان شرح الكافي في **قوله** قال راد امان العبد لرجل رجم رجل ان يراه اعنفه
 فعبد العبد ولما لدان الرجل خطا فلا تسري له وهذه مسئلة الجامع الصغير
 وصورتهما منه محمد بن يعقوب عن ابي حمزة عن محمد بن يعقوب عن ابي حمزة عن ابي حمزة
 اعنفه ثم ان العبد حن على هذا الذي زعم انه اعنفه ففقد خطا قال

ما روى عن ابي حمزة

ليس له الذي زعم انه اعسفة قليل ولا كثير الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع
 الصغير وذلك لان من زعم المقتضى ان موجب حسنة على عاقلة كان ذلك
 منه ابرأ القول والعبد قد رتب ما قبله من الاثر الا ان الانسان مواضع زعمه
 ولم يصح ما ادعاه من غير حجة فلم يكن له شي أصلاً كما قالوا في سيرة روح الجامع الصغير
قوله قال اذا اعتق العبد فقال له رجل قتلته اذ كان خطاً وانا عبداً وانا
 لاحد قتلته وانت حر فاقول قول العبد اى قال في الجامع الصغير وصورته
 فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في عبداً اعتق ثم قال له رجل قتلته اذ كان خطاً
 وانا عبداً وانا الرطل بل قتلته وانت حر فاقول قول العبد اذ اعلم انه كان
 عبداً فاعتق الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وذلك لانهما اتفقا على ان العبد
 لانه ان كان قد وهب عند ان الضمان على مولاه فبمته العبد او الفداء لان
 المولى اذا اعسفة بعد العلم بالحناية فعليه الفداء وان كان اعسفة قبل العلم بقائه
 العمة وان كان بقائه بعد الاعتاق فذلك على عاقلة مولاة وان كان حرّاً فذلك
 على عاقلة ايضا وان كان لا عاقلة له حينئذ لم يمتحى موجب حسنة عليه فاذا
 العبد اثار الضمان اصلاً كما انه سببه الى طاعة مولاة تنافي وجوب الضمان لانه لا
 يتصور وجوب الضمان في قتل الخطأ على العبد في حال ذمة اصلاً فذلك جعل
 القول قول العبد في هذه المسئلة بالاجماع بخلاف المسئلة التي تليها ثم اذا قال
 البالغ طلقت امرأتى وانا صبي او قال البالغ العاقل طلقت امرأتى وانا محنون
 وكان محنونة معروفاً لم يكن القول قوله لانه استند اقراره بالحالة معنونة
 منافية لصحة الاقرار لان الصبي والمحنون تنافي ذلك ولذلك اذا قال العبد
 اعتقتك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق **قوله** كما ذكرنا اشارة الى قوله
 كما انه استند الى طاعة محنونة منافية للضمان **قوله** قال ومن اعتق جارية

قال لها قطعت يدك وانت اميتى وقالت وطعته وانا حرة فاقول قولها
 وكذلك كل ما اخذ منها الا الجماع والعلة الشخصانية وهذا عند ابي حنيفة
 والى يوسف وقال محمد لا يضمن الامتيا بعينه ومسرور عليها اى قال في
 الجامع الصغير وصورته فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل
 اعتق جارية له ثم قال لها قطعت يدك وانت اميتى فقال لا بل قطعتها وانا
 حرة قال القول قول الجارية وكذلك ما اخذ منها الا الجماع والعلة وهذا قول
 ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد لا يضمن في سحر ذلك والقول قوله الا ان يصر
 المولى سحر بعينه في يده فيسرق ولا يصدق عليه واذا قال جامعك وانت
 امة الى فقالت لا ولكنك جامع معنى وانا حرة فاقول قول الرجل في مقام جمع
 الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وصورته فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل
 حاله مهوراً في تلك الحال وجوب الضمان فكان القول قوله في السلسلة الاولى
 وكان في الوطء والعلة وذكر انه ذكر في التعريب قول زهير بن محمد ولما ان
 المولى ما اضاف اقراره الى طاعة متنافية للضمان فان قطع المولى يدها وجب الضمان
 اذا كانت مدبونة ولذلك اذا تلف من شئ عبيد المادون المدبون
 يضمنون بملوك متكوا للضمان بل يكون مدعى اللبنة اية خلاف العقر فان حق
 العسر لا يتعلق بمنافع بعضها وان كانت مدبونة لانهما ليست مال فلم يكن
 مفترقاً بل كان منكر او لذلك اخذ العلة فان المولى اذا ضرب على عبده علة
 وهو مدبر ينجح ولو اخذ لا يكون مضموناً على المولى فكان منكر اذ اذكر في الدرر
 فاصح كان في سحر الجامع الصغير ولان قطع المولى يده علة حسنة بدلالة انه لا
 ملك دهن وسى اعبرون حسنة ثم ادعى معنى روح سقوط الضمان بصدق
 لدعوى السواة ولانه لما اقترن بالحناية ثم ادعى التارخ وكل امرئ ما يشاء

حكم وقوعه في اقرب الاوقات واقرب الاوقات حال الخصومة فسلو الي ضمان
قال العبد وري في التعديب ولا يلزم على هذا اذا قال الحاكم بعد العزل وطعتك
في سرقة او قضاير لان فعل الحاكم ليس بخيانة ومضى لم يعرف بخيانة قبل قوله في اقامة
ذلك الى حالة معاومة وقال الفقيه ابو الليث وهذه المسائل على ثلاثة اوجه وفي وجه
ماون القول قول المولى وفي وجه يكون القول قول الحارث وفي وجه اخلفوا انا مالو الوجه
الذي يكون القول قول الحارث انه اذا اقر المولى له اخذ منها مالا والمالك قاي في القول
وقت المنازعة فقال المولى اخذته منك قبل العتق وقالت الحارث اخذته مني بعد
العتق فالقول قولها لان الاختلاف وقع في تحويل المالك وفي المولى انه تحول الى ملكه
فالحارث منكورة فالقول قولها واما الوجه الذي يكون القول منه قول المولى اذا اخذ
منها الفعلة او غيرها وقال انا فعلت ذلك في حال الرق وقالت الحارث بل فعلت في
حال الحرية فالقول قول المولى لان وطء الحرة مع زوج المالك لا موجب لانه
لو كان في الجارية لا حب به المهر وفي اخذ الفعلة ايضا مع زوج الضامن ومع
لا موجب لانه لو عصب الحرة استغله لا حب الضامن لما كان في الحرة مع حب
الضامن ومع لا حب ومع لا حب المهر للامة استعبه الاسر فلا حب بالسك
واما الوجه الذي اخلفوا فيه هو ما اذا استهلك ما لها او طعم مدتها على الاحكام
الدورية **قوله** ففي المسئلة الاولى اشار بها الى قوله واذا اعتق العبد فقال
لرجل فقلت اذ ان خطا وانا عبيد وقال لا حرة فقلت وانت حرة فالقول قول العبد
قوله فان قال الغيرة فقات عتق المني وعني المني محبة ثم فقت وقال الفقيه لا
بل فقاتها وعنيك المني منقوعة فان القول قول المقله وكذلك لان المقله او سبب
الضامن ادعى ما يدعيه ببيان ذلك ان المالكه مما دون النفس معصية حتى لا يوجد
المني باليسرى ولا اليسرى بالمني ولا الداء العي لمه بالسلا فان كان ذلك تغير الضامن

المني

المني من من الحاني فان اقامت قبل العتق من الموجب الاصل وهو القضاء الى
المالك سقط حق المني عليه اصلا كما اذا قتل العبد الحاني او مات وسرا المني من
هذا الكلام براه ذمته عن الضامن اصلا وسرا للمقله دعوى نصف الدية لانه
اذا اقيمت عنه المني وعني الفاني حينئذ منقوعة عنه نصف الدية **قوله**
وهذا لانه ما استند الى حاله منافية للضامن الى حاله واساره الى قوله او سبب
الضامن ثم ادعى ما يدعيه فلا يكون القول **قوله** فان قال امر العبد المحرر عليه
صبيًا فقتل رجل فقتله فقتل غافلة الصبي الدية وهذه المسئلة بهذه الصورة كانت
في بعض نسخ الحامص الصغير ولم تذكر في البعض وهذا الم يذكرها الفقيه ابو الليث في حيز
الاسلام وذكرها القاضي وطاهر الدباس ونسخ الامة السرخسي والمدرك السهمي
وقاضي خان فقال قاضي خان عند نحو وعليه امر صبيًا حرًا يقتل احل فقتل
فقتل غافلة الصبي الدية ولا شيء على الاسر ولذا اذا كان الامر صبيًا ولد الوفاة
الما بعد عتق الحرة اعليه كانت الدية على مولى الما بعد اذا اختار العتق او لا
يجب على الاسر لان امر الصبي والعبد غير معتبة كالقرار والاهالة الا ان
الامر اذا صار صبيًا رطل امره اصلا لا يواخذ للمالك ولا بعد المبلغ وان
كان الاسر عبيدًا لا يواخذ للمالك ولو اخذ بعد العتق مخرج مولى القاتل على
الامر بالاقل من القتل او من دية القاتل لان قول العتق معتبة في حقه الا انه
لا يواخذ قبل العتق لمولى المولى فاذا اعتق زال حق المولى فواخذته لكذا في شرح
الحامص الصغير لقاضي خان **قوله** وكذا اذا كان الامر صبيًا قال محمد في اصل
الحامص الصغير محمد عن يعقوب عن ابن حنيفة في الصبي الحرة المهر المقتل
احل فقتله قال علي غافلة الصبي القاتل دية وليس على الاسر ولا على غافلة في
اما الصبي القاتل فان عتقه خطا وجبت الدية على الغافلة وامر الصبي بالقتل

لا يجوز الا ترى ان امرائه وكهالته باطلة اصلاً فلم يلزمه ولا على عاقلة شئ
قوله لا يملك الا واحد ان يملكها اي لا يملك العبد المحور والصبي لا يملك احدان يملكها
لان اعتبار القول بالشرع ولم يعتبر الشرع قولها **قوله** ورجعون على العبد الامير
بعد العتاق اي يرجع عاقلة الصبي على العبد الامير بعد العتاق هكذا ذكر القدر
الشهيد والخبر الذي يخاص في شجرتهما ومنه نظر لان خلاف المدونة في الزمان
وسند كرواية الزمادات مع جميع فروعها الا انه اردت قول ابو يوسف الذي رواه
القدر في المقرئ قال وروى الحسن عن ابي عبد الله موصياً بقتل رجل فقتله
فعل عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على سيد العبد فقال لما دفع العبد
الى العاقلة او افله بالدية وقال ابو يوسف على عاقلة الصبي الدية ثم يرجعون على
العبد اذا اعتق بالاقبل من الدية او قيمة العبد ووجه قول زهير انهم يطالبون
المولى في الحال لانه لما جعل الصبي على العقل ضاراً له مثل ان يبيع رجلاً على مثل
اخر فيضمن العبد في الحايه والمالواخذ بيده فوضو به وانما قال ابو يوسف بالرجوع
على العبد اذا اعتق لانه يصير مفضوياً بفني الضمان متعلقاً بقول العبد فيناخر
الخال الحرة كما لو اقره بدين له اني المقرئ **قوله** لان عدم الاعتبار بحق المولى
وقد نال الغرض من الاهلية في العبد وقد رأت حق المولى بعد العتق فهو اذن
لرؤا المانع وفي الصبي لم يعتبر قوله لقصور اهليته **قوله** ولذلك ان امر عبد
يعني ان كان الامير والماسور عبد من محوز اعلمها قالوا اصل الحاج الضعيف
عبد محوز امر عبد محوز يقتل رجل فقتله قال على عاقلة الدية وليس
على الامير ولا على عاقلة شئ اذا ادعوه على القاتل الدية ان الاختار سواء
القد افندى عنه بالدية لان عاقلة العبد على يولده فقال المولى اذ دفعه
ادفعه كذا قال الفقهاء او اللست ثم قال ومعنى قوله وليس على الامير يعني لا

شئ عليه في الحال ولكن يحمله بعد العتق قال وهكذا اذكر في المباديات
ان العبد اذا امر عبد احد حتى يقتل رجلاً يقال للمولى العاقلة او دفعه
او افله بالدية لم يسطر الى الامير ان كان مادوناً بحيث عليه دية الماسور وان
كان محوزاً اختلف عليه بعد العتق لانه كما امره بالقتل حتى قتله صار غاصباً
له والعبد المادون بحيث عليه ضمان العقب اذا امره واما المحور لايك
عليه الا بعد العتق لان يرجع هذا الغصب يرجع الى القول وضار كالاقرار منه
بالعقب مست ان الذي قاله ههنا ليس على الامير شئ في العتق عليه الحال
ولكن يجب عليه بعد العتق ولا يجب على العاقلة لان العاقلة لا تعقل عن
العبد في هذا القسط الفقهي في سرح الجامع الصغير ثم بين ما وعدنا من
رواية المادون فيقول لاصل هذا ان العبد المحور او الصبي المحور يواخذان
بافعالهما لا بالقولهما وقان فعل العبد ضمان غصب كونه محلاً وضمان
فعل الصبي الحضانة لانه لا ضمان غصب لعدم كونه محلاً للغصب طوائف
سروح الزمادات حراً امراً صبياً حراً امان يقتل رجلاً فقتله فدية
على عاقلة الصبي لان الصبي مراض بافعاله وافقاله محمى بحكمه وخطاه
سواء هو حراً كله فوجبت الدية على عاقلة ورجع عاقلة الصبي على عاقلة
الامر الزمهم لان الصبي الحرة يضمن بالتقدي بطريق الحضانة الا ان
من عصب صبياً صغيراً فقتله على امه الدية حتى ماتت بما عقت او بعث
سبع وحت دية على عاقلة الغاصب بطريق الحضانة كما قتله خطأ فذلك
هنا لصغر هذا الحضانة على الصبي بطريق السبب ولو اتصل بذلك
ذلك لزم الدية فذلك اذا القتل به ضمان الدية ولو امر الرجل عبداً
صغيراً او لمرأه او مادوناً او محوزاً امان يقتل رجلاً فقتله فدية المولى

او دفعه او افله ان كان خطا من الكبير فاذا قتل ذلك رجع على الحد ما اقل
 من قيمته ومن ارسل الحنيفة اما وجوب ضمان الجناية على المولى فلا ان الامر بالجنانية
 لا ينفصل فعل المأمور الى الامر واما الرجوع فواجب بحكم الغضب لان العبد
 يضمن بالغضب مضمون اقل الامر من ان اذا عصية فحين عنده وذلك انه استعمله
 فصار عاصيا ولو كان هذا الحنة اسرمة كما يظن امره ولم يلزم الامر شيئا
 مفيد ان المكاتب او لبيد الان الحنيفة انما تحقق بواسطة الاستعمال واثبات
 واثبات اليد المكاتب ليس محل له الا ترى ان غصبة لا تحقق وجوب حال المكاتب
 الصغير فوق الحنة الصغير لان يد المكاتب انما ثبت حكم الكاتبة وهذا الصغير
 مثل حنة البالغ واما الحنة الصغير فلا بد له على نفسه الا ترى ان من عصي كاتبا
 فقتله الى المكاتب حتى عطي لم يضمن شيئا ولو غصب حنة صغيرة اخذت منه
 وبفعله عاقلة الغاصب فذلك هذا وهذا اذا كان الامر حنة او اما اذا كان
 الامر عبدا فان كان العبد جسيما اسادونا او صغيرا اسادونا فان اسر عبدا
 مثله صغيرا او لبيدا او ما دوننا او محورا بالقتل فقتل دفعة مولاة او
 فذاة لم يرجع بالقتل من ذلك في رتبة الامر لان هذا ضمان عصب وهو معنى
 النجاة لانه ملك المضمون ياد الضمان والعبد المأذون اهل القول بحجة الله تعالى
 النجاة كالاقرار بالغضب واذا كان المأمور صبيّا حنة او حنة فقتل على
 عاقلة ولا شيء على العبد لانه ليس من اهل ان يحلف ضمان الحنيفة بحال ولا يلزم
 مولاة لانه محذور عن القول الذي يتعلق به ضمان ما ليس بحارة كالذكاة ولا يحلف
 وان عتق لان موجب ذلك على مولاة لو صح فاذا بطل لم يلزم العبد شيئا اما اذا
 اضر بالحنانة وهذه الرواية علم ان ما ذكره صاحب الهداية بقوله ورجع
 على العبد الامر بعد العتق فيه نظرا ولو كان الامر عبدا لزم المحور اعليه

والعبد

والعبد المأمور مثله او صغير محذور او ما دون مائة مدفع او فذري ولا يرجع
 مولاة على الامر شي لان المحذور لا يواحد ضمان ما يحلف القول لاقرار بالدين
 والذكاة به وان عتق لحقة ذلك لما قلنا في الامور بالدين بخلاف الحنيفة ولو كان
 المأمور صبيّا حنة اما دوننا او عبدا صغيرا اما دوننا فان كان المأمور عبدا
 وحت قيمته على الامر الا ان يكون الامر اقل لانه اهل ضمان النجاة بقوله
 وان كان المأمور صبيّا حنة فلا شيء على الامر بحال لانه امره في حكم الحنيفة لغو
 ولا كان الامر صبيّا حنة محورا او عبدا صغيرا او محورا امانة لا على الامر شي
 من ضمان الغضب والحنانة حتميا لما ذكرنا من فساده امره ولو كان المأمور مكاتب
 وجميع هذه المسائل لم يضمن الامر شيئا لما قلنا لو كان الامر مكاتب صبيّا
 او لبيدا او المأمور عبدا محورا او ما دون صغيرا او لبيدا رجع قول المأمور
 على المكاتب بعمته الا ان يكون الامر اقل اعني قيمة المأمور لان المكاتب اهل
 لضمان الغضب الا ان يكون قيمة المأمور عشرة الاف او اكثر فمضمون المكاتب
 عشرة الاف الا عشرة وهذا الواجب ضمان غضب حتى وجب قيمة المأمور
 ولم يجب قيمة المكاتب ولو كان ذلك ضمان جنانية لو حنت قيمة المكاتب وفيه
 اشكال وهو ان ضمان الغضب غير مقدر فوجب بما قلنا بالغ وضمان
 الجنانية مقدر فكيف قدره هنا بعشرة الاف الا عشرة والجواب نعم
 هذا ضمان الغضب ولكن حصل بسبب الحنيفة فباعتبار الغضب وجب
 قيمة المأمور وباعتبار السبب وجب المقدر ولو كان المأمور حنة صغيرا
 رجعت عاقلة على المكاتب بالقتل من قيمته ومن الدية لان حنيفة المكاتب
 هذا لانه من اهل الاستمرار وذلك لان المكاتب صار كالحرة على الحنة او
 كالمعتق بالحنانة وذلك صحيح بلزم به مئة فلذلك هنا وجب خالا لان

على الامر شي لان
 المحذور لا يواحد
 ضمان ما يحلف
 القول لاقرار
 بالدين



القيمة خلف عن الرقبة ولا أجل في تسليم الرقبة فلو كان فمما يخل بها فان عجز المكاتب
 فأن لم يقض عليه بأمر الجارية رجل ذلك كما إذا اقترب بالخدمة ثم عجز لا رخصته
 انما يصير دينا عليه بالقبض ولم يوجد فاما ان عجز بعد القبض عليه فاذ ذلك
 به بطل عندنا حنيفه وعندنا يوسف ومحمد يصير دينا عليه وأصل المسألة
 في الاضرار بالجناية لدا في الرمايات وشروطها **قوله** ولا يخرج له على
 الاول ولو لم يلق على العبد الا بغير **قوله** فاذ وان اقل العبد رجلين
 عدا وكل واحد منهما وليان فعفا أحد ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه
 الى الآخر من ماله بغيره عشرة الاف درهم او كان في الحامع الصغير وذلك لان
 الرقبة تحل القود وصارت من اولى القتلين لكل واحد منهما ربعه فاذا عفا اثنان
 رطل حقهما وبقي حق الآخر من نصفه فذلك قيل له ادفع نصفه واثنا العدا
 فاما يكون بين القتلين والعد العشرة من العفا ان استقر القضا من بعد سقط
 بالعضو والاعضاء مالا نصاركه وجب المال من الاستدراك حصته كل واحد منهم
 في خمسة الاف فلما عفا اثنان منهم رطل حقهما بقي حق كل واحد من الباقيين
 في خمسة الاف فذلك فداة نفسة الا ان **قوله** فان كان قتل احدهما
 عدا او الآخر حطا فعفا احد ولي العدا فان فداة المولى فداة خمسة عشر الف
 خمسة الاف الذي لم يعف من ولي العدا وعشرة الاف لولي الخط وهذه من مسائل
 الحامع الصغير وذلك لان نصف الحق من حو لبي العبد رطل بالعضو وبقي النصف
 وصا ذم لا ولم يطل شي من دية القتل الاخر ولا مراحته في الفداة فداة
 خمسة عشر الف ان شاء عسرة الاف لولي الخط وخمسة الاف لغير العافي من
 ولي العدا وهذا في قولهم جميعا فان وان دفعة دفعة املانا الثلث الذي لم يعف
 والثلثان لولي الخط وقال ابو يوسف ومحمد ارباعا الربع لولي العدا وثلثة ارباعه

لولى الخط قال العتية ابو الليث في شرح الجامع الصغير وفي قول زفر اصاحب
 الخطا النصف واصاحب الحمد الذي لم يعف الربع وسبق الربع للمولى وجه قولها ان
 حق ولي العدا في جميع الرقبة فاذا عفا احدهما فداة رطل حقه في النصف فنخرج عن
 هذا النصف وتعلق به حق لولى الخطا بدمنا رعة وبقي النصف الآخر واستوت
 فيه منارعة وفي الخطا ومنارعة شريك العافي وكل واحد منهما مدعة فصار
 هذا النصف بينهما نصفان فلهذا كانت القيمة بينهما بطريق المصارعة ارباعا ولالى
 حنيفه ان حق لولى الخطا عشرة الاف وحق شريك العافي في خمسة الاف فصار
 كل واحد منهما مدعة فلو كانت السركة الف والارطس على الميت ثلثة الاف لاحدهما
 الف وللآخر الفان فان السركة تقسم بينهما بطريق القول والمصارعة املانا ثلثيا
 التركة لاصاحب الالف وثلثها لاصاحب الالف ولعبد قتل رجلا خطا
 دفعا عن الآخر فان احار المولى دفعه دفعة ثلثا فلهذا هنا وضه قول من
 ان العدا اذا صار مالا صار لمعنى الخط ولو كان مالا حقيقا حطا يعفى احد
 ولي احدهما خاصة سلم ذلك الربع للمولى فلهذا كانت ههنا ومعنى المصارعة ان كل
 جزء فرغ من دعوى قوم سلم للاخر بلامنا رعة ومعنى القول ان يصور كل واحد
 منهم بشههم جميع السهام كلها ويقسم العين على مبلغ السهام واعلم ان هذه المسألة
 على ضد مسألة كتاب الشهادات وهي ان رجلا ادعى اذا ادعى اخر بضره
 واقاما البينة فان على قول الى حنيفه تقسم ارباعا وعلى قولها املانا سد
 سان ملك المسئلة وكاب الدعوى مستوفى قبيل وصل التنازع بالانذار
 فيطردمه حتى يعرف الاصول التي يبنى عليها الماد ومسئلة كتاب المادون يوفق
 هذه للمسئلة المذكورة ههنا وهي ان عبد امارونا من رطلين اذ انه اخذ
 المولىين مائة درهم واذا انه اجبى مائة درهم فجميع العبد مائة درهم فان في قول

الى حنيفة بن اسمعيل بن ابي امامة وفي رواية اخرى ومسئلة كتاب الوصايا موافق كتاب
السهميات وهي رواية لابي ابي سعيد او لسيف وصفه لاحد في قول الى حنيفة
يقسم ارباعا وفي رواية اخرى فان العقبه او الدية في حنيفة كانت الوصايا والاصل
عند الحنيفة ان الحق اذا كانت ترجع الى العقبه تقسم على طريق المنازعة ولهذا
قال في مسئلة كتاب الدعوى ان الدار تقسم على سبيل المنازعة وكذلك ان ارض
بالعقد او الشيف فانه يقسم على طريق المنازعة واما اذا اجتمعت الوصايا في الثلث
فسبيلها سبيل الحق وليس سبيلها سبيل الاعيان ولهذا قال في مسئلة
المدة اذا قتل قتيلا بعد افعى احد وليته وتبطل اخر خطا ان القسم تقسم على
طريق القول ولذلك قال في مسئلة كتاب المازون **قوله** قال واذا كان عند
من يطين فقتل موليا اي مربيها فعفا احدها بطل الجمع عند الحنيفة
وبالابدغ الدية وعفا نصف نصيبه الى الاحقر او بقدره ربع الدية او فان في
الحامع الصغير وصورتها فنه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في عبد بن رطل قتل
موليا عفا عنه احدها فالدليل الدية له وقال ابو يوسف ومحمد بن النضر
عفا ادفع نصف نصيبك الى الدار يعقوب او اقله ربع الدية الى هنا فظا اصل الحامع
الصغير وذكر في بعض نسخ الحامع الصغير ولياها والولي القريب والمولى اريد
به التريب ايضا وما قال تعالى والى حقت الموالى من وراى والمولى من العسم
والعصبه والجمع الموالى كذا في التيسير ومحملة انه اذا ربه المقتول الذي اعتقاه
مصادا غصبه له بالولا قال في حشر الاسام وقد ذكر في بعض نسخ الحامع الصغير
قول محمد بن قول الى حنيفة وقال القدوري وهو بالتعديب والصحيح انه مع
الى حنيفة وقال في حشر الاسام ايضا وذكر في كتاب الدماء ان عند الوقتل
مولاة عدا له وليان فعفا احدها ان الدم يد بطل كله في قول الى حنيفة ومحمد

ولم يختلف الروايات فيه وقال ابو يوسف في ذلك المسئلة يسئل قوله ومسئلة هذان
الكتاب ومسئلة هذا الكتاب من الحواصن لاذ ان في حشر الاسام ولما عرض محمد بن
الجامع الصغير عن ابو يوسف خطاه ابو يوسف في ست مسائل وروايت عن ابي
حنيفة وفي مدونة في اول الحامع الصغير في حشر الاسام منها هذه المسئلة وقالت
ماروتيت عن ابي حنيفة الخلاف في هذه المسئلة بل قوله فيها لمولنا نقال له ادفع
نصف نصيبك او اقله ربع الدية واما الاختلاف الذي روي عنه في عبد قتل مولاة
عدا له ولما انفعها احدها الا ان محمد بن رجع عن روايته وذكر اختلاف الى حنيفة
في المسلسر جمعا ثم وجه قول الى يوسف في المسئلة في اطر وهو ظاهر لان القود
وجب للمولين وكل الدم على سبيل الشركة والشياع في المصنف جمعا من قبل
انه لا يوسع وجوب القود للمولى على عمده الذي هو ماله الخاص لان العبد
في حق الدم كاحد لانه يسئل على اصل الحية من حقه وضار لكل واحد منهما
نصف القود على الشياع نصفه في ماله ونصفه في ملك صاحبه فاذا
عفا احدها بطل حقه وتبقى المصنف الذي هو حق سائر له ولكن نصف
هذا المصنف متعلق بملك نفسه فاذا انقلب مالا بطل ذلك لان
المولى لا يستوجب على عمده مالا ومن المصنف الاخر متعلقا بملك
صاحبه فلم يطل فلذلك بقي الربع ولا الى حنيفة ان نصف العاق قد
سقط ونصف الاخر وهو نصف الاخر محتمل ان يكون ملكا في ملك
في ملك سائر له فينقلب الذي دفع في ملك العاق مالا وهو الربع فلما
كان محتملا لم ينقلب مالا اذ المال لا يحل بالملك والاحتمال في حشر
الاسام البردوي ان كان قول محمد بن الى حنيفة في مسئلة العاق فلا
حاجة الى العاق وان كان مع ابو يوسف احتياجا محتملا الى العاق في مسئلة

مسئلة كتاب الذمات والعرق ان عه القود وجب للسيل وهو واحد ما كان
لرقبة العبد وقلم الرمان مقامه فاذا صار مالا صاميرا انا لا محالة فاعبر
مالا لقتيل وهو اصل مال الذم لرقبة العبد لانه ما صار مالا الا على ملكه
فلم يمت الذم شيئا والمصنف لان ملك الوارث هو ملك الميت ومطل ذلك
كله لعبد قتل مولاة خذنا ما ههنا فان العصاص لم يمت الا لاسر في حق
الملك والمقتول غير مالك لرقبته واذا كان ذلك يثبت على المناصفة
والشيء في حق الملك فاعلمت مالا لذلك وقال القود وروى في كتاب التقريب
واللزوم على هذا ان يقول الى حصة في مسئلة الحاج الصغير ان الدم مطلق كله
اذا املت ام الولد مولاة وله وليان يعفا احداهما ان شجاع ذكر عن الحنفية
انما لعبد وسقط الجمع بعد هذا الاحتجاج الى فرق المسهور ان ذلك لا
يسقط والعرض بينهما ان ام الولد يعق بموت المولى فميت الصار بالمعروف وحق
فمهور ان يمت المولى عليها فمات وقد ذكر من شجاع في مسئلة ام الولد رواه
لذا في القريب **قوله** وذكر في بعض النسخ اي وبعض النسخ الحاج الصغير **قوله** وذكر
في الذمات عبد قتل مولاة وله انسان يعفا احد الاسر مطلق ذلك كله عندنا
حصة ومحمد وعندنا يوسف الخوايت فيه فالحوايت في مسئلة الكتاب لم يذكر
احدا في الرواية لاني يوسف في المسئلة ان حق العصاص ميت في العبد على سبيل
السيوع لان ملك المولى لا يمنع اسحقا والعصاص له فاذا عفا احداهما القلت
نصيب الاخر وهو المصنف مالا غير انه شجاع في الحل مطلق نصفه في نصيبه
والنصف في نصيب صاحبه مالم يزل في نصيبه سقط ضرورة لان المولى لا يستحق
على عبده مالا وما كان في نصيب صاحبه في نصف المصنف هو الربع ولهذا انك
ادفع نصف نصيبك او اقره ربع الدية فلي ان ما يجب من المال يكون حق المقتول

لانه

لا بد بدله دمه ولهذا بعض منه ديونه وتنفل به وصاياه غير الورثة فخلوة فيه
عنده الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده شيئا ولا حلفه الورثة فيه
الهناء لفظ صاحب الهداية فيها وفي بعض نسخها ولم تكن هذه النسخة في الشر
نسخها والحق ان تكتب لانها اذا الملت محلو مسئلة الحاج الصغير عن الرسل اضله
وقوله في الذمات اي في ذمات الدماء من المستوط وقوله ولم يذكر احدا في الرواية
اي مسئلة كتاب الدماء لم يذكر اختلاف الرواية في قول محمد بل ذكر قوله مع الى حصة
في جمع الروايات **قوله** لما فرغ من حصة العبد على عمره شرع في
احكام الحناية عليه لان الفاعل مقدم على المفعول وجوز او عدما فوجب
ترتيبه لذلك للناسبة **قوله** ومن قتل عبدا خطأ فعليه فتمته لا تزد على
عشرة الا ان درهم فان كانت فتمته عشرة الاف درهم او الشتر قضى لعشرة الاف
الا عشرة هذا لفظ العبد في محضه وهذا قول الحنفية وزعموا محمد رضي الله
عنهم وذلك على العاقلة في ملت سمس لادراكه الاخرى في محضه وعندنا يوسف
والتساقط بحصته بالغة مالم يمت ولا تجعلها العاقلة لان الاموال لا تدر
على الدن العالم في طرفة الخفاف وقال الطحاوي في محضه روى محمد عن ابي يوسف انه
قال فتمته على عاقلة بالغ ما بلغ وروى اجماع الاملاحة انه قال فتمته على الحال في ماله بالغة
مالم يمت ولا على العاقلة منها سمس الى هناء لفظ الطحاوي واجموا ان العبد المعصوب
اذا هلك عند العاصم بحصته مالم يمت وقال الاخرى في محضه روى ان
العبد لا يبلغ به دية الحد عن عبد الله بن مسعود واربهم والسبعين وعطاء ورواه
محمد بن سعد بن المسيب وروى عن علي بن ربيعة بن عباس روى عنه الفقه بالغ ما بلغ
وعنه هم الهنا لفظ الاخرى والحاصل ان العبد معصون بالقتل بالافاق والتمت
معصون عندنا من حسنة آدمي وعندنا يوسف من حيث انه مال له ان يجعله

مضمون من حيث انه مال اولي يكون الواجب فمجهول بالعلم بالعلم ولا يعقله
العاقلة لان الادمية سادسة العينة في مقابلة المالة ولهذا اظهرت مالا
المول عليه ولم يظهر مالا لانه ومقابلة مالا المول حتى كان المول احق بمقتضى منه كان
لصحة من الوجه الظاهر اولي لهذا فان الواجب العينة وعليل العينة دور الدية
حتى تكون مقدرة ونفسها ولذلك الواجب في اطراف العبيد العينة بالاجماع
فلذا في العبد المعصوب فان معنى المالة منه ارجح من معنى الادمية ولنا قوله
لغالى من قبله وساخطنا محرم مومنة ودية مسلمة الى اهله وجه
الاستدلال انه لغالى سمي الواجب مثل المومنة خطا دية والعبد موم من قبل
خطا فمجهول الدية والدلة اسم لما يجب بمقابلة الادمي لمقابلة المالك وما يجب
مقابلة المالك يسمى فمه وضمانا وهو العرف فثبت بدلالة الآية ان العبد مضمون
مقابلة الادمية ولا نزاع على نفي بدو الشرع في الدية ونقض عنها ياتر عبدالله
من مسعود لمضمان الرق فيه لسلك الموم السووية من قائل الحال وما قص الحال
والدليل على ان لغالى الادمية راحي فيه ان الشرع كلف الشرع سووية عليه
بالاجماع من حيث الادمية وهذا يقتضي ان يكون مضمون من حيث ادمي لهذا
وجب القضا من قبله ثم انه كما اسحق العصمة من حيث انه مال اسحق من حيث انه
ادمي لمزاغة العصمة من حيث الادمية اولي من مراعاتها من حيث المالة لان عصمة
من حيث انه ادمي لدان وعصمة من حيث انه مال لغيره فكانت عصمة من حيث المالة
كالمانع للعصمة من حيث الادمية وحق استحقاق العصمة والحق التابع بالاصل
اول من القلب ولان المعاني التي تزيد بها قيمة العبد موحدة في الاحراز مع
دانة الحرية فاذ لم توجب الشر من الدية فلان لا موجب في العبد مع نقصان الرق
اولي ولا بدل ادمي وجب بالقتل مجاز ان يدخل القدر بدلة الحر ولا يلزم اذا

غصب

غصب عبد املك وبل لا انا احسن زنا بالقتل عن ذلك لان العصب مورد
عليه باعتبار المالة فكان مضمونا بمقابلة المالة لا الادمية وفي قليل العينة لا يقول
انه ضمان مال بل هو ضمان الادمي ايضا الآية لما لم يرد البين فيه جعل العينة والمالة
معبارة لهذا البدل ولان ضمان العينة قد رتبته بالمالة بالاجماع لانه لا يلزم
السووية من كابل الحال وما قص الحال في الاطراف ليس معنى الادمية ما حصل
بل هو بائع لانه يبيع بها اسباع الاموال فيسوح معنى المالة بخلاف العبد
فان قيل ان يكون فاذ اذ البقي وجب ان يبيع فمه ما انا ماله لسائر المملوكات
فلما المعنى في الاصل انها يضمن ضمان الاموال ولهذا لا يدخل منه شي من
احكام الخانات بحال العبد فانه يضمن ضمان الخانات بدليل ثبوت الكفان
وتجمل العاقلة ووجوب القضا من ثبوت القسامة فان قيل ما لا يقدر
بدله قلة لا يقدر رتبة كالا سوال فالت اسفل بالميد الشكلا وما دون
الموحدة من الخانات ثم لما يرد الواجب وقتل العبد على دية الحر يقض منها
اظهار القضا الرق وانما غنيت العسر ياتر عبدالله من مسعود لان
العسر اذ في ماله خطره في الشرع ولهذا يوقف الدية في الشرع عليها الا ان
الحق لا يستباح وطها بالكلح الادمية ويستباح وطها بالهنة
بغيره ولذا قد روي انقص الرق ههنا بغيره واما الامة فلا يرد الواجب
فيها على خمسة الا ان الامة ترة وهذا ظاهر الرواية لان هذا دية الحق
ففيها عسر كالعسر من دية الرجل والسر لئلا ان اوطع يد العبد
انه لا يتجاوز خمسة الا ان خمسة لان ما تجب في اليد جزء مما تجب في الجملة قد
نصفها وما حصة الا اني ليس بخبر من دية الذكر وانما هي دية ونفسها فلا بد
قد رانقص منها لعسر وفي رواية الحسن عن الحنفية في قتل الامة خطا

اذا ارادت فتمت على دية الحرة خمسة الان درهم الخمسة قال القصد هو ان
المستحق في كتاب العيون رواية الحسن بن زياد هو القياس **قوله** ولهذا
يجب للمولى ان يصاح لكون الضمان بدل المالة وهو لان العقد امرحت المالة
او المولى لا يملك العبد من حيث الادمة بل من حيث المالة ولو كان الضمان بدل الدم
لوجب الضمان للعبد لانه في حق الدم مسق على اصل الحرة **قوله** ولو قتل العبد
المسقع بقتل البقيض سقى العقد ذكره ايضا على سبيل الانضاح عطف على قوله خبر
المولى يعني ان بقا العقد باعتماد المالة لا باعتبار الادمية وان الضمان بدل
المالة وهذه المسئلة تحتاج الى البيان قال العدوي في كتاب الترتيب
قال ابو يوسف اذا قتل المبيع وبدا البيع فاختر الماشترى حارة البيع كان له
القصاص ولذلك ان اختر المبيع السع فان للبائع القصاص وهذا حفظ عن
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ليس للبائع القصاص ولو ان ربا يرد عنه لا دصاص
للمشترى ايضا لان حنيفة ان العقد سقوض للفسخ فلم يتصل به القبض فاذا
هلك انفسخ العقد وقصاصه لم يكن موجب القصاص للبائع وليس له ان
المكاتب اذا مات عن وفاء ووارثه غير المولى لان الوارث يثبت له الحق من غير
ان يستند الى ابيه سابق فلذلك لم يكن له القصاص وليس كذلك العبد اذا
قتل وبدا الفاصب وضمة المالك لانه لا يملك القصاص لان ملكه يتعلق بالاختيار
وهو سبب حادث بعد الحانة فلذلك لم يملك به القصاص ومسلتنا ما حكم
البائع بحكم المالك الاول ولا يلزم على هذا اذا كان اختيار البائع والعبد
بالمشترى فاختر وضمة انه لا قصاص للمشترى لانه ملكه باختيار التخيير
وهو سبب حادث ولا يوجب ان السع ينفسخ بالهلاك فملكه البائع بذلك
وهو سبب حادث فصا وكتمه بين الفاصب وتضمن المشتري في البيع المبرور

فيه الخيار وليس كذلك المستحق لان المالك له وانما كانت اليد لغيره ولهذا
لا يمنع وجود القصاص ووجه الرواية الاخرى ان البيع مادام في يد البائع فله فيه
حق المالك لخواذ ان يبيعوا دالنه فقد وقعت الحراة على وجه لا يثبت القصاص فيه
وهو ان يختار الماشترى الرد قصاصا وذلك شبهة وقد قال زفر في المسع يقتل
في يد البائع لا قصاص واحد منهما ولذلك الرهن لان المهر من ان يمنع المالك من
القصاص وقاص ذلك شبهة وروى ابو يوسف عن البيع والرهن في احدى
الروايتين ان المالك في الرهن للرهن وانما المهر من ان يمنع القصاص حتى يستوفي
حقه فاذا رضى فقد استوفى حق نفسه فبقى ملك الرهن وفي المسع حتى المالك
ثبت للبائع وهو المستحق للقصاص مجبولا لدان القريب **قوله** عند
بعد الجمع بينهما اي من معنى المالة ومعنى الادمية لانهم اجمعوا على ان الرهان
اما ذلك المالة او بدل الادمية **قوله** ويعني العشر بامر عبد الله مسعود
وهو ما روى العدوي في ستوح مخصوصا للرحى عن عبد الله بن مسعود انه قال
قمة العبد لا يزداد على عشرة الاف الا خمسة وهذا امر لا تعلم الا من طريق
التوقيف وذكره في بعض نسخ الهداية ابن عباس بن عثمان بن مسعود وذلك
ليس بصحيح لان مذهب ابن عباس مثل قول ابو يوسف وقد رواه الرحى
لذلك مريبنا **قوله** ما روى في يد العبد نصف قيمته لانه على خمسة
الاف الا خمسة دراهم اي قال العدوي في مختصره او لا يزداد نصف قيمة العبد
في تضمين الجاني على خمسة الاف درهم مقوصا منه خمسة دراهم وذلك لان
يجب في الدم من الموصوف نصف ما يجب في الجملة فذلك ما يجب في العبد
بقدر نصف ما يجب في الجملة ولا شبهة هذا اما نحن فنفسر الامة انه نقص
منه عشرة دراهم لانه انما يضمن من دية الذكرا وانما هي دية في نفسها ولهذا

يقدر المقصود من حسن هذه الذرة قول الى حنيفة والى يوسف
اولا وقال محمد عليه النقصان وهو قول زفر والى يوسف اخذ الدان
يسر الى يوسف قال ابو الحسن الدرخ في محضره قال ابن سماعه ولبسوا الى
يوسف قال قال ابو حنيفة كل شيء من الحسد الذي هو من العبد منه القيمة
وكل شيء من الحسد فيه نصف الدية هو من العبد نصف قيمة ولذلك الحواجا
على هذا الحساب قال ابو يوسف ثم ان ابا حنيفة رجع في حاجب العبد
اذنه وقال فيه حكومة عدل وقال محمد في املاية قال ابو حنيفة اذا قطع
الرجل يد العبد او فقا عظمة او قطع رجلاه او شج موصحة او اسن
او منقطة او ترغ بليته او ضرسه زطر الى الذي صنع به ثم ارشبه من دية
الحسد فيقوم ذلك من قيمته ولذلك بلغنا عن ابيهم النخعي وسعيد بن
قال محمد استفتح ابو حنيفة ان يضمن في الاذن نصف القيمة وقال الحسن
الى حنيفة وذرنا ان خلق احدنا حبيبه فلم يلبث او تنفق استعار عينية الاسفل
والاعلى فلم يلبث او قطع احدى شفتيه العليا او السفلى ان علم في كل واحد
من ذلك نصف القيمة وقال محمد عن نفسه بغير الحائي حيايته ما يقض حيايته
من العبد من قيمة اقوتيه ولا جنايته به واقوتيه بحيايته عليه واغرم الحائي
فضل ما من العبد قال محمد وهو قول زفر والى يوسف وهو قال محمد
وجميع هذه الحمايات وما الى الحائي خضا كانت او عدا ما لم يبلغ العبد في ذلك
النقص كانت الحمايات خضا كانت القيمة على العاقلة الى هذا لفظ الارخي رحمه الله
وجله هذا ما ذكره الشيخ ابو الحسن القدر في شرحه ان الحمايات في العبد
فما دون النفس عند حنيفة والى يوسف قال محمد لا يقدر زفر والى
يوسف مثله وهو قول مالك وجه قول الى حنيفة ان القيمة في العبد مثله

في الاحترار فاذا كانت الحمايات فما دون النفس محوران فقد روي في الحر
جاز ان يقدر من دية العبد ولان الحمايات عليه في النفس بدخلها العبد
الاثر في انها لا يبلغ بها الدية فجاز ان يكون ما دون النفس بدخلها العبد
وجه قول محمد ان ما دون النفس من العبد ضامن الاموال بدلالة انه
لا يتعلق به قود ولا فاح ولا تحمله العاقلة وثمان الاموال بحسب النقصان
واذا ثبت هذا روي الحسن عن ابي حنيفة ان الحمايات على العبد مقدرة فيما يصدق
به المسقة وما قصد به الدية كالحر وقد روي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان
ما يصدق به المسقة يقدر وما يصدق به الدية لا يقدر وهو قوله الاحترار
لان الدية ليست بمعنى مقصود من العبد وهي مقصودة من الاحترار فاما المسقة
لمقصود منها فلذلك تقدر لان ما دون النفس من العبد احسن محرم
الاموال بدلالة انها لا تكون وصار ولا تحمله العاقلة وهو في نفسه جناية
ولو تقدرت على حال الحق بالحمايات من كل وجه ولو لم يقدر الحق بالتمام
الاموال من كل وجه فقد روي وامن ما يصدق به المسقة ولم يقدر وما يصدق
به الدية لمعطل السبب من الجهد فاما قوله ان الحمايات على العبد فما دون
النفس لا يحلها العاقلة لان ضامنه اخرى يحرم ضمان الاموال بدلالة انه لا
يلزم منه وصار محال وضمان المال لا يحل العاقلة فاما اذا قتل العبد خطا
فقيمة على العاقلة عند ابي حنيفة ومحمد وروي عن ابي يوسف قال
وما الى القاتل وروي انه يقدر الدية على العاقلة وما زاد على ذلك
وما الى القاتل وجه قوله ان ضمان النفس في العبد ضمان جناية بدلالة
وجوه العاصر منها اذا كانت عمدا او وجوب الكفارة فيه صارت
كالجناية على الحر ووجه قول الى حنيفة ما روي عن محمد رضي الله عنه انه قال

لا تعقل العاقلة عجزاً ولا عسلاً ولا صلحاً ولا اعتذاراً ولا العاقلة لا تتحل
 مادون النفس فيه فلذلك النفس الهائم وقيل له الاحترار الجواب ما الحسنة
 معناه لا تتحل العاقلة ما حناه العبد لان المولى اقرب اليه منهم واساسه على ما
 دون النفس وليس يصح لانه لا يعلق به احكام الحمايات من الضار والنافع فلم
 يعلق بحكم العقل وجه الرواية الاخرى عن يوسف ان مقتدا الله من
 ضائه فان الحماة سبحانه العاقلة وما زاد على الله من حوته فما زال الحال
 لم يتله العاقلة وروى الحسن عن الحنفية انه فرق بين ما يوجب الله وما يوجب
 اقل من الله مما يتصدق به الرتبة من العبد وفان في احد ما حبه نصف
 القيمة في الالف ما نقص ولا يبلغ به دية حرة وذلك لان اجنابة على العبد خاية
 على مال فلا يجزى جميع بعمته بنقصانه فما لا يجزى في اليها يم وقد قال الحسن في روايته
 اذا قطع ذكوة او انثيين او اصابع يدر به او اصابع رجله فيه ما نقصه وهذا
 يقتضي ان يكون ما نقصه به المنفعة وما يقصد به الذينة اذ البع جميع القيمة
 وجب منه ما نقص لانه ما لا يجزى بنقصانه جمع قيمة والمشهود من الرواية
 في يد العبد وعينيه جمع قيمة وخير المولى من امسلا من غيره شي او يسلمه
 الى الخالي فاخذ القيمة حتى لا يجتمع على ملكه البذل والمبدل ويسمى بياها
 واخر هذا الفصل ان شاء الله ذل العبد والفسح مختص بالدرج **قوله**
 ملك الدم على ما قد رناه اشارة الى قوله ولا في حنفية ومحمد قوله نقال ودية مسئلة
 او جسد مطلقاً وهي اسم الواجب بمقتضى الادمنة الى اخذ ما قال **قوله** وان
 عصب امته فمهرها عسرون فانفق في يده فطه تمام فمهرها وهذه من سابل
 الحام الصغير وذلك لان العصب يد عليه من حيث انه مال لا من حيث انه
 ادنى معصية لانه ما لقا قيمتها ما بلغت **قوله** قال ومن قطع يد عبيد فاعتقه المولى

ثم مات من ذلك فان كان له ورثة عسر المولى فلا وصا من فيه والاقتص منه
 وهذا عند الحنفية واليوسف وقال محمد لا قصاص وذلك وعلى العاطع ارش
 اليد وما عصى ذلك الى ان اعفوه وسطل الفضل اى ان في الجامع الصغير
 وصودها فم محمد عن يعقوب عن ابن حنيفة في رجل له عبد فوطع رجل يد العبد عمداً
 لم اعفوه موله مات العبد منها فالبذل كان للعبد ودية فلا وصا من على العاقل وان
 كان لا وادرت له غيره المولى المولى ان يقتل قتله وهو قول اليوسف ايضا وقال
 محمد لا ارى عليه وصا على حال وعلى العاقل ارش الله وما نقصه ذلك الى ان اعفوه
 وسطل الفضل الى هذا لفظ اضل الجامع الصغير وذلك لانه اذ اقات له وارث
 اخذ لاجب العصار بالانفاق ويحت على العاطع ارش الله وهو نصف القيمة ذل اليه
 المولى لا يستباه المستوفى لانا اذا نظرنا الى حالة القطع قالوا هو المولى لان الحماة
 حصلت على ملكه وان نظرنا الى حالة الموت قالوا هو الوارث الاحترار المولى ومع
 جهالة المستوفى لا يمكن استيفاء الضامن فيجب على العاطع ارش الله وهو نصف
 القيمة ذل اليه المولى لا يستباه المستوفى لانا اذا نظرنا الى المولى لان الحماة
 حصلت في ملكه والمدن الادنى نصفه وبعض المعصاة الذي حصل بعد القطع
 الروم العتق لانه بعضا حصل عن جنابة مضومة وتسقط الفضل بالاعتقاد
 لانه لما اعفوه فقتل اخو حية عن ملكه وسطل جازم السواة من قطع يد عبيد
 انسان ثم باعه المولى من انسان اخو غيره سترى الى النفس عناية فانه يجب
 على العاطع ارش الله ويقتل السواة فلهذا هنا واورد القيمة او القيمة وشرح
 الجامع الصغير سواة الادى جوابا يقال بان قيل اذا اجمع المولى والوارث
 فلم لا يجب العصار فيما يجب في العبد الوصا به فبئس لرجل يخدمه لا خرقته
 رجل فاجمع صاحب الدية وصاحب الخدمة فانه يجب القصاص منه قبل له

هذه لا تشبه ذلك لان في تلك المسئلة لصاحب الرقبة ملكا ولصاحب الخدمة
 حق شبه الملك فصار له عند من سواك واما ههنا وقت الجنابة لم يكن
 الوارث فيه حتى ثبت فاستبته المستحق في ذلك فلا يقضي الفاضل بالمجوز في الكلام
 والفضل الثاني هو ما اذا المكن للعبد وارثا آخر سوى المولى فانه يقتصر عندها
 ولا يقتصر عند محمد والمواب فيه عند محمد كالحواشي في المسئلة الاولى وهو قوله ان
 السبب مختلف لانا لو اعتبرنا حالة الفطع فالسبب هو الملك وان اعتبرنا حالة الموت
 فالسبب هو الولاء واحلاف السبب لم يتو له اختلاف المستحق ولو اختلف المستحق لا يمتنع
 القضاة فلا اهناء ولا في حنيفة والى يوسف انا يتفقا بولاية الاستيفاء للمولى لانا
 ان اعتبرنا حالة الجنابة فالولى هو المولى وان اعتبرنا حالة الموت فالولى هو المولى ايضا
 حكم الولاة ان المستوفى معلوما واحلاف السبب لا يوصى الى المبادعة ولا الى الاستيفاء
 خلاف جهالة المستوفى وهذا اذا كان الفطع محررا فان كان خطا لجواها جواب محمد لا
 للاعتناء بقطع حكم السراة اذا كان الفتل خطا لئلا يمتنع لان عند وجود
 الجنابة المستحق هو المولى وعند السراة المستحق هو العبد وتبذل المستحق بقطع
 السواة فالوامع خلاف ما اذا كان الفتل محررا لان في المستحق في الحالين واحد وهو
 العبد لان القضاة لما تجب من حشاة ادمى والعبد من حيث انه ادمى سبق على اصل الحرية
 والمولى المستوفى بطريق الخلافة عن العبد فاذا المكن له وارثا آخر سوى المولى كان المولى
 مقيما للاستيفاء بطريق الخلافة وعلى هذا مسئلة اخرى ذكرها في الحاج الصغير
 مكاتب قتل محررا وترك وصا بغير الكتاب فان كان له وارثة اخرى سوى المولى لا
 وصا على الفاتل بالاجماع وحسب على الفاتل فتمت المكاتب لجهالة المستوفى على ما ذكرنا
 وان لم يكن له وارث سوى المولى لا يقتصر على الفاتل بالاجماع ويجب على الفاتل في المكاتب
 لجهالة المستوفى على ما ذكرنا وان لم يكن له وارث سوى المولى وترك وصا فاعلى قول

الاحمد

الى حنيفة والى يوسف مستوفى القضاة لان المستوفى واحد وهو المولى وعلى
 قول محمد لا مستوفى القضاة لاختلاف السبب وان قتل كاجرا في القضاة
 والمستوفى للمولى بالاجماع وان كان له ورثة سوى المولى لانه لما مات كاجرا اوارثنا
 فكان ولاية الاستيفاء للمولى على كل حال لكان ذكره في القضاة فاضى خان وعمر
 وهذا الامام الاسعيجي في شرح الطحاوي هذا انما اعتبر العبد بعد الفطع
 ولم يمتنع وان دبره او كاتبه فاستولد هلم سقطت السراة فيجب نصف
 العمة ويجب ما نقص بعد الجنابة قبل الموت هذا في الخطا وان كان محررا فلولي
 ان يقتصر بالاجماع **قوله** والاقتصر منه ان لم يكن للعبد المعتق ورثة فهو
 المولى اقتصر من قاطع يده بعد موت العبد **قوله** والوجه الاول ان ما اذا
 كان له ورثة غير المولى **قوله** وعلى اعتبار الحالة الثانية وهي حالة الموت
قوله وفيه الكلام او كلامنا في تحقيق اشتباه من له حق القضاة يعني
 ان نقتضد استيفاء القضاة لتحقيق اشتباه من له الاستيفاء وقد حققوا الاشياء
 مما نحن فيه بتعدد الاستيفاء **قوله** واجتماعهما لا يزيل الاشتباه ان
 اجتماع المولى والورثة لا يزيل ذلك الاشتباه اي اجتماع المولى والورثة لا يزيل
 ذلك الاشتباه لان ملك المولى القضاة بالنظر الى حال الجرح وملك الورثة ما
 بالظهر الى حال الموت وعند الاجتماع لا يحصل لكل واحد منهما ملك في الحالين
 فلا يزيل الاجتماع وهذا معنى قوله لان الملكين في الحالين **قوله** في
 الخلافية اي في المسئلة المختلفة بها وهي ما اذا المكن للعبد المعتق ورثة
 سوى المولى **قوله** لانه الملك اي لان سبب الولاية الملك **قوله** احذر
 الحالين زادها حالة الجرح **قوله** على اعتبار الاخرى اي الحالة الاخرى
 وارادها حالة الموت **قوله** فيما يحاط فيه اي في الاشياء التي لا يثبت بها

لعني القضاة واحتد به عن قات لاخر كان على الف من قرض فقال المصولة لا بل
 من من بيع فانه بعضى المال وان اختلف السبب لان المال يقع فيه المدل والامارة
 فلا يباين باختلاف السبب **قوله** لان المفضل لم يعلم وهو المولى لانه لا وارث
 للعبد عن **قوله** والحكم يتحد وهو القضاة لانه موجب العهد موجب القول
 باستيفاء القضاة للمولى لعدم الاستتابة **قوله** علان الفضل الاول ان
 خلاف ما اذا كان له ورثة غير المولى حيث لا يجب القضاة لان المصلى له بالعصا
 محمول لان المولى في حال الورثة في حال كونه يباين **قوله** ولا يعتد باختلاف السبب
 هنا اي فيما اذا لم يكن له ورثة غير المولى لا يعتد باختلاف سبب ولاية استيفاء
 القضاة من الملك والاول لان المقصود وهو حاكم القضاة يتحد عن مختلف **قوله**
 بخلاف تلك المسئلة ازاها المسئلة التي فاس عليها محمد رحمه الله وهي ما اذا كان
 لاجد لعنتي هذه الحارة بله او قال المولى روجهما منك لا محل وطريقا فاجاز قال
 لا نسلم ان الفرع مثل الاصل لان في الاصل الحكم مختلف كلسبب في الفرع
 الحكم يتحد والسبب مختلف فلم يكونا نظرين ففسد القياس سانه ان الحكم
 وهو حل الوطير صرور لا مقصود ثبت بتقاع ملك المولى في صورة البيع وفي النكاح
 حكم الحل ثبت مقصودا بالنكاح حتى لم يشرع النكاح في موضع لانية صورة الحل
 وفي ملك المولى يشرع الملك في موضع لانية صورة الحل كالجوسية والعبد للمولى
 فلما اختلف الحكم في مختلف السبب لم يحل الوطير **قوله** والاعتناق لا يطع السيرة
 لاداة حوات عن قول محمد ان الاعتناق قاطع للسوية يعني كما جعل الاعتناق قاطعا
 للسوية كان الاعتناق كالسيرة فيسحق الجرح بلا سوية والسوية لا اخرج فلا يجب
 القضاة على الدافع كما ان كان القطع خطأ فاجاب عنه وقال سلمنا ان
 الاعتناق قاطع للسوية لكن لا نسلم ان كونه قاطعا لاداة بل لاستتابة من له

الذي

الحق والقطع خطأ لانه يستنبه من له الحق اذا مات العبد بعد الاعتناق
 لان من له الحق فهو المولى وقت الجرح والموت وقت الموت لحريته ولهذا ينفذ ما
 وصاه به بعض من الدية دونه فجعل الاعتناق قاطعا للسوية الاستتابة وفي
 العهد ليس كذلك لانه لا استتابة له لان موجب القضاة والعبد مبق على اصل
 الحرية ولهذا المولى له ان يسفك دمه بلا حق فوجب القضاة للعبد والاول
 لم شولا موان خلافة عنه فادفع الاستتابة فلم يكن الاعتناق قاطعا
 للسوية فادفع قول محمد ان السوية بقت بالخرج **قوله** واذا صنع القضاة
 عبد محمد في العتق ارضا اذا كان له ورثة غير المولى او لم يكن له ورثة غير المولى
 وهو الفضل الاول يجب ان يرد وما نقص العبد الى وقت العتق وقد مر بيان
 ذلك فان الكرخ في محصره والمدبر والمدبرة وام الولد وام الولد بنته العبد
 في القضاة هو المولى او المولى الى ان كانوا جماعة وذلك لانهم على ملكه الا ترى ان
 مح الملك ويطا المدرعة وام الولد محي الملك مضاروا كالعبد القن **قوله** قال
 من بالعتق فيه احدا اخر ثم يتجى فوقع العتق على احدها فارشها للمولى اي
 فان في الجامع الصغير وصورتها منه محمد عن يمينه عن الد حنفية في رجل
 قال لعنتي فيه احدا اخر ثم سخر رجل العتق بغير شجة شجة فغيري من ذلك
 ثم قيل له اوقع العتق على احدها فادفعه على احدها فان ارش الشجين للمولى
 هانفط اصل الجامع الصغير وذلك لان العتق المهرم ليس شارن في المعين
 لانه اصنف الى احدها غير عين وحيز وقعت الشجة بقتا مملوكين كما كانا فلهذا
 وجب ارشها للمولى الا ورثتها قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا مخالف لما اذا
 قتلهما ورجل احدهما فانه يفسر فمعه عتق ودية حية يعني اذا اقاما معا ولم يعمل ذلك
 في ضمان الشجين والجان واحد ايضا والفرق من قبلهما وسجما ان البيات الشارو فيه

والله تعالى من رضى على ما عرف في اصول الفقه وهو ان احدهما اذا مات فعين الباقي
للعق ولا يقع قوله اريد الميت بالعق لان الانشا في الميت لا يقع ولو لم يكن
العبدان بحجة المولى على البيان على معنى ان البيان اظهر بعين الواقع ولو كان
انشا كل واحد لم يحبر لانه لا جبر في الانشا فيقول ان العبد من بعد النسخ بظلمان
لاننا العتق في حقهما جعل البيان انشا ارباعا للعق استرا كما ان العبدان
مملوكين حين وقع النسخ قبل النسخ العتق فكان ارباعا لولاها وبعد مملوكا
او مملوكا لم يبقيا محلا لاننا جعل البيان اظهر ارباعا وبقيت للواقع وهذا هو
حق ابيقين وان كانت الحرمة عبر نازلة في احدهما معتنافا فان قالوا فالاخر
منهما فوجبت عليه فتمت عبودية خذلان القتل فلا في محل العتق فان
الطرف فليس محل العتق فانما يثبت حكم العتق في الطرف تبعا للعق ولا يثبت
قبل ثبوته في العتق من كل وجه خلاف ما اذا قتل كل واحد من العبد من رجل معا
حينئذ فيه المملوكين لعدم التيقن بقتل الحق لانه منكر كل واحد منهما انه قتل
فالواحد الحسن الذي في هذا العتاق في محضه اذا قال الرجل لامته اذ انا حسن
ولا يورث احد منهما فقتلها رجل جميعا فقتل القاتل نصف ممة كل واحد
منهما للمولى وعلمه نصف دية هذه ونصف دية لورثتهما لانا نعلم انه قد
قتل حر وامة وان علمه دية وممة ولو مملوكا رجلان جميعا كان على كل واحد
منهما ممة الامة التي قتل مملوك نصف ممة للمولى ومانق من ممة كل واحد منهما
لو رثتهما فان مملوكا رجلان او رجل واحد احدهما قبل صاحبه في الاول الفم لال
والثانية الدية للورثة وهذا كله قول ابي حنيفة وارضى يوسف وحمد ورواه
واما انه اذهب لفظ الدر في آية الله وقال السبخ ابو الحسن العدودي الاصل
في ذلك ان القاتل لا يخلو اما ان يكون واحدا او اثنين وكل واحد منهما محل الفصل

اما ان يكون مملوكا معا او احدهما بعد الاخر فان كان القاتل واحدا
وقتلها معا فقد علمنا انه قتل حر وامة والواجب بقتل الحر الدية
وبقتل الامة الفم والعمة للمولى والدية للورثة وكل واحد منهما محل في حال
وميتها في حال مقتله ذلك على اصلنا باعتبار الاحوال واما اذا قتل احدهما
قبل صاحبه فقتل بعين الحر في الثانية بقتل الاولى فكانت على
القاتل فمة الاولى للمولى ودية الثانية للورثة واما اذا قتل كل واحد منهما
رجل وكان القتل معا على كل واحد من القاتلتين الفمة بصرف للورثة ونصفها
للمولى لانا لا نعلم من حيث علمه الدية منهما فسقط احباها لهما المستحق علمه
بقتل العمة المتيقنة وليس كذلك اذا كان القاتل واحدا لان المستحق علمه
معلوم واما جهل المستحق في مسئلة المستحق علمه محمول فلم يثبت علمه الا تخاف
بالشك واما انما قسمت العمة لان للمولى مستحق ليدل الاخوة وكل واحد منهما
لستحق في حال ولا مستحق في حال واما اذا كان القتل متفرقا فنعزم القاتل الاول
فمة المقتول للمولى وقد بعثت الحرمة في الثانية فقتل فاما الدية لورثتها اذا
دلت العدة في شرحه وقال المحاكم الشهيد في الكافي وان لم يحضر غيرها احد ولكن
المولى مات قبل الاختيار عتق نصف كل واحد منهما وسعت في نصف ممة
وذلك لانه ما فات البيان بموت المولى يتاوع العتق الواحد منهما جميعا لانه
ليس احدهما باولى من الاخر فلما عتق نصف كل واحد منهما وجبت احوال المصنف
الباقي الحرمة بالسعاية فان اختار ابقاءه عند الموت على احدهما عتقت
عق كلها من جميع المال لان الانسان مستحق علمه في جميع المال **قوله** ولان
العامة في ثبوت العتق في الجهر لعطف على قوله ان البيان انشا من وجه
وبدله الفرق ثانيا بين النسخة والقتل يعني ان القاتل ياتي وقوع العتق

والمنار لعدم فائدة العتق فيه وهي اهلية الولاية من العضا والسفها ذات ولكن
صح العتق نازلا في احكامها غير عتق صرورة صحة وصف المعق لئلا يفتوا كماله
الذي به اشاذ عن سائر الحواشي انما ثبت له ولاية النقل من المجهول الى المعلم
وطرقت البيان بعبارة الواضح بان يظهر ذلك العتق المهم في احوالها وواحد منها
معينه فلما كان ثبوت العتق في المنكر ثابتا بالضرورة من الضرورة تحقق في حق
النفس لا في حق الطرف لان محل العتق هو النفس لا الطرف وانما يثبت العتق في الطرف
تبعاً للنفس لا معصية واصفى العبد مملوكا في حق الطرف الذي وقع عليه الشبهة على اصل
القياس فكان انهما للمولى فافهم **قول** قال ومن فقه عيني عند فان شأ المولى
دفع عتق واخذ فتمت وان شأ امسكه ولا شيء من النقضان عند الى خفيفة
وقالا ان شأ امسك العبد واخذ ما نقصه وان شأ دفع العبد واخذ قيمته
او قال في الحام الصغير وصورته ما فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة عن عبد الرحيل
فقار رجل عتقه فان شأ المولى اخذ من الباقي قيمة العبد فاعطاه العبد وان شأ
امسكه ولا شيء له وقال ابو يوسف ومحمد ان شأ اخذ فتمت واعطاه وقبته
وان شأ امسكه وضمنه ما نقصه الى هذا لفظ اصل الحام الصغير فقال
فقا فتمت اذ اطلعها واستخرجها وقال في محضر الاستاذ اذ اقطع
الغاصب يذكي العبد او رجله او قلح عيونه فالملك بالخيار ان شاء ضمنه
جميع القيمة وسلم العبد اليه وان شأ امسكه ولا شيء له وقال ان امسك العبد
اخذ النقضان وقال المخالف معنى الشافعي رضي الله عنه باخذ العبد وقيمته
وهذه المسئلة ليست مسئلة الجثة العينية وبقول الشافعي رضي الله عنه ان
الضمان مقابل بالفايت فسقى الباقي على ملكه كما لو ردت الحانة على خيرة
والو قطع احدى يديه او فقا احدى عيني حيث تضمن نصف القيمة وسقى الباقي

على

على ملكه وقالو فقا عني مدبر فانه يتضمن مد صان العتق ويبقى المدبر على ملكه
ولنا ان الواجب ضمان الجناية كما في النفس ولكن المولى يسحق بسبب ماله
وما ليه من ماله كما لعتبه في حق الذات بعينه في حق الاطراف الضال بسقوط
اعتبار الماله في حق الذات وصدا عليه اعني انه لا يقر ان اعتبار الماله
منصور على الذات فحسب بل الماله في الذات والاطراف جميعا فاذا كان
استحقاق ضمان الجناية ماله وجب في نفوت المدين والعينين لموت
حسب المنفعة تمام قيمة الماله فاذا اخذها المولى كان من شروط ذلك تسليم
الجثة الى الحام لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل واحد لانه لا
يطوره في الشروع خلاف ما اذا فقا عيني حرة لان ضمان الجناية وليس فيه
معنى للماله فلا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد بخلاف ما اذا فقا حرة
عيني العبد او قطع احدى يديه لان الباقي هو النصف والباقي هو النصف
ولم يوجد موت حسن المنفعة فلم يجمع البدل والمبدل والحواش عن المدبر
ان الشوط الذي قلنا من تسليم الجثة تعذر لان المدبر لا يبيع النقل من ملك
الملك وقال في محضر الاستاذ ولا يلزم اذا كان العبد مدبرا حيث ما حذر
جميع فتمت مع بقائه على ملكه لان محمد اذا ذكر انه لا يجب هناك قيمة المدين
وانما ما اخذ ضمان النقضان واجتمع ابو يوسف ومحمد بان الصند مال والقيمة
في صفة ضمانه معنى الماله وما حجب المال في النقضان الفاحش بالخيار ان
شأ سلم العبد واخذ قيمته وان شأ امسكه وضمن النقضان فلهذا فتمت
وهذا لان الضمان مقابل بعيني لكن الرقبة بذلك صارت هائلة مروية
وهي فامة من وجه فان مال الى المملوك ضمنه القيمة وسلم العبد اليه لئلا يخذ
عوضا لرقبة ما ضا والرقبة حلة المملوك وان شأ مال الى الفتيان فامسكه

، وصحة النقضات وهو ذلك العيّن في المالك فلهذا قال محمد بن عبد الله ان
 الحصة العما ماخذ من المأخوذ بالعينين يعني ان ارسل العيّن في العمل الكاملة
 بذلك من العيّن والجنة جميعا حتى انه اذا استوفى كمال القيمة من استئجار الحصة فليسا
 كان بدلا عنها جميعا كان بالخيار ان يتأخذ الكل واذا ان الملك من الاصل
 وان يتأخذ الملك في الاصل وصحة النقضات كما اذا حرق ثوب القبر
 حرقا فاحشا ولا حريقا ان الواجب ضمان المائنة مع اعتبار معنى الادمية
 لا العمد وان كان مالا ليس معنى الادمية في ذاته وفي اطرافه فلهذا
 قطع عبدا بغير عيبا آخر بوسيلة المولى الحاني بالدفع او الفداء او الدفع من
 احكام الادمية ولو كان معنى الادمية في الطرف مهندرا لم يوسر بالدفع بل
 وجب بيع رتبة الحاني في الحانة لان موجب حنائه العمد في المال ذلك فان
 كان من العبد معنى المائنة ومعنى الادمية اعتبر المعنيان جميعا فالضمان
 باعتبار معنى الادمية لا يتوزع على القات وعلى الباقي بل يكون مقابلا
 للقاة لا غير كما في عيّن الحر ويقتضي ذلك امساك الحصة مع اخذ كل
 القيمة كما قال الشافعي الضمان لمعنى المائنة توزع على القات وعلى الباقي يقتضي
 ذلك امساك الحصة مع اخذ النقضات وهو الذي وجب بمقابلة قوت الإجزاء
 كما لا فورتنا على الشبهين من المائنة والادمية حظه ما فقلنا اذا اخذ
 صفة العيّن دفع الحصة الى الحاني رعاية لمعنى المائنة لئلا يجمع البذل والمبدل
 في ملك واحد لانه اخذ كمال القيمة وليس له ان يمسك الحصة ان يخذ كمال
 القيمة لهذا المعنى وان ماخذ النقضات ايضا وهو ما دون القيمة لان العيّن
 ارشاقا قدرا وهو كمال القيمة فامتنع الرجوع بالمعصاة بخلاف سائر
 الاموال فانه ليس له ارشاق مقدرا فامتنع الرجوع بالنقضات والحاصل ان

قلا

قالا العا معنى الادمية واعتبار معنى المائنة لان مالك المال بالخيار ان يتأخذ
 العين واخذ كمال القيمة وان يتأخذ منها ورجع بالنقضات كما في الخرق القاحل
 وما قال الشافعي اعتبار معنى الادمية والعا معنى المائنة لانه يقول ياخذ كمال
 القيمة مع امساك الحصة وما قال ابو حنيفة اعتبار المعنيين جميعا فكان ما قاله اولى
قوله يجب ان يملك الحصة اي يملك الحافي حصة العمل الحافي عليه **قوله**
 وفي الاطراف ايضا اي معنى الادمية ليس مهندرا في اطراف العبد كما انه ليس مهندرا
 في ذات العبد **قوله** من احكام الادمية اي من احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان
 على القات وعلى الباقي بل يكون مقابلة القات ولا يملك الحصة كما في عيّن الحر
قوله ومن احكام الثانية اي من احكام المائنة ان ينقسم الضمان على القات
 وعلى الباقي ويملك الحصة فان قيل كيف اراد صاحب الهداية بالادمية
 والمائنة مذكرة قبل الادمية قلت انما فعل ذلك لانه ذكر دليل الشافعي
 اولاه وهو اعتبر معنى الادمية فذكر دليل الى يوسف ومحمد وهما اعترفا بالمائنة
 فكان وضع الادمية والثانية في موضعها **فصل في حنائه المدبر**
قوله كان حنائه الفتن الحنائه عليه وهو فاسل في المملوكية
 وذكر حنائه من هو انقص في المملوكية وهو المدبر وام الولد **قوله** قال
 واذا جنى المدبر وام الولد حنائه ضمن المولى الاول من مائة ومن ارسلها او داب
 العدد رد محضه قال الشيخ او الحسن الاخرى في محضه حنائه المدبر على سيرة
 في ماله دون عاقلة حاله فان قيل المدبر وجلا خطا او جنى عليه فمادون
 النفس بذلك كله على المولى في مائة المدبر يكون عليه الاول من مائة ومن ارسل حنائه
 لا يلزم المولى حنائه المدبر المستر من مائة واحدة من واطلة وان لم ير الادب
 وجازت الرماية الف يستترك من جنى عليه المدبر او لا واخرا نقاربت ما بين

او تفاوت سوا كانت على المولى لم يضمن منه او كانت فصحت منه فصار موت
في العمة بقدر ما لكل واحد منهم من ارض حنانية كما بدت لك انهم به صار بنون
في رتبة العبد الحالي اذ اختلف المولى فيها الى اولى الحنانية الى هذا لفظ الذي
رحم الله والى لعل على الحنانية المار على المولى ما ذكره محمد في الحنانات ان ابا
عمسة بن الجراح قضى بحنانية المار على سولة وذلك بحصره من العمة من غير خلاف
وقد كان ابو عمسة امير الشام ومضاماته تظهر من الصحابة وذكر عن عمر بن عبد
العزير وابرههم مثل ذلك لان المولى صار ما نعتا من تسليمه بالحسنة بالمدير من غير
احتمار فكانه دية وهو لا يعلم بالحسنة وانما الرتبة الاقل من ذلك لان الارش ان
كان اقل من قيمة فلا حق لولي الحنانية فيما زاد عليه وان كان اكثر من العمة فلا خلاف
المولى بالتدبير الا الرتبة فلو رتبة قيمة لدا لدا القدر وركى في شرحه ولذلك الحكم في
حنانية ام الولد لهذا المعنى وانما الرتبة في جميع الحنانيات قيمة واحدة لان المنع
واحد والثاني متعلق به فكل الحنانيات اصحت ثم دبر وانما صارون بالقيمة
لان كل واحد منهم لم يسمي بقدر حنانيته مضروب بذلك وقال القدر وركى في شرحه
المقرب قال ابو يوسف يضمن المولى قتل المدير وام الولد بالحسنة مدبر او لا يفر
بضمن قيمة عند اولى ابنه الى ما لك عن ابى يوسف مسئله لاني يوسف ان
العص الحاصل بالتدبير تقدم الحنانية فلا يؤخذ به على المولى كما لو كان قطع دية
ولو فدا المولى بالتدبير مانع من تسليمه فكانه جنى ثم دبر **قوله** خلاف القن
يعني ان المولى بخير في جنابة العمدتين بين الدفع او القدر او ان كان الارش
لعدم تعيين البسوة الاقل والاكثر من قيمته ومن الارش لانه لا فائدة في الجهر
لان المدبر ما امتنع دفعه لانه لا يعقل النقل من ملك الى ملك فبين البسوة
والاقل لكون القيمة والارش مثليين من حيث انها بدل **قوله** ويعتبر قيمة

واحد وطل الحنانية عليه لان المنع في هذا الوقت يحسن دية مدبرها على
مسئلة المختصه ما فيها قال الكرخي في مختصره يعتبر بصفة المدبر لكل واحد
منهم يوم جنى عليه ولا يعتبر العمة يوم المدير فاذا اقبل فسادا خطا وقيمة
يوم قتله الف ثم رادت قيمة وصارت الف وحمس مائة ثم قتل اخرا فان ولي
الحسنة الثانية ماخذ من المولى حسم مائة فضل العمة فحسبت ذلك عليه من
ارش حنانيته ثم يقسم الباقي وهو الف على تسعة وثلاثين حصة الان الثاني
بعض حسم مائة فحسبت عليه من الدية فسبق له تسعة الاف وحمس مائة بمصر
فما بقي وللادول الدية كاملة فمكون تسعة الاف وحمس مائة تسعة عشر
حزرا اكل حسم مائة حزم فمكون للادول عشرين الف وهو عتقون حيزا لان له
الدية ولم يقبض منها شيئا فمكون الالف الساقى على تسعة وليس حيزا ولذلك
لو كان المولى دفع قيمة المدير الى الادول حسم مائة ثم جنى على اخرا وقيمة الف فان
المولى يدفع حسم مائة فضل العمة للثاني ثم سبع الثاني الاول بما مضى فمكون
بنيها على تسعة وليس والعص في هذا وعبر العمة سوا الى هذا لفظ
الارشي رحمه الله **قوله** قال فان جنى جنابة اخوي وقد دفع المولى العمة الى اول
الحنانية الاول بقضا فاقض فلا يمس عليه اي فان القدر وركى في مختصره ومانعه
فيه دية ولي الحسنة الثانية ولي الحسنة الاولى ولشركتهما اخذ وذلك
لان الضمان لازم للمولى لاجل المنع الذي حصل منه في الرتبة وهو منع واحد
فصار كان الحنانيات كلها اصحت ثم دبر ولا يلزمه الاثمة واحدة وتعلق
حق جماعتهم بها فاذا دفعها الى الاول بقضا فقد زالت يد عنها بغير
احتمار فلا يلزمه ضماها وللثاني ان يتبع الاول لانه يقبض ما يتعلق حقه
به كالعص اذا دفع التولية الى العمة ماء ثم طهر غوتم اخو فانه شادهم فيما

فقبضوا ولم يرجع على الوصل ذلك **ههنا قول** قال وان كان المولى دفع العمة بغير قصا
فالولى بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع والى الحنابلة الاول اركان القدر
ومحصره ونما فيه فان اتبع المولى فله ان يرجع على والى الحنابلة الاول ذلك لان
المولى سلم الى الاول ما تعلق حق الثاني به فكان الثاني الحيارى وصحها ما شاء
فان ضمن المولى رجوع على والى الحنابلة الاول لانها سلمت له دفع البنت مالهس بحوله
فكان له الرجوع به وهذا كله قول الرحيمة وقال ابو يوسف ومحمد بن وهب والى الجبابة
الشيئة الاول ولا سبيل له على المولى سوا دفع بقضا او بغير قضا لان المولى
دفع الى الاول لاحق الثاني فلم يكن مفعدا في الدفع فلا يلزمه الصار **ههنا قول** وهذا
استان الى المولى جانيا بدفع عمة المدبر الى الاول حتى دفع حق الثاني لو كان لاز
الحنابلة الثانية وان كانت متاخرة من الحنابلة الاولى وقومها مقارنة مع الحنابلة
الاولى من حيث الحكم ايضا دليل اعتبار عمة في حق الحنابلة الثانية حتى ولو كان
فلا كان لذلك جعلت الثانية فالمقارنة في حق النضرين اذا دفع بغير قضا لانه
ابطل ما تعلق حق الثاني به ولم يجعل المقارنة اذا دفع بقضا لانه محسوم بالدفع
فلا يبسرى للقائه والتاخير **قوله** واذا اعتق المولى المدبر ودفع جانيات
كثيره لم يلزمه الاقمة واحدة ذلقة يتفرقا على مسئلة المختصين والدرجى في كفى
ولو اعتق المولى المدبر وقد حرم حيا ما لم يبق لم يلزمه الاقمة واحدة وعقابه وغير
عقابه سواء هو على ما قدمته لك لانه لا تنفى من الجانيات في رتبة المدبر **قوله**
وام الولد بغيره المدبر في جميع ما وصفنا ذلقة على سبيل التفرع قال الدرغنى
محصر وجباية ام الولد على المولى وهو في جميع ما ذكرت ان يخلو المدبر الى هنا
لفظ الدرغنى وذلك لان حق الحرمة متعلق بقبيلها كالمدبر ولان المولى منع من تسليمها
بالاستناد السابق من غير اختيار **قوله** واذا امر المدبر بحسنة لم يحجزه اقران

ولا يلزمه به شيء عتق او لم يعتق ذكره سبيل التفرع ايضا قال الدرغنى في
شرح محصر الدرغنى انما يعنى به حنابلة الحنابلة لانه لا رمة لمولاه فاقوان على
المولى لا يتعلق به حكم ولم يذكر القدر وحنابلة المكاتب وحن نذر ما يتعلق
هذا الموضع قال الدرغنى محصر وحنابلة المكاتب على نفسه دون سبيل
ودون العاقلة يحكم عليه بالاقبل من عمة ومن ارش حنابلة الى هنا لفظ الدرغنى
وذلك لان المكاتب لنفسه مكاتب حنابلة عليه كالحرة لانه هو المانع
من تسليمه بقبته في الحنابلة بقبوله الكفاية فصار كالمولى المانع لتسليم المدبر بالتدبير
فاذا لزم جباية المدبر المولى لزم حنابلة المكاتب المكاتب ولا يقال ان المولى
هو المانع بعد الكفاية كما منع بالتدبير لان نفس العقد لا يمنع الدفع اذا حصل
العجز وانما منع القاطنة وذلك لحق المكاتب وانما الرمة الاقل لان الارش
اذا كان هو الاقل فلا حق للمولى في الرمة واذا كانت العمة اقل لم يمنع المكاتب
ما زاد عليها فلا يلزمه ما لم يمنع فان الدرغنى فاذا احكم الحاكم عليه صايرت
عليه وسقطت من رقبته ولم يحكم الحاكم هو وبقية لو عجز بعد الحكم مائة
الحاكم وبقية ان عجز قبل الحكم قيل للمولى ادفعه او افله بارس الحنابلة
فاما اذا احكم فهو من عليه يؤخذ بها من سببه مادام في الكفاية فان عجز
يعنى في ذلك الى هنا لفظ الدرغنى قال الدرغنى في شرحه وهذا قول اصحابنا ان
حنابلة المكاتب متعلق برقبته وقال زفر متعلق برقبته لنا ان رقبته محوز
تسليمها في الجباية لو عجز المكاتب في تعلق الجباية هاهنا رتبة العمد وجه
قول زفر ان رتبة المكاتب لا يقع فيها الملك وصار كالحرة والمدبر فلا يتعلق
الحنابلة برقبته وقالة هذا الخلاف ان المكاتب اذا عجز قبل انتقال الحنابلة
من رقبته قيل للمولى ادفعه او افله وقال زفر ربحا والارش فعل قولنا ان

عصب الصبي قال ومن قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من
القطع فعليه مائة اقطع وان كان المولى قطع يده في يد العاصب فمات من ذلك
في يد العاصب لا شيء عليه اذ قال في الحامع الصغير وذلك لان العصب من اسباب
الموت عندنا لان المصنوعات تلك عندنا انما هي مستندة الى دل الغض
فلما كان سبب تلك كان يخلل العصب من الحنائة والسراية فاطع السراية
كما لو يخلل السبع وانه ارجل حلم السراية صار كانه عصب عند اقطع الدودمان
عنده او اذ ذابوا للثمن او اذ جوا با فقال فان قيل اذا مات من حرام
المولى فلم لا يجعل كان المولى قتله فلا يجزى عليه شيء فبطل الغضب صار قاصلا
من العظم والهلاك فلا يستند الهلاك الى العظم فصار وحلم العاصب
كان العبد مات بآفة سماوية الا ترى ان رجلا لو قطع يد عبده ثم باعه
فمات في يد المشتري مات من مال المشتري لان مضمون المشتري صار قاصلا
من العظم والهلاك فذلك هذا اما اذا قطع المولى يده في يد العاصب فمات
من ذلك يري العاصب من الضمان لان المولى صار مستردا للعبد لاستنابة
عليه بالقطع ثم لم يوجب ما سطر طلع السراية عن الحنائة كما لم يشرى اذا قطع
يد العبد من العصب بصر قاصدا وفي الفصل الاول لم يصر مستردا لان
القطع كان قبيل العقب **قوله** كيف وانه استولى عليه اي لم يملك المولى
مستردا للعبد من العاصب والحال انه استولى على العبد بالقطع والاستنابة
استرداد **قوله** قال واذا عصب العبد المحجور عليه عند المحجور اعليه فمات
في يده فهو ضامن اذ قال في الحامع الصغير وهذا اذا كان العصب طاهرا
مضمنا في الحامع منه لان افعال العبد معسرة ولو كان العصب طاهرا او
لا يجب الا ما عتق لذا قال الفقيه او اللبس وذلك لان الرق يوجب الحجر في

الاقوال دون الاقوال وان امتد العبد المحجور محد او قاصصا لزمه في الحامع
لانه مقيود ذلك على اصل الحرية وقد ستر ذلك في كتاب الحجر **قوله** قال ومن
عصب مديرا جني عنده حنائة ثم رده على المولى في حنائة اخذ من
فعل المولى فمئة منها مضاف اذ قال في الحامع الصغير وصورته ما فيه محمد عن
ابو زرعة عن ابي حنيفة في مديرة رجل عصبه رجل فحنى عنده حنائة لم ير ذلك
المولى فحنى عنده حنائة اخرى فمات على المولى فمئة مضاف من ولي الحنائين
ثم يرجع المولى بنصف مئة على العاصب فياخذ منه دفعه الى ولي الحنائة الاولى
ثم يرجع به على العاصب فياخذ منه ايضا وقال محمد يرجع المولى على العاصب
بنصف المئة مستمرا له ولا بدفعه الى اخيه فان كان حنائة المولى او لا ثم غصبه
رجل فحنى عنده حنائة فان على المولى مئة وصفيين من ولي الحنائين ثم يرجع
بنصف المئة فيدفعها الى ولي الحنائة الاولى ولا يرجع به في مؤامرهم جميعا الى
هنا لفظ محمد في اصل الحامع الصغير ويصح ان يكون وهو المئة على
المولى اذا كانت المئة اقل من الادب لان حنائة المدبر ان يكون الاقل منها
على المولى فيقول بعد ذلك انا وحب على المولى قيمة المدبر من ولي الحنائين
يصغر لانه ما اتدبر بالساق صار مائتا لدفع المدبر لانه لا يقبل النقل من
ملك الى ملك على وجهه لم يصح مختار الدين لانعدام العلم بحنائة الرجل
في المستقبل حين دبره فلهذا المئة عليه منهما لان العبد لو كان يخل
الدفع ما كان يلزمه الادب واحد فعند بعد الزرع لانه لا يملك الا مئة
واحد معطى بنصف المئة لولي الحنائة الاولى ونصفه لولي الحنائة الثانية
وقد تفرق في الحنائة الاولى ونصف المئة لان حقة كاز وكل المئة
لانه من حنائة اوله كان فارغا عن الحنائة الثانية فاستحق لولي الحنائة

الاول كل القيمة وقد وصل اليه المصنف في حقته في المصنف الاخر وحق ولي
 الحناية الثانية ونصف القيمة لا غير لانه حينئذ كان مشغولا بالحناية
 الاولى فخرج المولى على الغاصب بمصفا القيمة ودفعه الى ولي الحناية الاولى كما لا
 حقه يرجع المولى به على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق عليه بسبب كان
 ضمان الغاصب ولم يسلم له وصار كانه لم يخذها من الغاصب واذ ارجع بالنصف
 على الغاصب ثانياً سلم للمولى ذلك لانه وصل الى ولي الحناية غلام حقهم وهذا
 قول الى حصة والى يوسف وقال محمد اذ ارجع المولى على الغاصب بنصف القيمة اول
 مرة يسلم له ولا يدفعه الى ولي الحناية الاولى لان ما رجع به على الغاصب عوض ما
 دفعه الى ولي الحناية الاولى لانه انما ضمن نصف القيمة لولي الحناية الاولى الحناية
 كانت في ضمان الغاصب فلو دفع اليه ما رجع به على الغاصب بجميع العوض والعوض
 في ملك ولي الحناية الاولى وهذا الاخير وجوبه ما قاله في هذا القول فاقى كان
 ان ما اخذه المولى من الغاصب هو بدل عن المدفوع الى ولي الحناية الاولى من
 العبد فمابين المولى والغاصب كما في حق ولي الحناية الاولى لا يعتبر بدل عن
 العبد بل يعتبر بدل عن القيمة وكون الشيء الواحد لا عن غيره في حق انسان يكون
 بدلا عن شئ اخر في حق غيره كالمصر في ابراء الخمر ووضي منه دين المسلم
 حو روله ان الماخوذ بدل الخمر في حق النصرة ان وحق المسلم بدل دينه كذا هنا
 هذا اذا كانت الحناية الاولى عند الغاصب والحناية الثانية عند المولى
 فان كانت الحناية الاولى عند المولى ثم غصبه غاصب فحينئذ حناية
 اخوى فان المولى يدفع قيمته الاولى الحناية بنصفين ثم يرجع على الغاصب
 بنصف القيمة ويدفع الى ولي الحناية الاولى ولا يرجع به على الغاصب من اخوى
 وهذا بالاجماع والفرق لمحمد في انه يدفع ما رجع به على الغاصب الى ولي الحناية

الاول وفي المسئلة الاولى لا يدفعه اليه بل يسلم ذلك للمولى عند ان ما رجع به على
 الغاصب هذا ليس عوضا ضمن لولي الحناية الاولى بل دفعه الى ولي الحناية الاولى لا
 يرد الى التزاد الاستحقاق بل لزوم الجمع من العوض المعوض ومالك واحمد
 فلا يجوز فلهذا سلم ما رجع به على الغاصب للمولى والفرق انما في عدم الرجوع على
 الغاصب ثانياً هنا وفي الرجوع ثانياً في المسئلة الاولى ان ولي الحناية الاولى
 استحق هذا النصف بسبب كان في ضمان المولى لافي ضمان الغاصب فلهذا لم
 يرجع على الغاصب ثانياً لان الفضل الاول فان ولي الحناية الاولى استحق هذا
 النصف بسبب كان في ضمان الغاصب ولهذا رجع عليه ثانياً وسانه المدبر
 مشروا بالسع الفاسد **قوله** كما من في الفضل الاول وفيما اذا اخذ المدبر
 وبذل الغاصب ثم وذل المولى **قوله** فغير ان استحقاق المصنف في ضمان الحناية
 الثانية الى اخيه بصع على الاستدنا ذكره فرقا لمحمد من المسئلة الاولى
 والثانية ان في الاولى كان تسلم النصف الذي رجع به على الغاصب للمولى عند
 وفي الثانية لا يسلم له بل يدفعه الى ولي الحناية الاولى والفرق ما قررناه انفا
قوله ولا يرجع به على الغاصب الى لا يرجع المولى مرة ثانية بالنصف الذي
 رجع به على الغاصب ودفعه الى ولي الحناية الاولى **قوله** وهذا بالاجماع
 اي عدم رجوع المولى على الغاصب في المسئلة الثانية بالاجماع كما في المسئلة
 الاولى فان عتبه كان يرجع المولى عليه عند اخيه حنيفه والى يوسف ثمانية
 وهما احتاجان الى الفرق والفرق ما قررناه انفا ثم اعلم ان العبد ورك
 ذل وهاهنا المصنف يقول الى حصة وصلة وذكر قول رفر والى يوسف
 مع محمد **قوله** ثم وضع المسئلة والعبد اذ وضع محمد في الجاه الصغير
 مسئلة العبد القز وهو ان رجلا غصب عبداً فقتل العبد عند قتيله

خطا ثم ردة الى سواه فقتل عند المولى رجلا خطا ودفعه سواه الى ولي
الحنايتين قال يرجع على العاصب نصف قيمة العبد يدفع ذلك الى الحناية
الاولى والفرق ما قدره انفس **قوله** ولا يرجع به على العاصب اي لا يرجع المولى من ثمانية
بالصمد الذي ارجع به على العاصب ودفعه الى ولي الحناية الاولى **قوله** وهذا ما لا يقع
او عدم رجوع **قوله** ثم يرجع على العاصب نصف قيمة اخو وليه هذا وقال
محمد وروى ما اخذ المولى من العاصب من نصف قيمة العبد بعد دفع العبد لم
له ولا يدفع الى ولي الحناية الاولى ولو عصمت عدا اكان قتل عند سواه
رجلا خطا ثم قتل عند العاصب فقتل خطا ثم ردة على سواه فان
المولى يدفعه بالحنايتين يرجع على العاصب نصف القيمة ويدفعه الى ولي
الحناية الاولى في مؤامهم جميعا ثم لا يرجع على العاصب بشي بعد ذلك والحاصل ان
المواهب في العبد القتل كالمواهب في العبد المدبر في الاصل والاحاديث سواء
الا ان في المدبر يدفع القيمة لانه لا يحتمل النفل من ملك الى ملك وفي القتل
يدفع نفس العبد فان **قوله** قال ومن غضب مدبر الحناية عند حاة
مرد على المولى ثم عصبه ثم جنى عند حناية فعلى المولى قيمة منه نصفين
اي قال في الحامع المصغر وصورته ثمانية محمد عن يوفى عن ابي حمزة ومدر عصب
رجل حتى عند حناية ثم رد على المولى ثم عصبه ايضا حتى عند قال يفرم
مولى المدبر قيمة واحدة بين ولي الحنايتين ثم يرجع نعمت على العاصب
فيما خلفها مدمع نصفها الى ولي الحناية الاولى ثم يرجع نصف القيمة على
العاصب وانما عزم المولى قيمة واحدة ثم يرجع لجمع ما ضمن على العاصب لانه
ضمن بسبب حناية كانت وضمان العاصب اذا ارجع بذلك دفع نصف ذلك
الى ولي الحناية الاولى لان حقه كان في جميع القيمة وانما وصل اليه النصف من الحناية

الثاني فاذا وجد سببا من قيمة المدبر فارغا عن الموازنة اخذ ثم يرجع المولى
على العاصب هذا النصف ثانيا لانه استحق عليه بسبب كان وضمان العاصب
فيسلم للمولى هذا النصف لانه وصل الى ولي الحناية الاولى تمام حقه وهو كل القيمة
ولذا وصل الى ولي الحناية الثانية تمام حقه من قيمة المدبر لان حقه كان في النصف
وقد وصل اليه النصف **قوله** وقد وصل ذلك اليه اي وصل النصف الى ولي
الحناية الثانية **قوله** ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف كالاولى يعني بان
بعض المشايخ يحقن في هذه المسئلة خلاف محمد ايضا كما في المسئلة الاولى حتى
يسلم للمولى ما يرجع به من القيمة على العاصب ولا ما اخذ ولي الحناية الاولى من حقه
قوله وقيل على الاتفاق يعني لا خلاف لمحمد وهذه المسئلة بل ما اخذ ولي الحناية
الاولى تمام حقه وهو نصف القيمة من المولى اذا ارجع على العاصب وهذا هو
الصحيح لان محمد اذا ذكر هذه المسئلة في الحامع الصغير لا خلاف وهذا اقر
هذه المسئلة بلا خلاف نحو الاسلام وغيره في سروج الحامع الصغير
دخل هذا المحتاج محمد الى يوفى من المسلمين والفرق ما ذكره في المتن وهو
ان في المسئلة الاولى لو اخذ ولي الحناية الاولى لمزم بل زاد الاستحقاق
لان ما يرجع به المولى على العاصب عوض ما اخذ ولي الحناية الاولى لان
الحناية الثانية كانت في يد المولى ولا حل هذا سلم ذلك للمولى عند قبلة
لمزم اجتماع البذل والمنذر في ملك واحد وفي هذه المسئلة ملك ان
يحقل ذلك عوضا عن الحناية الثانية التي وقعت في يد العاصب
فلا يورد الى تكرار الاستحقاق **قوله** لان الحناية كانت في يد المالك
اي الحناية الثانية كانت في يد المولى **قوله** فلا يورد الى تكرار اي
الى تكرار الاستحقاق **قوله** قال ومن غضب صبيًا خرافات في يده

فجاءه او محمى وليس عليه شيء وان مات من ضاعقة او هسة حية فعل عاقلة
 الغاصب الدية او مال في الحايص الصغير وان اراد بغصب الصبي اخذت سبيل
 العدى لان حصة الغصب هو اخذ مال الغير بسبيل العدى لانه
 الاو مال لا يعنى وقال زفر والشافعي لا يحسب شي وهو القياس في القياس
 انه لو وجب الضمان لوجب بالغصب ولا ينفق الغصب في الحر ولا ضمن ماسا
 على مالومات فجاءه او مات محمى لهذا لا يحب الضمان اذا غصب بكاتبه
 لكونه حية ايذا وان لم يكن رقية فلان لا يحب الضمان في الصبي الحر اوله حر
 رقية ويذاهبه الاستحسان انه لا يحب عليه الضمان من حيث انه غصب لانه لا يحق
 في الحر وانما ضمن من حيث انه اتلاف لانه اتلف الصبي تشبيها بالمسيب
 اذا كان متعديا وهو متعدي لا يشك فيه لانه اخذت ملاذن الولي سبب
 في اتلافه بالنقل الى السبعة وكان الصواعق وهذا لان السبع والطائفة
 لا تكونان وكل مكان يكون ضامنا لحلاف ما اذا مات فجاءه او محمى لا ذلك
 لا خلاف باختلاف المكان حتى لو نقله الى موضع دية وهو محمى محمى
 والامراض قالوا ينبغي ان يعنى الجواب عن مسألة المكاتب الصغير ان
 المكاتب في يد نفسه صغيرا كان او كبيرا ولهذا لا يزوج احد فصار
 كالحرة الصغير فلم يكن في يد الغاصب والصبي الحر ليس له يد وله الزوج
 وليه فكان في يد الغاصب وطهر العرق وانما وجب الدية على عاقلة
 لكونه قتيلا سبيبا ولو قتل الصبي رجلا لم يكن على الذي اغتصبه
 شي لا محتمل رقة والذي عصبه ليس بسبب ذلك فلا يعنى شي
 واذا حمل الرجل الصبي الحر على دابة وقال له امسك وليس منه سبيل ليقطع
 الصبي عن الدابة فمات فادخل ما من دية على عاقلة سواء كان متعديا

مثله او لا يرب لان الحاصل سبب لقتله لانه لو احملا لما سقط وهو متعدي
 في ذلك اذ لم يكن سببيل منه شترعا والمسبب كالمباشر وهذا الباب
 اذا كان متعديا مثله حافر البئر ولو ساد الصبي فوطا اسنانا فقتله
 وهو سبب على الدابة لستمسك على الدابة فقتله على عاقلة لانه
 احد السبب بغير امر الرجل بدمه انه مختار في سبب الدابة وهذا
 شي حد سبب الدابة وهو مضاف الى الصبي لا الحاصل لان الحمل البئر
 سبب لسبب الدابة ولو كان سبيبا فقد اعترض عليه فعل فاعل مختار
 واقطع سببه اثر السبب منه ولو كان الصبي لا سبب على الدابة
 ولا سبب الدابة فدم القتل هدر لان سبب الدابة لانضاف اليه ولا
 الى الحاصل فصار قتل الدابة فهدر دمه ولو كان الصبي سبب
 عليها او غير سبب سبب فسار الدابة فوقع الصبي وهو سبب فمات
 دية على عاقلة الذي حمله على الدابة لان السقوط من سبب الحبل بها
 سارت الدابة اوله لسبب فسبب الى الحمل بسقوط العدى واذا حمل الرجل
 صبيًا مع نفسه على دابة مثله لا يقتصف الدابة ولا سبب سبب
 عليها فوطت الدابة اسنانا فقتله فالدية على عاقلة الرجل لان سبب
 الدابة يضاف الى الرجل والصبي مختاره حمل عليه ويحسب له الهارة لانه بالسبب
 يستعمل رجل الدابة في السبب فصار رجل الدابة لرجله فمات وطى رجل نفسه
 ولو كان لذلك يكون قاتلا طريق الماسية ملوثة الافان لدهن
 وان كان الصبي من تصرف الدابة وليس سبب عليها ولا سبب فالدية على
 عاقلة لانه حديد يكون سبب الدابة مضافا اليها ما حدث بسبب
 السبب يكون عليها ولا يرجع به على عاقلة الرجل لانه مختار في فعل السبب

ليس محمول من جهة الرجل كذا ذكر شيخ الاسلام علاء الدين السبكي في شرح
الكافي في باب حنائه الصبي فقال له سنة الحية فمنا اذا عصفه وهو بالسير
المعجى والمهمل حنقا **قوله** قال واذا اودع صبي عمدا فقتله فعلى قاتله
الدية وان اودع طعاما فاكله لم يضمن اى قاتل الخانع الصغير وصورها فيه
مجرد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه من قتل قداود صبيًا فعد عقه
طعاما فاقوله قاتل لاصمان عليه وان اودع طعاما فقتله قال هو ضامن
لقيمته على العاقلة الى هذا لفظ اصل الخانع الصغير وهو قول محمد وقيل
ابو يوسف الصبي ضامن للطعام ايضا وقول الشافعي يقول الى يوسف قاتل
لحمى الاسلام البزدوزي في شرح الخانع الصغير ودلت المسئلة على ان
الاختلاف في الصبي الذي يقتل فاما الذي لا يقتل فيجب ان يضمن بالاجماع
لان سلبه هذا وهو فعله مع تبرؤ الاختلاف ثابته في العبد المحجور
ايضا وهو ان يضمن سنة مثله والاحاديث في الابداع والاعان
والفرض والبيع وكل خبر من وجوب التسليم اليه واحدا لانا لم نجد الاسلام
وفان الامام لا يبيح في شرح الطحاوي في باب الودعة ومن اودع
عند صبي ما لا يهلك عنده لاصمان عليه بالاجماع ولو استهلكه الصبي
فانه سطر ان كان الصبي مائة وثاني التجارة ضمن عندهم جميعا وان كان
محجورا عليه والله يسل الودعة ما ذن ولم يضمن بالاجماع وان كان قبل غير
اذن وله لاصمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي ولا بعد الادراك
وعند ابي يوسف يضمن في الحال واجمعوا انه لو استهلك ما لغيره غير
الذاع من واجمعوا انه ان كانت الودعة عند الحنفي عليه في النفس او فمادون
النفس واخذ به في خاطب مولاه بالذاع او القتل الذي شرح الطحاوي في

قول الى يوسف انه اذلف ما لا موصوفا حقا لانه يغير اذنه فضمنه لان الصبي
المحجور والعبد المحجور واحدان ما فاعل لهما وان لم يوافقا اذنان باقوا لهما والاستهلالان
فعل بجب الصمان وهذا لان الاستهلالان فعل حسي فوجب المواظقة لانه
لا مرد لله تعالى الحسية وانما يكون ذلك في المصروفات الشرعية فكانت
المحجور وغير المحجور سواء وهذا اذا كانت الودعة عمدا او امانة فاقوله
ضمن بالانفاق ولذلك ضمن اذا كان مائة وثاني التجارة ولا في حنيفة ومحمد
ان المالك سلبه على الاملاف والاستهلالان فاذا اذلف كان سلبا لسلطان
المالك عليه فلا يجب الضمان لان التسليم اليه واثبات له عليه تسليط
على ما شان بالادنى وليس التسليط الا اثبات الدية على ما بين بالادنى
وصاذا اذا ابا حنيفة بشرط التسليم بالحفظ باطل لعدم ولادة المودع
على المحجور في التسليط مطلقا عن قيد التسليم فلا يجب الضمان
خلاف المادون له في التجارة فان الاذن بالتجارة اذن بقبول العبد اذ لا
لذلك التجار من يتناول الودعة فاذا صح فقبول الودعة صح التسليم بالحفظ
فوجب الضمان بشرط الحفظ وليس لذلك مسئلة العبد والامانة فان
القتل لم يحصل بتسليم من المالك لان اثبات الادنى على دية
وحياة باطل لان العبد مبيع على اصل الحرية وحق الدم لم يفسد
العبد يجب الدية على عاقلة الصبي لان دية العبد يقتل عندنا وعند
الصبي وحطامه سواء او يقول ان من عان الصبي ابلان الاسوال فان
ممكنه من ماله مع علمه بعادته فقد رضى بالدية حتى قدم شعيرة
الى دابة ولا شبهة ما ان كان مائة وثاني لان الاول انما اذن له في التجارة
اذ اعلم منه الحفظ ولا يلزم اذ اودع صبيًا عبدا فقتله لانه لم يجبه

تحلة الصبيان بقتل العبد فلم يكن اذ ائمه عدا ارضا بالقتل ولا بالقرض
 اذ ان الاستهلال وسراون لصبي في استهلال مال من فعل لا ضمان عليه لذلك ان
 كان الادون في مضمون طامه فان قبل الادون ايداعه عند الصبي ليس بالشر من الفاء
 ماله في البرية ومن التي ماله في البرية فقد رضى باللاف ومع هذا الوالدت مثلت
 بضمه فذلك ان ادوع صبي فليس الفاء في المال في البرية وضامته ماله
 من ليس لمعن والاماحة لمز ليس لمعن لاسفل بها حكم كحال في الفروع كمن قال تحت
 امان مال الواحد من الناس فان من امانة بضم ولو قال لفلان فامانة لا تضمن لذلك
 محصر الاسماء او يقول ان المال كان معصوما حقا للمالك لانه كان مباحا كالمال
 فالمعنة الناس جميعا والعصمة بنت فيه المالك ماله عليه فاذا ازال يد عن
 باذاعه عند من لا يضمن ماله خلقا عنه ان الحوط عنه لانه يد الصبي المحرور
 لا يبيع خلقا عنه لعدم الولاية عليه ويد الصبي يد ماله ليد الغير من وريده
 الصبي يد المالك عنه فمزدول العصمة الضال واليد المالك عن اذ الملة الصبي يكون
 متلفا مالا غير معصوم ومن ائلف مالا غير معصوم لا يضمن عليه الصغار
 كما ملان مال الحر وهو من ما افترقاه بقر بالهداية ولما قيل ان يقول لاسلم
 انه ازال يدك لا الى خلف بل الى خلف وهو يد المودع ولا يضمن ان يد الصبي لا يضمن
 خلقا عن يد المالك ماله ما في الباب انه ليس من اهل وجوب الحفظ ولا يضمن
 ليس من اهل وجوب الحفظ لان التام في الصبي العاقل والغالب من حال الصبي العاقل
 هو الحفظ ولهذا الودعة للصبي اليه المال يجوز ولا يضمن الوصي لانه لم يترك المظفر
 ولما سلمنا انه ان ازال المثل من غير خلق من قبل ثبوت التدليس بوث العصمة المستوط
 استدا انا بعد ثبوت العصمة فلا يضمن ان دوام التدليس والدوام العصمة لان دوام
 الحكم مستغن عن دوام السبب من حال معصوما موقوف من غير ان يجب الضمان

ما
 العدد

الحوار الصحيح ما ملنا ان السلسل محرج العقل من ان يكون سببا موجبا للضمان
 لانه وضام لانه والساق يعلم في نسخ طريفة الخلاف لا محابا **قوله** وعلى هذا الخلاف
 الا اذا اض يعني اذا ارض الصبي شيئا وسئل اليه او ناع منه شيئا وسئل اليه كما ملله
 لا يضمن في قول في حنفية ومحمد حلا فالان يوسف **قوله** وهذا يدل على ان غير
 العاقل يضمن بالانفاق اي الذي ذكره في الحاح الصغير مدل على ذلك لانه وضع
 المسئلة في صبي عاقل كما دونا ولذلك يدل ما ذكره في الحاح الا ليس ارضا لانه
 وضعت في صبي ابن اثني عشرة سنة لان الغالب من حال الصبي في هذه السنين ان
 يكون عاقل وهو الذي قاله صاحب الهداية هو مذهب محمد الاسلام وقد
 مرتبناه وقال بعض مشايخنا ان الصبي اذا المان عاقل لا يضمن في قوامه واليه
 ذهب قاضي خا في شرح الجامع الصغير **قوله** وخلاف ما اذا المالك
 غير الصبي ويد الصبي لانه سبط العصمة بالاصافة الى الصبي دون عن معنى
 ان المالك للودعة اذا كان غير الصبي المودع بعينها لان عصمة الودعة اما
 سقطت وحق الصبي المودع فحسب ولم يسقط وحق غيره لان العصمة سقطت
 بالسلط ولم يوجب السلط وحق غيره لم يضمن عليه العاصر لسقوط عصمة دمه
 وحق من وجب له الضمان فحسب حتى في معصوم الدم في غير **قوله** قال وان
 استبدل مالا ضمن او قال محمد والجامع الصغير في الصبي ليس بهات الاموال
 لربطه بالموضامن وهذا ان غير الودعة دية انفاق ووالودعة اذا استبدل
 خلاف سبق ارضا وانما ضمن لان الصغير يوجب الحجر والاقوال دون الاتقال فكان
 مواظبا لغيره اذا كان ما حاله لغيره قوله تعالى من اعطى منكم مائة راعية فاعلم
 مثل ما اعتدى عليكم فقله عليه السلام على الدنيا اخذت حتى ترد لانه لا فضل في
 الالة والحدث من الصبي وغيره لاننا ان الصبي دفع عنه التلم والحدث فليست

من العبيد وغيره لا يقال ان الصبي رفع عنه القتل بالحدوث فذلك وجب عليه الضمان
لان رفع القتل يدل على رفع الامة ولا يلزم من رفع الامة من الضمان كما في النكاح اذا
انقلب على شئ فالتة **باب القسامة**
فاما ان امر القاتل يؤول الى القسامة اذ الميعون قاتله شعور في بيانها لانه
محتاج اليها على ذلك المعدر لم القسامة ضمان عن الامان الذي يخص من على
حسينه رجلا من اهل المحلة او الدار اذا وجد فيها قاتل لم يعرف قاتله فان لم يلع
الرجل حسين رجلا من اهل المحلة او الدار اذا وجد فيها قاتل لم يعرف قاتله فان لم يلع
عنا وسببها وجود قاتل لا يذرى قاتله في محلة او دار هو موضع تقرب من
القوية تحت سمع الصوت منه وشروطها ان يكون الذي يقسم رجلا بالغافلا
حر الحقي لا عيب القسامة على المرأة والصبي والمجنون والعبد ومن شرطها
ان يكون بالقتل اثر الضرب والحقن والحراقة فاذا لم يكن الاثر موجودا
فهو ميت لا قاتل ولا قسامة فيه ولا دية ومن شرطها ايضا ان يلع حسين لها
ثامنا وان كان يقول من يقسم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا لان كين الشئ ما
يقوم به ذلك الشئ لا قيام للقسامة الا بها وحكمها وجوب الدية على العاقلة في ثلاث
سنين عندنا وعند الشافعي اذا اطلقوا امرؤا قاتلا او ابوا القسامة
فكسبون حتى يخلصوا او يقرروا وسر عتيقها بقتل بالاحاديث الصالحة
لقد هذا ان شاء الله تعالى بالاجماع ايضا **قوله** قاله واذا وجد القاتل في محلة
لا يعلم من قتله اسكنه حسون رجلا منهم بخيرهم الى الله ما قتلته ولا علمت له
قاتلا او قاتل قد روى في محله وقامه فيه فاذا اطلقوا قضى على اهل المحلة بالدية
فان اموالهم الاخرى في محقق قال ابن سماعه وسبق من الوليد وعلى الجعد سمعنا
ابا يوسف قال في القاتل يجرى في المحلة او في دار رجل في المضر فان انا حسنة قال

وذلك ان كانت به حراقة او اتر ضرب او اتر خنق قاله في القاتل وفيه
القسامة على عاقلة رتب الدار اذا وجد في الدار وعلى عاقلة المحلة اذا وجد في المحلة
يسمى كل رجل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ثم يقرنون الدية في ثلاث سنين
على اهل الدار وان في كل سنة الثلث والدرج يخلصون حسون رجلا بخيرهم من
العاقلة وفي الدار فان يعضوا من الحسين كرت عليهم الامان حتى يخال حسنة
وليس يخلف منهم صبي لم يلع ولا اسيراء ولا عبيد ويحلف ما سوى ذلك من القسامة
والمحسور ان يكون في الدار فان لا يلع فيه وان كان مثالا لغيره اتر ولا يجرى فليس
في هذا قسامة ولا دية **باب القسامة** وان كان اهل المحلة منهم القاتل والصالح فليدار
في اسحلا فمهر الديرته تحتار وان اهل الصلاح لا يسمون حسين واذا ارادوا ان
تدوا عليهم الامان فليس لهم ذلك ولهم ان يحسروا من الباقين قسامة حسين
اطلا الى هذا نظر الدرر في قال في الجلاب المال في حارسا المبرع واذا قيل جل فادع ولاية
ان رجلا قتل عمدا او اوبلوت على قتله وحت لهم القسامة واذا استموا فاقوا به
قاتله والقتل شيان الشاهد وقول المحروح ذي عدولان في المال ساهان
لعمري الذي ترى معه سبعة دهران او احد لوت بوجوب القسامة وفي سهران القسامة
او اسان احداها انها لوت بوجوب القسامة والاخرى انها لا يوجبها ولا ذلك
سهران الواحد الجماعة ان المبرأنا عدولا في سهران العدد روايت احداها
انه لوت وقيل لا يكون لوت واذا وجد رجل مقتول وجد معه رجل معه
سينف او في مكان من المقتل وعلى اثار القتل فذلك لوت وقيل لا يكون لوت
واذا وجد رجل مقتول وجد معه رجل معه سينف او في مكان من المقتل
وعلى اثار القتل فذلك لوت بوجوب القسامة لولاية والامان في القسامة فغاية
علمها في سائر الحقوق ويحلفا كحالفها في المسجد الا عظم بعد الصلوة عند اجتماع

الناس فيه وجلبت اليه ولدت المقدسة تحت علمه مسامة في ايام الاولاد
نجلت الي عمرها من المكان القريب وسد ان المسامة بالمعنى دون المدعا عليه
مخلصون حينئذ لمنا والسحقون الشوق نفسا منهم وهذا اذا كان عددهم مائة
حسنى رجلا الى طين ولا يقسم في العدل رجل واحد ولا يقسم فيه امرأة ولا جماعة النساء
واذا كان ولادة الدم الثرى خمس رجلا فمها روايات ان اطفالها انما تقتصر على خمس منهم
مخلص خمس مائة والاخرانهم مخلصون لهم وان زادت على الاعمى على خمس
وان اكل المدعىون للدم عن القسامة وردت الايمان على المدعا عليهم فتكلموا اخبروا احب
مخلصون فان قال جيبهم توكروا على كل واحد منهم خلاصا مائة وخمسين سنة ولا حق في الدم
مع البنين ولا يقتل بالقسامة الا رجل واحد يقتل بالافراد والمنة الجماعة
بالواحد واذا اختلف ولادة الدم في الدعوى فقال بعضهم قتل عمدا او قال بعضهم قتل خطأ
امسوا اكلهم على قتله ووجب لهم دينه وان قال بعضهم قتل عمدا وقال بعضهم لا علم لنا
بقتله فاسم من ادعى قتله خمس مائة واستحقوا الرضا بقدر من الدية لدا في القتل
وقال الغزالي في وجوب مظنة القسامة قتل الحتر وحل اللوث بالقسامة في
الكاد الاطراف في العبد قولان واللوث قربة سنة حال تغلب والظن كالتشيل
في محله سنة عداف او قتل رجل على علمهم ضيقا او قتل رجل تغرق عنه جماعة
محزون او قتل وصف الخصم المقاتل او قتل في الصخرة او على راسه رجل مائة
سباين وقول المخروج تقتل فلان ليس بلوث وقول واحد من يقتل شهادة لوث وقول
جميع من يقتل ويأثمهم لوث والقياس ان قول واحد منهم لوث واما عدد من العبيبة
والسنة منهم خلاف وليفة القسامة ان يحلف المدعى خمس مائة اليه في مجلس واحد
بعد التحدير والتقليط ولو كان في مجلسين فوجها ن ولا ساط بالقسامة القضاة
في الحد بل الدية من الحاني ان ظف على العبد من العاقلة ان حلف على الخط فان نكل

عن

عن القسامة وكل المدعا عليه عن اليمين على علمه من اليمين المردون قولان
وكذا اذا نكل عمر اليمين مع الشاهد ونماذ الى اليمين المردون لدا في حشرهم وفاب
الحرفي من اصحاب احمد حبل في محض وان اوصد فتيل بادعاء اولنا في على
قوم لا عداف بينهم ولم يكن لهم سنة لم يحكم لهم من ولا عيرها وان كان بينهم
عداف ولوث وادعاه اولنا في على واحد منهم وانكر المدعا عليه ولم يكن الاولنا
لثة حلف الاولنا خمس مائة على قاتله واستحقوا دية ان كانت الدعوى عمدا
فان لم يحلف الاولنا حلف المدعا عليه خمس مائة وروى فان لم يحلف المدعىون ولم يروا
من المدعا عليه فداء الامام من بيت المال فان سجدت السنة العادلة ان يخرج
قال في عند فلان فليس يجوز للقسامة ما لم يكن لوث والنسب والحصان
لا يسمون اليها لفظ الحرفي وحده قول الخصوم في الدية من الولي ما روى
مالك في سوطا فان حدثني ابو بديل عن عبد الملك بن عبد الرحمن بن سهل بن
الرحمة انه احس رجل من كسوفه ان عبد الله بن سهل محبصة
حر جال حبيبه من جهل اصاها في محبصة فاحبب ان عبد الله يسهل
قد قتل وطرح في فقيرو يبراد عن فان هو ذفقان لهم انهم والله فتلحق
قالوا والله ما قتلناهم اقبل حتى قدم على موميه فذكر لهم ذلك ثم اقبل هو
وحوصة وهو اخوه البتر منه وعبد الرحمن بن سهل يذهب محبصة لسكلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبرو بد السن فكلهم حوصة ثم علم محبصة
فقال عليه السلام اما ان يدوا صاحبكم وانما ان يودنوا احب فليت لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وودت فليستوا انا والله ما قتلنا فقال عليه السلام لحوصة
وعبد الرحمن اقبلن وسمي حوصة صاحبكم قالوا لا قال يحلف لهم هو وقالوا
لستوا المسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد فعت لهم كاتبة

حتى اذ كان عليهم الدار قال سهل بن الحنبل لقد رخصتني منها بانه حجة الاستدلال
ما حدث ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بين الاوليا والاهل من قبلت حتى من شهد له
الظاهر بذييل المدعى عليه في سائر الخوف وفي سائرنا الظاهر سهل المدعى لانه اذا
كان هناك لو لم يثبت على ظن المستمع والراي انه صادق في قوله فيجب ان يثبت اليقين
وحقه وان كان دلالة فيها شبهة فلا يجب العوض في الحديث ونحوه والدين ولنا
ما روي الطحاوي في شرح الآثار ما سنان وقال حدثنا بوشنا سنان عن يحيى
بن سعيد بن مسهر عن سهل بن الحنبل عن سهل بن الحنبل قال وجد عبد الله بن سهل
قتيلا في قلب من قلب خبيبر فجا احب عبد الرحمن بن سهل وعلمه حورصة
ومحبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد هبت عبد الرحمن ليتكلم فقال عليه السلام
الكثير الكثير فكلهم احبهم اما محبة او حورصة تعلم الكتب منها فان ما روي
الله اما حدثنا عبد الله بن سهل قتيلا في قلب من قلب خبيبر وذكر عدان اليهود
انهم قال قتيلا بكم يهود محسن منا انهم لم يقتلوه قال قلت فلف بصرى ما ما هم
وهم مشركون قال فمستم منكم حسون انهم قتلوه قالوا لم يقتلوه فمستم منكم فمستم
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وهذا نص في المدانة ممن المدعى عليهم
وقال الفرعي في محض حديث الهروي قال حدثنا جعفر بن سباع عن موسى بن داود عن
عمر بن سلمان عن خبيبر عن رباح بن ابي مسلم قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال الى وحدتي قتيلا في سبي وان فقال اجمع منهم حسنين فمستم منكم ما
فلما ولا علموا فانا لا فقا يا رسول الله ليس لي من اخي الا هذا قال بل ما من الايل
ومعني حديث الحنبل انه كان على سسل لا سكر عليهم فانه قال انكم ترحمون وما حازن
لعله تعالى في عالم الحاهلنة تبغون وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم
فتبركم لا تود محسن مننا بالله ما قتلنا وقالوا ليل نقتل امان ثم فاد فقال

لم رسول الله صلى الله عليه وسلم اهلون ويسمحون يعني ان اليهود وان كانوا كفارا
فليس عليهم فيما يدعون عليهم عسرا ما هم قال الطحاوي والدليل على صحة هذا ما روي
ما قد حاكم به عمرو بن الخطاب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم محصة اصحابه فلم يكر
عليه منهم منكر وكان ان يكون عند الانصار من ذلك علم ولا سيما مثل محصة فانه
قد كان حيا يومئذ سهل ان لا يحسروا بما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم قال الطحاوي
فما روي عن عمرو بن ذلك ما حدثنا سرزوق قال حدثنا وهب بن جبر قال حدثنا
شعبة عن الحكم عن الحارث بن الاذيع انه قال لعمر اما تدفع اموالنا عن اماننا قال لا
وعقله وقال الطحاوي ايضا حدثنا هدد قال حدثنا ابو غنم قال حدثنا زهير
بن معاوية قال حدثنا ابو اسحاق عن الحارث بن الاذيع قال قتل قتيلا في وادعة
وحتى اخذ القتيلا في وادعة اقرب فقال عمر بن الخطاب لو اذعة لقلبهم
احلاسكم بالله ما قتلنا ولا نعلم قاتلا ثم اغرستوا فقال له الحارث خلف
ونقمنا قال نعم وقال الطحاوي ايضا حدثنا محمد بن حنبل قال حدثنا يوسف بن
عمر قال حدثنا عثمن بن مطير عن ابي جبر عن السعبي عن الحارث الوادي قال
اصابوا مسلما من قريش فقتلوا في ذلك الى عمرو بن الخطاب فكتب عمر هيبوا
القرنين فاما كان الله اذني لحذوا وحسين فامة فمستم منكم عزمهم الله
قال الحارث فمستم منكم عزمهم الله فامة فامة التي حكم بها اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وافق ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انك
لو عطي الناس يدعواهم لا دعانا ثم ما قوم واموالهم والذين الذين على المدعى عليه
دواه بن عتبة بن مسوي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاسواق والدماء وحكم
فيما حكم واجله فمستم بذلك ان حدثت سخل هو على هذا المعنى وقال الطحاوي
ايضا حدثنا ابو بشر الرقي حدثنا ابو معاوية الضرير عن ابي ريث عن الزهري

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي بالصناعة على المدعى عليهم فذل ذلك ان القسامة
على المدعى عليهم لا على المدعى عن يمين الزهري الذي شرح الآثار ولان يمين
المدعى قوله فلا يستحقها المال كالدعوى ثم مالك يمشك باستحقاق الاولياء القود
بصانعتهم بقوله عليه السلام تخلفون ويستحقون دم صاحبكم وجوابه ما قاله
محمد بن الحسن في موطأه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم اكلفون ويستحقون دم
صاحبكم يعني بالدية ليس بالقود بذكر على انه اذا دلت دوز القود **قول** في اول
الحديث اما ان يذوا صاحبكم واما ان يوذنوا اخذوا وهذا لان الدم قد يمتنع
بالدية كما يستحق بالقود ولو كان المراء القود لقال اكلفون ويستحقون دم من اذ يمتنع
فلم يذوا هذا على القود **قول** واللوت عندهما اي عند مالك والشافعي رحمهما
وليس اللوت عندهما قد اصبنا يقال لوت اي شمره طلبك بحقد ما حو
من قولهم لوت الكا لدرع ولوت شيا به بالطين اي لطخها فتلوت **قول**
فان لم يكن الطاهر شها هذا لذهبته مثل مذهبنا اي ان لم يوجد اللوت وهو
دليل طاهر على القتل مذهب مالك مثل مذهبنا غير انه لا يملكه واليه
يردها على الولي يعني عندنا بل هو المدعى عليهم اذ الممثل عددهم خمس
وعند الخصم لا يرد بل يرد على الولي وبه نظر لان مذهب مالك والشافعي
ليس لك لا يفسد ان يمين الولي ان اوجد اللوت فان اكل الولي من المهر
محميد يرد على المدعى عليهم وقد مر بيان غنى كتبهم **قول** والعصا لخاصها
ان لا يملك القصاص مع الشبهة **قول** وروى ابن المسيب هو سعيد بن المسيب
وهو من اهل طقات التابعين لان في ذلك نظر لانه لم يذكره رواية وثبت الحديث
في هذا الباب مثل الموطا والصحيح والسنن وشرح الآثار وعنده ذلك نعم الاول
عن الزهري ذلك في شرح الآثار وقد مر ذكره انما **قول** وقوله يخبرهم الولي

اشارة

اشارة الى ان خيار النكاح الحسن الى الولي ان قول العدوى في محضه يحرم
الولي اشارة الى ان خيار النكاح الى الولي الدم وانما كان الخيار بالنسبة لان الامان حق
له فكان الخيار بالنسبة ولان في احتياجه فائدة وهو انه يختار من تنهم بالقتل او
يختار صالحا في البينة الذين لا يخلعون على اللذبة ولهذا جعل الخيار بالنسبة ذوق
السلطان لان الخلف حق الاولياء لكونه ذريعة الى حرهم وان كان زاهل الخيانة
صالحون وطالحون يتخير الاولياء الصالحين اذا حبسوا ذلك وقد مر رواية اللحن
فيه وان كان ثمة القتل في الظاهر الشك لان الخلف لفائدة النكاح فكان
خلف الذي يستورع عان عن اللذبة اولى لمحصل العلم بالقتل عند نكوله
ولكن اذا احتارهم الولي يخلف كل واحد منهم بالله ما قتل ولا علمت له فائلا
ولا يقول بالله ما قتلنا ولا علمنا له فائلا يلفظ اسناد العقل الى الجماعة
لان يجوز ان يكون قاتلا وصد ولفظ الجمع متى ان يكون قاتلا مع الجماعة
ولذلك وجب العلم لانه يجوز ان يكون هو عالما بالقتل وصد وهو يفتي
ان يكون عسره عالما معه **قول** ولو اختاروا منهم اعمى او مجنون او ولد
حار وهد من مسائل الاصل ذكرها نعتنا على مسألة المحض وذلك
لانها من محضه فليست لشها ولما اهلته المهر فليكن لان احتمال
العلم والقتل ثابت في حقهما خلاف اللعان حيث لا يجوز اللعان منهما لان
اللعان سبحانه وليس لهما اهلته اذا الشها **قول** فان اذ اطلقوا قضى
على اهل الخيانة بالدية ولا يستحق الولي ان يقاتل العدوى في محضه وقال
الشافعي اذا طلف المدعى عليهم بالقتل يوذوا لان الخلف مبرور فلا محصة
شيء في سائر الدعوى ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقبض
وحدث سهل بن الحسنه وحدث زياد بن اسلم بن عمرو رضي الله عنه

بالفسامة والدية ايضا نحو والدية رضي الله عنهم فحل الحل الانماع حتى قالوا العر
ما رضي عليهم الدية لا اموا الساتدفع عن الجولنا ولا اماننا مدفع عن اسوا النافقان
عمر اما انكم فالحق دمايكم واما اسوا لكم للوجود العتيل بن اظهركم وقول الخصم
الحلف مبهر فلما نحن ننقول بوجبه ولكن مبهر غما وجيت لاجله الحلف
وهو الصاخر لا عن غيره فما اذا كانت الدعوى على الشيء فالحلف المدعى عليه على ذلك
الشيء انطوت الخصومة عنه وهذا ما نحن فيه استخلف كل واحد منهم على القتل
ما لم يقطع الخصومة عن دعوى القتل فلم يحل الخصام والى وجهه
حق احد لا لآخر فانه بل المصير هم في صيانة المحلة عن مصاد القتل لانه لو لا
بعضهم فمما وقع هذا الامر والسبب في القتل هذا الطريق موجب للدية
في المخرج الا ترى ان العاقلة توضحون بالدية وهم ما قتلوا وان قصروا في
صيانة ولهم عن ذلك حتى وقع مما وقع فالحق السبب بالباشرة في الحار الدية صيانة
الدم عن الاهل ارفان قلت اذا لم يكن الهم من مبررة عن الدية فافادة قوله عليه
السلام فبئس لكم بختوكم بحسين عينا انهم لم يسلوه قلت فالدية البراءة عن
الخصام الذي وجب الدية لاجله لا البراءة عن الدية بل دليل بارو بكان السبي صل الله
عليه وسلم وعمر رضي الله عنه جفاير الدية والفسامة **قوله** على ذاعة وهي بطن
من هذان لدا ذل الكلب في جهمرة النسب **قوله** ومن الى منهم المبرح حتى
على ذلة نفسه لما على سبلة المحض فان الدخى في محضه ومن الى منهم
ان خلف جليس حتى حارب او يفسد ملامته ما اقرب به الى من نكل من المحسين الذين
احتملهم الولي عن الهم من جليس حتى خلف او يفسد ودلت لان الهم واحد عليهم
من نكل منع حيفا واحصا عليه ومنع الحق طلم وجبر العالم الحبس فاذا اظلم
دفع القتل واذا اقرب وجب موجب ما اقرب به لان اقرب به حجة عليه فان قلت

نزل

دفع لالحكم محدد النكول فما حكمه في النكول عن دعوى المال قلت الهم من ياب
الفسامة مستحقة لذاتها اعني انها نفس الحق ولست بيد من الدية بوطها
لا يبر الدم ولو كانت بيد لا عنها لم يجمع من الهم والدية فدل انها مستحقة
لذاتها خلاف النكول عن الهم في دعوى المال حيث عجب المال لان الهم به
مدل عن اصل حق المدعى واصل حقه في المال والدليل على ذلك ان
المدعى عليه لو بذل المذموم لسقط الهم من في ياب الفسامة لم يسقط الهم من
مدل الدية بل يحل الهم المذكور **قوله** هذا الذي دلرنا اذا ادعى الولي القتل
على جميع اهل المحلة فلهذا اذا ادعى على البعض لا باعيا منهم والدعوى في العمد او
الخطا او وجوب الفسامة والدية فما اذا كانت دعوى القتل على اهل
المحلة جميعا او على بعضهم لا باعيا منهم سواء كانت الدعوى في العمد او الخطا لان
البعض اذا لم يكن معينا لا يتم عن البعض الاخر وضار كما اذا ادعى على الجميع
فاما اذا ادعى على البعض بعينه انه قتل وله عدا او خطا فان صاحب
الهداية فلهذا الخواص من عيب الفسامة والدية قال بدل عليه ان
الحوادث الكار التي هاب العدو ترك اشارته الرماذ لم يقره واذا وجد
العتيل في محله لا يعلم من قتله استخلف حمسون دلا منهم الى اخره لانه
اطلق وجوب الفسامة والدية على اهل المحلة ولم يفسد الدعوى بالوقوف
على المخرج او على البعض لا باعيا منهم او باعيا منهم واحاب في المسوط لذلك
اعني انه اوجب الفسامة والدية مما اذا كان الدعوى على البعض بعينه قال
العدو من وجاب للمصيرت قال في الاصل اذا ادعى الولي على واحد من اهل
المحلة بعينه فالفسامة والدية بحاله وقال ابو يوسف الدنيا من ان تسوط
الفسامة الا ان ابركها للامور فحكي ففسام عن محمد ان الفسامة يسقط وهو



رواية من المأثور عن أبي حنيفة الهمزة الفظة المعرب وجه القياس ان دعواؤه
على واحد منهم براءة لبقيةتهم فلم يجدوا احاد القسامة والدلالة من غير دعوى يجب
على واحد ولا ان القياس يوجب وجوب القسامة على اهل المحلة لاحتمال القتل من
غيرهم وانما ثبت القسامة بالنسبة اذا كان الدعوى عليهم جميعا والمكان ثبتت
الهمزة في الحكم والماضي وهي اذا كان الدعوى على البعض فعنه على اصل القسامة فلم يثبت
وجه الاستحسان ووجوب القسامة والدلالة على اهل المحلة فيما اذا كان الدعوى على
البعض فعنه علم فصل النص الوارد في باب القسامة من دعوى ودعوى بتركة
القياس بالنسبة وجوب القسامة وهذا خلاف ما اذا ادعى الولي القتل على واحد
من غير اهل المحلة لاحتمال القسامة منه بالنسبة لان النص لم يرد باحاديها والقياس يوجب
فانسخ القسامة اصلا من الحكم ان كان الولي دية حليم بها والا لم يحلف المدعى عليه
بما واطع فان حلف بركي وان نكل بظن فان كان الدعوى في المال اعني في القتل خطأ
او في الطع خطأ ثبت المال وان كانت في العصاص فهو على احد من مضي في باب
اليمين وحيث الدعوى من الجماعة وصاحبه ما به انه اذا ادعى قصاصا على غيره
فجد استحقاق لتوبه عليه السلام واليمين على من انكروا فان حلف عن اليمين فمادور النص
لزمه العصاص عند أبي حنيفة طاهرا لا يوجب يوسف ومحمد فعند أبي حنيفة لا يثبت
على احادهم في معنى النكول فعند أبي حنيفة انه في معنى المذل والمذل ما كان
المنسب من طريق الحكم الا ترى ان من ادن له رجل في قطع يده ففعل لم يلزمه قصاص
ولا ضمان كما لو استوفاه بحق فان اصح بذه جاز استيفاء ما يتكفل بالاول
وعلى قولها الاول قائم مقام الاقرار وليس بصريح فيه مما يثبت افتقار الحكم
الحاكم والاقرار حكم ثابت بنفسه والعصاص لا يثبت ما قام مقام العبد ومن
تعد استيفاء القصاص وجب المال لزم العهد المتكسر اذا عفا احد المتكسرين

وان نكل في النفس حرم حتى يقتل او يخلد او يموت جوارحا عند أبي حنيفة ان
يقض منه ما ستر فما دون النفس وانما استحسن في اسقاط القصاص استعظاما
لحرمة النفس لا تترك انما تعلق به عالم بغيرها من تكرار الايمان ووجوب الاقرار
ولذلك افسرنا وانما قال بحبس لان الممن قد يكون نفس الحق بدليل اجتماع الدية
والقسامة في القتل الذي وجد في المحلة واذا جاز ان يكون نفس الحق
لمن اشنع من افعالها وتعدر الحكم بموجب نكوله وجب ان يحبس وعلى قولها لما تعدر
استيفاء العصاص وجب المال وما في القسامة من باب اليمين من جهة الدعوى **قوله**
سند من بعد ابي حنيفة كره من ادعى على واحد من غير اهل المحلة بعد
واقفين عند قوله وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم **قوله** قال فان
لم يحل اهل المحلة كبرت عليهم الايمان حتى يتم حسن منها او فان العبد ورك
في حصص وذلك لان الحسن منها واحد بالسنة فحجبها ما امكن وقد روي
عن عمر رضي الله عنه انه لما قضى في القسامة واقاه سنة وارتقون حلا فلو رد
اليمين على رجل منهم حتى تمت المحسنة رضي بالله دواة الدعي في محضه يأتان
الى ان لا يخرج قال حدثنا الحارث بن اذينة انه كان ممن حلف فاستوفاه الله
ما قبلنا ولا قبلنا فاملا وكانوا السنة وادعى من رجل فاحذ عمر منهم رجلا
حتى يموتوا حسن فقالوا انظروا ايماننا وامواتنا قال عمر نعم فبم نبتل دم هذا
فان قيل اي فائدة في المار الهمز من حلف مع مخالف آخرى وهو الطاهر
فليس لاحاطة الى بيان الغاية لان الكوار ثبتت بالسنة او يقول العابد
استعظاما لمرادهم ولهذا طلبت لوار الهمز في العان ودلت على عند الشك
وعند ما يستعمل على معنى اليمين والسها نمر اذا كان العبد كما سلا منس للول
ان يلو الهمز على بعضهم ريان على الحسن منس لانه حصل اقامة السنة ولا

ضرورته الى الزمان **قوله** وانى اليه هل هذا ذكر صاحب الهداية واهل اللغة يكون
 واذا انا بدور الصلة **قوله** فالاولا منامة على صبي ولا يحسن ان يبار
 العدور في محصر ونما منه فيه ولا اسوة ولا عباد وذلك لان الهم في
 ولاحة ليعول الصبي المحنون واما المرأة والعبد فانها ليسا من اهل المص
 وجوب القسامة على من نصر البقرة ولان هو لا يتبع في المحلة
 وليسوا اياصول **قوله** وان جلد سلا ولا اثر منه فلا مسامة ولا ردة
 هذا القدر العدور في محصر ونما منه فيه وذلك اذا كان الدم يسيل من
 دبره او انفه او فمه وان كان يخرج من عينييه او اذنه هو قتل الهنا في
 المحصر وصاحب الهداية لم يذكر كونهما الا في الغالب انه سهل القلم
 لانه ذكر في البداية كما في العدور في محصر والاصل فيه ان القتل لم
 حلت ما في سبب باسحق حي عانة فاذا وجد سبب قاتل عانة وجد
 من العيان يستدل به على انه قاتل الا فلا خروج الدم من موضع يخرج
 منه الدم عانة من غير ضرب لانه لو اشترى القتل كما اذا خرج من فمه او اذنه
 لانه قد يكون ذلك من رعا فليصلح ولما على وجود ضرب في المحل والاد
 ان يخرج من دبره لانه لا يكون سبب القتل فانه قد يكون احده في البطن
 وقد يكون لاجل سبب غير موافق ولذلك ان يخرج من لاطيل لا يكون ذلك
 ولما على القتل لانه قد يكون ذلك لعرق العجر في الساطن او لمعق العجل
 او لضعف اللبد وقد يقع من سبب الخوف ايضا فاما اذا خرج الدم من اذنه
 او عينيه فان ذلك دلالة القتل ظاهر لان الدم لا يخرج منها عانة الا
 وضرب حاد فالحق الاسلام في شوح الزادات ودلالة السند
 حراجه توجد او هم يخرج من عينيه او اذنه او يصعد من جوفه الى فم

فاما ما يخرج من انفه او ذكره او دبره او ينزل من راسه الرنة فليس يصلح
 دلالة على القتل الهنا لفظه وعلى ما ذكره ينفى ان يكون الحواشي الدم
 الخارج من الفم على التفصيل **قوله** والقسامة اذا دهمها الله تعالى ان
 عوامه الدية اما لم يرم العبد اذا وجد قتل القتل واذا لم يوجد فلا
قوله والقسامة لاحتمال القتل يعني ان القسامة ايضا انما تحث على
 اهل المحلة لاحتمال وقوع القتل منهم ومطهر ذلك بالقسامة فاذا لم يل
 القتل محتملا لعدم اشرك فلا تجب القسامة **قوله** لم يحث عليه
 القسم اي يحث على العبد اليقين **قوله** وقد ذكرناه في الشهيد
 يعني فوجاه الصلوة في باب الشهيد **قوله** ولو وجد بدن القاتل
 او الشئ من نصف البدن او المصنف ومعه الدار في محلة تعالها
 القسامة والدية وان نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من المصنف
 ومعه الدار او بدن او رطله او راسه فلا شيء عليهم وهذا من متنايل
 الاصل ذكرها فتنوعا على مسألة المختص وذلك لارواح
 القسامة على اهل المحلة وجوب الدية على عواقلهم ثبت بالنص
 على ان القسامة والرصد وكل البدن والشر البدن كل حكم وان
 لم يكن كذا حقيقة فالحق الشئ البدن بالبدن في وجوب القسامة
 والدية يعطى لاسر الدم وما سواه ليس بكل اصل الا حصه واحكم
 متى على اصل القسامة ولم يحث به القسامة والدية ولا بد ان وجد لادن
 وجبر في القسامة والدية نعم اذا وجد الساق في محلة اخرى لم يرم
 القسامة والدية ايضا لانه اذا وجد القسامة والدية في الاقل فان
 وجوبها في الاكثر اول مستلزم القسامة والدية والملازم فيها ليس مستدوع

حلال ما اذا وحيت السامة والدية في الاكثر او لاحد لا يلزم التسامة
 والدية في الاقل ثانيا اذا وجد في محلة اخرى لانه لا يلزم من الوجوب في الاكثر
 الوجوب في الاقل لان في الاكثر انما وجب ذلك لانه في معنى اكل حكم ولم يوجد
 هذا المعنى في الاقل **قول** تنكر القسامتان والديتان وكان ينبغي
 ان لا يدرهما بلوطا المشية لانه حسد يكون النكر من القسامتين والديتين
 وليس كذلك والله اراد بذلك ثبوت السامة مكررا وثبوت الدية مكررا
 وكان من حق الحكم ان يقال سكر القسامة والدية **قول** والاضل فيه
 ان الاصل في وجوب السامة والدية وعدم وجوبهما اذا وجد بعض العمل
 ان البعض اذا وجد اذا كان محال لو وجد باقي المدفوع فيه السامة
 والدية لا جريان في الموجد او لا وان كان الموجد او لا محال لو وجد الباقي
 لا جريان في الباقي كجرمان في الموجد او لا والمعنى في وجوبهما وعدم وجوبهما
 بلور القسامة والدية وعدم ثبوتها **قول** وطاعة الحنيفة في هذا الى وجود
 بعض الميت تشجع على هذا الاصل يعني اذا وجد احد الاكثر يفضل عليه والا
 فلا وانما اشبهت على الاصل المذكور لان طاعة الحنيفة لا تسكرهما ان القصة
 لا تنكرهما في الفتاوى الصغرى اذا وجد من الميت اقل من النصف
 وليس فيه الراس لا يصل عليه وهذا اشار الى انه اذا كان معه الراس
 يصل عليه ولو وجد النصف مشقوقا نصفين مع كل نصف نصف من
 الراس لا يصل ولا يصل عليه ولذا في القسامة اذا وجد الراس يصل
 عليه في المحلة لا تجب القسامة واذا وجد البدن كله الا الراس تجب القصة
 لفظ الفتاوى الصغرى **قول** ولو وجد منهم خنث او سقطا ليس به
 المصروب فلا شيء على اهل المحلة اي لو وجد في المحلة وكان القسامان في المحلة

في القسامات والديات
 في القسامات والديات
 في القسامات والديات

واما ذكر بلفظ العقلة تناويل اشارة القوم او الجماعة او اهل المحلة وقد
 ذكر هذه المسئلة تفريعا ايضا فليس في الاسلام على الدين الاستمجان
 وشرح الكافي وان وجد بها حسن او سقطا وليس عليهم شيء ان يكون به اشرا
 وان كان ثامنا او به اشرا هو قتييل مطلوب طاهرا محمدا في السامة والدية
 لان الطاهر ان تمام الحلق مفصل فلو لم يسلط طاهر الوجود دليل العمل
 وهو الاثر ولا يقال الطاهر يظهر بعلم محبة للدفع لالا استحقاق ولهذا لم
 يجب في عين الصبي والسنة وذلك ان لم يعلم محبة سوى حلومته العدل ولم يجب
 ما وجب في السليم منها وان كانا طاهرا سلامهما لانا نسؤل انما لم يجب
 في الطرفين قبل ان يعلم الصحة ما يجب في السليم لانه اطراف السليم
 مسلك الاسوال وليس لها بعظم النفوس فلم يجبها من العلم بالصحة من
 المضام والدية بخلاف الحنيفة فان نفس من وجب عضو من وجبه فاذا فصل
 تام الحلق دية اثر المصروب وجب بينه السامة والدية بعظم النفوس
 لان الطاهر انه متصل بوجود دلاله القتل وهو الاثر اذا الطاهر
 من طائر تمام الحلق ان فصل حسا واسا اذا انفصل ميتا ولا اثر به
 ولا يحرم شي لان حاله لا صوت حال المبير فاذا وجد الدم ميتا
 ولا اثر به لاحد شيء فيه فلهذا **قول** قال واذا وجد الميت
 على ذابته يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل المحلة
 اي فان القدر في شخص واحد وان سيج الاسلام على الدين
 الاستمجان في مروح الكافي واذا وجد القتييل مسلحا على ذابته
 يسوقها رجل او يهودها او هو رايتها فهو على الدية مع الذابته لانه
 اقرب الناس اليه فلو ان احد رجل صبياته واقف على حاله فان لم

لمن معها احد فعلى اهل المحلة الذين دخلهم على الدابة لا فرق بين ان يكون
موصوعا على الدابة او مطروعا على الارض ولذلك الرجل يحمل ليله
لو عليه الدهن لعله ولا سقاوت من ان يكون الدابة ملكا للسابق
او العائد او الراجح لان الرواية مطلقة في الاصل والحق في الخارج ومحصول
الطحاوي والعمري وعمرها ذلك لان القتل في يده فكان احق من اهل المحلة
وازدوا هنا سؤالا وجوابا فقالوا اما الفرق بين هذه المسئلة على يد
الحيضة ومحدث او جبو القسامة والدابة على السابق او القابض مالكا
كما في الدابة او لم يكن وفي القتل اذا وجد في الدار لم يوجب القسامة
والدابة على الشك بل على المالك فاجابوا اول بطريق المنع وثانيا بطريق
الاستلزام الاول فقالوا لا نسلم ان القسامة والدابة لاحق على مالك
الدابة مطلقا بل يجب عليه اذا كان مالك الدابة معروفا واما مع خوار
صاحب الحاب ههنا فما اذا لم يكن المالك معروفا ولا نعرف ذلك يقول
السابق والعائد فاذا لم يكن المالك معروفا فالظاهر انه هو المالك لان
البدل للمالك ولا يسمع قوله في دعوة ان الملك لبعض في الدار
ارضا اذا لم يكن مالها معروفا لا يعرف ذلك لا يقول له البدل لا يسمع
ذلك منه بل يجب القسامة والدابة على ذي اليد فلم يبق اذ فرق
بين الدابة والدار وهذا قول بعض المتأخرين واما الثاني فقالوا انما كان
الحواشي الدابة مطلقا على السابق والقابض لان العزم وهذا
الباب بمصرف والبدل فان ذلك في الدابة لم يكن في الدابة بل هو
القسامة والدابة على المالك وطهر الفرق **قوله** وان مرت دابة
بين قريتين وعليها قتل فهو على اقربيهما ولفظا مجرد في اصل الحاح المصنف

واذا كان على الدابة مسل وهي غير بين القريتين كان على اقربيهما قال الحاكم
السهم والكا في واذا وجد للقتل بين قريتين او سكتين فانه يقاس ما بينهما
كان اقرب كان عليهم القسامة والدابة والاصل في ذلك ما روي عن عمر رضي
الله عنه انه كتب اليه في قتل واحد بين وادعة وارحب فكتب ان يقاس
بين القريتين فوجد الى وادعة اقرب فعصى عليه بالقسامة والدابة وقد
ترددت عمر في مسئلة اول الباب قالوا وهذا اذا كان حال سماع الصوت
مستمعا لانه اذا قتل في موضع يسمعون صوته لو استغاث لم يسمعهم القوت
والنصرة فاذا ائروا النصرة حاكم ان يكون المصروع مسموعا الى المصروع
وعا رواه كما هم فلو لم يسمعوا منهم القسامة والدابة خلاف ما اذا لم
يكن يسمع الصوت منه حيث لا يحسن عليهم المصروع لعدم الدابة على المصروع
لان القدرة لا تحقق بلا علم ولا محلة فالتلبيس بقدر العدم يستلزم
ان المصروع لا يحسن عليهم القسامة والدابة ولا يحسن على احد **قوله** بين
وادعة وارحب ما خاف من ههنا ان من قول الله في الهاتمتين في امر
الخلافه يتولون لم يوردت ولا تراشه لقد شرت فيه بجيل وارحب
وبجيل حتى من ههنا ايضا يقولون لولا ان الخلافه موروثة لاستترك
الناس لهم فيها **قوله** قال وان واحد القتل في دار انسان والقسامة
عليه او قال العبد ركن في محصره ونماضه فيرو الدابة على عاقلة وذلك
لان صاحب الدار اخضع الدابة من اهل المحلة فعلى ركن اهل المحلة
عقراة اهل المحلة مع اهل المصروع كما لا يدخل اهل المصروع اهل المحلة
لذلك لا يدخل اهل المحلة مع صاحب الدار في القسامة واما وجوب
الدابة على عاقلة فلان الدابة يجب لاجل المصروع وروى صاحب الدار على عاقلة

لذا في شرح النصرة قال القدر في كتاب التفسير قال في الاصل ان اوجده
القتيل في دار الرجل استراها فالقصة التي يجب عليه وعلى قومه الدينية
احتمال ضرر يعقوب ان القصة التي يجب عليه وعلى عاقلته وقار ابو يوسف
ليس على عاقلته قسامة قال وكان ابو الحسن يقول هذا على وجهين ان كانت عاقلته
حاصرة دخلت في القسامة وان كانت عاقلته لم تدخل اما اذا كانت حاصرة
الهمة موجودة في حقهم والقاتل يجوز ان يكون فيهم فصاروا قاتل المحلة واما اذا
كانت غايبة ولا هي في حقهم بل مجرد خوارم والقسامة وليس لذلك الدينية لانها
يجب للنصرة وذلك موجود في الغيبة وجبة الرواية الاخرى انهم لما دخلوا
الدين مع الغيبة فذلك في القسامة كالحاضر في القسامة **قوله** قال
ولا يدخل السكان مع الملاك في القسامة عند ابي حنيفة او قال القدر
في محصر وهذا قول محمد ايضا وتول الى يوسف اولاد قال ابن ابي السائب
والدين عليهم جميعا وهو قول ابو يوسف اخو الدار ذكر شيخ الاسلام على
الدين الاسماحي في شروح الكافي وتول محمد في ذلك العاقل الطحاوي
وعن مع الى حنيفة ولا ادرك ان صاحب النافع لم يقل قول مع الى
يوسف قال الطحاوي في محصر والعامة على اهل الحطة لا على السكان
ولا على المشركين الا ان لا يبقى اهل الحطة فملكون القسامة والدين
على الدين حول ملكها لهم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقد روي صاحب
الاملا عن ابي يوسف ان القسامة والدين على السكان دون المالكين لانها
لفظ الطحاوي وقال القدر في كتاب التفسير واما الملاك والسكان فقال
ابو حنيفة ومحمد الدين على الملاك وقال ابو يوسف عليهما لهما ان المالك احص
بالنصرة من السكان الا ترى ان المالك يقصد صيانة محله والسكان يكون

تكون فيها في وقت وينتقل الى اخر وقت اخر فان المولى في السكان معني
النصرة لم يزل منه العقل واللمزة ان اوجده القتل في سفينة الى الدية
على من فيها من مالك وراكب لان السفينة تنقل وتحول فطمان الله فيها
يتبوت اليد لا بالنصرة كالدابة ان اوجدها عليها ميتا وهذا الزم المذاذ
العقل وان لم يكن في السفينة كالمركب سابق الدابة وقايدها ولا يوسف
ان النبي صلى الله عليه وسلم الزم اهل خيبر دية عبد الله بن مسعود وروى انوا سكانا
خبيرا لان خيبر كانت للسلطان لانهم افتحوها وكان اليهود عاقلين فيها ولما
وجد فيها القاتل جعل رسول النبي صلى الله عليه وسلم القسامة فيه على اليهود
السكان لامل المالكين والحواري عن ذان ان الطحاوي روى باسناد المسلمين
من بلان عن يحيى بن سعيد ان خيبر ومسد كانت ضلعا فان ذلك
كانت خيبر ملكا لليهود فعلم ان القاتل كان قاتل الفتح وان سلما انه
كان بعد الفتح متول ان اليهود كان لهم املاك وهذا يحوزهم غرض الله
لما اجابهم لدا ان القدر في التفسير بيانه انه عليه السلام اقرهم
على املاكهم وكان ما اخذ منه على وجه الخداج **قوله** هو عليهم اي
القسامة على السكان والملاك جميعا واما ذكر الضمير الرجوع الى المولى على
تأويل القسم والحلف اراد بالسكان من سكن الدار بالاطاعة والاستعانة
قوله لان ولاية التدبير كما يكون بالسكنى يكون بالملك وحق العلم ان دعاب
لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكنى لان في الملاك اتفاقا مدعى ان
نقاس السكنى عليه **قوله** قال وهو على اهل الحطة دون المسترس او قال القدر
في مختصر وقامه فيه وان في واحد منهم فذلك وقال القدر في كتاب التفسير
قال في الاصل ولو وجد القاتل في القتيلا بالرقبة ومهرها سكان واهل الحطة

ومشتدون فالدنة على اهل الخطية وتول الى حبيبه وحمل وقال ابو يوسف عليهم
بجمعنا وادى بشير من الدندر عن ابي يوسف مثل قول الى حبيبة الى هنا لقط الشعر
وقال يجمع الاسلام على الدين الاسمي بما في شرح الكافي وقال انما ليس له عمل
السكان المستتر من اهل الخطية سوا وهو قول ابي يوسف لا اخذ لهما ان اهل
المحلة بل منهم الدنة لاجل النقص ونقص اهل الخطية غير نقص المستترين
فاذا بقي منهم من دخل في العقول لم يضم اليهم نوع آخر كما لا يضم اهل الدوان الى
القبيلة وعاقلة الامر الى عاقلة الاب ولا يلزم اذا قل عددا القبيلة ان يضم
اليها اقرب القبائل لان ذلك في حيز واحد الا ترى ان جميعهم يتو اعمام لان
اهل الخطية اخذ بالنقص من المستترين وما كان اخذ فهو اولى بالحاصل
ان وجود القبيل والمحلة بموجب الدنة على اهل المحلة بكون النسابة على
صالحى اهل المحلة وهذا حكم منتول من رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابه وعلمه
الجامع الا انه فان كان في المحلة اصحاب الخطية بذلك عليهم لان القبيل يثبت
الهم بقصيرهم والحزب والحزب والراي والتدبير الى اهل الخطية فعلمهم منته
فان باع اصحاب الخطية فلم انتقل الراي والدمية والحفظ الى المستترين فتولا
منزلهم فان بقي من اهل الخطية واحدا فلذلك علمه خاصة لان الراي والتدبير
والحفظ لله في العارة ولانه هو الاصل والمستوى بمنزلة الخلف عنه
ولا يصير الخلف مادام شئ من الاصل قائما ولا يوسف انهم تساووا
في الملك والتصرف فوجب ان يساووا والعقل وهذا الشرع لان
الملك موجود للمسلم والصبي والخنون والصبر موجود للمكاتب والاهل عليهم
فدل على ان المعتبر النقص دون ما ذكره كذا الى المقديس والخطه المكاني
الخطه لينا وادعهم ذلك من العارات والمراد من اهل الخطية اصحاب الاموال

الذي

القدعة الدر كما نواخلها حتى فتح الامام الملكة ومهم من العالمين بخط
خطه انييزا رصباهم وفي بعض النسخ وهو على اهل الخطية تناول المدبر راو حوب
النسابة والدنة اي النسابة واجبة عليهم والدة على عواقلهم **قول** والولاية
اي ولاية الحفظ **قول** وقد استوى وانيه اي استوى اهل الخطية والمستترين
في الملك لانهم مالم يجمعوا وهذا ان احوال الملك من اهل الخطية حقيقا ولم يتو واحد
منهم مالم كان النسابة على المستترين **قول** ولما ان صاحب الخطية هو
المختص بنقص الثقة فهو المقارن يعني ان وجوب النسابة والدنة باعتبار
انهم ليسوا الى التقصير بترك النقص وتكون النقص انما يكون بمنزلة الضيعة
والضيعة في المحلة الى اصحاب الخطية وفي الدار الى الملك لان اهل الخطية هم
الدوس والاصول عارة في ضمانة المحلة دون الدخيل كما ان الزام موجب
النقص عليهم اولى وقيل ابو حنيفة بنى ذلك على ما شاهد بالكون
اي شاهد من عاقلة اهل الكوفة ودمانه وهو ان صاحب الخطية في كل محلة
كانوا هم الذين يقومون بتدبير المحلة واو يوسف بنى على ما كان زمانه
ان الدبر الى الاشرف من اهل الخطية كانوا اولاد الدار الى الحقة **قول**
قال وان بقي واحد منهم فلذلك يعني فان القدوة في ان يبق واحد من اهل الخطية
فلذلك الحكم تجب النسابة عليه والدنة على عاقلة **قول** لما بينا انما
القبول ولما ان صاحب الخطية هو المختص بنقص النسابة والقبول ولانه
اصل والمسترى دخيل **قول** لان الولاية اسلمت اليهم اي للمستترين
وهذا على مذهب الى حنيفة ومجمل لان المستترين لم يكن لهم ولاية مع وجود
واحد من اهل الخطية عندها فاذا لم يبق احد منهم بان باع كلامه انتقلت
الولاية الى المستترين **قول** اذ طفت لهم وهذا على مذهب ابو يوسف

لان الولاية كانت لاهل الحطة والمستترين جميعا عنده فاذا لم يبق احد خلف
 الولاية المستترين **قوله** لرواى من يتقدمهم سلق بقوله انتقلت اليهم وهما
 او زاجهم سلق بقوله خلصت لهم لقا وشرا فان سيج الاسلام على الدرس
 الاسما وان اباغ اهل الحطة جميعا حتى لا يبق منهم احد ثم وجد القليل في
 سلكهم من سلكهم او في مسجد من مساجدهم فالتسامة والدية على المستتر
 لانهم نزلوا امارة اهل الحطة عند عدمهم وان وجد في دار واحد من المستتر
 فهو علمه وعلمه فانه ان ارب الدار نسب الى التقصير بترك النص
 واذا وجد قتيلا في دار فالتسامة على رب الدار وعلى قومه ويدخل عاقلة في التسامة
 ان كانوا حصة او ان كانوا غنيبا فالتسامة على رب الدار بكونه عاقلة الا ان
 وهذا عند الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا تسامة على العاقلة وقد سئل
 قبل هذا بيان ان التسامة على رب الدار والدية على قومه ان وجد القليل في دار
 انسان واقامه المسئلة هفت لان قلاصة وقع بها اذا وجد القليل في الحطة
 ومهما اهل الحطة ومستترون فوجب التسامة والدية على اهل الحطة لا
 على المستترين عند الحنفية ومحمد خلافا لابي يوسف فاذا لم يبق واحد منهم
 حينئذ اوجب ذلك على المستترين ان وجد في الحطة ثم جبر قلاصة الى بيان
 ان القتيلا اذا وجد في دار واحد ولم يبق احد منهم من اهل الحطة فاقلة قتيلا
 ذلك فادلة وقام الممان والعصيل في المسئلة ما دون عن القريب فلهذا
 عند قوله وان وجد القتيلا في دار انسان فالتسامة عليه **قوله** لان رب
 الدار احق من غيره بدمه الصبر ويه على ما يدل الموضع **قوله** الحضور
 القوم الحضور وهي جمع حاضر لان فاعلا اذا كان صفة نحو جمعة تل يقولون
 في جمع فاعلا **قوله** فان وان وجد القتيلا في دار مستتره بصرها له رجل ومشرقا

دحل

لرجل ولا اخر ما بقي فهو على رؤس الرجال اي قال في الجامع الصغير وصورها فيه
 محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الدار تكون لينة فقتلوا واحد بصرها ولو اهل عشرها
 ولا اخر ما بقي منها فوجد فيها مثل قال العقيل على رؤس الرجال الى هنا فقط محمد
 في اصل الجامع الصغير وهي من الخواص وذلك لان هذا الحكم مضاف الى ولاية
 الحفظ والدية وصاحب العليل وصاحب اللبيرة سوا هذا المعنى كما لو اسوا
 في السببة الى التقصير فلو ان القوم وهو العقيل على عدد الدروس ولان القتيلا
 ان اوجد في الدار رجلا صاحب الدار كانهم جثوا عليه والنفوس تقسم على عدد
 الجثاة ولا يفتقر سقلا الحنايات ملون المعبر عدد الرؤس **قوله**
 قال ومن استمرى دارا فلم يفتضها حتى وجد فيها قتيلا هو على عاقلة الباع
 وان كان في البيع خيالا لا حيا هو على عاقلة الذي يده اي قال في الجامع الصغير
 وصورها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يستمرى الدار ولا يفتضها
 حتى يوقد فيها قتيلا وليس في الشرا خيار فالدية على عاقلة الباع ولذلك
 ان كان في البيع خيارا لاحدهما فالدية على عاقلة الذي الدار في يديه وقال ابو
 يوسف ومحمد ان لم يكن في الشرا خيارا كان الدية على عاقلة المستتر وان
 كان فيه خيار فان الدية على عاقلة التي تصير الدار اليه الى هنا لوطا اصل
 الجامع الصغير والحاصل ان المعبر لو جرد الدية هو المد عند الحنفية
 وعندهما المعبر هو للثالث فقال ابو حنيفة الدية على عاقلة الذي في يده الدار
 سوا كان في البيع خيارا ولم يكن في قول صاحبها ان كان الشرا بائنا فالدية
 على عاقلة المستتر سوا كانت الدار في يده او في يد الباع وان كان في الشرا
 خيار فالدية على الذي يكون الدار له وجه قولها ان هذا حتى يجب لاهل الدار
 فوجب ان يعتبر فيه مالك الدار ملون على مالك الدار وعلى من يفتقر والمالك

لا بد من الدية في البيع
 على الدار المستتر

ولان النفاذ يجب على المشتري لان الغنم للمشتري وهو وجوبه الشفعة
فوجب ان يكون الغنم عليه وهو العقل لان الخداج بالنقمان اما ان
كان في البيع خيار فوجوب الحنانية موقوفه لان حصول الملك موقوف
فوجب ان يتوقف وجوب الحنانية كما سوقت الملك فاما صدقة العطر
انها في العمد على من يحصل له الملك فيه ودخبه قول في حنفية ان العدة
على الحفظ يحصل باليد لا بالملك الا ان الملك سبب اليد فاذ اوجد الملك
لاحدهما والبدل للاخر كان اعتبارا لبدل اولي ولان وجود الفتيقيل يوجب
الضمان فوجب ان يحتمل من كانت الدار وضمانه لان الذي في ضمانه في قلم
الحنانية كما ان الملك لا يترى ان عبد الوكان في ضمان رجل وحتى حنانية يكون
حاصل الضمان على الذي العمد في ضمانه فكذا انك هذا وهذا على امله سقيم
لان من امله ان يحصل الذي في ضمانه في حله الجنايتا لملك من جميع الاوجه الا
تري ان كانت في رجل عصب عبد يكون الغائب في حنانية كما ان الملك
حتى ان العمد لو جنى في مال الغائب يكون هذا راولو جنى على ماله يكون
مغنيوا فلهذا انك هذا انك انك الله وفان القدوري في هذه المسئلة
في باب التقريب وقال في رد المحتار على المشتري بمصر الدار او احضار الفسخ
وان كان الخيار للبائع فالدية عليه اخذ او فسخ لانه اعبر من ملك
الدار عند ظهور الفسخ فان كان الخيار للبائع فالملك له وان
كان للمشتري فالملك له والفسخ بعد ذلك او الاخر سعلق بالملك بعد
كالمبيع المستألف والحواف عن قياسها حيث لا عقل عليه لعدم الملك للمالك
البائع لم يتقوله ملك بعد السع فتقول هذا الضمان ضمان ترك الحفظ والدية

على

على الحفظ بالمد فلو ان القادر على الحفظ سرق له يد اصاله ويد المودع يد نيابة
وضا كيد العاصب والمسدع والمستاجر ولا يقال اي نيابة في الغاصب بلنا
كلامنا في الدار والعصب في القفارة لا يحقق على مذهب الحنفية واليوسف
فصار يد امانة ولا يقال يد عكس لم المدين حيث لا يحل عليه العقل
وان كان له يد اذ اوجد الفتيقيل في الدار المرهونة بل يجب على انك لانا
نقول غنم الرهن امانة وان كانت مالهية مضمونة فصار يد في الدار والمد
المودع يد نيابة على اننا نقول قالوا لا رواية فيه **قوله** هو يد مضمون
عليه اي المسع وهو الدار في يد المشتري مضمون على المشتري بالعمدة فان
المعصوب فانه مضمون بالعمدة فمعتمد يد المشتري فلو ان الدار على
العاقلة المشتري الذي في يد الدار لان العدة على الحفظ بالمد **قوله**
اذ به وفي بعض النسخها اي باليد وتذكر الضمان على ما يدل العضم **قوله**
فان ومن كان في يد دار فوجد في حيا قتل لم يعقله العاقلة حتى يشهد
الشهود انما الذي في يدك وصورتها في الجامع الصغير مجرد عن يعقوب
عن الحنفية رضي الله عنه في الدار في يد الرجل فوجد بها قتل قال
لا يعقله العاقلة حتى يشهد الشهود انما له فان اخذ الاسلام الردول
في شرحه يد به اذا انكرت العاقلة ان يكون الدار له وقالوا هي ودعيته
في ذلك فالتقول قولهم الا ان يقيم بينة على الملك لما عرفت ان الطاهر
حجة الدفع لا للاسحقاق وقد اختلفنا الى الاستحقاق ههنا فوجب
اثباته بالبينة فمن طلب شفعة بالخوار في دار بيعت فانكر للمشتري
الدار التي في يد المدعي ملكا له فانه لا يستحق الشفعة بده عليه حتى
يقوم البينة على الملك فلهذا ههنا ولا يلزم ابا حنيفة انه يعتبر البديل

استحقاق الدية حتى مات في الدار المسعة في يد البايع يوجد فيها قتيلا
الدية تجب على عاقلة البايع لانه يعتبر بد الملك لا بحذر الدفلم يتسبها
بد الملك الا بالتيقن وهذه المسئلة من خواص الجاه الصغير **قوله** قال
وان وجد قتيلا في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين
اي ان القدر في محضه وقال شيخ الاسلام عاى الدار الاستسما
وتخرج الكافي ولو وجد القتيلا في سفينة فالقسامة على الدار
السفينة من الركاب وغيرهم من الدار هم فيها والدية عليهم ولا على
صاحب السفينة بخلاف ما اذا وجد القتيلا في دار ومساكن
فانه تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة لانه صاحب
الدار قادر على صيانتهم لقربه منهم اذا كان في ذلك المصروا صاحب
السفينة لا بعدد من على صيانتهم لبعدهم عن السفينة الا بتركه انه
لا بد من ان هو فلهذا قد راعى على صيانة سالم بقوت عليه في الدار
حتى لو كان صاحب السفينة معهم ينبغي ان يجب عليه في الدار لدا ان
تخرج الكافي قال صاحب الهداية وهذا على ما رو عن ابي يوسف
ظاهر الى وجوب القسامة على من في السفينة من الركاب والملاحين
على ما رو عن ابي يوسف انه اوجب القسامة على السكان والملاحين
وجد في الدار وهم لم يوجبها على السكان وفي سفينة السفينة
اوجبها على من فيها سواء كان مالكا للسفينة او اكلها فيها وذلك
لان السفينة في ايدى من فيها اخصها من غيرها فكان لها هذا
على رواية ابي يوسف ولها فرق بين مسئلة الدار ومسئلة السفينة
والفرق ان السفينة مما تنقل وتحوّل فاعتبر فيها البدن دون الملك

فكان

فكان ضمان الدية بها بثبوت اليد لا بالنقصان كما كدانه اذا وجد عليها قتل
لزم القتل سابقا وقايدتها الا تركه انه لزم المداو وان لم يكن في السفينة
علا في الدار والمحلة لانها لا تنقل ولا تحوّل فاعتبر فيها الملك لان ملك الدار
اخص بالصحة من السكان وقد مر المنق من عند قوله ولا يدخل الملاك
مع السكان **قوله** واللفظ يشمل اربابها اي لفظ العدو واليه وهو
قوله على من فيها تشمل عموم ارباب السفينة اذا كانوا جميعا وقال شيخ
الاسلام خواهره ان قال بعض المشايخ انما يجب على ارباب اقامتهم
للسفينة ما ان معروف فاذا كان لها مالك معروف فان القسامة
تجب على مالك السفينة ومنهم من يقول بحسب الحال على الدار كانت
السفينة في ايديهم ومثل هذا الموصيل مروي الالة **قوله** المالك
ولذلك وعبر المالك سواء ارباب السفينة في وجوب القسامة على من
فيها وعبر مالكها سواء ارباب السفينة في العجلة اذا وجد فيها قتيلا
تجب القسامة والدية على من فيها من مالك العجلة وعبر **قوله** قالوا ان
وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها اي قات العدو في موضع
وذلك لانهم اخص بالمصرف فيه وهو منصرف من عمومهم فكان وجود
القتيل لهم لوجوده في محلتهم **قوله** وان وجد في المسجد الجامع او الشارع
الا عظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هذا لفظ القدر واليه
وذلك لان هذه المواضع لا يخصصها طائفة من المسلمين بل يعلق بها حق
جماعتهم فادرجب لاطرافها يكون في بيت المال وكذلك الحرم في مسجد جماعة
باونها من المسلمين في السوق لا يربى الى ما قال في شرح الكافي ولو وجد في
سوق المسلمين او في مسجد جامعهم لم يوجب القسامة لان هذا الموضع في

الناس عامة ولا يكون في السوق احد في اللباس ولا في مسجد ما عندهم حتى يكون
محفوفين بحفظهم وهذا موضع من المصنوع والمضرب محفوظ بحفظ السلطان او
عامة الناس قبلون الدية وما لهم وما لهم بيت المال ولا نسامة فيه لان الناس
انما يجدون في موضع يعرف قاتله او يتوهم وجوده من يعرف قاتله وهذا لا يكون
في سوق المسلمين اذ اذنه سوقا نائبا عن الحال اما الاسواق التي يكون
الحال محفوظ بحفظ اهل المحلة فكلون النسامة والدية عليهم ولذا اذا كان
في السوق النائي عن الحال من نسكهم في النبال او كان لاحد فيها دار مملوكة
تكون النسامة والدية عليه لانه يلوهم صيانة ذلك الموضع وان كان
في دار رط حاقصة في السوق فعلى عاقلته الدية والنسامة عليه لانه داخل
حت صيانته فلو ان الموصوف بالمتصرف هو من سوجب المصنوع عليه
لذا في شرح الكافي قال في شرح الطحاوي ولو وجد الرجل قتيلا في سوق
المسلمين او مسجد الحامع فالدية على بيت المال وليس فيه نسامة هكذا
ذكر في الاصل وهذا اذا ذكر الطحاوي ايضا وفسر في الدرر في بيان
انما يكون الدية على بيت المال اذا وجد في السوق التي هي للمسلمين او لامة
المسلمين فاشاء ان كان مالكها حيا فمحم على اربابها النسامة وعلى
عاقلته الدية ولو وجد في دار الوقف او في الارض الموقوفة فان كان الموم
معلوما من النسامة والدية على الارباب ولو كان الوقف على المسجد
فهو كما لو وجد في المسجد فمحم على اهل المحلة النسامة والدية الى هذا لوط
شرح الطحاوي **قوله** وان كان الحشود العامة يعني اذا وجد القتيل
في مكان الدية على بيت المال ولا نسامة فيه كما اذا وجد في الشارع الاعظم
قوله كالسوارع العامة التي تلبس فيها اهل بيعة السوق في السوارع

العامة

العامة ومعنى قوله فعند ان يوسف بحث على السكان اي تحف النسامة
على من في السوق المملوكة سواء كانوا املاكا او غنم فلا يكون على ما عرفت من مذهبه
والشارع هو الطريق الذي يتسرع فيه الناس على الاسناد المأزك وهو
من توطئة متسرع الطريق اذ ابين لذي المعرب **قوله** ولو وجد في السجن
فالدية على بيت المال وعلى قول ابو يوسف الدية والنسامة على اهل السجن لكن
تفريقا على مسئلة المختص قال الدرر في مختصره قال ابو حنيفة في القتل بوجد
في السجن لا يعرف من قتله الدية على بيت المال وقال ابو يوسف على اهل السجن
النسامة والدية الى هذا لفظ الدرر في مختصره في قول محمد بن حنيفة
ولذا العدوي ذكر قولهم في حنيفة في بيان المصنوع فقال ما اوس
حنيفة ومحمد اذا وجد القتل في السجن فالدية على بيت المال وقال ابو
يوسف على اهل السجن انما ان يد المال تامة على السجن فليزمت نصوته
ومن فيه لا مضرة له ولا تصرف وانما هو موقوف فلا يعلق به حليم وما يلوهم
الانما يكون في بيت المال لان السجن لمصالح المسلمين فالحوام فغنمه
لهم فلا اغرمه عليهم ولا في يوسف ان الطاهر ان القتل حصل من اهل
السجن فوجب ان يختص الضمان بهم فان القدور وعلى هذا اصله في
اعتبار السان دون المالك وهذا معنى قول صاحب الهداية قالوا هذه
فردعة المالك والساكن **قوله** بنى الى السجن **قوله** فاذا كان غنمه تعود
اليهم فعنونه برحم عليهم اي اذا كان غنم السجن وهو نفعه يعود
الى المسلمين فعنونه يرجع على المسلمين ارضا لان القدم بالغنم
قوله قال وان وجد في بئرته ليس يغنمها عما في هو هذا في مال
العدوي في مختصره وذلك لان هذه البقرة ليس لاحد عليها يد ولا هو

أخص بها لم يعلق بها حكم فاشأ إذا كان يسمعها عارة مصداق قوله فعلمهم
القسمية والدلة واعتمدها في القرب أن يكون بحيث يسمع منه الصوت لأن
الصوت إذا سمي منه فالغوث يلقى تلك القوة من العانة في الغالب فتعلق بها الحكم
لا يثبت حينئذ أهل العانة إلى التقصير وإن لم يبلغ الصوت لا يلقى الغوث فلا
يجب أن يعدم نسبة التقصير وقال الكرخي في مختصره وقال محمد وإن أوجد الفصل
وإن كان من الأرض فطوى في ذلك المكان فإن كان ملكا لأفسان فالتسمية على ذلك
الرجل الذي يملك ذلك الموضع وعلى قبيله وعلمهم الدلة وإن كان ذلك الموضع لأفانك
له وإن توضع يسمع فيه الصوت من مضمون الأصوات فعلى أقرب القبائل إلى ذلك
الموضع من المصير القسمية والدلة وإن كان ذلك الموضع لا يسمع فيه الصوت وليس
ملك لا أحد فإن دمه هذا **قوله** وإن وجد بين قريتين كان على أقربهما هذا
لفظ القدرى وأشار بقوله وقد يتناهى إلى ما ذكر عند قوله وإن مرت دابة
من قريتين عليها قنيل وإن كان المحل على ما إذا كان يبلغ الصوت إليه **قوله**
وإن وجد في وسط القريتين يسمعها كما هو هذا وهذا لفظ القدرى
والمحقق وقال الكرخي في مختصره وإذا وجد القنيل في مكان صغير مما يضي
فيه بالسمعة للشوكة فعلى ما قلنا من باب التهميم قال في بعض نسخته وإن
وجد في مثل الفوات أو دجلة تحوي به المأفلة قسمية فيه والدلة على أحد
وإن وجد محبسا في موضع من دجلة أو الفوات فعلى أقرب القريتين من ذلك الموضع
من حيث يسمع الصوت القسمية والدلة إلى هذا لفظ الكرخي فعن هذا عرفت أن
قيد الفوات في محض القدرى واختصاره عن مضمون صغير قلنا أن هذا الوسط
اختصاره عن أن يكون محبسا في وسط الفوات وقال في الحاشية الصغير ثم عن
يعتبر عن الحاشية في القنيل يسمع من القريتين كان على أقربهما إلى هذا لفظ

محمد رحمه الله وأصله أن القسمية والدلة إنما سمعت على جماعة شبيها إلى
التقصير فيما ألزمهم من الحفظ وليس الفوات بدخل في ولاية أحد ولا الموضع
أحد بل هو بمنزلة المفان التي لا تدخل في ولاية أحد فلا يستقيم نسبته إلى
أحد فوجب أن يكون هذا ما إذا كان الدابة فلا تنفك عن الولاية والحفظ وما بين
القريتين مستوي إلى أحدهما لا محالة وعلى أهل القريتين حظه فإذا وجد قنيل
على الدابة فيجد دمه سبب ذلك إلى تقصيرهم بما ألزمهم وأما وجب أن يجعل
على أثرهما كما روي أنا محمد حكمه لذلك وقنيل وجد بين قريتين وأدعة
وأوجب فجعل ذلك على وأدعة لغيرها وقال شيخ الإسلام خواجه ران
وشرحه الأصل هذا إذا كان موضع انبعاث النار في دار الشرك لأنه
إذا كان كذلك بل هذا قيل دار الشرك وأما إذا كان موضع انبعاث
النار في دار الإسلام فوجب الدلة في بيت المال لأن موضع انبعاث المال بيد
المسلمين فستوا كان قنيل مكان الانبعاث أو مكان آخر دون ذلك
فهو قنيل المسلمين فوجب الدلة في بيت المال فقول هذا الذي ذكره خواهر
وإن ليس لشيء لأنه خلاف ما نص عليه محمد والأصل الجامع الصغير حيث
أهدر الدم ولم يوجب شيئا قيل عمر بن الخطاب في الفوات في ذلك روي الطحاوي
والكرخي في مختصرهما ولم يسمروا موضع انبعاث المال أصلا ولأن القسمية
والدلة إنما يجبان حيث يجبان على الجماعة للتصديقه التقصير بهم فما ألزمهم
من الحفظ وليس الفوات دجلة في ولاية أحد بل يلقى حظه لا دلتا على أحد
فلم يستقيم نسبته التقصير إلى أحد فصار كما لمفان العيلة التي لا يسمع
الصوت فيها ولا يلتفت إلى موضع انبعاث المال ولو كان في موضع انبعاث
المال إذا دار الإسلام أثر في وجوب الدلة لأنه قنيل المسلمين لوجب الدلة إذا وجد

القتل في دار الاسلام والمدينة البغية لانه قتل المسلمين لا محالة فلما لم يجد
الدنة في البغية لانه لم يثبت في ولاية احد فلهذا لا يجزئ في القنات لانه ليس في ولاية
احد فاقسم **قوله** وان كان محبسا بالشارع او على اقرى القربى من ذلك المالك
وهذا اللفظ قد ورد في خصوص تركه به اذا كان يسمع الصوت من القوي وهذا معنى
قوله على نفسه الذي تقدم وذلك لان شرط القنات في يد من يقر منه الارز
انهم يستقون منه الحاد يردون بكلمتهم فيه واذا كان في يدهم كانوا احصوا قلوبهم
العسامة والدنة **قوله** بها هم فيك في السطح وانت الضهير على ما يدل الناحية
قوله على النهر الذي يسمى به السطحة يتعلق بقوله لا يدرى ان اوج القتل
في النهر الصغير يحسب فيه العسامة والدنة على عاقلة او باب النهر ولا يكون هذه النسبة
التقصير اليهم لانه في ايدهم **قوله** قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة
بغيره لم يسقط العسامة عنهم او قال للعدوى في محضه وسقط العسامة
هو القياس وهو رواية بن المبارك عن ابي حنيفة وذكر عن محمد بن اسلم وفي الاستحسان
لا يسقط وهو رواية الحسن ان القاتل احد اهل المحلة في القاصو
ولهذا يجب عليهم الضمان اذا ادعى الولي على واحد منهم فلم يرد على عاقلة فلا
يعبر بحكم العسامة بذلك ووجه القياس ان دعواه على واحد من الكفا
فلم يحجز استحقاقهم مع امر الولي لهم في عين واحدة وقد مر عام البيان عند
قوله هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة قلنا اذا ادعى
على البعض لا باعيانهم **قوله** وقد ذكرناه اشارته الى ما دلل به قوله ولو ادعى
على البعض باعيانهم انه قتل وليه عندنا او حط **قوله** قال وان ادعى على واحد
من غيرهم سقط عنهم وذلك لان هذا الحكم لا يلوهم اهل المحلة بظهور القتل
الا بعد ان يدعى عليهم الولي فاذا ادعى على غيرهم فقد نفى دعواه القتل عن الكل

المحله

المحله فليست عنهم حكم ذلك وقد استوفينا البيان عند قوله هذا الذي
ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحله فينبغي ان لا محاله **قوله**
قال وان ادعى القوي بغيره بالسيف فاجلوا عن قتل هو على اهل المحله او قال في
الحامع الصغير وصورته فيه محرم عن يعقوب عن ابي حنيفة في قوتين التقى
بالسيف فاجلوا عن قتل قال هو على اهل المحله الا ان يدعى الاوليا على
اولئك او يعرف اجل بعينه فلا يكون على اهل المحله ولا على اولئك الا
ان يقوم الدمنة الى هذا اللفظ اصل الحامع الصغير فاصل ذلك ان القتل
اذا وجد في المحله ولم يعرف قاتله بحسب العسامة والدنة على اهل المحله
حدث خبير الا ان يدعى الاوليا على بعض الميراثين برئ اهل المحله
من ذلك لان دعواهم على غير اهل المحله امر الا اهل المحله فلا يثبت
عليهم من ايضا بحسب الدعوى بل اذن اقامه الدمنة لقوله عليه السلام البينة
على المدعى واليمين على من انكر او يعرف اجل بعينه قال في هذا الاسلام البورد
عن به في الدعوى لاني لم يورد القتل عليه واراد به الدعوى على رجل بعينه من
اولئك الذين اقتتلوا لا من اهل المحله لانهم لو كانت الدعوى على واحد من اهل
المحله لاسمى ذلك براءة اهل المحله اذ لم تقسم الحجة على الرجل الذي عينوا لانه
العسامة تدل على ان القاتل منهم فيعقوب منهم لا ساقها بخلاف التعيين
غيرهم لانه ينافيها وقد مر ذلك قبل هذا اذ لا يقال الطاهر ان اولئك
القدم فليق لانا نقول ان الطاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق يقال الطاهر ان
قتل اى المستحق او انفق جوا عن ذنبه او تركوا قتل **قوله** من الطاهر
اي منهم والظاهر مع ما في قوله عليه السلام لا صفة الا عن طهر عنى بالى القاب
اقام فلان من اطهر قومهم وطهر ائمتهم اى اقام بينهم واني لم اظنوا وهم طهر

على معنى انه افام بهم على سبيل الاستظهار بهم والاستناد اليهم واما ظهورهم
فقد زيدت منه الالف والنون على ظهور عنك التثنية للتاكيد وكان معنى
التثنية ان ظهورهم قد اتمه واخره وانهم يملكون من جانبهم هذا اصلهم
حتى استعمل في الاقامة بين القوم مطلقا وان لم يكن ملوكا ذكر في الالف مع الزا
قول للرب الذي رويته اشارة الى ما ذكر في ارايل باب القسامة بقوله اليه
على المدعي والهمز على من انكر **قول** ولو وجد قتل في معسكر اقاموا بقله من الارض
لاملك لاحد فيها فان وجد في جبانة قسطة فكل من يشكها الله والقسامة
وان كان خارجا من القسطة فكل اقربه الاجنبية وهذا من مسائل الاصل
ذكرها تفريعا على مسألة المختصين بقتل معسكر فمسألة اذا هب
العسكر لاداء دوازل الارب والعسكر هو الجند وكان في حق الجند ان يقاتل
في معسكر اقاموا بقله اي نزولوا وسكنوا هناك لان المعسكر يقع الكاف متول
العسكر الا ان يقال اذا دبر العسكر المهبط والفظ الاخرى وقال محمد بن قيس بن جند
في العسكر في قلاية من الارض ليس في ملك احد انه ان وجد في جبانة او قسطة
فكل من سكن ذلك الجبانة او القسطة القسامة والدرة على عواقلهم او وجد
خارجا من القسطة والجبانة على اقرى الاجنبية منه القسامة والدرة اريها
لوطه في محض جملة الكلام فيه ما قال شيخ الاسلام علاي الدمشقي
في شرح الكافي واذا وجد القتل في العسكر والعسكر في ارض قلاية فهو على القسامة
الذين وجدوا رحالهم لانهم ان اتوا او قلاية صار كل قبيلة تحمله على حدة فلو
صامت ذلك الموضع عليهم هذا ان اتوا او قبيلة اما ان اتوا او قلاية فكل
على اقرب اهل الاجنبية اليه على من في الجبانة حتى لا يصير له ومعرفة اليه
في منع فمحمض فان كان العسكر في ملك رجل فكل عاقله ان الارض القسامة

القسامة

القسامة والدرة لان صاحب الملك اقدر على القسامة بمنزله وارواح الرجل
ومها ساكن وان كان العسكر في قلاية من الارض فوجد قتل في قسطة او قلاية
فكل القسامة بلور على الايمان وعلى عاقلته الدرة لانه عاقله ذار وجد فيها
قتل في المحلة فان القسامة تجب على صاحب الدار والدرة على عاقلته لان امر
القسامة اليه فلهذا هبنا ولو وجد القتل في القسطة من القسامة فكلها
جميعا القسامة والدرة ان كان القتل اليها سوا الايمان في قلاية القسامة على
السوا عاقلته قتل من المحلة وان كان اهل العسكر قد لقوا عدوهم فلا
قسامة في القتل لان الظاهر ان هذا قتل العدو ولذا اوضح الكافي والجنا
الجنة من الصوف والقسطة الحمية العظيمة قال ابن الجني في سورة الدخان
المتقي في قامة النون اجبرني او بار محمد الحسن عن ابي العباس احمد بن يحيى
قال قال لي يقولون ان الكلب يموت العرب يستنقته من ادم ومطلة من عمر
وجنا من صوف وكذا من يبر دحمة من تحبقة وقنعة من حمر
وان كان القوم لقوا قسامة او قلاية او قسامة او قلاية او قسامة او قلاية
قسامة ولادة وهذا المسئلة ذكرت تفريعا على مسألة المختصين ايضا وهي
من مسائل الاصل وقال الكافي في مختص وان كان القوم لقوا قسامة او قلاية
فلا قسامة ولادة في قتل وجد من اظهرهم ذلك روي بشير عن ابي يوسف
قال قال ابو حنيفة اذا وجد القتل في عسكر المسلمين بعد ما لقوا عدوهم
فكان منهم قسامة لاهسامه فيه ولادة ولدت قال ابو يوسف وقال
هذا من قسامة العدو واذ لم يلقوا القوا عدو او قلاية او قسامة او قلاية
قال في ذلك هو على ارباب الارض التي فيها العسكر فان لم يكن لها مالك فكلها
اقرب الاجنبية والقسامة اليه القسامة والدرة الى هذا لفظ الذي وجدته

وقوله قتالاً فيه وجوه يحتمل ان يكون معقولاً به على ان معني المضد
 لقوله لقي فلان في مجلس الاسير الضربة او الاضرار ان حصل له ذلك ان
 حصل لهم القتال من العدو ويحتمل ان يكون حالاً من صير الجمع على ان اسم
 الفاعل من المضد اى مقابلين يعني لستو العدو ومقابلين والمفعول به محذوف
 ويحتمل ان ينفع قتالاً بمعنى مقابلين معقولاً به ايضاً صفة لمحذوف قائم مقام
 اى لستو اعداء ومقابلين مقابلوا مقاتلة ومحذوفان منع لستو اى لقتوا العدو
 من حيث المقاتلة لان في لقتا هم انهما محذوران يكون ذلك سبيل الصلح او
 سبيل العداوة او المقاتلة ومحذوفان منع معقولاً به اى لقتوا العدو ولاجل المقاتلة
 والحاصل ان القتال اذا سبق بين مسلمين من المسلمين من العدو ثم دخل المسلم من
 المسلمين فلامسامة فيه ولا لامة لانه الطاهر انه من قتال العدو **وقوله** فعل
 ما يشاء اشارة الى ان الدليل اذا وجد في العداوة فانه وجد في الحبا
 هو على ما كنهه وان وجد خارج الحبا فعل اقرب الاحتمال **وقوله** ودر در ماه اشار
 الى ما ذكره عند قوله ولا يدخل السكان مع الملا في العسامة عند اى حصة
 وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو علمهم جميعاً **وقوله** والوا انك المستخلف
 قتله فلان استخلف بالله ما سلمته ولا علمت له ما لا عسوفلان اى قال للدور
 في محض يعني لا استخلف العن عنه بقوله قتله فلان عانة ما في الباب ان فلان
 صار مستثنى عن عمنه حيث قال ما قتله هو وهدد لا ينبغي ان يكون المعنى سرهما
 مع في القتال او يكون غير مشوبكم معاً فاذا قال ذلك تخلف على انه ما قتله
 ولا عرف له قال غير فلان **وقوله** قال وان شهد اشان من اهل الحلة على
 رجل من غيرهم انه قتل لم يقبل شهادتهم اى بات العدو من في محض وهذا
 الذي ذكره قول الحنفية وقال ابو يوسف ومحمد يقبل شهادتهما لان الولي

الاستحقاق مضاف الى السبب الحادث لا الى القسوة فاما اذا صار وارثا
لسبب القرابة لكن امتنع عنها مانع على السبب عمله من ذلك الوقت ولهذا
لو اقر لاحق لم قال هو ابن بنت نسبه منه ويطرأ قرانه فان اقر لاحقة
لم تزوجها لم يطرأ قرانه وهي مسئلة القدر دى وقد مررت وحيات
الانوار وذكروا ما جامع الصغير لو ان الموصى اقر لابنه يدين وهو
نصف الى او عند ثم اسلم الابن او اعق العبد ثم مات الموصى فالانوار
باطل لانه حتى اقر كان سبب الهممة بينهما قائما وهو القسوة التي
طارت بها وارثا في ثاني الحال وليس هذا كالدخول لامرأة لم تزوجها
لان سبب الهممة لم يكن قائما وقت الاقرار وعند ذلك الاقرار صحيح لانه
وقت الاقرار لم يكن وارثا وقد مر في كتاب الاقرار بعض هذا عرفت
ان ما ذكره بعضهم في سوجه فهو منه لا يصح نقله وهو انه قال لو اقر
لانه يدين وانه عتد ثم اعق ثم مات الابن وهو من ورثته فاقرا
بالدين جائزا لان سبب العتد ملوكة فهذا الاقرار حصل من الموصى في
المعنى للمول والمول احق منه **قوله** الا ان يحضرها الورثة استثنى
من قوله ولا يجوز لوارثه **قوله** وروى هذا الاستثناء في رواية اخرى
قوله الا ان يحضرها الورثة في الحديث الدور وسأله وبعض الروايات
افنى روى لا وصية لوارث الا ان يحضرها الورثة وفيه نظرية **قوله** ولو
اقر بعض ردد بعض يجوز على المحيز بقدر حصته دلالة على سبيل
المصير قال الاموي في محضر فان اجاز بعض الورثة ما كان موقفا على
اقرارهم ردد بعضهم فان ذلك يجوز على المحيز منهم بقدر حقه مما اطاق
ونصيبه خاصة وسئل ما في انصبا الراد من ان هذا القوله اجماع الله

وذلك لان له ولاية على نفسه دون غيره قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر
والكافر للمسلم اوفان العبد في محضه واراد مال الكافر الذي لان الحر لا يجوز له
الوصية على ما مر في اصفى الوصية والارث تحت لا تحرى التوارث من المسلم والدر
وتجرى الوصية بينهما وذلك لان الارث ولاية بطريق الخلافة لان ما كان للحر
كان للوارث ولا ولاية مع اختلاف الدين وانما الوصية فملك مبداء لهذا لا ير
الموصي له بالعبودية ولا يصير مفزور انما اشتراه الموصي بخلاف الارث والاصل فيه
قوله تعالى لانها تم الله عن الدين لم يقاوم في الدين ولم يحرم من دينه ان يبره
وسلطوا الله ان الله يحب المقسطين وذلك لانهم اذ امرهم حرم من دينهم ولم يرد
فهذا يبرهنهم فالعدل معهم ان يبروه ثم انما كسب المعاشرة والصلابة بالمال
لذا في التفسير والوصية لهم بالمال من البتة فكانت جائزة ولان من اهل دار الاسلام
فجاز وصيته للمسلم له كالمسلم فان العتية او اللقيت في كتابت الوصايا وورد
عن معصية بنت جبريل في خطبة روح رسول الله صلى الله عليه وسلم انها اوصت
ثلث ما لها لاجلها وهو يهودي فان ذلك لم يحضر الصحابة فلم يسلوا عليها وانما
جواز وصية الكافر للمسلم فلا من جاز وصية المسلم له جاز وصيته للمسلم فالمسلم
قوله وفي الجامع الصغير الوصية لاهل الحرب باطلا والاصل منه قوله تعالى
انما هنالك الله عن الدين في الميراث والدين واحرم حرم من دينهم وظاهره على الحر
ان يوليهم ومن توليهم فاولئك هم الظالمون قالوا في ستر روح الجامع الصغير في السيرة
الكبرى ما يدل على الجواز فوجهه الموقوف من الروايات انه لا ينبغي ان يقع وان
يجاز لانه اهل الملك اما وصية الحر للمسلم او للمسلم من ماله كله فذلك جائز ويجوز
سائر ما يورثه المسلم في محضه لا يستر اراكي اوصي المسلم بالحر في الوصية
مع اختلاف الدين فلا خلاف في لقوله تعالى انما هنالك الله عن الدين في الميراث والدين

الارث ولان في دفع الوصية اليهم بقوته لهم على حر ما وركبتهم ما لهم اصرار
بالمسلمين مصادر كما لو اوصى بالسلامة والعبد كالمسلم ولان من لا يجوز له الوصية بالعبد
المسلم لا يجوز الوصية له بالمال قالوا في **قوله** قال وقبول الوصية بعد الموت فان
قبلها الموصي له في حال الحيوة او ردّها فذلك باطل اي فان العبد رد في محضه اعلم
ان قبول الموصي له بشرط لا فان للملك في الموصي به حتى لا يملك قبل القبول الا في مسألة
واحدة سبق في هذا بيانها وعند زينو القبول ليس بشرط كالميراث وسبق
الحث معه بعد هذا ان القبول لما كان شرطا عندنا اعتبر ذلك بعد موت
الموصي حتى اذا قبل الموصي له او رد في حيوة الموصي فذلك باطل وذلك لان
الوصية تملك سعلت بالموت الا ترى انه لو اوصى بثلث غنمه او ثلث ماله
اسمى الموصي له بثلث ما يوجد في ملك الموصي عند الموت ولا يبره ما كان
في ملكه وقت الوصية واذا كان عطف الوصية سعلت عند الموت كانت
القبول بعد ذلك وما يوجد من القبول والرد بثلث الموت لا يعتد به
لانه قبل الاجاب وقال الدرر في محضه قبول الموصي له ورده انما بالموت
بعد موت الموصي ولا يسطر الى رد ولا الى اجازته قبل الموت واذا قبل الموصي
له بعد موت الموصي ملك ما اوصى به اذا كان قد رثت فان لم يفعل بعد
الموت فالوصية موقوفة على قبوله لا يصير في ملكه حتى يقبل وهي حارضة
ملك الموصي بقوته ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصي له حتى يقبل او لموت
الموصي له يملك ما اوصى له لو رثته من بعده وموته لقبوله عند احيائها ان
حسبه وان يوسف ومحمد رحمهم الله وحملوا ان ذلك كسبه له السع اذا كان الخيار فيه
للمستتر في دون الباع وفي مات المستتر في الملك فان السع يتم ولو لم يسلط
مورثته عن المستتر في الهالك في الدرر في **قوله** قال ولا ينبغي ان يوصي

الانسان يدون الثلث اركان العدد و في محصر مال صاحب الهدية سواء كانت
الورثة اعيا او فصر او ذلك لان المصلي لله عليه السلام اجاز الوصية بالثلث لسفد
مع انه استعمل حيث قال الثلث والثلث فليس فقله ان الاستصحاب في الوصية
عادون الثلث وان كان الثلث جائزا اذا كان للاجنبي والمعنى منه انه اذا نقص عن
الثلث في الوصية كان ما نقص صلة للترتيب **قوله** ثم الوصية ما قل من الثلث
اولى ام ترجح فاولوا اذا كانت الورثة ممتنعين او التولية قلل مترك الوصية اول
للول عليه السلام لان تدع وتلك اغنيا خبير من ان مدعهم عالمه سلفون انما
ولان فيه صدقة على الترتيب هو افضل لقوله عليه السلام وصل الصدقة على ذي
الرحم الكاتب رداه او ابوان الاصل في مسند احمد والكاظم هو الذي يصره الدواعي
والتي هي المحاضر ولان فيه رعاية الحقين جمعا حق الوصية وحق القرابة وذلك لان
الوارث فقير ايضا فكل من ترك الوصية عليهم افع في حق الموصي لانه يحصل التواب
والانذار الاجاب بعدم الوصية لهم ولو اوصى حصل له التواب وللمن ساءت
الاقارب ودفع الاذى عنهم واجب فاما اذا كانت الورثة اغنيا او التولية
كثيرا فان ساء اوصى ان ساء ترك لان كل واحد منهما خير من وجه اطها
صدقة والاخيه صلة وبعضهم قالوا الوصية افضل الى الثلث لانه حصل
به تدارك ما قصرت في حوته والتدارك انما يقع بالصدقة ومعنى الصدقة
بالوضع عند الاجانب اهل اوقاف في مشوح الطحاوي لا افضل لمن كان له
مال فليس ان لا يوصي بشيء اذا كانت له ورثة لان الوصية صلة للاخيار
ولول يوصي فانه يلو صلة لاقر بآية هذا اول والا فضل لمن كان له مال كثير
ان لا يجوز الثلث مما لا مقيمة فيه ونقل في خلاصة الفتاوى عن الامام الفضل
اذا كانت الورثة صغار افتركت الوصية افضل قال هذا اذا دوى عن يوسف

وان كانوا بالغين ان كانوا اوصوا ولا يستغنون شلتي التركة مترك الوصية
افضل وان كانوا اغنيا ولا يستغنون بالثلثين فالوصية افضل وقد استغنا
عن الخيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة الاف في الموضع الذي اراد ان
يوصي يعني ان يترك بالقرابة فان كانوا اغنيا فبالخير **قوله** والاول
اولى الصدقة على الاجبي افضل **قوله** فان الموصي به عليه بالقبول
او فان القدر في محصره ونما فيه الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
الموصي بموت الموصي له قبل القبول يدخل الموصي به في ملكه ورثته الى هنا
لقول القدر ولعند زفر لا سؤوف ملك الموصي به على قبول الموصي له وهو
احد قول الشافعي لان الوصية اخذ المبررات وان كل واحد منهما يتعلق
الملك به بالموت ثم المبررات تكون بلا قبول من الوارث بلذا الوصية تبس
بلا قبول الموصي له كما يقع خلاف المبررات فانه يثبت للوارث سبيل الخلافة
بلونه فاما مقام المورث ولهذا اراد الوارث بالغيب ما استمره المورث
من غير رضاه بالغيب ويكون الوارث معزوزا فاما استمره المورث
وليس للذات الوصية ولانه عقل يتصور فلا يد من القبول كالحمة وان
احد الاملاك ان يلزم غيب ملكا في تبي الارضاء الا ترى انه لو اوصى له بثلث
تراب في دار فله الموصي له من غير رضاه لحيوة مترك لا يفعل الموصي لانه
نقله من يديه وهو لا يجوز وليس بنسب الملك في الوصية كنبوة في المبررات
وليس لهذا المورث ان يمنع الوارث عن الارث الا اذا استغنى مانع شتر على
نحو الرق والقفل والموصي ان يمنع الموصي له عن الوصية لان رجوعه يدعي فلما
كان ذلك لم يلزم من عدم استغنا القبول في المبررات علم استغنا
والوصية لان المبررات تدخل في ملك الوارث بلا اختيار منه ساء او ابي وفي

الوصية للموصي له الخيار وهذا ترد بالرد فلما اردت بالرد دفعت على البيع
والهبة ثم القبول كما قال في شرح الطحاوي على ضربين فيقول بالشرح وبقول
بالدليل فالشرح ان يقول بعد موت الموصي قلت والدليل ان موت الموصي لم قبل
القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا لا الوهبة وتكون ذلك مسترانا
لو رتبته **قوله** فان الاوصية واحدة وهوان موت الموصي عن موت الموصي له
قبل القبول فدخل الموصي به في ذلك ورثته اذ كان العبد ركن في محصر وهذا
استثناء من قوله والموصي به عليك بالقبول يعني في المسئلة المستثناة تلك
بذوق القبول قالوا وهذا الاستحسان والعاسر ان يطل الوصية
لان تمامها موثوق على القبول وقد فات القبول بالموت فطلت الوصية
كما يطل الحجاب البيع موت المستوي قبل قبوله وجب الاستحسان ان الوصية
قد تمت من جهة الموصي تمام لا لحقة الفسخ ووقفت على خيار الموصي له ان يشا
قبل ان يشا رد وصار كالبيع المشروط فله الخيار للمستوي فاما المستوي
والملك قبل الاجارة فان البيع يتم ويكون السلف مورد منه عن المستوي
فلذا هنا يكون الوصية مورد منه عن الموصي له ويكون موته بلا رد لقوله دالة
قوله قال ومن اوصى وعليه دين من غير ان يكون له دين الوصية اذ كان العبد ركن
في محصر فقام لفظه فيه الا ان يسوية الغرض ما من الدين وذلك لان الدين
مقدم على الوصية بالاخاء وان كانت الوصية مقدمة عليه في الذكر وقوله
يعاني من بعد وصية وصيها اودين وانما قدم الدين عليها لانه اهم لانه في حق
والوصية بتسريح والا هم نفسا ثم ذكر في التفسير عن علي رضي الله عنه انه قال
انكم تقررون وجاب الله تعالى الوصية ببل الدين والى سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الدين قبل الوصية ومعناه ان في الالة تقدرها وما خيرا

ثم اجمعا مقدما على الميراث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اودين
يعني ان الورثة لا يرون الا بعد هذين فلما كان الدين مقدما على الوصية لم يخبر
الوصية فلهذا كانت او كنية مع اطاعة الدين الا ان يسوية الغرض ما من الدين وذلك لان الدين
الدين فحينئذ يحود وصيته والثلث اذ في الشر منه على بعد احواله الورثة او عدمهم
لعدم مانع وهو الدين وهذا معنى قوله فيقول الوصية على الحد المستوعب
واورد الرجاء في تفسير في الالة المذكورة سوا الاوجواثا فقال فان ما
قابل لم قال اودين وهذا كان من بعد وصية يوصي به ودين الموصي وهذا
ان اوتاني للاباحة فتاتي لواحد واحد على الانسداد وتضمن الجماعة
فتقول جالس الحسن او السعي والمعنى جالس كل واحد من هؤلاء وهو افضل
انك ليس فان طالست الحسن فانك مصيبك ولو قلت جالس الرظين طالست
واحد منها وتولت الاحتراس غير متبع ما اثيرت به فلو كان من بعد وصية
وصي بها ومن احمل اللفظ ان يكون هذا اذا اجمعت الوصية والدين
فان انفرد كان حلهما فاذ كانت اوديت على ان احدهما ان كان
فالمراتب بعد ذلك ان كان طاهما قبل بلوطا واد قال في الكشف
فان قلت لم قدمت الوصية على الدين والدين مقدم عليها في السوعة
قلت لما كانت الوصية مشبهة للميراث فلو كان ما حود من غير
عصم كان اخراجها مما يشق على الورثة ومغالهم ولا تطيب انفسهم بها
فكان اذا اوصاهم بظنة للفقير طحلا والدين فان نفوسهم مطمئنة الى
اداية فلهذا قدمت على الدين بعثا على وجوبها والمساودة الى
اخراجها مع الدين ولذلك جئ بكلمة او للسوسة منهم في الوجوب
قوله قال ولا يصح وصية العبي اذ كان العبد ركن في محصر وقال ابن
الغلاب المصور المالك في وصية العبي الممنوع جازع وقال الغزالي

وجميع ولائحه الوصية من المحبوس والصبي الذي لا يتكلم في الصبي المميز قولان وجبه
قول ما لك ما حادثة في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن ابيه ان عمرو بن مسلم الزرق
اخبره انه قيل لعمرو بن الخطاب ان ههنا علاما يفا علم يحتمل من عثمان وداره
بالشام وهو دوماه وليس ههنا الا انتم علمه فقال عمرو مروى وهو صرحا
فاوصى لاهلها فقال لاهلها بئر جثمت قال عمرو بن مسلم فمقت ذلك المال بلس
القوا انتم علم الذي اوصى لاهلها ام عمرو بن مسلم ولان هذا الصرح نافع لانه لو لم
يوصى بئر من علمه ولا ثاب عليه في الاخرة وهذا نفع لا يحصل له قيل
عنه فوجبت ان يعتبر اهله في القاصر في تنفيذ مثله قياسا على من
الطلوع وصال الطلوع ولا يلزم التا في عدم اعتبار اسلامه وقول الحجة
والصدق عندك لانه نفع لمن خصه من جهة غيره فلا حاجة الى اعتبار الاهلية
القاصر في ذلك ولنا ان الوصية بتسرع محض بالاجماع والصبي ليس من اهل
المتسرع وهذا الامكان المتسرع ماله وقال الحق بالاجماع بالحق او الصدقة فلهذا
تملك بطريق الوصية ايضا قياسا على الاعناق ولا شك في كونها بتسرع لا
الوصية ازالة المال للغير بعد الموت بلا عوض يستلزم لها هرا ولا يغني
بالمسرع بالمال الا هذا او الجواب عن قول الخصم انه لو لم يوصى بئر من علمه المالك
ولا ثاب وبالوصية ثاب قلنا لا شك انه لا يحصل له الثواب لان ترك المال
على الوارث سبب الثواب سبب الخير الا تركه الى قول النبي صلى الله عليه وسلم
لان تدع ورثتك اعتيا خيرا من ان تدعهم غالة يتلفون الناس والناس
على الوارث ازالة الى من اختار التسرع فكان اول من ازالة الى من اختار
نفسه واختار باهلية قاصر لا يعتبر في مقابلة اختيار التسرع وفي
الجواب عن حديث عمر بن الخطاب جواجا المشايخ قال بعضهم حمل انه انما اوصى في
تجهيز نفسه واقامة مرضا لنفسه ومثل ذلك يصح من الصبي عند اوقاف

بعضهم

بعضهم كان هو مذكرا وانما سمي غلاما بحار القرب فحمل بالبلوغ لانه لم
يخلص عليه زمان كثير من وقت بلوغه وسما زطو عندي لانه صرح الراوي
بانه اوصى لانه علمه قال فليست سمي ذلك وصية بجهيز نفسه وليست قال
يحمل انه كان ادرك لكن سمي غلاما بحار لانه صح في رواية الحديث انه كان غلاما
لم يحتمل والحواشي الصحيحة ان نقول من ادرك عصر الصحابة من التابعين لسعيد
من المستيب والحسن والسعيد والخفي بعد خلافه في اجماع الصحابة حتى لا يسم
الاجماع مع خلافه وهذا اقال ابو حنيفة رضي الله عنه لانه است اجماع الصحابة
في الاستعارة لان ابراهيم الخفي كان يراه وهو من ادرك عصر الصحابة ولا يثبت
اجماعهم بدون قوله لانه اذ لم يسم الا بالحق في اوصوله وفضل طاق التابعين
قيل بالقياس من عمر دواها في كنههم عن السعي والخفي والحسن انهم قالوا
لا حوز وصية المراهق من طرل الاحتجاج بالاجماع لانه لا اجماع للصحابة مع خلافهم
بقيل بقلبه الصحابي وهو ليس واجب عند الخصم ولقد يحج به على من وعنده
لا حوز عليه مما يدرك بالقياس على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الرضوي وما
عن من ماله ان بالقياس على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الرضوي وما نخصه
مما يدرك بالقياس ولا نقله والله اعلم وقال شيخ الاسلام علاي الدر الاسمان
وسرح الثاني ولذلك ان اوصى غير ادرك ثم مات لم يقبض وصيته وان صار
اهلا لانه وقع تصرفه باطلا لعدم الاهلية فلا سؤ وقت ولدان المحنوز
ولذلك المحنوز ولذلك اذا قال الصبي اذا ادركت ثم مت فثلى لفلان خلاف
العبدية اقال ان غيبته ثم مت فثلى لفلان لان العبد من اهل الوصية
لكن منع تغلق خو الغير بلسنه فاذا اقامه الى حالة لا حق لاحد فيها في الكسابة
وامواله صح فاما الصبي فليس من اهل الوصية لخل في شرائط الاهلية فلا يعتبر
تصرفه مضافا ومنجبا **قوله** ابا وصية يفاع او مافع وهو الذي رافق المحمل

اي قاربة يقال غلام يبيع ويافع ويبيعه وقد يافع بفتح ايماء اذا احتلته
وسبب الجمع ايفاع والبيع قطع عن الجسد والغلظة تنفع عما حو لها
لكا في الخمسة **قوله** في نيل الشئ اي القربة وهي ما ستر به الله تعالى
قوله ولو لم تنفذ سقي على عين اي لو لم ينفذ الوصية يبقى المال على غير
الصبي ولو نفذت سقي ماله على نفسه حيث يكون له الشئ بالوصية ماله
فكانت الوصية اول من تركها **قوله** ولنا انه يتبع ذكر الضمير الرجوع الى
الوصية على تاويل الاصل **قوله** والاثر محمول على انه كان في عهد الحاكم
حازا او كانت وصيته في مجلس وهذا جواب عما يسكن الخضم عند غير
وكانت ليس بجواب مقنع وقد مر بيانه انما **قوله** والمغتنق في النفع
والضرر الرضا والامناع التصرفات لا الى ما سبق محال الحال يعني ان الوصية
في دفعها فيها ضرر لغيره والملك عن الموصي وما كان في وصفه ضرر ليس بضرر
في حق الصبي الاثر في الطلاق والعقاق لا يهان من الصبي لانه ضرر لغيره والملك
وان كانا قد تقاع بعضا بحسب اتفاق الحال كما اذا كانت المهرلة ذميمة
الوجه مخلفة باطلاق دونه لا ملك طلاقها حتى يتزوج اختها المضاف
لها في صفاتها وان كان حصل له نفع في اختها وكذا لا ملك ان يعق عنك
وان كان حصل له نفع من ارتفاع مونة النفقة واللسوء ولذا الوصية
لا تنفع من الصبي لوجود الضرر ووضعها وان كان حصل نفع النواص
بالتفاق **قوله** قال ولا يصح وصية المكاتب وان ترك وقال قال
العدول في محصره وقت لا يملك المكاتب لاحتمال التبرع ولهذا
لا يصح عتقه وهبته فاذا لم يحتمل ماله التبرع لم يصح وصيته لانه يتبرع
لغيره الملك بلا عيب **قوله** وتدل على قولنا في حصة لاصح وعندهما

نصح

نصح رد المال مكاتب يتول كل مملوك املك فيما استقبل هو حر ممتثل
والخلاف فيها معذور وعون في موضعه يعني ما يصح اعتناق المكاتب عندهما وان
المسئلة يصح وصية المكاتب ايضا عندهما ان ترك وقال لانه يعق في احد
جنود من اجرة احمونه وعندنا في حصة لا يعق ما ملكه بعد الحق في ملك
المسئلة لذلك هنا لا ينفذ وصيته وان ترك وقال تلك المسئلة شهوة
في الخلاف وفي اصل العتاق وفي ما يله الخلف وملك العبد والمكاتب في ايمان
الحام قال محمد في الحام ان العبد والمكاتب اذا قال كل مملوك املكه فمسا
استقبل هو حر يعق من مملك مملوكا لا يعق عندنا في حصة وعندنا في
يوسف ومحمد يعق من السبع ابو المعنى السفي في شرح الحام ههنا مسائل
لانه اذا قال كل مملوك املكه اذا عتقت هو حر يعق من مملك عندنا
عتق بالاجماع لم يعلقه العتق بالملك الحاصل له بعد العتق وهذا الملك
يصلح للعتاق ويزول من هذا ومن الصبي ان قال كل عبيد املكه بعد
البلوغ فهو حر فبطلت تلك عتبه لا يعق لان الصبي ليس من اهل التصرف
ولم يعلقه بغيره تجسيرا او بغيره لا بعد ام اهله والعبد من اهل التصرف
لانه عاملا بالغا الا ان يحبر عتبه لم يصح لعدم شرطه وهو الملك فاذا
علق ملك بغير شرط له صح والتاينة وله كل عبيد املكه فهو حر يعق
ملك عتبه لا يعق لان هذا انصرف الى المملوك في الحال وله في الخلاف
ملك وقوله املك من مملوك كماله بطريق الاصل والتاينة قوله كل مملوك
املكه فما استقبل هو حر وهو على الخلاف الذي مرر وهما يقولان يصرف
قوله املك فما استقبل الى احر عن كما في الحر عملا ما طلاق
وهو يقول العبد والمكاتب نوع ملك فيعلق ما علقه هذا الملك القائم بالحارس

لعدم ما روي في تعيينه ولا يتعلق باليسر ثبات الامانة على الاضافة اليه
والعدمت الاضافة الا ترى ان قوله املك يزون قوله فيما استقبل في
المسئلة الثانية يتعلق به ولا يجعل قوله املك عبارة عن الاستقبال
وان كان اللفظ موضوعا له ايضا لانعدام دليل تغيير الحالة وتعلم الاضافة
الى اليسر ثباته وعلى القدر في وجوب التصويب لا في حصة ان العبد له
ملك بصفاته حال الرق على وجه الحال ان قال السجى الله عليه سلم من باع عبدا
وله مال فماله للبائع ويقال دابة للعبد وثوبه وله ملك في المستقبل
اليه على الحقيقة وهو ما بعد الحرية ومن اضله ان اللفظ لا يحمل على الحقيقة
والخارج فوجبه على احدها فاعتبار الحال او لا يملكها ولا يملكها
ملك في المستقبل ومحوه ان لا يملك اذا جلت الممن على حال الرق لم ينعق
فما ملكه حال الحرية بها ان حمل اللفظ على الحقيقة او على حاله على الحار والامان
جمله على ما بعد العو مجتبا الممن واذا جلت على الحال اطلق الممن على كلامهم
على الصحة او لا ان عتاق التصويب **قول** قال وكوز الوصية للممل والممل
اذا وضع لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية اي بان العدة في هذه
اعلم ان الوصية للممل تقع لانه من اهل اسحقا والحقوق وهذا السحق
المسرات والوصية تحت الميثاق لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت
فليس فيها ايضا ولكن يستوي ان يعلم وجوه وقت الوصية ما رددت
لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصى على ما ذهب اليه او الستة اشهر
تلك الوصايا والامام الاسمي في شرح الطحاوي ويصح ما ذهب اليه
الطحاوي في شيخ الاسلام علاي الدين الاسبيجاني في شرح الكافي فاما اذا ولدت
لستة اشهر او لاكثر فلا وصية له لاحتمال الرجوع والعدم حينئذ ولا

تخلو

يجعل مستحقا بالملك وقد فرقوا بين الهبة الممل حيث لا يجوز من الوصية
للممل حيث يجوز لان الهبة تملك محض ولا ولاية لاحد على الممل في ان ملكه
سببا والوصية فيها معنى الاستحقاق حيث جعله الموصي طهفة في
بعض ماله وهو يصح لذلك بدليل خلافة في الادب ولذا الوصية للممل
ايضا جائز لو حود وقت الوصية لان الكلام فيما اذا علم وجوه بولان
لاقل من ستة اشهر وجملة الكلام فيه ما دار الامام الاسمي في شرح
الطحاوي اما الوصية للممل اذا اوصى برجل مملوك جارية ولم يولد
الولد من المولى او اوصى له مملوك مائة اذا علم انه مات موجودا في النظر
وقت الوصية فان الوصية جائز ومعرفة ذلك بان حات لاقل من ستة
اشهر من موت الموصى وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة من وقت الوصية
ولو ولدت ولدت الستة اشهر بعد موت الموصى ولا لستة فان الوصية
باطلة الخوازان يرون ان يكون الولد جامع هذا الا اذا مات الحار في
العدة محسدا لاجل ثبوت النسب فيكون الممل ولد له وقت
الوصية يعتبر الى ستة اشهر وان لم يكن في العدة لم يولد لاقل من
ستة اشهر ففي الحارة والدانة سوا او اوصى بالحارة لانسان مملوك
بظنها لا يجوز الا اذا ولدت ولذا الاستس من ستة اشهر بعد
موت الموصى ولستة اشهر محسدا لا يجوز الوصية في الولد واما المملوك
للموصى له الحارة واما الوصية للممل اذا اوصى بثلث ماله مملوك مائة
فانه يجوز اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصى وذكر
الطحاوي انه يعتبر من وقت الوصية ولذا اذا اوصى بثلث ماله مملوك مائة
دابة فلان لسحق عليها فانه يجوز الوصية اذا قبل ذلك صاحبها

تختلف

ويعتبر منه المدد على ما ذكرنا ولو اقر كما في بطن فلانة فذلك على ملته او حبه
ووجه يجوز بالاجماع وفي وجه لا يجوز بالاجماع وفي وجه اختلصوا فيه فاما الوجه
الذي يجوز بالاجماع فهو ما اذا اقر بالمال من السبب كما اذا اقر كما في
بطن فلانة على الف درهم لاني قد استبدلت ماله او سوفت او عقت
هذا كله سبب صحيح يجوز اقرار به واما الوجه الذي لا يجوز بالاجماع فهو
كما اذا اقر كما في بطن فلانة على الف درهم لاني قد استقوضت منه
هذا لا يجوز لانه اطل وطلسه واما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو كما اذا
قال كما في بطن فلانة على الف درهم مطلقا هذا الاقرار باطل لان الاقرار
المطلق محل على المدانة وذلك محال من الولد الذي لم يولد بعد وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد هذا الاقرار صحيح كذا اوضح
الطحاوي قد استقر الاقرار للرجل بوجهه المملوك وتمام الاقرار **قوله**
واما ما اوسع اى ما بالوصية والدليل على سعة ما بها ان الوصية يصح في
غير الموصود الا ترى الى ما قاله الدرعي في محصله وفي رخصته له نعم مستان
وهو يخرج من ملته ثم مات فان ابا حنيفة قال في ذلك ان كان فيه
غيره فليس له الا ملك الميراث وان لم يكن فيه غيره فله ميراثه ابدًا من الملك
وان اوصى له بغيره فله غلته ابدًا من الملك لان الغلة على اليد والتمتع
على العائمة بعينها ليس له ميراثا وان كان المستان لسر له ما راعوه وصى
بغيره لرجل ابدًا فهو غير ميراثه وليس ميراثه هو سره الى ملك الميراث التي
فيه وملك ما يستقبل من ميراثه الى هذا لفظ الدرعي رحمه الله **قوله** قال
ومن اوصى بحاربه الاجلها صحة الوصية والاستئذان اى بان العبد رضى في
محصنه معنى يكون الحاربه للموصى له بها وتكون الحمل للمورثة وذلك لان لفظ الحاربه

تناول

تناول الحمل لغته لانه لا يفرق منها فان اكان لدن صح افراد الام
بالاصح باسمننا الحمل واستحقاق الموصى له الحمل عند اطلاق
الوصية بالحاربه اعني عند عدم اسمننا الحمل على طريق السعة
لام لا باعتبار ان الحاربه تناوله لغته ولان ما صح اقراره بالعقد
صح اسمننا وبيع افراد الحمل بالوصية فصيح اسمننا وما لا يصح
افراد لا يصح اسمننا وفيما في سحر حاربه الاجلها **قوله** ودرست
الميراث اى في ما ليس القاسد **قوله** فان وجوز للموصى الرجوع عن الوصية
اى بان العبد رضى في محصله وذلك لان الوصية تتبع رجوع الرجوع فيه
كما في الهبة بل بالطريق الاول لان الهبة تمت بالقبض والوصية لا تتم
الا بالمقبول بعد موت الموصى فاذا جاز الرجوع في الهبة مع تمامها للموت
بغيرها فلا يجوز الرجوع في الوصية قبل تمامها بالطريق الاول لانه لا
الزام على المستوعب واليه ان اشار بقوله وقد حقت في كتاب
الهبة ولان عقد الوصية لا يتم الا بقبول الموصى له والقبول موقوف
على موت الموصى فقبل موته يكون اوصى محذور اجاب بلا قبول
وابطلال الا ان قبل القبول صحح كما في البيع **قوله** قال اذا اصرح بالرجوع
او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا اى بان العبد رضى في محصله اما صرح
الرجوع لقوله رجعت عن الوصية فهو صحيح كما قلنا ان الوصية تتبع اقرار
القبول مع ما موقوف على الموت ولذا لا لانه الرجوع لان الدلالة على
عمل الصريح وهذا كان الثابت بالدلالة كما ثبت صريحاً فاذا فعل
الموصى ما يدل على الابطال قام مقامه قوله اطلت وصيتي كما في البيع المشروط
فيه الحسار للمستعير اذا فعل المستعير ما يدل على ابطال خياره وقامت

السبح ابو الحسن الكرخي رحمه الله قال في الاصل اذا اوصى رجل لرجل شئ
 ثم قطع وخاطه شئ او بطن ثم غزله او بعزل ثم سجد او محله ثم صنع
 منها انا او سيفا او عصا ثم صنع منها خاتما او غير ذلك او سوت
 ثم لسته او بذار لاسفاتها ثم بنى فيها هذا كله رجوع ولو اوصى بطن
 ثم حشابه او بيطانية ثم بطنها قبا او رطبانة ثم ظهر بها ثوبا او اوصى
 بثوب او بعد ثم باعه ثم اشتراه ثم مات وهو عند هذا رجوع وقد
 بطل الوصية ولذلك لو اوصى بشاة ثم دحها او يقيص ثم نقصه لمعوله قلنا هذا
 كله رجوع في الوصية ولو اوصى له ثوب ثم غزله او بذار ثم حشاه او
 هذه هي هذه البنية رجوع في الوصية من قبل انه لم يغير الدار عن حالها
 الى هذا لفظ الكرخي رحمه الله في الاصل في قوله ان كل فعل يوقعه انسان
 في ملك الغير انقطع به حق المالك فاذا فعل الموصي مثل ذلك الفعل بعد
 الوصية كان ذلك رجوعا منه بمن عصب بشاة ودحها وشواها او طعمها
 او حطه فطعمها او حادها فاحطه سيفا او صفة او حمله انية ينقطع
 حق المعصوب عنه فاذا فعل الموصي ذلك بعد الوصية كان رجوعا وال
 هذا اشار بقوله وقد عدنا هذه الافعال من وجوب الغضب لان يعلق
 حق المالك عليه منع من يعلق حق الموصي له بالوصية فاذا كان هذا الفعل
 يسقط حق المالك فلا يسقط الوصية او لو فعل فعل يوجب رباة في الموصي
 به عت لا يملك عيونه او لا يسمي عليه تقضيها كان رجوعا لا يملك
 تسليم العن الموصي بها الا تسليم ملك الزمان ولا يجب ذلك عليه بذلك
 على الرجوع كما اذا الت سوت الموصي به سمن او بنى في الدار الموصي بها ولا
 اذا اوصى بطن ثم حشابه او بثوب لمعوله طهارة او رطبانة لانه لا يجب عليه

نقذ

نقذ ذلك لكونه تصرفا في ملكه وهذا اختلاف في تخصيص الدار وهدم بناها
 حيث لا يكون رجوعا لان البناء بيع والتخصيص رتبة ولذلك لو غمس الطوب
 الموصى به لانه ازالة الوسخ وكل تصرف او جت زوال ملك الموصي هو رجوع كما
 اذا باع الموصي ثم اشتراه لان البيع ارجب زوال الملك فحال ان يبيع الوصية
 منها واذا نزع الشاة الموصي بها كان مجرد النزع رجوعا وكان يبنى ان لا
 يطل الوصية لانه نقصان كما اذا قطع ثوبا ولم يخطه او هدم بناها او دلك
 نقول بطل الوصية لان الذبح دليل على الاستيفاء على ملكه فكان دليل
 الرجوع لانه تصرف لا يبقية عادة الوقت الموت لان اللحم فلما سبق عارة
 الوقت الموت فصار من هذا الوجه دلالة الرجوع قال في التحفة ولو
 اوصى ببيع ثم نقصه وحمله قبا يكون رجوعا ولو لم يخط قبا ولكن
 نقص البقيص فيه اختلاف المشايخ **قوله** فكان مبررة الى ان غسست
 الثوب الموصى به تقريظ الوصية لانه يراد به ان يكون الموصي به على انظف حال
 ولا زاد به استبقاؤه على ملك نفسه الا ترى ان قوله تعالى ولا تمسوا
 الحسنه منه يعنون قال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي الوصية على
 اربعة اوجه في وجه يحتمل النسخ من جهة القول والفعل جميعا ووجه لا
 يحتمل النسخ من جهة القول والفعل جميعا ووجه يحتمل النسخ من جهة القول
 ولا يحتمل من جهة الفعل ووجه يحتمل النسخ من جهة الفعل ولا يحتمل من جهة
 القول ما لا يبيح النسخ من جهة القول والفعل جميعا هو الوصية العن
 لرجل ومنها من جهة القول ان يقول ففعل الوصية ورجعت عن ملك الوصية
 واما من جهة الفعل فهو ان يبيع او يعنفه او يحرجه من ملكه ووجه
 في الرجوع واما الوجه الذي لا يحتمل النسخ من جهة الفعل والقول جميعا فهو التدبير

واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالقول ولا يجوز بالفعل فهو الوصية ببيع ماله
او ثلث ماله لو رجع عنه بالقول جاز ولو اخرجته عن ملكه بالبيع والهيبة لم يطل
الوصية وسقط الوصية من ثلث الباقي واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه من جهة
الفعل ولا يجوز من جهة القول فهو التدبير المقيد بخوان يفتون ان تمت
من مرضه اذ افات حر بعد موته لو رجع منه باقوله لم يصح ولو رجع بالفعل
فما اذا باعته وما رجعوا عن اياها لم يستمر فلو اشتراه عاد الى
الحال الا ان لا زاد له القصة ابواللث في كتاب تكت الوصايا **قول** قال ابو محمد
الوصية لم تكن رجوعا ايمان الفرد في محضه اعلم ان القدر الذي لم يذكره الخ
وهذه المسئلة في المختصر ولم يذكر الخلاف في ثبوتها ولكن محل الجور
رجوعا في كتاب الوصايا ولم يجعله رجوعا في الجامع الكبير فعن هذا اختلف
المشايخ فيه منهم من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال ما ذكر في
الجامع جواب القياس وما ذكر في الوصايا جواب الاستحسان لئلا يكره
الشيخ ابو المعين النسفي في سوح الجامع الكبير ومنهم من قال ان الفرق بينهما
وضع المسئلة لان في كتاب الوصايا تحديد رجوعا وفي مسئلة الجامع لم
يحل ولكن امر الشهود بان يذكروا اذ اتمهم بالذبح لا يكون رجوعا
لذا ذكر القصة ابواللث في كتاب تكت الوصايا في القصة والصحيح ان
نقل ان في المسئلة اختلفا لانه اذ كان الموقر بن منصور انه قال
سالت ابا يوسف عن رجل اوصى لرجل بوصية ثم جحد قال يكون رجوعا
وسالت محمد فقال لا يكون رجوعا فمدت ان الذي قال في الوصايا قول
يوسف والدر فان في الجامع قول محمد في هذا لفظ القصة وجملة القول فيها

قال الدر في محضه فان نقل عن ابي يوسف في توازن قال ابو يوسف
رجل اوصى بوصية ثم عرضت عليه من القدر فقال لا اعرف هذه الوصية
او قال لم اوص هذه الوصية فان جحد الرجوع منه في الوصية قال مقل
وسالت محمد عن ذلك فقال لا يكون الرجوع رجوعا وقال محمد في الاصل من
رجل اوصى لرجل بعد ثم اوصى به لآخر في المسائل التي وردت فيها ولم
يوص به لآخر ولكن جحد الوصية للاول وقال لم اوص له بهذا الرجوع ولم
يصف محمد القول في هذا فقال ولذلك لو قيل له اوصيت لفلان بعد ذلك
فلان فقال لا هذا الرجوع فان لو قيل له اوصيت لفلان بعد ذلك
فلان قال لا ولكن اوصيت له فلانة كما رجوعا عن العبد وموصى له
بالان وقال في الجامع الكبير في رجل اوصى لرجل بثلث ماله ثم قال بعد
ذلك اسهذ والى لم اوص لفلان بثلث ماله بل ان هذا امته رجوعا
عن وصية لفلان وهذا لفظ الدر في حجة الله ووجه ما ذكر في الجامع وهو القصة
ان قوله لم اوص به لذي محض لانه قد كانت اوصى الذبح على اسعول
حكم محقق وكونه بعد من قوله ان لا امرأته لم اتزوجك وكونه الطلاق
لا يصح لانه لذي محض محقق وكونه وعلمه من قوله ولان الجور في الوصية لا
يحقق لان رجوعها بالموت ولم يحسن الحال تدريس الموصي لو قيل في
الموت جاز في قوله بعد الوفاة فلا يثبت ان رجوعها بعد الموت ولم يحسن في الحال
قال الموصي صادق في مقابلة انه لم يوص له يعني لم يوجب له الوصية بعد ولا رجوع
الوصية في لفظها فمضى على معنى ان الوصية لم يكن واقعة واسف الوصية
في الحال لم يرد في غيرها في الماضي ضمنا وما ثبت من ضمن شي الخالص اذا
ثبت المقتضى ولا يثبت المقتضى لانه لا يثبت ما في جهة ايضا وهو

الرجوع

الاستيفاء في الحال لانه ساء على ذلك وكانت الوصية ماسة في الحال فلما لم يزل
الحجود ليس رجوع لان المحمود عبارة عن اثباتها في الماضي واطالها في الحاضر
والحجود عبارة عن نفيها في الماضي والحال جميعا فاذا كان الرجوع اثباتا في
الماضي والحجود نفي في الماضي لا يكون الحجود رجوعا لما فاة بين اثباتات والنفي
ووجه ما ذكره في الوصايا وهو الاستحسان وهو ان الحجود وان كان له ما يخصه
الا انه صلح عامة عن النسخ لان من الحجود والفسخ موافقة في المعنى الخاص فان الحجود
ما ينفي العقد في الماضي والمستقبل والفسخ مما ينفي العقد في المستقبل فالحال
بهما موافقة في المعنى الخاص فان بعد العمل بحقه محققا كونه عن النسخ
ومما روي له او صرح به من قوله فسخ وصية فلان ولو نفي على ذلك لان
الموصي كان الرجوع من الوصية لان ما كذا كذا لامرأة لم ابرأ من ذلك لانه لا يمكن
محل داه عن النسخ لان النسخ لا يحتمل الفسخ الا ترى انما لو تفاسخا لفسخ ففسخ
ان محققا عنه عن الطلاق لانه ليس بينهما مشابهة لان الحجود ينفي العقد والطلاق
مما لا يسل النكاح وانما يدعى ذلك النكاح لا النسخ ولهذا الاستسقاء في طريق ان
اذا كان بعد الدخول بخلاف ما لو قال لا نكاح بيني وبينك او لست باسرة لا يحتمل
الطلاق بان يريد لست لي باسرة لا لي بثلثك لانه لو صرح بذلك استقام كلامه
اذا اصر ولا يجوز الوصية بحول رجوعها لان كل من لم يفسخ لست
براض بزوجته وذا دله الا ترى ان حجود الموكلة بحول الرجل وحجود
المستأجرة في الفسخ واقالة وحجود المودع فسخ للعقد المودعة فلهذا
ولان الحجود لو لم يحل عمل الرجوع كان له ما وحمل موافق المسلمين على الصحة اول
ولان الحاجد نافي الوصية في الماضي والحال جميعا ونفي الوصية في الحال يصح فادفع
النه عينه كان اولي وهذا معنى قوله في المستثن لان الرجوع نفي في الحال والحجود

نفي

نفي في الماضي والحال فاول ان يكون رجوعا **قوله** ولو قال كل وصية او وصيت
لها فلان هو حرام وربما لا يكون رجوعا وهذه المسئلة مع ما عدها الى
الماضي من مسائل الحاج المستبر الامسئلة تاحية الوصية وطلب مذكرة في محصر
الرجوع وقد ذكرها صاحب الهداية في كتابه على سبيل التفرع ولو قال كل
وصية او وصيت لها فلان هي باطلة بلون رجوعا وقرن صاحب الهداية
من المسلمين بان الوصية تستدعي بقا الاصل يعني ان وصف الوصية
بانها حرام او ربنا يقتضي كون اصل الوصية باقيا لانه لا وجود للوصية
مذون قيامها بالموصوف فلما افترض الوصية بقا الاصل لم يكن الوصية
بالحرمة او الربا بل ليشد الرجوع بخلاف قوله هي باطلة لان الباطل هو
المضمحل المتلاشي مكان قوله هي باطلة دليل الرجوع وهو ان سروج
الحاج المستبر وجه اخر وهو ان قوله هي باطلة وصف للوصية بما يصف بعد
الرجوع لان الوصية بعد الرجوع والفسخ توصف بكونها باطلة الا ترى ان الموصي
يقول وصية فلان باطلة لا لي احدث عنها وصح هذا الوصف وانما يصح اذا بطلت
بالرجوع عنها اما قوله هي حرام علمه او هي ربنا وصف الوصية بما لا توصف
لا قبل الرجوع ولا بعد اما قبل الرجوع فظاهر لانها ليست بحرام ولا ربنا وانما
بعد الرجوع فلان الوصية لا توصف بكونها حراما او ربنا فلما هذا الوصف
ومما روي له ما لو قال كل وصية او وصيت بها فلان هي ربح **قوله** ولو قال
اخذتها لا يكون رجوعا لان التا حية للبر للفقير فان الرجوع في محصر
من ستم عن محمد لو ان رجلا اوصى بوصية الى رجل فقيل له انك مستبرأ
فاخبر الوصية فقال قد اخبرتها فليس هذا رجوع عن الوصية الا ترى انك
لو كنت لرجل علمه من قد تركت عليك ديني كان تركا ولو قلت قد اخبرتك

لم يكن ركا الزهنا لفظ الموصي **وله** ولو قال العبد الذي اوصت به فلان
هو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشبهة بخلاف ما اذا اوصى بالرجل
ثم اوصى بالآخر اي يكون العبد من الموصي كما انصفنا قال العبد ابو الهيثم في كتابه
الوصايا واذا اوصى بالرجل بعينه وهو يخرج من تلك ثم اوصى بذلك العبد لآخر هو
يصفي لان الوصية امر بالمساواة ويجوز ان يمتد حقان في المساواة في حق واحد
الاثر ان الشفقة تحت لاشئ ولا تشر في دار واحدة وبحسب العاص في نفس واحد
لا يسن ويكون لكل واحد منهما الحق على المال فلذلك كانا محبت لكل واحد منهما حق الوصية
وجميع العبد الا انه لما تصانق حقهما جعل القاضي العبد بينهما لصغر فان الاصل
وهذه المسائل ان الموصي اذا اضاف الوصية الثانية الى الموصي به لا يكون رجوعا
بل الوصية اهما جميعا والوانه اضاف الوصية الثانية الى الوصية الاولى يكون رجوعا
وهو ان يقول العبد الذي اوصت به فلان قد اوصت به فلان صا ذلك رجوعا
لان جعل الوصية الاولى الثانية الى العبد لم يكن رجوعا وهو ان يقول اوصت
بفلان العبد هذا الرجل لرجل آخر لا يكون رجوعا لانه يجوز ان يجمع حقان في عي
واحد ولو انه قال العبد الذي اوصيت به فلان وقد اوصت به فلان لا يكون
رجوعا لان الواد للعطف والعطف انما يكون بعد الموقوف عليه فان
اوصى بشئ بعد تقدير الاول لا يكون رجوعا وان بقيت اهما جميعا ولو قال العبد
الذي اوصت به فلان قد اوصت به فلان يكون رجوعا لان الفاعل للموصي
كونه للعطف فقد وصل الوصية الثانية بالوصية الاولى وجعل تلك الوصية
للمشائي مصدر رجوعا كما قالوا وبار المصاربة ان ادفع الى رجل مالا مضاربة فقال
خذ هذا المالا مضاربة واعمل بالوصية فله ان يعمل في عمر الوصية ولو قال خذ هذا
المال فاعمل بالوصية لم يزل في عمرها لان الفاعل للموصي والواد للعطف فلذلك

هنا ولذا ان اقال هو فلان وادى يكون رجوعا عن الاول قال في الحاشية الكبير
ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان في فلان وادى فهو رجوع وهو للوارث ان
اجازها الوارثة وان لم يجز فهو ميراث وذلك لانه لما قال في فلان وادى نقل جميع ذلك
الى وارثه وفتح النقل لان الوصية للوارث صحيح الا انها تنفذ على اجازة الورثة فكانت
الوصية للوارث بثلث ماله كالوصية للاجنبي لما زاد على الثلث فلما صح النقل كان رجوعا
عن الوصية لفلان ووصية للوارث فان اجاز وصية الوارث جازت ولم تكن للورثة
وان لم يجز رابت وتكون ميراثا للورثة وهذا معنى قوله وقد ذكرنا محله في حكم
الارضا للوارث يعني ان اجاز الوصية جازت والارث بثلث **وله** ولو كان فلان
الاحقر ميتا حتى اوصى فالوصية الاولى على طاله يعني لو قال كل وصية اوصت بها
لفلان في فلان الاحقر وكان فلان الاحقر حتى اوصى له ميتا لم يصح الرجوع
لان لم يصح النقل عن الوصية الاولى لان الوصية كانت باطلة فصار كما لو لم يوص له
بعد الوصية الاولى **وله** ولو كان فلان جني قات ذلك جني مات قبل
موت الموصي هو للورثة اي لورثة الموصي يعني اذا كان فلان الاحقر جني حتى
اوصى جني حتى اوصى له بفتح النقل عن الوصية الاولى ثم ان مات الموصي له الثاني
قبل موت الموصي يصل الوصية الثانية ايضا غوته قبل الموصي فان ارثت الوصيات
جميعا الاولى برجوع الموصي عنها والثانية بتوحيه الموصي له الثاني قبل موت الموصي

باب الوصية بثلث المال

لما كان المعسر في الوصية هو ثلث المال عند عدم اجازة الورثة رجوعا
الباب بيا الوصية بثلث المال لان فيه مسئلة الاصل الواحد بالثلث والآخر بالثلث
ارضا ومسئلة الاصل الواحد بالثلث والآخر بالثلث ومسئلة الاصل الواحد بجميع

المال ولا خير بالثلاث وما شابه ذلك فيكون الوصية زائدة على الثلث لا محالة فان
 من اوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بثلث ماله ولم يحجز الورثة فالثلث بينهما اي قال القدر
 في نصيبه وانما قيد بقوله ولم يحجز الورثة لانه اذا اجاز الورثة بضرب كل واحد من الورثة
 لهما بوصيته فيكون لهما الثلثان والثلث للورثة فاذا العدمت الاجازة كان الثلث بينهما
 نصفين والثلثان للورثة لانهما لهما نصيبا وسبب الاستحقاق لانه ليس واحد
 منهما احق بثلث المال من الاخر والفقهاء في سبب الاستحقاق يوجب الثلث
 في نفس الاستحقاق لان ثبوت الحكم بقدر ثبوت العلة فيكون ثلث المال بينهما
 نصفين لانه هو محل الوصية وهو قابل للتشريك **قوله** قل ان اوصى لاحد من الثلث
 ولا خير بالثلاث بثلث ماله لانه لا يملك الثلث الا بالثلاث وذلك
 لان ثلث المال يصيق عن حق الموصي لهما لان حقهما يزيد على الثلث يسدس وكل
 واحد منهما يذيل بسبب صحيح فيقسمان على قدر حقهما فيكون لصاحب الثلث سهم
 ولصاحب الثلث سهم والاصل عندنا حنفية ان من يذيل بسبب صحيح يقرب
 جميع حقه كما صاحب العول الموصى له بالثلث فادونه وغرما اليك اذا كانت الثلثة
 عن دونه وكل من لا يذيل بسبب صحيح فانه يضرب بقدر ما نصيبه حالة
 المراجعة كما في مسألة الدعوى اذا ادعى ثلثان وازا في يدا خسر احدها جميعها
 والاخر نصفها وافاها الممنعة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب المصنف
 ربعها عندنا حنفية وقال ابو يوسف ومحمد لدار بينهما ارباعا وثلثان في الموصى له
 بالثلث الثلث لا يضرب عندنا حنفية بجميع حقه وقال ابو يوسف ومحمد بصر
 كل واحد منهم بجميع حقه كما صاحب العول والفرق بين السبب الصحيح وغير الصحيح
 على قولنا حنفية ان كل من يذيل سبب سبب الاستحقاق من غير انقضاء معنى اخذ
 اليه بسبب صحيح وما لا يتعلق به الاستحقاق الا بمعنى ينضم اليه ليس صحيحا

الا ترى ان الدعوى لا سبب لها الاستحقاق الا بالانضمام معنى اخر لهما اما الوار او
 منه او حكم حاكم فاذا كان كذلك انقسمت الدار عند المنازعة على الدعوى
 فقال ابو حنيفة لا دعوى لمدعي المصنف في المصنف الا حصة مسلم ذلك لمدعي الجميع
 وفي المصنف الاخر استوى دعواهما كان بينهما فكان لمدعي الجميع ثلثة ارباعه ولمدعي
 المصنف الربع وعندنا مضر كل واحد يجمع دعواه لان الاسباب كلها سواء
 فخذ مدعي الجميع ان يذيل مدعي المصنف سهمها كان ارباعا وصرقول الى حنفية
 ان السبب الذي لا يتعلق به الاستحقاق بنفسه اصعق من السبب الذي
 يتعلق به الاستحقاق بنفسه يدل على ان الحصة والوصية التي لا تتعلق
 بالاستحقاق بقدرها اصعق من المع الذي يتعلق بالاستحقاق بقدرها ولو سونا
 بينهما في المساواة لسونا من السبب اصعق والعول في هذا الاصح وجوه
 فلو كان كل واحد منهما لو انفسد واستحق جمع ما يدعيه فاذا اتر اجماع ضرب
 بما يدعيه كما صاحب العول ودرست بيان هذا في دعوى قبيل النارع بالاند
قوله وان اوصى لاحد من الثلث ماله ولا خير بثلث ماله ولم يحجز الورثة فالثلث
 بينهما على اربعة عندها وقال ابو حنيفة الثلث بينهما نصفان ولا يضرب ابو حنيفة
 للموصى لما زاد على الثلث الا في الحجابة والسعاية والدراهم المسئلة وهذا الفرق
 القدر في محصره وانما قبل جميع احوال الورثة لانه اذا اجاز الورثة يكون لصاحب
 الجميع حصة ولصاحب الثلث سهم واحد عندنا حنفية وفي قولنا ابو يوسف ومحمد
 لصاحب الجميع ثلثة ارباعه ولصاحب الثلث ربعه والاصل في حنفية المسائل
 ان الدسمه عندنا حنفية عند اجتماع الوصايا والعول بطريق المنازعة وعندنا
 ابو يوسف ومحمد بطريق العول والمضاربة والاصل احراز الموصى له بالثلث من
 الثلث لا يضرب في الثلث بالثمن بالثلث عندنا حنفية علم احوال الورثة عندنا

الى خمسة وما لا يضرب وحده قولها في الاصل الاول ان سهام الوصية تشبه
 سهام الورثة لم يسم من الورثة عند التزاحم بطريق القول فلهذا وجب
 قول الى خمسة ان حق احدى الورثة في العنق وحق الاخر في بعض العنق وصاحب المعض لا
 يصلح تزاحم صاحب الكافيهما وراى البعض لانه لا حق له فيه ولا يشبه هذا سهام
 الورثة لان حقهم والعنق حق خلافة ثم يسمون التركة بناء على حق الخلافة والنفق المعاصر
 فمالهم اما هذا الذي قد ثبت في العنق استدا ما عاب الموصي مع التزاحم في المال ابتداء
 في ان يعتبر فيه حكم المسالمة والمنازعة وجب قولها في الاصل الثاني ان الوصية
 اخذت الميراث والوارث يضرب كل حقه في التركة فلهذا اهدى الاول خمسة ان الورث
 له لا يضرب بما يستحق وهو لا يستحق ما وذا الثلث الا باحارة الورثة فلا وحل
 الاجازة لم يقول اصحت وصيتان في المال اصلها بالجمع والاحرى بالثلاث
 ولاندعى صاحب الثلث اكثر من الثلث فسل ما زاد عكس له صاحب الجميع واستوت
 منازعتهم في الثلث فسلون سهام نصفين مضى المال على ستة اسهم خمسة لصاحب
 الجميع وسهم لصاحب الثلث فان لم تحجز الورثة فالثلاث سهمان نصفان لان صاحب الجميع
 لا يضرب بالتزاحم من الثلث عند الا في مواضع ثلثة في الوصية بالمجاناة والوصية بالعنق
 والالف المرسلة وسيجيئ ثمان الثلثة بعد ذلك اقاما على قول ابو يوسف ومحمد
 فالستة بطريق القول والمضاربة يضرب صاحب الجميع والاحد بالملك فاجل
 الثلث سهمان والجميع ثلثة فقسيم المال بينهما ارباعا عند الاجازة وعدمها جميعا
 لان المذهب عندها ان الموصي له كالشخص من الثلث يضرب به في الثلث وهذا الخلاف
 في حقوق اجتماع في المال فرق الثلث اثنا ان اصحت في الثلث فانه يسمي الثلث
 بينهم بطريق القول بالاجماع لست به حقوق الورثة لانه لا يقف على اجازة اطلاق
 والمختلف قال الحسن بن زياد ما قاله ابو يوسف فيمنح لانه نصيب الموصي له بالثلاث عند

الاجازة

الاجازة مثل ما نصبت عند عدم الاجازة فانه نصبت عند عدم الاجازة
 ربع الثلث والارل لذلك بل يجب ان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني عشر بينهما
 نصفان لان الاجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة بقية ثمانية اسهم وهو الثلث
 وطاحب الجميع مدعى كله وصاحب الثلث لا يدعى من ذلك الاسهم ثمانية بقول حق في
 الثلث وذلك اربعة وقد وصل الى سهمان من حق في سهمين فلا منازعة لهما وراى
 السهمين ذلك ستة فمعطى الموصي له بالجميع ستة اسهم بلامنازعة على سهمان
 فلا يستوت منازعتهم لهما فيقتسمان فحصل كل واحد منهما سهم وهو الموصي له
 بالثلث ثلثة اسهم من اثني عشر وسهما وذلك ربع الكل فاذا وراى الاجازة في حق صاحب
 الثلث وقال في شرح الطحاوري الاصل عند الوصية ان الموصي له بالتزاحم الثلث
 لا يضرب بالتزاحم من الثلث الا في ملاءمة في الوصية بالعنق وفي المجاناة وفي الذاهم
 المرسلة واذا كانت الوصية اقل من الثلث او الدبح او السلاس ونحوه فليضرب
 بجميع وصيته عند الى خمسة وعند ثمانية وضرب بجميع وصيته في المواضع كلها
 ونفس الوصية بالعنق وهو انه اذا اوصى بعنق هذا من العبد من وصية احدى
 الف وقيمة الاحرة الفان ليس له مال غير هذين العبد من فان اطارق الورثة
 فانهما يعقبان معا وان لم يحيزوا فافانما يعقبان من الثلث وثلث مائة الف
 فالثلث سهمان على قدر وصيتهما ثلث الالف للذي قيمته الف وتسعى في الباقي وثلثها
 للذي قيمته الف وتسعى في الباقي ولذلك في المجاناة اذا كان له عدا ان قيمة احدى الف
 ومائة وقيمة الاخر ست مائة فافان يباع احدى من فلان مائة والاخر مائة من
 فلان الاخر فلهما حصلت المجاناة لاصحاب الف وللاخر عشرين وذلك كله
 وقالة المصنف فان خرج ذلك من الثلث جاز ان لم يخرج من الثلث ولا اجازة الوصية
 جاز ان يحا بها بقدر الثلث وذلك الثلث سهمان على قدر وصيتهما يضرب لهما ثلثة

فيه بالف والاخر بمسألة ولذلك في الدراهم المسألة ما اذا اوصى له بالف درهم والاخر
بالدين وماله الف درهم فان الثلث يكون بينهما الاثنا كل واحد منهما نصيب جميع
وصيته وانما نصيب الموصي له وهذه المواضع المتفاوتة يخرج وصيته لان الوصية
في مخرجها حجة لوزان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ولا بد ان
فما اذا اوصى له بدين ماله والاخر بثلث ماله او بجميع ماله لان اللفظ في مخرجها
لان ماله لو كثر او خرج له مال آخر تدخل في ثلث الوصية ولا يخرج من الثلث
وقال القسطلاني في كتاب كذا الوضايح رجل اوصى له بثلث ماله والاخر بثلث
ماله فقد اعلو وجهين اما ان يحيز الورثة او لم يحيزه افاذا جازوا فلصاحب النصف
نصف المال والاخر الثلث وبقي الورثة سندس المال واما ان لم يحيزه افاذا جازوا
حصة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان وبقول ابو يوسف ومحمد صاحب المصنف
نصف بالانصاف وصاحب الثلث نصيب بالثلث فالنصف بالثلث يخرج من ثلث
النصف ثلثة والثلث سهمان فلهذا كانت حصة اسهم بقسم الثلث بينهما على خمسة اسهم
وهو ثلث اوهم والشيخ واما مذهب الحنفية ان الثلث بينهما نصفان لارث
لصاحب النصف فما زاد على الثلث باطل لانه اوصى له بما لا يملك وماله لا يملك فوصيته
ملك جائز وماله لا يملك باطله وما زاد على اوصى له بثلث ماله والاخر بالف درهم
الف من ماله والف من ماله جاز وثلث ماله الف درهم جعل الاثنتي بينهما وقوله
حنفا لان وصيته بالالف من ماله جاز باطله فلهذا كانت حصة ثلث ماله
ثلث ماله باطله وصار كانه اوصى له بالثلث وهكذا بالثلث واما ابو يوسف ومحمد
بقولان في زيادة معينين معنى الاستحقاق على الورثة بالثمن من الثلث ومعنى
التفضيل لاحدهما على الآخر مطلق معنى الاستحقاق ويقع معنى التفضيل والتفضيل
لنصف اقل الوضايح على البعض جاز لا ترى انه لو اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالدرهم

فالمثلث لا يسمع اما حنفا فيصرف كل واحد منهما في الثلث بقدر وصيته فلهذا كانت
ههنا والمواضع لا في حصة اية يجوز التفضيل اذا صح ذكر الوضايح فمالهم جميع ذكر
الديان على الثلث لا يسمع الفصل فان قيل لو اوصى له بالف درهم والاخر بالدين وثلث
ماله الف درهم قسم الالف بينهما الاثنا في قولهم جميعا قيل له هذا لا يشبه ذكر الالف
والالفين لان ذكر الالف والالفين لم يذكر فاسد لانه يجوز ان يثبت المال بثلث ماله
حتى يحصل لاحدهما الف والاخر الفان فمالهم يكن مجموع الماه فاسد اقسام على مقدار
وصيتهما واثا قهنا فنسبة ما زاد على الثلث باطله لانه لا يملك الثلث من ثلث ماله
واذا لم يحيز الورثة كما علم يوصى بالثلث من الثلث فان قيل اذا اوصى بعدد ثمن
الثلث من الثلث لم لا يصوب بذلك كله ويخرج كلامه لم يكن فاسدا لانه يحمل ان
يملك المال حتى يخرج العبد من الثلث قيل له يخرج كانه لم يكن فاسدا الا لانه لما
ما كفتد اسحق عليه الورثة فما زاد على الثلث لان حقه قد وجب وذلك الغنى
وفى ذكر الالف والالفين لم يوجد الاستحقاق وقال في ثلث الوضايح انما اوصى له بثلث
نصف ماله والاخر بثلث ماله والاخر بثلث ماله فلهذا ابيض على وجهين اما ان يحيز الورثة
او لم يحيزه افاذا جازت الورثة قسم المال بينهما وصاحب النصف نصيب بالثلث والاخر
بالثلث والاخر بالدرهم فالحاج الى الحساب له نصف وثلث وربع وذلك يخرج من
اثني عشر وصاحب النصف يصرف بالانصاف والاخر ذلك الربعة وصاحب الربع
يصرف بالربع وذلك ثلثة فكون ثلثة عشر بينهما فيقسم المال بينهما على ثلثة عشر
وان لم يحيز الورثة قسم المال بينهما على ثلثة عشرهما وهذا قول ابو يوسف ومحمد وهو
قول ابراهيم النخعي واما قول الحنفية قال لم يحيز الورثة قسم الثلث بينهما وصاحب النصف
نصيب بالثلث ولا يصوب بالثمن من ذلك وصاحب الثلث نصيب بالثلث
وصاحب الربع يصرف بالربع فيقسم الثلث على اربعة عشر سهمها وان اجازت الورثة لم يذكر

جوابه في كتاب الوضايا ولكن ذكر في كتاب العشر والدين مسئلة تحرخ هذه المسئلة على
 قياس تلك المسئلة على اختلاف الروايات في رواية ابو يوسف بخلاف ما روينا
 محمد بن الحسن في كتابنا الذي ذكره ابو يوسف قال صاحب النصف باخذ السدس
 بلا منازعة والسدس من صاحب النصف لصاحب الثلث نصفان فاحل الحساب
 من اثني عشر لصاحب الثلث لا دعوى له والشئ اربعة اسهم وصاحب النصف يدعى النصف
 وذلك ستة ففصل على صاحب الثلث سهمان فادفع السهمين لصاحب النصف بلا منازعة
 فلان هناك عشر اسهم فصاحب الربع لا تدعى الشئ لثمة وصاحب الثلث يدعى الثلث
 وهو اربعة فقد فصل كل واحد منهما على صاحب الربع سهم فوطئ كل واحد منهما سهم
 لان المال تسعة فبقى هناك ثمانية اسهم منهم اثنان لا يستقيم فاصر ثلثه في
 اثني عشر بصير ستة وثلث من السدس لصاحب النصف بلا منازعة وذلك
 ستة وصاحب الثلث وصاحب النصف وذلك ان فصل كل واحد منهما على صاحب
 الربع اسهم سهم وقد صار السهم مضروباً في ثلثة لكل واحد منهما ثلثة وذلك ان
 هناك ثمانية مضروباً في ثلثة فذلك اربعة وعشرون منهم اثنان لكل واحد
 منهم ثمانية ففصل لصاحب النصف سبعة عشر ولصاحب الثلث احد عشر
 ولصاحب الربع ثمانية وامّا في قول الحنفية في كبري محمد بن الحسن ان صاحب
 النصف باخذ السدس بلا منازعة وهو سهمان من اثني عشر كما روينا ابو يوسف
 وقع من دعوى صاحب النصف الثلث ودعوى صاحب الثلث الثلث ودعوى صاحب
 الربع فقد اجمعت دعاهم في الثلث والربع وصاحب النصف مضروب بالثلث فذلك
 اربعة وصاحب الثلث اربعة وصاحب الربع ثلثة فذلك اربعة وعشرون وقد بقي سن
 المال عشرون وعشرة على اصله لا يستقيم فاصرفه كل عشرون في اربعة عشر وصار مائة
 واسم ولا من وقد اعطينا صاحب النصف سهمين مضروب في احد عشر فذلك

اسان وعشرون وفيه ثمان مائة وعشرون منهم على اصل عشر لصاحب النصف اربعون
 ولصاحب الثلث اربعون ولصاحب الربع ثلاثون والباقي يعلم في كتاب الوضايا
 وما في العدد في كتاب القريب قال ابو حنيفة ان اوصى لرجل نصف ماله ولاخ
 ثلثه ولاخ جميعه فاجاز ذلك الوارث فلصاحب النصف خمسة وعشرون منها من ستة
 وثلاثين منها من جميع المال وذلك ثلثا المال وسدس سدسه ولصاحب النصف سبعة
 اسهم وذلك سدس المال سدس سدسه ولصاحب الثلث ثلثا سدس المال وهو
 اربعة اسهم وذلك لان يحتاج الى مال له سدس وللسدس نصف وله ثلث وثلثه
 ثلث فاصوب اثني عشر في ثلثة يكون ستة وثلث من ثلثا لصاحب النصف نصف
 المال بلا منازعة وذلك ثمانية عشر منها وبقى ثمانية عشر منها وستة اسهم
 لا منازعة فيها لصاحب الثلث فلو كان بين صاحب النصف وصاحب الثلث ففصلت
 المال اثني عشر منهم اثنان لثمة واما على قولنا لصاحب النصف مضروب
 بجميع المال ستة وصاحب النصف ثلثة وصاحب الثلث سهمين فذلك احد عشر
 منهم وقال في شرح الخيازي ومن اوصى لرجل ربع ماله ولاخ نصف ماله فاجازت
 الورثة نصف المال يكون للذي اوصى له بالنصف والربع للذي اوصى له بالربع وبقى
 الربع يكون من الورثة على فراض الله تعالى ولو لم تجز الورثة فاما يجوز الوصية من الثلث
 فلو كان ثلثا مالهما على سبعة اسهم اربعة اسهم للوصي له بالنصف وثلثة اسهم من
 للوصي له بالربع وهذا عند الحنفية وعند صاحبيه يسهم ثلثا على ثلثة اسهم سهمان
 للوصي له بالنصف وسهم للوصي له بالربع واما يقسم على سبعة اسهم عمدة لان من مذهبه
 ان الوصية له بالنصف لا مضروب له الا بالثلث والوصي له بالربع مضروب بالربع فاجتنبنا ال
 حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر الثلث من ذلك اربعة والربع ثلثة ففصل
 على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشر وجميع المال اربعة وعشرون ففصل المال

احدا وعشرين سبعة من ذلك الموصى له بالربع والثلث للموصى له بالربع
 وعندنا بقسم المال على ثلثة اسهم لان الموصى له بالربع يصوب جميع وصيته عندنا والموصى
 له بالربع يصوب بالربع والربع مثل نصف النصف فعمل كل ربع سهمان فالنصف يكون
 سهمين والربع سهمان ملون ثلثة يقسم الثلث بينهما على ثلثة سهام للموصى له بالربع
 سهم للموصى له بالربع وهذه المسألة وان لم يذكر في الهداية ذكرها هنا تشجيذا
 للمخاطر وتبيرا للقواعد **قوله** ولا يصوب او حصة الموصى له بما زاد على الثلث
 بقا صوب له في ماله سهم او جعل فعل هذا الموصى قوله في المختصر على حذف
 المفعول الى لا جعل له شيئا فيه ولا عطفه ذاك في المغرب وذكره ايضا ضرب
 في الجبر ولسهم اذا استوفى فيها واخذ منها نصيبا وقال الفقهاء فلان يصوب في الثلث
 اي اخذ منه شيئا يحكم ماله من الثلث **قوله** لهما في الخلافه اي في المسئلة الخلافه فيها
 وهي مسئلة الاتصال بها جميع ماله ولاخذ بالثلث **قوله** ان الموصى قصد شيئا
 الاستحقاق والتفصيل الى اخره بيان ان عرض الموصى من اصابه بالجميع لواطه بالثلث
 لاخر شيان اخرهما هو الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث والاخر تفصيل بعض
 اهل الوصايا على البعض فان منع الاستحقاق مانع وهو حق الورثة ولا مانع من التفصيل
 ثبت التفصيل بضرر صاحب الاثر في الثلث بقدر نصيبه كما في الصور الثلاثة
 من الحماة والسعاية والدراهم المرسله اي المطلقه لان الارشاك والاطلاق واحدا
 في اللغة وفقره الارش في محض ذلك بقوله الوصايا المرسله ما كان وصيته بشي غير
 عينه ولا يكون منسوبها الى خبر من المال وهو ان يقول قد اوصيت لعمري وثلث
 درهم ولزبد مائة دينار وما كان في معنى هذا فاننا حقيقه كان يصوب لعمري
 هذه الوصايا في الثلث جميع ما سمي بكل واحد منهم وان جاز وقد روي في الثلث
 الى هنا لفظ الارش رحمه الله **قوله** وله ان الوصية وقعت خيرا المستر مع لانه لا يملك

ذلك اذ الموصى الورثة فان الميراث الاستحقاق والزيادة على الثلث لا يثبت
 بالتفصيل ايضا لانه ساعد على الاستحقاق بات في ضمنه فاذا اسفي المتضمن
 اسفي ما في ضمنه فالجواب الثالث في ضمن البيع اذ ارجع البيع صح وانما يطل بطلان
 وقد ذكرنا قبل هذا ان ابا حنيفة قال كل من ادلى بسبب صحيح يصوب جميع
 دعواه ومن لم يدل بسبب صحيح لم يصوب جميعها وصاحب الجميع لا يدلي بسبب صحيح
 الاثر انه لا يثبت وصيته اذ الا باحاطة من جهة غير الموصى فصار كالوصية
 ثلث مال العبد واسر لذلك الموصى له بالثلث لان سببته على الانفراد لا يثبت
 به من غير اجازة ولا حكم وجميع الاحوال ومصارفها صاحب القول والدون خلاف
 مواضع الاجماع من الحماة والسعاية والدراهم المرسله لان الوصية له محكمة
 في مخرجها لانها نفاذ في الجملة من غير اجازة الورثة لانه يجوز ان يثبت مالا
 قبل الموت يخرج هذه الوصايا من الثلث وليس كذلك ان الوصى جميع المال لواطه
 ولاخذ بالثلث لان ماله وان لم يشتر لا يخرج ذلك من الثلث فعلم ان الوصية لم يصح
 في محجبه ولا نقال رد عمل ما قلتم في الوصية المرسله الوصية بعض من المتركه مثل
 عبد او فرس او ثوب متعلقه تزبد على الثلث حيث لا يصوب في الموصى له
 بالثلث من الثلث وان كان محتمل ان يخرج من الثلث اصابا بان يبيع ماله بالاكساب
 لان حق الورثة يتعلق بعين المتركه لانه ما مات استحق عليه الورثة فيما زاد على
 الثلث من ذلك العين وكان الوصية متعلقة بعين ما يتعلق به حق الورثة طاهرا
 قبل ان يظهر زمان في المال ويحواله بل ان الوصية حق الورثة طاهرا لانه وقع مال
 مرسل لا محل عينه ولقد اذا اهلكت تنفذ الوصية فما استفاد بعد ذلك فلم
 تكن الوصية متعلقة بعين ما يتعلق به حق الورثة فكانت الوصية في محجبه محجبه
 ولهذا ضرب الموصى في الثلث بما زاد على الثلث وقال في الحنفية واحقوا في حشر

وما يما انه بصرف ما سمي له وان جازت عن الثلث في العتق الموقوف في المرض وفي العتق
المعلق موت الموصي وهو التدبير والمعاملة في المرض وفي الوصية بالاعتاق بعد الموت
والوصية المرسلة وهي الوصية التي يعبر عنها ولا يكون ملبسوها الى جوار من المال المحور
الوصية لعل ان يلف درهم **قوله** قال وان اوصى بصيب ابنه فالوصية باطله وان اوصى
بمثل نصيب ابنه جاز وان القدر في محصور وروى الحسن بن زياد عن قنبر بن ابي
اوصى بنصيب ابنه صح كذا في شرح الاقطع ولنا ان نصيب الابن هو ما سمي له من
الارث فكانه اوصى له بما سمي له بعد موته فلا يصح ولا الوصية بعتل تلك
الغير فلا يصح الا اوصى له ما ريد وجهه قول اخر انه اوصى بما ملكه في الحال وانما يصير
للان في الثاني وذلك لان منع صحة الوصية اصله الوصية بثلث المال ما اذا اوصى
بمثل نصيب ابنه جاز ولو كان ذلك وصية بنصف المال اذا كان له من واحد فان
اجازة جاز والا كان له الثلث قال مالك يكون له وصية بجميع المال لا في شرح الاقطع
وجه قوله انه اوصى له بثلث نصيب ابنه ومثل الشيء غير هذا انقص ابنا القريب
وابنا مثله للموصي وجه قول مالك ان الابن يستحق جميع المال ومثله هو الجمع بانه
اوصى له ابتداء بجمع ماله فيقف على اجازة الوارث بمجمل القول فيه ما قاله الايام
الاسبيكي لا يخلو اما ان يوصى له بثلث نصيب ابنته وله ابن او ابنة فانه لا يصح
الوصية لان نصيب ابنه او نصيب ابنته بثلث بصر الكتاب فاذا اوصى لرجل
بنصيب ابنه فقد زاد تعبير ما فرض الله في كتابه ولا ربح ولو اوصى بنصيب ابنه او
بنصيب ابنته وليس له انزول ابنة فان الوصية بخور لانه ليس فيه تعيين ما فرض الله
وقامه فلا يجوز بيع ولو اوصى بثلث نصيب ابنه او ابنته وله ابن او ابنة فانه يجوز
الوصية لان مثل الشيء من لا عينه فقد رخصت الابن غير ان اراد عليه مثله
لم يعطى للموصي وان كان المثل محتاج الى اجازة الورثة وان كان ثلث الوارث

منه

منه فانه يجوز بنصيب ابنه او بنصيب ابنته وله ابن او ابنة فانه يجوز
موصاه بنصف جميع المال لان مثل الابن كالابن ولو كان له ابن كان المال بينهما
نصفين كذا في ذلك فلهما يكون المال بينهما نصفين نصف للابن ونصف للموصي ان اجاز
الابن وان لم يجز الابن للموصي الثلث وان كان له ابن كان المال بينهما نصفين ابنا ولا
يحتاج الى اجازة ولو اوصى بثلث نصيب ابنته وله ابنة واطنة يكون نصيب
المال ايضا ان اجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان
والمسألة كما كان للموصي ثلث المال لان الابنتين تثلين المال لكل واحدة بثلث
بمثل نصيب اطفالها يكون بثلث ابنتها ايضا فلهما يكون للموصي ولو اوصى بنصيب
ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اوصى بنصيب ابنه يعطى له نصف المال
ان اجازت الورثة ولو اوصى بثلث نصيب ابنه بعد موته فلا يرد ان يرد نصيب
ذلك الابن حتى يكون له مثل ونصيب ذلك الابن سهم ومثله يكون سهم
الضا وقد اوصى له سهم من ثلثة اسهم في الحاصل لدا في شرح الطحاوي
فنظر الى الحال او نظير رقة الحال الوصية لا الى ما بعد الموت والمال في حال
الوصية مال الموصي فلم يكن وصية بمال الغير **قوله** وجوابه ما قلنا اشار به الى
قوله لان نصيب الابن ما نصيبه بعد الموت فكان وصية بمال الغير **قوله**
قال ولما وصى سهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص عن السدس فتم له
السدس ولا زاد عليه اي قال القدر في محصور قال في شرح الاقطع هذا
الذي ذكره قول الى حنيفة وزفر عن ابن حنيفة رواية اخوى ان له اخس سهام
الورثة الا ان يكون اكثر من السدس فكون له السدس وقال ابو يوسف فله اقل
سهام الورثة الا ان يكون اكثر من الثلث يكون له الثلث وقال محمد بن يعقوب
عن ابن حنيفة رضي الله عنه قال اذا اوصى لرجل سهم من ماله ثم تموت فله مثل نصيب

الورثة الآن يكون ذلك السدس فيكون له السدس فان ابا يوسف ومحمد لمثل
 نصيب احد الورثة الا ان يكون الثلث من الثلث ولا يجوز له الا الثلث الا ان يسلم الورثة الى هذا
 لفظ محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير وقال القودري في كتاب الترتيب فاما حنفية
 اذا اوصى سهم من ماله فانه يتراد على سهام الورثة احسن انصباهم معطى الموصى له مالم
 يحاوذ السدس فان جاوز لم يزد عليه هذا رواية الاصل في الجامع الصغير مالم
 ينقص من السدس الى هذا لفظ القريب وقال الشيخ ابو حنيفة الطحاوي في حنيفة
 ومن اوصى برجل سهم من ماله كان با حنفية كان معقول ان كانت الفريضة اقل من
 ستة اسهم كان له السدس وان كان له الفريضة الثمن من ستة اسهم كان له فاحس
 سهام الورثة وقال ابو يوسف ومحمد لمثل احسن سهام الورثة في هذه الوصية كلها مالم
 يجاوز ذلك الثلث فانه ان جاوز الثلث جاز له منه الثلث ولم يجز له سواه قال ابو حنيفة
 هو كما قال ابو يوسف ومحمد الى هذا لفظ الطحاوي وقال الاسام الاسمي في شرح الطحاوي
 ولواوصى سهم من ماله عند ابي حنيفة ينظر الى السدس جمع المالك الى احسن سهام
 الورثة اهما كانا اقل فله ذلك وبيان هذا اذا كانت الفريضة من اربعة او
 من خمسة فالسدس اقل من احسن سهام الورثة فيعطى اياه ولو كانت الفريضة له
 من ستة فلا يعطى له السدس اما لو طرأ احسن سهام الورثة وعند ابي يوسف ومحمد يعطى
 احسن سهام الورثة محمد يعطى له الثلث ولا يعطى الا احسن الفريضة لا يكون للثمن
 من الثلث وكذلك هذا الاختلاف فمن اقر بينهم من داره لفلان عند ابي حنيفة
 يقع ذلك على سدس داره وعندهما البيان ان المقصود لذلك لو اعتق سهمي
 من عنده عند ابي حنيفة اعتق سدسهما وعندهما يعطى كله لان الفريضة عندهما
 لا يجزى كذا في شرح الطحاوي قال في شرح الاسلام المردود في شرح الجامع الصغير
 وخامسه ان السهم اسم السدس عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما اسم الحصة

حققة

حققة الورثة من غير تقدير بالسدس فقد اجمعوا انه من جملة ما يجب
 للورثة لان السهم اسم لما يجب للورثة بالاجماع غير اختلاف العددي في التقدير
 وقال ابو حنيفة هو مقدار ما بالسدس وقال السيرافي رحمه الله فاما كان مقدرا
 به عند ابي حنيفة تناولت الوصية مثل حق احدهم لكنه لا يتراد على السدس
 لانه قد علمنا انه لا يتراد الزمان وقد تناول الامثل الى هذا لفظ ابو حنيفة
 وجه قولها ان الوصية اخت الميراث الميراث محصور لسهام الميراث فلو ا
 الوصية تصرف الى السهم المعروف في الميراث لان الاقل سبعين متراذ الكونه
 بعضا الا ان يتراد الامثل من الاصل على الثلث مثل رجل هلك وترك
 اخا وعمما ومثلا امرأة تزوجت زوجها واخا واوصى اصدقاها بثلث سهم
 من ماله فلو لم يوصى بالفضل ولا يسلم الفضل على الميراث الا بالاجابة والى
 حنفية ما روي محمد في الاصل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه سئل
 عن رجل اوصى سهم من ماله فقال له السدس وقال الفقهاء بالثلث او بعين
 اياهم من معاونة في قوله انه قال السهم وكلام العرب هو السدس وكذا
 في هذه تلك الرضايا ولان السهم ما رجع الى ما يستحقه اصحاب الفريضة وجب
 صرفه الى اخذ ذلك العدد محترجا وهو الستة وهذا لان الاعداد ثلثة انواع
 زائد وناقص ومعتدل فالزائد الذي يزيد اجزاءه على حصة والناقص
 الذي ينقص اجزاءه عن حصة والمعتدل الذي لا يزيد اجزاءه ولا ينقص
 عن حصة وظهر الاول الادوية والعشر وظهر الثاني التمام واخراوه
 الثمن النصف والاني عشر بخلاف اصله ايضا لان النصف وربعه سدس
 ينقص عن اصله ونصفه وربعه ثلثه يزيد عليه واما الستة فانما يخرج منها ثلث
 النصف والثلث والسدس وثلثه مثل اصله لا يزيد ولا ينقص فلهذا صار على

فوقل اجزاها وهو السدس واورد المعية او اللت في كتابك الوصايا
سواء اوجوا باقلا فان قيل اذ كان احد سهمي الموارث اقل من السدس لم
لا يعط له السدس ايضا قيل له لانه احتمل ان الموصي اذ زاد بالسهم احد سهم
الورثة واحتمل ان زاد به السهم المذكور مع غيره عند اهل اللغة ثم في الاقل
احاطة بيقين وفي الاكثر شك فعطى الاقل ما لم يبين الاكثر فان كانت
السدس هو الاقل صار كانه اوصل بالسدس لانه لا بد من ذلك المقدار فيقضي فيه
وان كان احد سهمي الورثة اقل في الاقل احاطة بيقين وصار كانه اوصل به
بذلك المقدار قالوا او سروح الحامع الصغير وهذا في عدمه اما في عرفنا اللهم
والجزة سواء لانه لا زيادة يصح لصد الورثة ولا السدس **قول** فان
امسا قال السهم في اللغة عبارة عن السدس هو اياس من معوية بقرعة وبه
صرح الفقه ابو اللت في كتابك الوصايا والعدد ورد في المصنف في جند
الاسلام في سروح الحامع الصغير وكان اياس من معوية بقرعة من اياس ولاء
عمر بن عبد العزيز وقتا الضرورة ومات سنة خمس وعشرين ومائة وكان
لاياس جديا به حجة كذا ذكر العاصي وهو تبار السابغين وهو المستشهد
بالزك في المثل السابق في قولهم اذن من اياس وذلك في معروفة في كتب
الاشغال كالمستفتي وغيره وقد حسد المدايني على نوادره كما سماها
هنا ذكر اياس **قول** قال ولو اوصى بخير من ماله قيل الورثة اعطوا
سهم اى فان العدود في حصص وذلك لان الجوز اسم عام يقع على
العقيد والكتير وكان المراد منه محولا ولكن الجملة في الوضحة لا تمنع عنها
والورثة قالوا في مقام الموصي فاقم بيانهم مقام بيانها فكان لهم ان
يعطوا اما شأوا فان الفقه ابو اللت في كتابك الوصايا اذ اوصى

بخير

بخير من ماله او بطائفة من ماله او بعض ماله او ببقية من ماله فالورثة
ان يعطوا اما شأوا والان للفظ يصلح للعقيد والكتير لانها جازية من عشرين
وخير من قباية وخير من ثلثة فاذا لم يقع على شيء معلوم والبيان ان الورثة
ولذلك ان اوصى بخير من ماله وبه صرح الطحاوي في محصر وفات الفقه
ابو اللت اذ اوصى بسهم من ماله وله ابنتان وامرأة وابوان فله ثلثة
اسهم من ثلثين سهمها لان الموات يصير على سبعة وعشرين سهمها
للبنين الثلثان ستة عشر وللأم من الثلثان ثمانية وللورثة الثمن
ثلثة فعالت بثلث اسهم فيوزع على ذلك مثل اقل سهام الورثة وادل
سهمهم سهم المولى فيوزع على سبعة وعشرين مثل سهمها بثلثة فيصير
لبنين هذين او قولهم جميعا وانما يظهر الاحلاف اذ اذاد نصيب الموصي
له على السدس لانه في كتابك الوصايا وفات الفقه ارضا ولو كان له عشرين
وعشرين ثلثة فله سهم واحد من احد ولا بد من كل ابن سهمين وكل ابنة
سهم عشرين فذلك ملائمة ويوزع على ذلك مثل سهم احد البنات
فصير احدا ولا بد من وفات ايضا ولو ماتت امرأة ولها ابنتان وابوان
وزوج واوصت لاسهم من ماله فان الميراث على خمسة عشر للسدس
ثمانية وللأم من اربعة وللزوج بثلثة ثم زاد على ذلك اقل سهام الورثة وهو
سهم احد الاموين وهو سهمان فذلك سبعة عشر وفي الباب حصة على
الصف وهو ثمانية اسهم ونصف وقال ايضا ولو تورت زوجا واخوين
فالزوج النصف والاخوين النصف فاحول الموات من اربعة للزوج ثلثان
ولكل اخ سهم ثم زاد عليه مثل نصيب اخ الاخوين سهم واحد فيصير
للموصي الخمس وهذا قول ابو يوسف في خبره اما ابو حنيفة فلا يرده على السدس

قول ومن قال سندس مالى لفلان ثم قال ذلك المجلس او مجلس اخر له تلك
 مالى واجازت الورقة فله تلك المال ودخل السندس فيه ومن قال سندس مالى
 لفلان ثم قال ذلك المجلس او رعين سندس مالى لفلان فله سندس واحد
 ولفظ محمد بن اضل الحامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يقول
 سندس مالى لفلان وصية ثم قال في مجلسه سندس مالى لفلان قال لغيره
 الاسندس واحد ولذلك ان قال ذلك في مجلسين مختلفين فان قال
 سندس مالى لفلان وصية ثم قال ذلك المجلس قلت مالى لفلان وصية
 فاجاز الورقة فله الثلث كما صحت لغيره عن وعن وكذلك ان قال هذا في
 مجلسين مختلفين الى هنا لفظ محمد بن حمزة الله وهذه من الجواهر والمزاد من
 فلان واللة الثانية هو فلان في الكرة الاولى واصل ذلك ان المعرفة اذا
 اعدت معرفة كان الثاني عن الاول واللة اذا اعدت بده كان الامة
 عن الاولى وهو الاصل الا اذا دل الدليل على خلافه الاسرى الى قوله تعالى
 كما ارسلنا الى فرعون رسولا فنفى فرعون الرسول قال تعالى لا حا ولا
 عليه باربع شهدا فان لم ياتوا بالشهادة وروى عن عباس بن فوفه تعالى
 فان مع العشر يسيرا ان مع العشر يسيرا الزبيل عسر واحد ليس شرب
 ثم لما نحن فيه لما عترف للسندس بالاضافة ثم اعان بالاضافة ايضا كان
 الثاني عن الاول لانه اعيد معرفة وهذا لا يسكل اذا قال ذلك في مجلس
 واحد ان له سندس واحد الان الكلام الثاني خرج مخرج التكرار الا ترى
 ان رجلا لو اقول لرجل عانة درهم ومجلس واحد سوار الاخر عليه الامانة وحده
 فذلك ههنا فان قيل ما الفرق بين هذا وبين رجل طلق امراته في
 مجلس واحد سوار ان يقع عليها كل قول تطلبه قبل الفرق بينهما ان

الطلاق استدا الاقاع والاقاع الثاني غير الاول واما الاقرار فهو خبر
 حتمل انه اذا اذ به اقار الآخر وحتمل انه اذا اقر الاقرار الاول الاقرار
 الاول له سبب قائم بمصرت اليه وقياسه ان المطلق لو اقر في مجلس
 واحد سوار انه طلق زوجته امس لا يكون الا بطلقة واحدة فذلك حال
 الاقرار والوصية واما اذا اقر بالسندس في مجلسين مختلفين لا يكون الاسد
 واحد لان الوصية وجوبها بعد الموت الا ترى ان يقول الوصية ورددتها لا يعتبر
 حال حيي الموصي وانما يعتبر ان بعد موته واذا ثبت ان وجوب الوصية بعد
 الموت يستوي فيه المجلس وغير المجلس واما اذا اوصى له بالسندس غير الملت
 يكون له الثلث فحسب لان الثلث مخصص للسندس بحمل على انه زاد في وصيته
 على السندس فان قلت يرد على ما ذكرتم من لا يمتد في اعانة العلم بعرفه
 او بكرة قوله تعالى انا انزلنا الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من
 الكتاب لان المراد من الكتاب الاول القرآن من الثاني غير القرآن من
 التوراة وغيرها فتنقض قولكم ان المعرفة اذا اعدت معروفة كانت
 الثانية عن الاولى ولذلك قوله تعالى في سورة الروم الله الذي خلقكم من
 ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وسبب لان
 المراد من الضعف الثاني هو المراد من الضعف الاول وهو ضعف الطفولية
 ولذا المراد من القوة الاولى وهو قوة السببية فتناقض قولكم ان
 البكرة اذا اعدت تكرر كانت الثانية غير الاولى وليست لا تسلم
 الساقض لا ناولنا الاصل ما قلنا ونحن على ذلك لما بنا من الدليل ولكن
 الاصل قد يتكرر اذا دل الدليل على خلافه الا ترى ان الحقيقة تتكرر وان كانت
 اضلا اذا دل الدليل المجاز في الامتنين الواردتين قد ذلك الدليل على ترك ما

فما لم ينسب اليه من كون هبة لان من كل امانة فاذا بان وسلم الجار
وان لم ينسب اليه لم يحزن وان كان هذا القول على امر الوصية يكون وصية
والاستحسان وليس لقوله في دار لانه اذا كان من دار وقد اضاف
جميع الدار الى نفسه فلا يضر ان يكون اقترادا اذا قال بيت في دار وطهر
كله للتسوية معقولة كلامه للتسوية لانه في كل بيت الرصا ما وانما لم يمت
هذه المسائل لغير اللوم **قوله** فان ومن اوصى بثلث اذ اوصى اوصى
غنية فان قلت ذلك يعني ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله وله جميع ما
بقى فان العذر في قوله ومعنى قوله وهو يخرج من ثلث ماله الى الثلث
المات في هذه الثلاث الثلث يخرج من ثلث غنية مال الموصى قال محمد بن الحارث
المعمر عن يعقوب بن ابي حنيفة في الرجل يوصي الرجل بثلث ثلثه درهم
فهلك درهمان من ثلث الدرهم وسبق درهم وذلك الدرهم يخرج من الثلث
ما يكون له الدرهم كله وكذلك اذا اوصى بثلث ثياب له من صنف واحد
فهلك ثلثها وبقى الثلث فله الثلث الباقي كله وان اوصى بثلث ثلثه من رقيقه
فهلك ثلثان وبقى رطل من ثلثه الثلث ولذلك الدرد والمخلفه الى هذا
اصل الحارث المعمر وقال زفر الموصلي ثلث الدرهم الباقي لا يخرج وعمل
هذا الاختلاف كل ما كان من جنس واحد فلو كان ثلثة اثواب من صنف
واحد فادعى رجل بثلث هذه الاثواب الثلثة او كان له ثلثة اوقية بثلثها
لرجل فله ثلث ثلثان وبقى واحد فعندنا للموصي جميع الثوب الباقي وجميع
الثلثة الباقية وعنده له ثلث الثوب الباقي وثلث الثلثة الباقية ولذلك
المكيل وكذلك الموزون ولو كانت التسوية في احوال مختلفة ما كان له
ايل وقت وعظم فادعى ثلث هذه الامناف لرجل فله ثلثان وبقى

فما لم ينسب الاصل لانه لو كان المراد من الكتاب الثاني هو الاول لكان للمصدق
والمصدق واحد او ذلك لا يجوز وفي الالة دليل على انها غير الالة فان
مصدقها لا يثبت يدعي الكتاب فلو كان الكتاب واحد القال مصدقا لنفسه
وله ان الالة الثانية دل الدليل على ذلك والاصل لانه لا يستتبع
على انه ادنى لثبات الالة رطقت كما قد ثبت الله تعالى على حوله الاسان
من طالع لكان من ضعف الموضع من قوة الموضع والضعف الذي قبل
قوة الشبهة هو ضعف الطغولية لانه كان المراد من الموضع الثاني
هو الاول والقوة التي قبل ضعف الشبهة والضعف هي قوة الشك
فكان المراد من القوة الثانية هي الاولى فان القوة احوالها في دار
تلك الوصايا واذا قال الرجل بثلث دار فلان وسدس دار فلان
اربع دار فلان عمات كان معنى القياس ان يكون هذا اما لا
وفي الاستحسان يجوز ويكون وصية بمعنى يكون وصية بلا ذكر الوصية اذا
كان القول في الموضع وجه القياس ان طاهر كلامه الهبة والهبة لا يصح الا
بالقبض الا ترى انه لو قال عمدي هذا فلان كان ذلك هبة ولا يجوز
الا بالقبض فلهذا هبة ووجه الاستحسان ان ذلك الموضع الربيع
يجوز في باب الوصية والحال حال الوصية اذا كان الرجل مريضا واذا كان
الحال حال الوصية هبة وكلامه الى الوصية نحو تالحي كلامه ولو قال
عمدي هذا فلان او ذاري هذه فلان هبة هبة ولا يملك على الوصية
الا ان يذكر الوصية ويوضح فيه بالقياس لا ينسب وكلامه دليل الوصية
فان القصة ارضاء اذا قال فلان سدس دار اربع دار او بيت
في دار او بيت درهم في مالى هو اقرار لانه اقر له بالتسوية ولو قال فلان درهم

صنف واحد اعني في الابل او في البقر او في الغنم فلموصي له تلك الباقى
وقوله جميعا وجه قول زفران الموصي لما مات في المال مشترك بين الورثة
والموصي له والمال المشترك اذا هلك بعضه هلك على السوية وما بقي يبقى على
السوية فلو كانت ههنا الذي هلك هلك الابل والدرهم يبقى الابل ويقول زفر
ماخذ وهو القاسر وجه قول في حصة وصاحبه ان التركة لما كانت واحدا حق
الموصي في الثلث المصنوع في الثلث الشايع لان ما حمل السهم فليس فيه
من الحصة والسهم القدر من ذلك سواء الا ترى ان العشرة من عشرة اقسمة والفقير
منها سوا اولاد ذلك لم يلحق في حق الاجار في القسمة بل للقاضي ان يقرر
نصيب الموصي له من هذه الدارهم الثلثة مع عينة الموصي له ولو امتنع احد الورثة
بحسب القاضي على ذلك ولو كان حق الموصي له في الثلث الشايع لم يلحق في ولاية
الجبر على القسمة وولاية الافراز اذ ما مع غيبة بعض الشركاء كانت الوصية بثلاث
تامة دأهم كالوصية بالدرهم ولو كانت الوصية باسم الدرهم كانت الوصية بكما ان كان
الدرهم خرج من الثلث فلو كانت ههنا مثاله من باع وصية من الخطبة فملك جميع
الخطبة الا بغير او احدا انصرف السع الى الدرهم الباقي حتى يوصى بالباقي بصله
الى المستر في تلك الوصية قال الفقهاء ان الثلث وتخرج الحاصر وهو قد انفقوا
انه لو استحق الدرهمان وفي الدرهم والدرهم الباقي الموصي له فلو انك اذا هلك
الدرهمان وفي الدرهم قال لذلك الباب من صنف واحد وان لم يكن الثياب
امتلا بمساواة ولهذا ضمن بالقيمة لا بالمثل ولو باع احد الاثواب المثلثة لاصح
ولكنه الحق الاثواب اذا كانت من جنس واحد وباب الوصية بالامتثال المتساوية
لان القسمة من باب القضا والمفاوت من الثياب في الجنس الواحد يعقل فكان للقاضي
ان يخطها بالامتثال المتساوية بخلاف السع لان السع ليس من باب القضا بخلاف
الامتثال لان ضمان المقدوات مقيد بالمثل والقضا بالقيمة اقرب الى المماثلة

لان فيه مماثلة من حيث المالملة والتقوم فتمثل القيمة المدفوعة على كل حال واليوب
لاما لم يمدفوع على كل حال وقد عاينه في الصورة وقد لا تماثل والصورة
تكون للمعنى ارجح فكان القضا بالقيمة اولى فاما اذا كانت الوصية بثلاث
الاخماس لمختلف بحق الموصي له في المشاع دون المصنوع حتى لا يكون للقاضي ولاية
الافراز والجبر على القسمة ولا يكون القضا ثلثها كانه ضاوا حاضها فكانت
وصية ثلث كل واحد منكم والدور المختلفة كالاخماس لمختلف للثمة
التفاوت من الدار من في المنفعة والضيق والسعة وقرب الماء وبقول
والامن وحسن الخمران وهو ذلك فكانت محلفة بالاخماس لمختلفة
فكان الموصي له بثلث الباقي ولذلك الرقس الثلثة من جنس واحد لمثولة
الاخماس لمختلفة للثمة التباوت ولهذا لا يصح التوكيل لتوا عبد
عينه اذ المسمى المنع في الاخماس المختلفة هكذا الجواب محمد في الجامع الصغير
في الدور والرقس بلا خلاف فيل هذا قول في حصة فاما على قولها فالدور
حس واحد ولذلك الرقس حلس واحد فلو كان الموصي له العبد الباقي والدار التامة
لا للقاضي ان يقسم قسمه واحدة لجميع نصيب كل واحد منهم في عهد باعتبار
القيمة لا اتحاد الجنس الى هذا مال القيمة ابو الليث وخير الاسلام وقاضي طر
ومل المدكر في الجامع الصغير قول الحل لان عندها لا يحج على القاضي
القسمة بل بخوزله القسمة وبخوزله ان لم يل الى مذهب الحنفية فقبل
القسمة لم يكن الرقس ملحقا بالامتثال المتساوية وصار نظير الاخماس
المختلفة اذا هلك اشان منها كان الموصي له الباقي بالاجماع فلهذه
وقال الفقيه ابو الليث وهما بثلث الرضا بالاصل وهذه السئلة بل اذا
اوصى لرجل بثلث من هلك الثلثان واستحق الثلثان وفي الثلثان كان السبي

الشئ ما يحتمل الصفة انصرفت الوصف الى الساق وان كان الشئ ما لا يحتمل القسم
 ليس من الباقي الا ان ذلك ان اوصى بملك القنم او بملك الثياب
 من جنس واحد او من جنسين من الحمل والوزن هلك الملكان فالباقي كله له لانه لو لم يهلك
 شئ واسعه الى القاضى كان القاضى ان يحل هذا الباقي للوصى فلهذا بعد
 هلاك الملكين كان يحل ذلك الملك له واما اذا اوصى بملك ثياب مختلفة
 او ذواب مختلفة هلك الملكان وبقي الملك لسائر الباقي لانه لا يملك ولو لم
 يهلك شئ واسعه الى القاضى لم يبق القاضى ان يدفع هذا الباقي اليه فلهذا
 بعد هلاك الملكين لم يحل له ان يدفع اليه لانه لا يملك من الوصية الا ثلثه ولو
 كان اوصى بملك العبد هلك الملكان وبقي الملك في قول الى حصة له ملك
 الباقي وفي قول الى يوسف ومحمد الباقي كله لان من اصل الى حصة له لانه
 قسمه الرقيق لانه عتقه عتقه احسانا بحصه وهو يوسف ومحمد برات
 ذلك ولذلك اذا اوصى بملك ذور مختلفة فاستحق الدار ان يملك
 ذوا واحدة فحول هذا الاختلاف لان من اصل الى حصة انه لا يملك جمع
 الاصباف ذرا واحدة وهو برات ذلك ولو انه استحق الملكان معا
 وبقي الملك فالباقي كله له في قولهم جميعا لانه في ملك الوصى **قوله** قال
 ولو اوصى بملك ثياب هلك ملكها وبقي ثيابها وهو يخرج من ملك الباقي
 من ثوبه لم يستحق الا ملك ما بقي من الثياب اي بان العبد ورى في حصص
 وهذا الدورى في الثياب المختلفة الاحسان فاذا كانت ثياب من جنس
 واحد كان جميع التوبط الباقي اذا احسان يخرج من الملك كالدورهم
 الباقي وقد مر البيان مستوفى في قول هذا **قوله** ولذا التمثل
 والموردون فلهذا ان عتقه الدارهم فلهذا جميع الباقي **قوله** وتثل

ساق
 لانه لم يملك

هذا

هذا اقوالا حصة ووجه اي هذا الجواب في الرقيق والدور المختلفة اذا بقي
 واحد وهو ان لا يملك الا ملك الباقي هو قول الى حصة خاصة وعندها
 له جميع الباقي وتثل هو قولهم جميعا وقد مر ساقه في قول هذا **قوله** والاول
 استنبه للفقهاء المذكورين الذي تثل ان ذلك الجواب ليس الى حصة ووجه استنبه
 لانه هو الى حصة رضي الله عنه للفقهاء المذكورين وهو انه لا يرى الحول على القسم في الرقيق
 والدور المختلفة لانه يحل احسانا بحصه فلهذا بعد هلاك الملكين الباقي
 وعندها له جميع الباقي لانها محلة من حصة واحدة **قوله** ويدور ذلك بعد
 الجمع اي ويدور الاحتمال بعد جمع نصيب كلهم في العبد الواحد والدار
 الواحدة معناه ما ستر قبل هذا وهو ان قيل القسم لا يملك الرقيق
 ملكا بالامثال المتساوية عندها ايضا فيصير ملكا لاجناس مختلفة فلهذا
 الموصى له عندها ايضا ملك الباقي من الرقيق والاختلاف في الجواب ساقه ان
 القاضى يحل ان يقسم الدور والعبد حصته واحدة اذا اراد ان يملك المصلحة وذلك
 بان زاهر مستقر من اما قيل ان يرى ذلك ولا يجوز فانه في انفسهم متساوية
 فانه ما في الباب التفاوت فكان الاصل فيه ان لا يخرج من اصل الشريك
 في عين منعه وذهب شيخ الاسلام على الدين الاستحسان في حارة العين
 والدين الى ان هذا قول الكل في العبد والدور جميعا **قوله** قال ومن
 اوصى بصل الف درهم وله مال عين ودين فان خرج الالف من ملك العين دفع
 الى الموصى له اي قال العبد ورى في حصصه وقامه منه وان لم يخرج دفع اليه
 ملك العين وكلما خرج من الدين اظلمت حتى مستوفى الالف وذلك
 لان الموصى له مستوفى الدين والاصل في الشريك ان يوفى كل واحد
 من غير ان يعجز عن كسره في حق الاخر فان خرج الالف من ملك العين دفع الالف

الميت منهما لغو فصار كما اذا اوصى لزيد وجدا او حمار فان الفدية او المثلت في كتاب
 ثلث الوصايا وروي عن ابى يوسف انه قال ان كان الموصي لم يموت احداهما فالوصية كلها
 للميت وان لم يموت الموتى فلي نصف الوصية لان الموصي اذا لم يعلم بقصد كل واحد منهما
 نصف الوصية فلا يثبت للميت من نصف الوصية وقال في شرح الطحاوي ولو قال اوص
 ثلث مالي لعمرو ولزيد كان نصيبهما ينظر ان كان زيدا وقت الموت فقبره
 قال ثلث منهما وان لم يكن فقبره او مات قبل ذلك بطلت حصته واسقطت الى
 الورثة ولعمرو ونصف الثلث ولذلك لو قال اوصيت سلت مالي لفلان وفلان
 اخرا ان كان في الدارين ينظر ان كان في الدارين قال ثلث منهما نصفي وان لم يكن بطلت
 حصته وعادت الى ورثة الميت ونصفي الثلث للاخرا ولو قال اوصيت ثلث
 مالي لفلان ولعمريه فان الثلث كله لفلان لان الاضافة الى العقب لا تنفع لانها لا
 تحتجان معايدا لان العقب يكون بعده **قوله** وان قال ثلث مالي بين زيد وعمرو
 وزيديت كان لعمرو ونصف الثلث وهذا من مسائل المتصوفين انما انما فان
 في شرح الطحاوي لو اوصى بثلث ماله لفلان ولواحد من ورثته فانما جاز سائر الورثة
 بطلت الوصية وحق الوارث ونصفي الثلث لعمريه ولا يكون صحيح الثلث للاجنبي
 لان اضافة الوارث له محاجة الاثرى لو اوصى بثلث ماله لفلان سائر الورثة جاز بقدا وصي لفلان
 منهما نصف ثلثه لو كان ذلك وقال فيه ايضا ولو ارث الموصي اقرب قال الواحد من ورثته
 وللأجنبي كما اذا امتر لها ماله درهم ونصافا فماتت بالشرعة فان هذا الاقرار
 باطل وحقها جميعا اما وحق الوارث فلا يسكل لان ذلك وصية ولا وصية لوارث
 ولذلك وحق الاجنبى لان الاقرار واحد فلو قلنا يجوز وحق الاجنبى للوارث
 ان يخل منه نصف ما قسمه له ان يرجع بذلك في الشرعة ثم للوارث ان يخل
 مودى الحوا والاقراء كما جاز لان الاقرار اقرار واحد فان اطل في نصفه
 بطل وقوله وان اطل الاقرار انقسم الشرعة بين الورثة فيما اصابته من الوارث المقتولة

من

من ذلك بغير منه ومن الاجنبى الى تمام الاقرار وما زاد على ذلك يكون للوارث
 لان من رجعهما ان هذا الاقرار دين على الميت والدين مقدم على الميراث هذا اذا
 تصادقا ولو اترك الاجنبى الشرعة مع الوارث وقال كان لي حصة مائة على الميراث ولا ادرك
 اكان للوارث لم لا الوارث بحد فته او كذب فالاقراء ما طل ايضا عند اجمعه
 وابو يوسف ما ذكرنا انه لما رطل وحق اكلها رطل وحق الاخر لان الاقرار اقرار
 واحد وعند محمد لما اترك الاجنبى شرعة الوارث او كذا فان الاقرار وحق الاجنبى
 صحيح ويكون له خمسة ثم لما رطل الاقرار عندها كان المال سوا ثلث الورثة المثلث
 فما اصابته الوارث المقتولة فانه ينظر ان كانا متصارفان فقد ذكرنا حوايه
 وان كانا متباينين فان اصابته الوارث المقتولة فانه ينظر ان كانا متصارفان
 المقتولة فانه ينظر ان كانا متباينين ولا يترك للاجنبي منه لانه يترك في ذلك وان كان
 الاجنبى كذبه وهو بصدقة فالجسم من تمام اصابته الاجنبى لانه لما صدقة الوارث فقد
 اقرانه كان له على الميت خمسة فانه مقدم على الميراث الا انه ادعى الشرعة فيه
 وهو كذبه والشرعة قال قول قول الاجنبى وما خذ ملك الجسم من كل هذا ان شرح
 الطحاوي للاتمام الاسمي في رجة الله **قوله** قال ومن اوصى بثلث ماله ولا مال له
 والثلث مالا استحق الموصي له ثلث ماله عند الموت او فان القدر في حق
 وذلك لان الوصية عقد مضاف الى ما بعد الموت لانه يملك بعد الموت وله ردا
 لقبول القبول والرد بعد الموت فكان وجود المال عند الموت شرطا لاقتلاه
 والمضاف الى الشرط كما لو جع عند وصاء كانه فان عند الموت ثلث مالي
 لفلان فاستحق ثلث ماله في تلك الحال ولا يصير ما قبله **قوله** كما من
 اشارة الى قوله لان الوصية عقد استتلاف مضاف الى ما بعد الموت
قوله ولو اوصى بثلث غنمه فله ان الغنم قبل سوتة او لم يكن له غير الاصل
 فالوصية بالملك وهذا من مسائل الاصل ذكرها بصري على مسئلة المحصر
 وذلك لما ذكرنا ان الوصية ايجاب بعد الموت فمعنى قيام ما اوصى به بعد الموت

قال في جارية وليس في السبي جارية يعطى له قدر ماله جارية فدل ان ذكر الشاة
مطلقا ومعنى المالك سواء اذ لم يكن له غيره في الحال ولذا قال في حطة
من مال او ثوب من مالي **قوله** ولو قال شاة من غنمي ولا غنمي له فالوصة باطلة وهذه
من مسائل الاصل ذكرها تفصيلا ايضا فان الحاكم السهردي والكافي لوقال شاة من غنمي
او من جرح من غنمي وليس له غنم ولا حطة فالوصة باطلة فان روي الكافي
لانه لما اضافة الى الغنم علمنا ان مؤنة الوصة عن الشاة لانه حقه حصة
من الغنم وانه يطلع جزء الغنم بصورة ومعناه وصارت الوصة لشيء معدوم
ولا حصة الغنم بصورة ومعناه فمادت وصة شيء معدوم ولا حصة له عند
الموت ايضا فلا يصح حلق ما اضاف الى مطلق المالك **قوله** وعلى هذا يخرج ليس
من المسائل فان لرحي في حرة قال جماعة عن ابى يوسف ورواية الاوصى
الرجل فقال لزيد شاة من غنمي او قال بخله من نخلي او قال جارية من حوارك
ولم يقل في شيء من ذلك من غنمي هذا ولا حوارك هو لا ولا نخلي هذا فان الوصة
في هذا نوع يوم يموت الموصى ولا يقع يوم يقتسمون ولو ماتت غنمة ملك او ما عساه
فان شاة من حوارك او مات حوارك فليست في غيرهن او باع النخل فليست في
غنمي قال الموصى له بخله من نخله يوم يموت لان الوصة وقعت يوم مات
وليس للموت ان يعطى غيره من ذلك ولكن يعطونه من ذلك اي ذلك شاة فان ذلك
الغنم قبل ان يموت الموصى او ذلك الحوارك قبل ان يموت الموصى فليست الاولاد
الامهات من ماله الموصى لان الموصى ان يعطى ان شاة او من الاولاد وان شاة
من الامهات من قبل ان الوصة انما وقعت يوم مات على شاة من غنمي
وعلى جارية من حوارك ولم يقل الموصى هذه موصى لشيء غيره فان اختار
الزينة ان يعطى شاة من غنمي ولها ولد وله شاة فعزيت الموصى فان ولدها
يبيعها ولذلك صورها ولها ان اختار وان يدعوا لها اليه فتقومها الوالك

قال شيخ الاسلام على الدين الاسيحي في شرح الكافي ولم يذكر في كتابه اذ لم يذكر له
غنم فاستفاد ثم مات هل يصح الوصة اخذت منها فيه فان قالوا يصح انه
يصح لانه يعتبر قيامه عند الموت ويؤخذ قبل ذلك ففضل الا ترى ان الحكم فيه
هذا لو كان ذلك المالك فلذا ابا اسم السوء يعني لو اوصى الرجل بثلث ماله لم يطل فذلك سنة
المالك والى ما لا اخر كان ثلث ما اكتسبه للموصى له والمالك لم يمس الحسن والغنم
اسم السوء في غير ما ذكر باسم الجنس يعتبر الموجود وقت الموت قلنا انما ذكر باسم السوء
لان الوصية وجوبها وقت الموت وقال بعضهم ان اكان له غنم فملك فاستفاد
غنم اخر بطلت وصته لانه اضاف الى مال خاص وصار بمنزلة المعين قال النعمان ابو
السنن حات كانت الوصايا هذا القول ليس يصح عندنا لانه اضاف الوصية الى
غنم مرسى من غير ان يصار بمنزلة اضافته الى تلك المالك **قوله** ولو قال له
شاة من مالي وليس له غنم اعطى منه شاة ذرة يسرى ايضا قال الحاكم والكافي
ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم فذلك حار يعطى له منه شاة وذلك لانه لما
اضافة الى المال وصية لا توصد الى المالك علمنا ان مؤنة الوصة ماله الشاة لا وصية
ماله موجود في مطلق المالك قال شيخ الاسلام على الدين في شرح ولم يذكر في الكتاب
انه لو اوصى بشاة ولم يقل من ماله فان احله وقد اخذت منها فيه مستأجنا بعضهم
قالوا لا يصح لان الشاة اسم للصورة والمعنى انما صرفنا الاسم الى المعنى بدل الالة
الاضافة الى مطلق المالك ولم يوجد هذه الصورة والمعنى انما صرفنا الاسم الى المعنى بدل الالة
موقوف على الموصى المالك فمعطى له شاة او قيمة شاة فيصير لقوله شاة
من مالي ولا يصح لقوله شاة من غنمي او قال من حوارك حتى لا يمت له الوصة
اذ لم يكن له غنم او حطة لانه اضاف الوصة الى غنمي او الى حطة والهدا
القول ذهب الفقهاء الى ان كانت الوصايا وقد ذكر في السيرة الكبيد
مسئلة تولد هذا الوجه وهو ان الامام اذا انفصل سرية وقال من قتل
فسيلا فله جارية من السبي وفي السبي حوارك يعطى لمن يملكه الحارة ولو

والصوف والشرايين الرصعة وحت له بها يوم مات الموصي فاما الاولاد الذرى للثمة
فلما مات الموصي والصوف واللبس ليس له من ذلك شيء قال ابو الحسن يعني اذا كان
الصوف مجنونا قبل الموت واللبس مملوكا قبل الموت عمر قال الموصي ولو كان قد
اوصى له ثمة من غنمى هذه او قال قد اوصى له ثمة من ثمة من ثمة هذا او قال قد
اوصى له ما حوى جاريته هاتين فهذا انما هو على هذه الغنم باعتبارها وعلى النخل
يعني وعلى الجوارى باعتبارهن لو مونت الغنم والجوارى او ما على النخل بطلت وصية
فان ولدت الغنم او ولدت الجوارى في حصة الموصي فم اذا الورثة بعد الموت ان
يعطون من الاولاد لم يكن لهم ذلك لان الوصية على الغنم باعتبارها وعلى الجوارى
باعتبارهن وعلى النخل بعينه فان اعطيت ثمة او جارية او نخلة اتبع الحارة ولها
والثمة ولها والحالة غيرها ولا يتبعها ما كان قبل موت الموصي من قبل ان
انما وجب له ذلك بالموت على ذلك الشيء بعينه فان كان الورثة فلا سهم له
الاولاد والفقير شيئا وان كان بعد موت الموصي فانه يلزمهم ذلك بغير موت
يقتت اذا اختاروا دفع شيء من ذلك وقال كان له ولد بعد الموت او من قد
اسمى له عتق وعوض وان قال قد اوصى ما حوى جوارى هو لا او ثمة من
عنى هذه فولدت الغنم والجوارى بعد الموت للورثة ان يعطوا الجوارى ثما
ولم الغنم ثما وان كان اعطى بغيره وله فان ارادوا ان يعطوا من
الاولاد دون الامهات لم يكن لهم ذلك وان مونت الامهات لهما الا واحدة
كان حقه في هذه الواحدة خاصة عليهم ان يدفعوها فان كان لها ولد معها
ولذلك ان كانت نخلة يتبعها غيرها فان مونت الامهات كلها واخر النخل
كله وقد بقي له غيره فان على الورثة ان يدفعوا اليه اى حصة النخل شئوا ذلك
اثنى النخل وموت سهمه او الاولاد ثما ولا يصلح وصية الى هذا لفظ
الوصي حجة الله في محضه **وله** فان ومن اوصى ثمة لاهيات اولادهم

بلا ولا وصية او المساكين ولهم ثمة سهم من خمسة اسهم او قال محمد في الجامع الصغير
ولفظ محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة ورجل اوصى ثمة لاهيات اولادهم ثلاث
والفقر او المساكين قال يعقوب الثلث على خمسة اسهم لاهيات اولادهم ثمة سهم
والفقر اسهم والمساكين سهم الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر فيه
الحاوي من ابينا وقال الصدر السهم درجة الله في سرح الجامع المعتمد وذكر
عن محمد بن عيسى هذا الكتاب ان يعقوب على سبعة اسهم سهمها الفقير او سهمها المساكين
والثلاثة اثنى وجه قول محمد ان الفقير اجمع فله ذلك المساكين واسم الجمع في باب الميراث
بما اول الاثنين فصاعدا الا بذكر الميراث لانه اولى فلا سهم للسيد ولا لغيره
الاثنان منهم فصاعدا الا من الثلث الى السدس فكل من الاسمين لهما حصة الجمع
فما كان الاثنان حصة الجمع والميراث كان لهما حصة الجمع في الوصية ايضا لان الوصية
اخت الميراث لا لكل واحد منهما يحصل به الملك بعد الموت ومن الفقهاء والمسكين
معاينة بدليل العطف وقوله تعالى اما الصدقات الفقير او المساكين لا
العطف بمعنى المعافاة لان الشيء لا يعطف على نفسه فكل الفقير اسهمها والمسكين
سهمها واهيات الاولاد بغيرهم من عدد رؤسهم وثلثه مملوك لاهيات
اسهمهم وهذا لا عدد هفت محصور بخلاف الفقير او المساكين فملوكهم سبعة
ولا في حصة وان يوسف ان الفقير اذوت بلام التعريف ولذلك المساكين
ولام المعرفة بما اذبه الحسن ان الميراث معهم في الحسنة بقا والاذنى مع
احتمال لكل الا بذكر الميراث لانه لا يحل ان المساكين بعد ولدت من حلف لا
يترفع النكاح من كاح امرأة واحدة ولذلك من حلف لا يكمل النكاح
بمكلم واحد ولذلك من حلف لا يستوي النكاح يقع على الواحد فيعبر عن كل
فريق من الفقير او المساكين واحد اهيات الاولاد ثمة فيقسم الثلث على خمسة

اسهم وعلى هذا الواضحة ثلث ماله لفلان والمساكين يكون نصفه لفلان ونصفه
للمساكين وعند محمد بن يقطين ثلث ثلثه لفلان وثلثا لفلان **ولم** لفلان **ولم**
وادناه والمساكين احتجوا به عن فضل الزكاة لانهم اريدوا بالجمع الواحد بالجمع
من اصحابنا كما وقوله تعالى انا الصدقات الفقراء والمساكين وقد روي عن ابي
يوسف انه جعل الفقير والمساكين واحدا اقال الكوفي في محصره قال في سماعه
سمعت ابا يوسف في رجل اوصى بثلث ماله للبايعين والفقير والمساكين قال
وهذا قول ابي حنيفة الثلث للبايعين وهو الصواب الذي في الرمانه اذا كان
محتاجا والفقير وهو المحتاج الذي لا يطوف بالانوار والمساكين وهو الذي
يسأل ويطلب وقال ابو يوسف هو على خبرين الفقير والمساكين واحد والبايع
واحد وقال في هذه المسئلة عن ابي يوسف هو في قياس قول ابي حنيفة
على ثلث البايعين سهمهم والفقير سهمهم والمساكين سهمهم وفي قول ابي حنيفة
صاحب الزمانه سهمهم والفقير والمساكين سهمهم الى هنا لفظ الكوفي في محصره
قوله قال ولو اوصى بثلث لفلان والمساكين ونصف لفلان ونصف للمساكين
عندها وعند محمد بن ثلث لفلان وثلثا للمساكين اى قال محمد بن ابي حنيفة
وهذا بناء على ما في المسئلة المتقدمه وهو ان الجمع في ما بالمساكين يتناول
الاشقين فيكون للمساكين ثلث الثلث على محمد بن ثلث لفلان ونصف لفلان
والله اعلم بعلم العباد وادناه الواحد فيكون النصف من الثلث للمساكين
قال في سماعه السرحى واصل هذا انما اذا اوصى بثلثه للمساكين عند ابي حنيفة
وان يوسف بن الوضوح يصفى الجميع الى مسكين واحد وعند محمد بن ابي حنيفة
الا الى مسكين واحد **قوله** قال وفي اوصى لرجل مائة درهم ولاخو مائة درهم
لاخو قد اسركك معهما فله ثلث كل مائة اى قال في الحاشية المصنف محمد بن يعقوب

عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يوصى للرجل مائة درهم ثم يوصى لآخر مائة
درهم ومبينين مفتقرين او يقول لاخو قد اسركك معهما فان له ثلث
كل مائة منهما الى هنا لفظ ابي حنيفة الصنف وذلك لان السيرة تقضي
المساواة لقوله تعالى وان كانوا لشركى ذلك هم شركاء في المال
ويستوي في الثلث الدور والامانة جميعا فكذا هنا كما اضاف الشريك اليهما
وجب ان يساويا كل واحد منهما وذلك لابلون الامانة بحقل له ثلث مائة
بذل كل واحد منهما ليصير له مثل ما في كل واحد منهما وقال في صور ومحمد
اذ كان اوصى لرجل باربعة مائة ولاخو مائة ثم قال لاخو قد اسركك بما
اوصيت لهما كان له نصف كل مائة بخلاف المسئلة الاولى قال في الحاشية الاسلام
البيروني في شروح الحاشية الصنف وهذا قولهم جميعا عموما انما لم يحفظوا
فصاعا عن ابي حنيفة وليس هذا الاول لان في الفصل الاول مسكن
التسوية من كل وجه منهم جميعا وفي الفصل الثاني لا يملن التسوية سهم
جميعا فانصرف الى التسوية مع كل واحد منهما لا تعلقا اوصى لاحدهما بالمالين
ولاخو باربعة مائة لم تجب المساواة فيما بينهما فلي قال في الحاشية اسركك
في وصيتهما علم انه اذا ادى المساواة مع كل واحد منهما فله انما حذر
في كل واحد منهما نصفه ولذلك لو اوصى لاحدهما بجارية ولاخو
بجارية اخرى وصيتهما سواء كان له نصف كل واحد منهما لان القول
بالاستواء على الاحتجاج غير ممكن وقال في الحاشية ابو الليث في قياس
قول ابي يوسف ومحمد بن ثلث من كل واحد منهما وفي ما روي ابي حنيفة من كل
واحد منهما نصفها لانه لا يرى قسمة الرقيق فصا في قوله وصيتهما مختلفتين
وابو يوسف ومحمد بن ثلث قسمة الرقيق فصا كانه اوصى بالثلاثة او بالالف

لهذا انما اشركنا ما لنا بينهما كما قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير
وهذه المسائل من الخواص **قول** علاما للفظ اي بقوله اشركك **قول**
قال ومن فأت لفلان على دينه وصدق معناه فان ذلك لو رتبته فان
صدق ال الملك اي قال الجامع الصغير وصوبته فيه محمول عن يعقوب عن
ابي حنيفة في الرجل يرضع الوفاة بقول لورثته ان لفلان علي ديننا
فصدق فيما قال ثم موث قد يصدق فيما رتبته ومن الملك قال
صاحب الهداية وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق وجه القياس
انه اقرب من محمول لا يعرف قدره ولا يمكن الحكم به الا بالبيان وامر بالمصدق
بخالف للشرح لانه استصدق المدعي من غير حجة فلا يعتد وجه
الاستحسان ان المقترضة قد نهد الكلام تقدم فلان على الورثة
وهو ما لك لذلك في الملك بطريق الوصية وهذا الاية كذا يعرف اصل
الحق دون مقداران يسعي في مجلس دينة عند محول ذلك وصية
بلون تقدم بها الى الموصي له بقدرها ما شاء كما به قال اذا حكم فلان
وادعي من مالي فاعطوه ما شاء ولو قال هذا صح كالملة وتكون اتفاق من الملك
لا غير فكذا هذا الانية وصية والوصية جوازها في الملك قال في الجامع الصغير
فان كان وصي ح ذلك بوضعا غزل الملك لا يحار الوصايا والمسلمان الورثة
وقيل لا يحار الملك اقرب واليه ما شئتم وقيل للورثة اقرب واليه ما شئتم
فتؤخذ احبار الوضاي استلت ما اقربوا الورثة سلبا ما اقربوا وذلك لان
حق احبار الوضاي معلوم وهو الملك وحق الورثة ايضا معلوم وهو المسلمان
ما احق هذا الرجل ليس يدن معلوم ولا وصية معلومة لكنه ديني حق
المستوفى وصية وحق التفتيد فاذا اذنا الملك والمسلمين فلما ان في الترتبة

دنا

دنا ما اتقان المصيبين ووصيب الموصي له وفي وصية الورثة وهو موقوف لكل
دوني بالبيان ثم يؤخذ احبار الوضاي ما شئت ما اقربوا والانية ما اجتن
الرجل وصية وحقهم وما فضل من الملك بلون لهم وموخذ الورثة سلبا
ما اقربوا وما فضل من التلمين بلون للورثة لان الدين المقرب به صادر
مقتضا فلم يبق المقرب له بالدين حق في الوصية والميراث حتى اذا قال الموصي
له ان الدين مائة يعطى المقرب له من محمول تلك المائة مما في يد الموصي فان
فضل شي يكون له والا فلا وان قال الورثة الدين ثمانمائة يعطى المقرب له من
محمول تلكا ذلك وهو الما بيان مما في يد الورثة فان فضل شي يكون
لهم والا فلا وفي الاقربان فائدة اخرى وفي ان احاد الوصية يدون يعرف
الحق والصور له والاخر الذ واجد ويجوز ان يختلفوا على الفضل ان ادعى
الخصم ذلك وبعد الاقربان يصح اقربا كل فريق فيما في ذلك فلا نزاع قالوا وعلى كل
دوني من الموصي له والورثة الممن على العالم ان ادعى المقرب له بالدين بيان على ذلك
لانه الممن على ما جرى دينة ومن غير لا يمكن فعل نفسه فلا خلاف على البيات
قول قال ومن اوصى لاجنبى لو اذنه فلا يجنبى نصف الوصية وبطل وصية الوارث
اي قال في الجامع الصغير وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي
الله عنه انه قال اذا اوصى لوارث ولا جنبى بوصية طارت وصية الاجنبى
وبطلت وصية الوارث الى هنا فظلل صاحب الجامع الصغير وذلك لان الاوصا
انما تصرف واستدا ايجاز مفع وحق من يستحقه ولا يهجم وحق من لا
يستحقه ولا يسل حق احداهما سلكا ان حق الاخولان الترتبة بينهما من حكم
الاحبار وقد تعذر الاجابة وحق احداهما ولا يلزم من ذلك ان تنقد والاخبار
وحق الاخر لانه استدا انصرف وتغل هذا اذا اوصى للقاتل والاجنبى بخلاف

ما اذا اوصى لم يمت تحت كل الوصية التي لان المثل ليس باهل للوصية
لانه لا يمتلك مالكا وحلان ما اقول الميراث الوارثه والاجنبى بعين او دين محمد
الاجنبى متساوية الوارثه او ذ الوارثه الافراد لم يصح نصب الاجنبى عند ابي
حسنة والى يوسف وقال محمد لم يصح نصب الاجنبى لان المثل ليس باهل للوصية
فولهم لان الافراد ليس بملك مستد ابل هو ابل عن ما في نصيبي في محبوا
به والمحبوبه هو الدار المستور ولا سبيل الى ابياته بالانه متساو لان الوارثه
الوارثه فيه متساوية ولا سبيل الى ابياته فلا استواء لان لا يصير خلاف
ما اخبر به المفسر فان الميراث المحبوبه وهو متساوية العلة لم يصح المحبوس وهو
متساوية الحكم الحكم لان بناء على ذلك وجه قول محمد ان الافراد الاجنبى صح
والا سبيل لشركه الوارثه فان ا محمد شركه الوارثه لم يحصل الشركه في
الافراد فان ا اصدته فقد انت السركه بعتله فيصير مستحقا لمثل
نفسه قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا اوصى الرجل بعينه لبعض ورثته
والاجنبى حازت حصه الاجنبى ورجل حصه الوارثه ولذلك الوصية للقاتل
والاجنبى وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسميني في شرح الكافي ومن الناس
من قال بغيره فالوصية كله الى الاجنبى لان القاتل والوارث لا يضل مستحقا
فضاء كما لو اوصى لم يمت تحت الوصية في الكتاب لان الوصية للوارث
او القاتل ليس باهل لهذا يجوز ما جازة الورثة فان اضاف اليها انفسهم
عليها لم يطل بالرد وحق اهلها وفي حق الاجنبى حصته كما اذا اوصى
لاخيهين بعد ثم رد احدى او مات لم يمتل حق الاخر كذا اهداوه في
حلاف ما اذا اقول وارث اجنبى انه لا يصح وحق الاجنبى ايضا لان الوصية لغير
الاجنبى يورث الى الفساد في الثاني لانه لو صح وحق الاجنبى لشركه الوارثه لم

وحيثه ثم يشاؤكم ثم بطل حصته فلا يزال هكذا الى ان يمتل كله وفي الاصل
وهو الاصل الثاني في هذا الان حصه احدى امتان عن الاخرين وطلان
اعني بقول الوصية صحاحه في حق الاجنبى ورجل الوارث **قول** فان ومن
كان له بنت او اب جدي ووسط وددى فاقضى لكل واحد من اجل فضل قضاء ثوب
الابن والى ما هو الوارثه محمد ذلك فالوصية باطلة اي فان في الحامع الصغير
وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اوصى لثلاثة نفر فقال فلان
هذا الثوب الجيد ولفلان رجل اخر هذا الثوب الوسط ولفلان رجل اخر
هذا الثوب الردي فمات الموصي فماتت واحدة من الثلاثة الاثواب لا يدرى
ايها هلك والورثة محمد فان الوصية باطلة الا ان يقول الورثة قد سلمنا
هذه الثوبين مسموينا على قدر رضاء باهم فان ا قالوا ذلك فان صاحب
الجيد تلقى هذا الجيد ولصاحب الاوسط تلقى هذا الاوسط الهما في
اصل الحامع الصغير قالوا في شروح الحامع الاصغر الموات هذا الورثة
محمد ورجل اخر كل واحد منهم بعينه ويقولون حق كل واحد منهم باطل
ولا يدرى من يطل حقه ومن يفر حقه وانما بطلت الوصية لان الموصي لم يمار
محمولا وجماله الموصي لم ينع حصه الوصية فالوارثه لا يحد من الرطبة بل
فان قالت الورثة سلمنا لكم هذه الثوبين فاقسموها بينكم لم يصح لان الوصية
كانت صححة وانما بطلت بماله طارئة توجب مسازعة وهي محتمل الزوال
بالاستلزام من الورثة فان اسلموا تحت الوصايا وعادت الى المحبة فلهما صاحب
الجيد تلقى الجيد الردي وفي صاحب الردي تلقى الردي وفي صاحب
الوسط تلقى كل واحد من الثوبين الباقيين لان صاحب الردي لا حق له في
الحمد سمن لان الجيد السابق اما وسط او جيد في الواقع ولا حق لصاحب الردي فيهما

وصاحب الجبل لا حق له في الرد فيبقى لان الرد في الباقي اما وسط او رد
 في الواقع ولا حق لصاحب الجبل فيها واما المسكول حق صاحب الوسط لان المورد
 الهاك ان كان ارفع من حد من الباقيين فان حق صاحب الوسط في الجبل الباقي
 وان كان ارفع من الباقيين كان حقه في الرد الباقي لا في وسط الواقع
 فترد حقه في التوبين فعلق هذا من واما اخره فترد حق صاحب الجبل
 وصاحب الرد لا شرود فلهذا جعل لكل واحد منهما حق معين في اخذ
 التوبين فجعل صاحب الوسط ثلث كل واحد من التوبين اذ كل واحد من
 التوبين في حال تناقصه محتمل ان يكون وسطا فلم تعين حقه في احد التوبين
 بل انصرف حقه فيهما فاخذ ملك كل واحد منهما **قوله** وحصل المقصود ان
 جهالة المشتري تمنع حصول مقصود الموصي وهو انما غرضه **قوله** فان
 لان سلم التوبين من الورثة اى قال في الجامع الصغير وهذا استثناء من
 قوله فان الوصية باطلة في البيان مترسطين **قوله** قال واذا كانت الدارين
 رجلين او حتى احرهما ببيت ائمنه لرجل فانها تقسم فان وقع الميت في نصيب
 الموصي فهو للموصي له عند اى حصة والى يوسف وعند محمد بن يوسف للموصي وان
 وقع في نصيب الاخر للموصي له مثل ذرع الميت وهذا عند اى حصة والى
 يوسف وقال محمد بن ذرع نصف البيت اى له محمد والجامع الصغير عن
 يعقوب عن اى حصة في دار بين رجلين او حتى احرهما ببيت ائمنه لرجل ثم مات
 قال انا قسمت الدار فان وقع الميت ونفس الميت كان الميت لصاحب الوصية
 وان وقع في نصيب الاخر كان لصاحب الوصية مثل ذرع البيت كله فاما
 اصحاب الموصي الميت وبقول اى حصة والى يوسف وقال محمد بن ذرع الميت ان
 وقع في نصيب الموصي له وان وقع في نصيب الاخر كان له مثل نصف ذراع

هنا لفظ اصل الجامع الصغير وجه قول محمد انه اوصى بما ملكه وما لا ملكه لا الميت
 مسترك ببيت ومن صاحبه مستند الوصية بما ملكه وهو نصيبه ولا سند فيما
 لا ملكه وهو نصيب صاحبه فاما ما في الباب انه ملك الميت بعد القسمة اذ اوقع
 الميت في نصيبه ولكن القسمة مبادلة لانه اخذ الميت بدل ما كان نصيبه مما في يد
 صاحبه فلا سند الوصية السابقة بالملك الحادث بعد الوصية في الموصي به سيما
 اذا اوصى ملك الغير ثم ملكه توجه من الرجوع حيث لا يقع الوصية فكذلك ههنا
 ثم اذا اوقع الميت في نصيب الموصي باخذ الموصي له نصف البيت لانه قد رما ملك
 الصاق في عين الميت وان وقع الميت في نصيب صاحبه باخذ الموصي له نصيب
 الموصي مقدار ذرع نصيب الميت فنصف البيت للوصية في ذل الموصي به عند اى ذرع
 الاصل كما اذا اقبل العبد الموصي به حيا فنصف الوصية في ذل ولا ان
 ما اذا باع الموصي العبد حيث لا ساق الوصية ثمة لان البيع دليل الرجوع
 فسطل الوصية اضلا ولا تبطل بالبيعة لانه ليس دليل الرجوع ووجه قوامي
 ان احاب الوصية في الميت تناول ملك الموصي على الاحتمال لان الحال متردد
 وقت الاصابة من ان يقع هذا الميت في نصيبه ومن ان يقع في نصيب
 شريكه فتوقف حكم الوصية على القسمة فكل ذلك وصية ما استقر ملكه
 بالقسمة لان ملك الموصي على اعتبار القسمة هو الملك التام الكامل المنفع
 لان الانتفاع بالمشاع فاصير والطاهر ان الموصي قصد الايقاع بالملك
 الكامل انتفاعه فصار كان الموصي قال هذا البيت لفلان اوقع في شري وان لم
 يقع في شري فله مثل ذلك ولو انه اوقع بذلك فله مثل ذلك اذ لم يقع في
 شري فلهذا احتجنا بحقيقة ان القسمة اقرار ونعني بذلك انها واحدة
 لان معنى المبادلة في الاستيلاء المتفاوتة غالب والاجرة اقررت متفاوتة

فاجتنب الى الفضا او الرضا للموتى قال لا يتفاوت احداً في ذلك بالشر من
 او الفضا الذي هو واجب لصورة ملك المنفعة متى وقعت شبهة المبالغة
 فوجب العمل بالمشبهة بما يخص السيرة لا غير وهو بيع المراجعة حتى لم يكن له
 ان ينفق مراحمة ولو كان اصل الفسدة اذ اصاب البيت غير حق الموصي له اذ وقع
 ويصيب الموصي بحج انفا ذ الوصية وذلك اذا المبيع في نصيبه كما رغب عنه
 فيبطل له مثل ذاعا ر البيت حقه ما وقع في نصيب الموصي لان مثل ذاعا ر البيت
 عوض الميت اولان شراد الموصي من الوصية بالميت المشترك بينه وبين صاحبه
 التقدير بذكر ذاعا ر على ان يكون الموصي له من ملكه ذلك القدر يحصل له من
 وهو نصيب الوصية لان مقصود لا يحصل ان في اليد به الملك بعينه لانه ربا
 يقع بعد الفسدة ويصيب صاحبه ولكن ان اوقع الميت في نصيب الموصي من الميت
 لتنفيذ الوصية لوجود معنى التقدير والملك بعينه جميعاً ولو اوقع في نصيب
 صاحبه بحج مثل ذاعا ر لانه لا مكان معنى التقدير وتعد الملك بعينه اولان
 الموصي اذ اذ ملك الميت التقدير به على اعتبار احدى الجهتين وهي ما اذ وقع
 الميت في نصيبه سر ملكه الملك بعينه على اعتبار الجهتين الاخرى وهي ما
 ان اوقع نصيبه كما اذا اعلن عتاق اولد وطلاق المرأة باولاد تلك الامة
 فقال اذا ولدت فلا تحاول فله ولد هو حراً وانت طالق يكون المراد وحرراً
 الطلاق مطلق الولد حتى تطلق المرأة بولاية الولد له كان حراً او مطلقاً
 الولد يطلع حراً بالطلاق وفي جزأ العتاق يكون المراد ولد احياً لان الميت ليس
 محل العتاق حتى اذا ولدت ميتاً ولد حراً يعتق الحي عند ان حقه خلافاً
 ر قد عرف في المختصر ان اوقع الميت في نصيب غيره الموصي والدار مائة ذراعاً
 والميت منها عشرة اذرع يقسم نصيب الموصي وهو خمسون ذراعاً من الموصي له

اشي

والورثة على عشرة اسهم عند حمل تسعة اسهم منها للورثة وسهم الموصي له لا يجزى
 كل خمسة اذرع منهما خمسة اذرع نصيب البيت وهو الموصي له والماني من نصف الدار
 وهو خمسة واربعون ذراعاً للورثة وعند ما يقسم نصيب الموصي من الموصي له
 والورثة على احدى عشر اسهما فالوصي له يقضي بالمسنة والورثة خمسة واربعون
 فيحصل كل خمسة اسهما يقضي واحد عشر اسهما للموصي له سهران للورثة تسعة اذعان
 لحزب الاسلام البند دى وغيره في شرح الجامع الصغير سائة ان الاخرى كما هو
 متساو للميت وهو عشرة اذرع من الدار فاذا رفعت الفسدة من المائة سقى
 لسفون من السريكين احدى اسهما خمسة واربعون لورثة الموصي وعشر الموصي
 له اذا ضمت الرحمة والاربعون نصيب خمسة وخمسين يحصل كل خمسة اسهما
 نصيب واحد عشر اسهما وهذا بيان كلهم ولك فيه نظرية لانه على هذا القدر
 كان ينبغي ان يكون نصيب شريك الموصي خمسة واربعون ذراعاً يستقص اذن
 من نصيب خمسة اذرع لان نصيبه من جميع الدار خمسون ذراعاً كما ملأ وقد
 نقص الرحمة فلا يجوز لانه حديد بل لانه ملك الموصي ملك سر ملكه فلا يسل
 ذلك وارضا اذا كان الموصي له سهران من احدى عشر سقى نصيبه لا محالة لان
 سهران من احدى عشر اقل من سهم من خمسة واربعون ذراعاً حق الورثة انصافاً
 لسهم لان لهم ما ورا فذرا للميت من نصيب الموصي ونصيبه خمسون ذراعاً
 واذفع الموصي له عشرة من نصيبه سقى اربعون ذراعاً واخمس احدى
 وقال بعض المتأخرين يقسم نصيب الموصي من الموصي له والورثة على خمسة اسهم
 عندها فالعشر اذرع الموصي له والاربعون ذراعاً للورثة فيحصل كل عشرة
 سهما وهذه القسمة اصح عندى **ول** لان الوصية سطل لا تقدر على البيع
 على ما مثله اشارة الى ما ذكره قبل باب الوصية ثلث المال عند قوله واذا صرح

بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً **قوله** لان عوصة كما ذكرنا في اشارة
 القول تنفذ الوصية في بدلتها **قوله** ولهذا حبس على العسمة منه ارجاع القول
 وانما المقصود الاخر اذ ذلك لان في الدار الواحدة المحلقة البيوت تقسم قسمه
 واحدة لان في قسمها ضرراً بخلاف الدور حيث يتم كل واحدة على حدة
 لا تتم واحدة عندا في حصة خلافاً لما قد ستر في القسم **قوله** ولو كان مكان
 الوصية اقرا قبل هو على الحلة في معنى لو كان الدار من سركين فاقرا احدهما
 يعني لو احدى قسم الدار او اقل من ذلك في نصيب المقترس الى المقدر له وان
 وقع في نصيب الشريك ضرراً المقدر له مما وقع في المقترس على دفع الميت ولذا ان
 لرافع بطريق اخر يظن معلوم لكذا في الشامل وعند محمد ضرراً المقدر له نصف دفع
 الميت وتبطل الاخلاق في مسئلة الاقرا ايمان قول محمد في لقولها فحل محل الاسلام
 في شرح الحاج الصغير عدم الخلاف هو الاصح لان من سترنا لا مال له من ماله في حلال الوصية
 لان من اوصى بما لا مال له من ماله يوجب من الوصية لا سفار وصيته فيه **قوله** فالدين
 اوصى من مال رجل لا خبر بالثمنه فاجازها حال بعد موت الموصي فان لفعه
 هو جازوله ان يمنع ارمال في الحاج الصغير وذلك لان العتد الموقوف في الحقة
 الاجازة صار مضافاً الى الحيز فاذا اصبغ اليه صار ذلك منه منته والهيبة
 لا تتم الا بالتسليم فان سعة بعد الاطاعة كان له ذلك لا يتبرع بخلاف من
 اوصى بالشئ من الميت فاجازت الورثة حيث يجوز غير تسليم لان الوصية في مخرجها
 صحيحة لا تصرف في مال نفسه الا ان تعاق حق الورثة حاله فان ما تعاق انقضاء
 في الزمالة على الميت فاجازوا اسقطوا حقهم في نفقات وصيته في حاله فان لا
 وارث له أصلاً وقد ستر في اويلها الوصايا ان كل ما طار باحسان الورثة
 بمقتلها المجاز له من قبل الموصي عند ما خلاها الميتا نفع **قوله** قال واذا
 افترس الانسان تركه الاب القاطن اقرا احدهما لرجل ان الاب اوصى له ثلث ماله

فان المتروك عليه ثلث ما يملكه اي قال في الحاج الصغير وصورها في اصل الحاج
 الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل وترك الفين واربين ما حل كل
 واحد من الوارثين القاطن غابت احدهما فاقترع الحاضر لرجل ان المثلث اوصى له الثلث
 قال ما خذ منه ثلث ما يملكه فاقرا احدهما السحمان وكان القياس وهو يقول ان
 ان ما خذ نصف ما يملكه قال في التقريب وقال الطحاوي سمعت من آل عمر ان يقول
 سمعت من سماعة روى عن ابي يوسف انه يخذل من اوصى نصف ما يملكه ولذا ان
 روى الحسن عن زفر وهو القياس لان في دفع المقتر ان المال بينهما اثلاثا وبصير الموصي
 له ونصف كل واحد من الاثنتين سواء فلما انكر احدهما او عاب بحبل كان نصيب
 لم يكن في شئ الباقي يعني بينهما لا نصيب بينهما سواء الا ترى انه لو اقام السنة
 والاحد غابت فانه ما خذ منه نصف ما يملكه ولذا اهدى اذا قال العقبه
 ابو الميت في شرح وجه الاستحسان ان الوصية نفاذها من الميت ولو اخل
 منه نصف ما يملكه فاما قولنا الاخر لرجل اخر مثل فكت فيناخذ نصف ما يملك
 فنقسم الوصية الثلثين لثلاث واذا كان يودى الى ان اوجب ان لا ما خذ الا
 ثلث ما يملكه وليس كالبينة لان البينة يجوز علمها حقا ولا يورى الى الزيادة
 على الثلث ولان المقتر اقول بحق شايخ في الشكوك نصفه بما يملكه ونصفه بما
 يملكه الا احد ولا يجوز ما خذ المقدر منه ثلث ما يملكه فلا يرد من الثلث
 لان الموصي له شريك في الوارث لا يملك له شي الا وان يسلم للوارث منعه وهذا
 لان ما لو اقر احد الاسن يدين فانه يرضى للمقدر لكل الدين من نصيب المقدر
 لان الدين ليس بجزء شايخ بل هو مقدم على الميراث الا ترى ان نصيب
 الغائب يجعل كالمالك ولو كان له كان حق الموصي له في ثلث المال وحق العقب
 في ثلثه فلهذا في مسئلتنا **قوله** قال ومن اوصى لرجل بما دونه فولدت بعد موت الموصي

سابع

ولان دفع الاقرار بالدين على سبيل الفاقة دون سبيل الوضاح ولهذا اعتبر
 من جميع المال لا يسطر الدين على الوضحة فانما تلك مضاف الى الموت والمراة
 عند الموت واردة ولا وصية للوارث بالحديث ذاتا الهبة وان كان دفعها كمال تجزأ
 لانها لم تضاف الى ما بعد الموت لاني في حكم الوضحة حكما لانها تبتزغ الاثر كان من
 هبة عندا في مرض موته لا جبري وهو جميع ماله وسلمته له صح ذلك وما روي في الوضحة
 له ثم اذا مات من ذلك المرض وجب الفسخ في السلمين حقا للورثة وفي كل حق للمقر ما وفاء
 الهبة فلم يعلق بالموت فصار حكمها حكم الوضحة وعند دفعه يطل اقرارها بالدين
 حدود الزوجية كالهبة والوصية وجوابه ان الاقرار يعتبر كمال ما قلنا وعند وجود
 الاقرار اخبية بخلاف الوضحة فانها لا تعتبر كمال بل عند الموت والمرة حينئذ وانه
 والله كالوصية حكم ما بيننا انما وقد مر محو من هذا الى كتاب الاقرار وبارادار
 الموصى **قول** لا يسطر بالدين اى لا يسطر الاقرار بسبب الدين يعني ان الدين لا
 يمنع صحة الاقرار سواء كان الاقرار في الهبة او في المرض الا ان الثاني وهو الاقرار
 الواقع في المرض موقوف عند ما يغفل الاقرار الواقع في الهبة حتى ان المال يصرق او انما
 به حالة المرض والا فلا وعند ان الى اقل الاقرار **سبب** يستويان وهو ما ذهب
 السافلي وقد مر ذلك في باب اقرار المريض **قول** قال واذا اقر المريض
 لانه يدين والله نصراني او ذهب له او وصي له فاستلم الاثر قبل موته رطل ذلك
 كله انما في الحامع الصغير ولو فاضل الحامع الصغير وقال في المرض اقر لانه
 وهو نصراني يدين او ذهب له هبة فقبضها او وصي له وصية ثم استلم الاثر ثم مات
 الرجل فالدلك كله ما قلنا لذلك لو كان الابن عمدا فاعترض في هذا الزمان القاطل
 الحامع الصغير اما بطلان الهبة والوصية فانك في المسئلة الاولى واما الاقرار فانما
 يطل لان الابن وان لم يكن مستحقا للوراثة وقت وجود الاقرار للفن اوردته واستحقاق

ن

الارث

الارث مانع لهبة الاقرار لكن لما كان سبب الارث وهو الهبة فاما وقت الاقرار يطل
 الاقرار وهذا لان الحال ليس كالاستحقاق للارث حتى يعتبر اهلية الاستحقاق
 لوراثة الهبة بل اعتبر لوراثة الهبة نفس السبب وهو الهبة وهي فامة وقت الاقرار
 الاثر ان الابن لو كان مستحقا وقت الاقرار لم يصح الاقرار وان لم يكن استحقاق
 الارث ثابتا قبل الموت فعلم ان نفس السبب هو المقدم كحالنا في المسئلة الاولى
 المسئلة الاولى اذا اقر لاحد في غير وجهها حيث لا يطل الاقرار لان سبب الارث
 وهو الزوجية لم يكن قائما وقت الاقرار فيوزان مسلتنا هذه من تلك المسئلة ان لو كانت
 له امراة نصرانية فاقتر بها من غير وجهها ثم استلمت قبل موته لارثها الاقرار وظهر
 مشكلتنا هذه من امره لاجبه وله ابن ثم هلك الابن ثم هلك المقر والاخ المقر لوراثة
 سأل الامر الاخ لقيام سبب الارث وهو الاخوة وقت الاقرار واما اذا كان
 الابن عبدا او مكاتب فاعترض ثم مات الاجرة فلا شك ان الوضحة لا ماطلة لاني
 تلك مضاف الى ما بعد الموت والابن حينئذ وارث ولا وصية للوارث واما
 الهبة فقال فخر الدين قاضي في شرحه للحامع الصغير ذكر في بعض الروايات
 انها صح لانه عند الملك في الحال وقت الهبة هو ووفق فكانت هبة للمولى
 فتصح ما قال في عاقبة الروايات الهبة للمرثلة الوضحة وارضى واما الاقرار فعند
 المدد الشهيد وعن في مشروح الحامع الصغير منقول لا يخرج كتاب الاقرار ان كان
 على المدد من ادم الاقرار لان الاقرار يكون للعتد وهو ائمة فلا يصح الاقرار
 لان الملك المولى لا ملك ما في يده وان لم يكن على المدد من يصح الاقرار لان الاقرار
 يكون للمولاة ومولاة اجنبي يصح الاقرار له وهذا لان المولى ملك ما في يده **ون**
 قال والمقعد والمخلوع والاسير والمسنول اذا طاول ذلك فلم يخف منه الموت
 لهبة من جميع المال اركان في الحامع الصغير وصوبها في اصل الحامع الصغير
 يعترض عن اى حصة في المخلوع والمقعد والاسير والمسنول اذا طاول ذلك به

فما دحل لا يخاف منه الموت ان دية صاحبه جازية من راس المال وان فعل ذلك اول ما اصابته فموت الملك الى هذا لفظا ثم دية اما اذا انقضى ذلك خرج من عداد المرحوم وضاد ذلك طبعا من طباعه حيث لا يستغل بالاداءة فكل رجله حكم الاصل معتبرا وصرفه من جميع المال ونفع اقتران الوارث فان ما رصا حشر من بعد ذلك كان ذلك بغيره حدود المرض والمرض صاحب فرائس في اول ما دنت ملك الغلة هناك في اية ذلك في حكم المرض بغيره وصرفه في ملك المال ولا يصح اقتران الوارث الا وانه يستغل بالاداءة ويخاف منه الهلاك ومسئلة المسلول من الخواص القابح دهاه الحشر الحرة من احدى سقاي اليد بسلامة الشئ الاحمر والسيل عيان عن اجتماع المنة في الصفة ووقفها وقال في الحاح الشئ في الفم السيل يقال اسئلة الله وهو مسلول وهو من الشئ او وقال الزمخشري في مقدمته سئل هو مسلول ففعل هذا لانه من الشئ او وتفسير الطبري ان الذي سئل انشاء او تزعمت خصما لا ناسب في هذا الموضع لان الكلام فيما اذا ارسل اول المرض لم يخفى منه الموت والذي تزعمت خصما بعد احوال الرمان لا يسمى السيل مريض اصلا والتسلل فساد واليد تقولون في الدعا لا تسلل ولا تسلل يقال تسلت بدة تسلل وذل اسئل والله

باب العتق في المرض

ما كان الاعيان في المرض في معنى الوصية لوقوعه تسريعا في زمان يعلق حتى الورثة ذلك وكاب الرضايا ولكن اخر ذلك عما هو صريح في الوصية للكون الصريح هو الاصل في الدلالة **قوله** فالذين عتق عبد او مائة او مائة وكذا في ادوهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الملك ويضرب به اصحاب الرضايا اذ في العتق في محقق وفي بعض نسخ العتق في الوصية مكان قوله جائز ودرست في نسخة ثقة مكتوبة في تاريخ سنة

عمر

خمس وعشرين حسنة فذلك كله وصية تعتبر من الملك والمراد من قوله وصية اعتبار العتق الواقع في المرض او بيع الحباية الواقع فيه او الهبة الواقعة فيه من الملك كما اعتبار الوصية من الملك وليس سريان ان كل واحد من الاسماء المذكورة وقع وصية حقيقة لان حقيقة الوصية ايجاب تلك مضاف الى ما بعد الموت وليس ذلك من حيثها حكم الوصية واعتبار الملك سماء وصية وعلى هذا انما استدل المرض الحية على نفسه في ذمت له في حكم الوصية يعتبر من الملك وهو كالضمان والحالة كما انه سألهم في ايجابه على نفسه في ذمته كما أنهم في الهبة غير طرما او جبة بعد الموت فهو من الملك وان كان الايجاب واقعيا في الصحة لانه يعلق حال يعلق حتى الورثة فيه المال يكون المعبر فيه حال عقد العتق ولكن ان كان محليا يعتبر من جميع المال وان كان مخصصا من الملك وقالوا كل مرض مح منه وقد نصرت فيه ان تصرفه تصرف الاحمال لانه لما به من مرضه يبين ان مرضه لم يكن سببا في تجدد تصرفه حيث لم يكن حق احد متعلقا بماله **قوله** وصرت به مع اصحاب الرضايا او بصرت بالملك كل واحد من هؤلاء الثلاثة وهو العتق المعنى في معنى الموت والمشتري من المرض الذي باع بالحباية والموهوب له مع سائر اصحاب الرضايا والمراد من ضمهم للملك مع اصحاب الرضايا استحقاقهم في الملك كما في سائر الرضايا فانهم يستحقون الملك لا يعتبر وليس المراد انهم سادون اصحاب الرضايا والملك ويحكمونهم لان العتق المنفرد في المرض مقدم على الوصية ما كان في الملك الا برز ما ذكره الشيخ او حوض الطراد في حصص ومن اوصى بموصايا في مرضه واعتق عبدا له بدره كالعتاق فاخرج من الملك فان فصل شي كان لا قبل الرضايا وان لم يزل شي فلا شيء له من الرضايا لظنه الله وذلك لما حدث ابو بكر الرازي في ترجمته للحضر عن عبد الله بن قاي من قاله فاحدنا بشي من موصي فاحدنا ابو عبد الرحمن الملقب عن جبهة قال حدثنا يحيى بن سعيد بن مسيب عن مسيب قال ماتت السنة ان يبدل اثنا عتاق



والوصية والرضا لما كان العتق مما لا ينفك عن سائر الوصايا بالحق في الفسخ صارت العتق
الكتبة متى اجتمع امران لا يمكن اجزاها حقا وادها يفسخ هو الآخر لا يفسخ
فالذي لا يفسخ اولى بالتباعد وما يفسخ اولى بالاطلاق لا امر ان جعل الواعظ عند
رجل يبرأ من وبعده اخر فاجاز الامر من جاز العتق ورجل البيع ولذلك لو كان له
عتق عبده والآخر يبيعه واوقف الامر من جميعا كان العتق يفسخ البيع ثم العتق المعلوم
مقدرا على سائر الوصايا ان كان منفردا في المرض او مطلقا بالموت مثل ان يقول
ان حدث لي حدث فتر هذا المرحوم فاتي من ذلك المرض هو حر فاما اذا اوقف
عبده بعد موته يوفى ولا يبرأ ما العتق يكون هو سائر الوصايا سوا الارث
الما قال الفقيه انما العتق من سائر الوصايا وان اوقف الرجل يوفى عبده بعد موته
واوقف اخر بالالف فالتكثير بالحق ولا ينفك ما العتق لان الوصية بالعتق
تحتل النقص والرد فصار حكمه حكم سائر الوصايا الا ان كان له لوط على الميت
فان العتق يباح وسط الوصية وهو الوصية تحتاج الى الانفاذ كما يحتاج سائر
الوصايا اما لو كان العتق اولى من سائر الوصايا ان كان العتق في المرض او اضافة
الموت فيعتق بوجه تعريضه ان الورثة فذلك العتق لا تحتل النقص والرد
فما هذه الوصية هي سائر الوصايا سوا الارث فلو كان له لوط على الميت من غيرها
ولو قال هو خذ من ثوبي يوم اول شهر من سائر الوصايا سوا الارث فلو كان له لوط على الميت
بالبدنية لان العتق اذا ما خذ من الموت لا يعتق الا باعتاق الوجهة وودعت
فما سائر الوصايا من سائر الوصايا فصار حكمها حكم سائر الوصايا لانها تحتل النقص والرد
وتحتاج الى الانفاذ الوصية الى هذا لفظ الفقيه كما به **قوله** كالصان والكاهن لما كان
الصان اعم من الكاهن حصل التعارض بينهم فوظف الكاهن عليه الاثر ان من باب
لاخر طالع امر انك على هذا فخلع كما صح وكار الالف على الاحب في خلاصة المأوى
ولو ان رجلا قال للزوج اظهرها على عبيدي هذا او الن هذه او دار هذه فخلعها

على

على هذا انا خلعت جاز ولا حاجة الى قبول المربة لان العاقد الاجنبى غير فان ولو قال
الاجنبى للزوج اظهرها على عبيدي هذا فقال الزوج خلعت من خلعت من غير ان يقول
المخاطب فبنت وان اتم الخلع بقبول الاجنبى لم يرد عن المبدل ان كان مما سعت
قوله فان كان جاني غير عتق وصاق الملت عنهما فالطباة اولى عندك الى حنيفه
وان عتق غير جاني فمما سرت او لا العتق اولى في المسلمين اى في القدر في الخص
وفان في المختلف المرفوض اذا باع عبدا او اسلمه الى يمين فاحسن واعنى عندنا
ان يردنا الى طباة بكراتها وسعى العبد في القية ولو بدأ بالاسق غير طباة فاحسن
والمستمر في الخيار ولا العتق اولى بغيره او بما حرمه الكلام هنا ما ذكره الرافعي
في مختصره قال وما ذكرت من هذه الوصايا فان منها لم يحاوج في قوله الملت
فان كل واحد من اوصيائها يصرف بقدر نصيبه من الملت فلو كان الملت منهم
على ذلك لا ينفك بعضهم على بعض الا ان يكون عتقا سو قفا في المرض او موقفا
نقوت المرض او حماة في بيع وقع في المرض فانه سدا لكل قبل كل وصية ثم ينفك
اهل الوصايا بعد ذلك فان من الملت فلو كان منهم على قدر وصاياهم فان
صان الملت عن العتق والحماة فان انا حنيفه قال ان كانت الحماة قبل العتق
بذلك بالحماة قبل العتق وان كان العتق قبل الحماة فاحسن
الحماة والعتق فان لم يبق شي بعد فاما رجل ما يبق من الوصايا وان بقي من الملت
شي فصار بوجهه على قدر وصاياهم وقال ابو حنيفة اذا عتق وطباة سدا
بالحماة الا ان ينفك من العتق وان لم يبق من الوصايا عن الى حنيفه
وقال ابو يوسف ويحمد ينفك اما العتق قبل الحماة تقدم العتق او ما خذ فان لم
يبق شي من الملت بطلت الوصايا الباقية وان بقي من الملت شي فصار بوجه اهل الوصايا
الباقية فيه على قدر وصاياهم وكان لكل واحد منهم قدر ما يخصه وصية من ذلك اهلنا

لنقل الدخيل رحمه الله وقال القصة الوالت في مختلف الروايات وفي آية نكت الوصايا وذكر
عن زرارة قال ان بدا بالحياة في اول وان بدا بالعق فلعن اول لان البداية تذل
عمل العتاة فكان اول ما اخبره وذكر العدة في كتابه بالتقريب قول زرارة من قول
الحنيفة ويجوز ان يكون عنه روايان وقاب الفقيه ايضا في كتاب الوصايا وذكر عن
عنه ان قال دخلت على سحر بن عياض المديني فقلت لم قال اني جئت من الحجاز
اولي فقال لا ادري فقلت له اقاله بختك اني جئت اقاله لا فقلت بشئ راسه
ساعة فجاء بكلمة انجبت بكان النكته فخرجت من عنده ودخلت على
سفيان بن سخجان واخبرته بالنكته فتعجب من تلك النكته واخرجتني فلما
مضت على ذلك مله تسببت النكته فدخلت على سفيان بن سخجان فقلت
النكته التي قالها ابشر في وقت كذا قال تسببت بها لم دخلت ارضا على البشر فقلت
النكته التي قلتها في وقت كذا افعال تسببت بها فقد ذهبت النكته وبعثت للمسئلة
غير نكته وقد ضل عنها الى هذا لفظ الفقيه في كتابه وجه من وجه هو قول
الشافعي ايضا ما رواه في المسئلة المدققة من حديث محمد بن المستب
قال مضت السنة ان يبدأ بالعقبات والوصية ولا بالعق لا لحقة الفسخ والحياة
لحقة الفسخ فكان ما لا لحقة الفسخ اولى بالمقدم وهذا لان الحياة حصلت في البيع
والسبع عقلة فان لا في البيع مضمون عليه مطالب يستلزم البيع وصارت
الحياة مترتبة لان لوجوب المطالبة به والعق يتسرع والضمان والسرع اذا اجتمعا
كان الضمان اولى فاما اذا اعتق او لامر حاجي فالعق ومع وقال اليسار لانه في الورثة
بعدة مثلا ما اوصى به وصار هذا اعتق موسير واعناق الموسير معان به الضمان
والحياة ايضا عقد ضمان فبنا وبنا في الضمان فلما استوى يا قسم ذلك هما نصير
ولان كل واحد من العق والحياة يساوي الاخر في انه لا لحقة الفسخ من جهة الموصي

والحياة

والحياة مترتبة اخرى ليست للعق وهي انها تتعلق استحقاتها بعقد معاوضة ثم
اذ اقدم العق كان له مترتبة السبق لان الانسان يقدم عند موته ما هو الا هم
فكان لكل واحد منهما مترتبة فبنا وبنا واذا قدمت الحياة حصل لها مترتبة السبق
لان الانسان يقدم عند موته ايضا مع المترتبة لم سبق للعق الامتنة واطة
وهي انه لا لحقة الفسخ فكانت الحياة اولى ولان الحياة حق لا دمي تبس عوض فصار
مثل الذي يتصور به الموصي فيكون اولى من العق اذا بدا بها اذ كان مخير بين
المعاوضة الامرية ان من افترس كان مصداقا على الورثة وجعل في الحكم
كانه ملك يد لا لولا ذلك لما جاز امر ان الامن الملك كذلك الحياة لما اشبهت
الدين من هذا الوجه وجب ان يساويها على العق اذا بدا بها فان قيل فالجواب
الدين للحياة ليس ياراه عوض فليس له هو قد جعل الدين عوضا للعقد
والجواب يخرج المعاوضة ولذلك الدين المقصود به محو ان لا يكون بدلا من شيء الا ان كان
الجواب يخرج ما فيه عوضا كان اولى فذلك الحياة فان قيل العن لا لحقة
الفسخ والبيع لحقة الفسخ فكان العق اولى بالمقدم فليس الا ان لا يقدم لحق الفسخ
في التقديم لانه مضمون بالدين فانه لحقة الفسخ ومع هذا تقدم على العق للدين
لا لحقة الفسخ فان قيل لو كانت الحياة مترتبة الدين طارت على الورثة ولم يكن
من الملك ثم ان الدين ليس من الملك فليس افترسها من هذا الوجه لا يخرج الجمع
بينهما ووجوب البداية بالحياة على العق الا يرى ان العق في الموصي يعتبر من الملك
ومع هذا تقدم لتأخره على الوصية لما لا فذلك الحياة لما تأخرت بسببها
بالدين من الوجه الذي كان مقدما على العق اذا بدا بها فان قيل القصة
في الموصي لا رجوع ومع هذا السبق في معنى العق فينبغي ان يكون الحياة لذلك قلنا
بمع الرجوع في الصدقة بعد الموت اذ المخرج من الملك ولا يصح في الحياة بالعق

فان قيل العتق لا يلحقه الفسخ والحماية لم يقرب الفسخ فكان العتق اولى فبالحماية
لا يلحق فسخها من جهة الميت ومن جهة الورثة من قبل ان يستترى ان يقولوا ان يرد
والنفس الرقابة التي العتق والامانة لم يسبيل الى فسخها وانما يقع فسخها من جهة المستتر
فيسند ان يقطع حتمهم في الفسخ على تالدها فاما وقوع الفسخ من جهة المستتر فلا
اعتبار به لان الحماية ما وقعت من قبل المستتر وهو الموصى له بل من قبل الموصي
له الفسخ **قول** اذا لم يكن فيها ما حارز الثلث مثل ان يوصي بالربع والثلث
قول والعقود المعلق موت الموصي كالتدبير الصحيح وانما قيل التدبير بالوصي لانه اذا
لم يكن صحيحا كما اذا كان مثله هو حرم بعد موت يوم او شهرا لا يكون مقدما على ما
الوصي باكل هو وصاياه سواء اقدمت ام لم تدم لان او التدبير الصحيح مثل
ان يقول الرجل لرجلي ائت حرة بعد موتي او ائت حرة اذا مت او ان تاتي
في حديث فكذا اكله واحد وهو مدبر ولدك لو قال ائت حرة بعد موت فاني اوتى بها
دون التدبير لم يكن مدبرا ولذلك لو قال ائت حرة في حديث من مرضي هذا اولى
هذه الامة حرم لمن مدبر اوله ان ينفق وان مات كما قال علق وان راسه منه
او رجوع من سبقه من مات لم ينفق لئلا يكون الحاح السهم في **قول** والحماية
في البيع بالرفع من طرف على قوله الا العتق الموقوف في المرض **قول** وعن يمينه وغير
العتق المذكور ذكرناه في الفسخ والرد ذكرناه هو العتق الموقوف في المرض والعتق المعلق
لموت الموصي وهو التدبير الصحيح وارااد بغير ذلك سائر الوصايا بالمال **قول**
يستوي فيه من سواها اي يستوي فيما بقى من الثلث من سوي المعصية المذكور والرد
حقوقه **قول** لانه لا وجب التقدم في الشبوك لان المعصية في الرد لا يوجب التقدم
كما اذا وصي لفلان ولفلان فلان بالثلث لا يكون المبدؤ وبالذكر مقيد ما عمل
غيره بل يكون الثلث بينهما اطلاقا فلما نحن فيه لا يكون الحماية اولى بالمقدم في

الذكر

الذكر **قول** فان تبرعا معناه لا يصيب غنمه وتذكر الضمير الواجب الى الحماية
على ما يدل المذكور يعني ان صيغة عقد البيع بالحماية معاوضة لا يتبرع ولكن البيع
يحصل من حيث المعنى من حيث ان يشار له من المال حتى يباع بالعتق الفاحش طلاق العتق
فانه يتبرع صيغة ومعنى لانه انما يشار له في مقابلته عوضا لما كان له بالحماية
اقوى الدليل عليه ما ذكره من ان الامة المسترخية في شرح الكافي ان سبيل الحماية
التجارة فان البيع بالحماية يصح من العبد المأذون والوصي المأذون والموصى
لحمته المحرم النكاح فاما العتق فيتبرع بغيره وبالموصى بغيره وبغيره بغيره
من هذه الوجوه كانت الحماية اقوى **قول** وعلى هذا فان الوصية اي على
الاصل المذكور من جهة الى حصة فان الوصية اذا جازى عن حق لم ياتي في
الثلث من الحماية لتساويها في وقوعها في ضمن عقد المعاوضة ثم ما اصاب
الحماية الاخيرة من نصف الثلث قسم بينهما ومن العتق المتقدم عليها لانه حصل له
الاستواء عليها لانه حصل له الاستواء مع الحماية في المدة مقدسه عليها وان
اعتق اولاه جازى عن حق قسم الثلث من العتق الاول والحماية بصغر لان العتق
ما تقدمها زاحمها ثم ما اصاب العتق الاول من نصف الثلث كان ذلك من
العتق لتمامها **قول** قال ومن اوصى بان يعتق عنه هذه المائة عبدا فملك
منها درهم لم يعتق عنه فالتق عتقا الى حصة وان كانت وصية بغيره بغيره
فما بقى من حيث يبلغ ان لم يملك منها شي وبقي من حيث يرد على الورثة وقال
يعتق عنه ما بقى اذ قال في جامع الصغير وقال العتق بالثلث في حلق الرواية
وان اوصى الرض ان يعتق عنه ثمانية دراهم وثلاث ماله اقل من مائة فانه لا
يستترى وطلعت الوصية في قول الى حصة وفي قولها يستترى عتق ثلث ماله
ويعتق وقال العتق ايضا ولذلك الخلاف فمن ادعى ان العتق لثمة عنه من جميع

والعتق من جميع
العتق من جميع
والعتق من جميع
والعتق من جميع

ماله فالوصية في قول الى حنيفة با حلة ويجوز في قولها ويعتق من ثلث ماله وان كانت
 بالبحر يجوز ان يملك ثلث ماله بالانفاق الى هذا في الفقه ووجه الله والفتنة هي
 الرقبة التي لا يملك الا في قولنا انفسه ثلث الامه السحر في سحر الكا في وجهه ثلثه ان
 نوع فريضة قصده الموصي المقرب الى الله تعالى ولهذا اصح الوصية من غير بعض التسمية
 الحق مقصود الموصي فوجب تنفيذ الوصية ما امكن ان او اوهي بان يحج عنه هذه
 المائة فذلك منها درهم يحج عنه مائة في مال او اوصى لرجل هذه المائة فذلك منها
 درهم بصرف الباقي اليه فذلك ههنا ولا يقال الوصية اذا كانت لمستحق لا يجوز
 صرفها لغيره مستحق اخر لان المستحق لم يتبدل لار الغشوق الله تعالى ولم يبدل
 ولهذا اذات الشهادة على عتق العبد عند كمالها لا دعوى في الامه لان العتق حق
 الله تعالى عندها فلم يكن العبد موصى له بل الموصى له صاحب التسرع وصار قول الى حنيفة
 ان هذه وصية لعبدك شريكة الى الموصي صرح بذلك وصار الموصي له عبدا
 فتمت مائة اقل من ذلك فلو استوى عبد فتمت اقل من المائة فاعتق بثلث من ذلك
 صرف وصية لمستحق الرقيق لان من فريضة دور المائة عشر من فريضة مائة فكان
 ذلك سعيا لوصية لغيره من اوصيا الموصي بخلاف الوصية بالبحر فانه حق الله تعالى
 وهو لم يتبدل ولذا في المسئلة التي قاسا عليها لان المستحق لم يتبدل لم يبدل
 الثمن مائة الموصي غرض صحيح وهو العتق باعتراف فضل الرقاب على ما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي الرقاب افضل فقال اغلاها ثمنها وانفسها
 عندها قلها وقال لحزن الاسلام السردوي في سحر الحامع الصمد وهذا ارفع لمسئلة
 الغنى فان الغنى عند الى حنيفة حق المملوك فذلك لم يقبل الشهادة عند على
 عتق العبد من غير دعوى فانها حجة الهداية وهذا الشبهة اذ لو كان هذا الخلاف
 في عتق الفريضة لكان ان الغنى حق الله تعالى اوصى المملوك هو الاثنية بالصواب

واذ

وذكر الفقيه ابو الليث في كتاب نكت الوصايا الفوق لاني حنيفة من الوصية بالرقبة
 والوصية بالبحر ان الوصية بالرقبة لا تسمى بالبحر لانه لا يملكه ان يحج عنه مائة درهم
 بغير ذبانه ولا نقصان لانهم اذا اخرجوا رجلا فريضة لم يملك نفقته وما ينقص
 فلما لم يكن ان يقدّر فلا يعتبر بقدره واما في الرقبة فيمكن ان يشترط في نفسه
 مائة درهم بغير ذبانه ولا نقصان فوجب ان يراعى شرطه قال الفقيه ابو الليث
 فيه وان الفقيه الحامل اسحق فيقول هذه المسئلة فرع لمسئلة كتاب التسمية
 فان من اضل الى حنيفة انه لا يورث فريضة الرقيق ومجمله بمنزلة اخنوخ حنيفة
 وعند الى يوسف ومحمد عتق له حنيفة اصله بالادوية بان يفتق عبد عتق فريضة
 مائة درهم فلو اعتق عبد فريضة اقل من ذلك تكون ذلك العتق من غير حنيفة
 الذي اوصى به الموصي فلا يجوز ان يصرف وصية الى حنيفة اخر وعند ههنا كان العبد
 كمالا حنيفة اذ اقاله عبد الدار فتمت اقل من مائة درهم من حنيفة العتق الذي
 فريضة مائة درهم في رصف الوصية اليه لاذ في كتاب نكت الوصايا فاما ان المر
 ههنا من المائة شئ يحج بها فان بقي منها شئ وتعمل الورثة الا ان يكون الموصي
 جعل الفضل للمدعي يحج عنه فليكون له **قوله** قال ومن ترك ابنين ومائة درهم
 وعبد افتمه مائة وذلك ان اعطيه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يمنع في
 شئ اذ قال في الحامع الصغير وذلك لان الالتحاق في مرض الموت وان كان
 في حله الوصية والوصية بالتسليم الثلث لا يجوز حفا الورثة اللهم كما جازوا
 العتق سلك ما زاد على الثلث للعتق وهو الشدس لان العبد نصف مال
 والذائد على الثلث من المصروف هو الشدس لانهم اسقطوا اضرهم وصار كما اذا
 اوصى لرجل نصف ماله فاجاز الورثة سلك ذلك الموصي له فذلك ههنا **قوله**
 قال ومن اوصى بعتق عبده ثم مات جنى العبد حنيفة ودفع بها ثلث الوصية

او قال في الحام الصغير اعلم ان العبد اذا احب حسنة خطا فحله الدرع او الفدا
ثم هكذا العبد الموصى له بعقبة اذا احب حسنة فقدمت الموصى كانا الوارثة بالخيار
ان شاء او دفعه بالخيار وان شاء او دفعه فان دفعه بطلت الوصية لان الدفع
يطلب حق المالك لو كان حيا فذلك سطل حق من سلق الملك من جهة وهو الموصى له
الا ان كان الموصى له باع او بيع بعد موته بسبب الدين ان الوصية سطل وذلك
هو ما صح الاركان لان حق او لبا الحنانية مقدم على حق المالك فذلك مقدم على
من سلق الملك من المالك وان اختار و الفدا كانت الدية عليهم في ما لم يلزمهم
وجازت الوصية لطهارته العبد ما بعد عن الحنانية فصارت كما لم يكن **قوله** الا
ان ملكه في ما استثنى من قوله ما ان حق في الحنانية مقدم على ان ملك العبد
بان مع ان حق الولي مقدم واذا تزول ملكه بالدفع فانه يدفع يفي حتى لو كان العبد
وارث محرم من الوارث لا يعق عليه كما اذا كان العبد ارضا لاسرارة الموصى مثله
والا سئل ملكه في ان لا يسمع عن حاجته لانه الحنانية **قوله** ظاهر عن الحنانية
هو ما طار الماهلة من الطهارة **قوله** فان رزق وصي ثلث ماله لاحد فان الموصى
له والوارث ان الميثاق عن هذا العبد فقال الموصى له ما عتقه في العتقات
الوارث اعسفة في المرض فالقول قول الوارث ولا يسي للموصى له الا ان يفضل
من الثلث سى او يقوم له البينة ان العتق في الصحة او قال في الحام الصغير وذلك لان
عرض الوارث من هذا الكلام ان لاسي للموصى له الا ان يفضل على جهة العبد من
الثلث سى فلو كان الفاضل للموصى له لان العتق في المرض مقدم على ما هو الوصايا
لقوة لانه لا يحتمل الرد والمقتض وعرض الموصى له ان العتق لم يكن وصية بل كان
منفذا من جميع المال ولو كانت ما سوى العتق من الثلث والوارث ملوك ذلك اي سار
استحقاق الموصى له الثلث سوى العبد لانه يقول العتق كان في المرض وهو مقدم

على الرصة فيما كان الوارث منكرا ان القول قوله لان القول قول المنكر مع
اليمين فاذا كان القول قول الوارث كان الثلث مستحقا بالعتق فان فصل
منه الى تمام الثلث هو الموصى له وان لم يفضل ولا يسي للموصى له الا ان اقام
البينة ان العتق كان في الصحة ولم يكن وصية فحينئذ يكون الثلث للموصى له
ولو اوجب ان يستحق الوارث ان لم يقدم بنية للموصى له بالثلث لان الحوادث
تضاف الى ثوب الاوقات ايا حصل التارخ واقرب الاوقات طال المرض فضاف
العتق لحوادث اليه لم يقن الاقرب لم يسي ان من قبل **قوله** فان من ترك
عبد اقال للوارث اعقني او في الصحة وقال رجل لولي العبد درهم
فقال صدقتها فان العبد سعى في قيمته عند ان خيفة وقال لا تقن ولا
سعى في سى او قال في الحام الصغير وصورة محمد عن يعقوب عن ابي
حسبة رضي الله عنه في رجل مات وترك اثنا عشر عبدا افاق
العبد اعقني او في رخصة وقال رجل لولي اسكن الف درهم قال لا
صدقتها قال سعى العبد في قيمته وقال ابو يوسف ومحمد الغلام حر ولا
يسعى في قيمته ومجمل كان حتى كله لانه اقر به معا الى هذا لفظ اصل الحام
الصغير لانه ان العتق في الصحة والدين ظهر امعا صدقوا الا ان في
طهر امعا استثنوا ولم يدفع اصدها الا حرة فمجل كل واحد منها حقا فثبت
العتق في الصحة والعتق اذا ثبت في الصحة لا وجب السعاية وان كان العتق
مدونا ولا في المام سعى حتى حرة نقصت في الدين بطل الدين وانما لم يدفع اصدها
الاخر لان كل واحد منهما لو انشرد كان ادلى من صاحبه لانه لا يفتقر الى البينة
ولا في حصة وجهان اصدها ان الدين اقوى من الاقرار بالعتق يدفع الاقوى الا صدقة
والدين على ذلك ان الدين يصح من المالك لان الثلث حسب وانه لا يعتق وصية من المرض

والاقرار بالعق في المرض يصح من الملت لا غير واسناد الاقرار بالعق الى
الصحة انما يصح اذا لم يوجد المانع من الاسناد وقد وجد المانع وهو ان تغفل
الدينقارته تمنع الاسناد الى حالة الصحة فافتصر العقوق على حالة المرض فعل
هذا فان سبق ان سئل العقوق املا الا انه بعد وفو عه لا يحتمل الفسخ
يفسخ من حيث المعنى بالحاجب السعانة على العبد وسعى به الدين ولا
يفسخ من حيث الصوة ولان الدين اسبق لانه لا مانع من اسناد الدين
الى حالة الصحة لان الاقرار بالدين يصح من راس المال من الصحة والبرهنة
واسناد العقوق الى حالة الصحة لا يمكن لان الدين يمنع ان يقع العقوق بما قبل
جزم وجب السعانة عليه واقرار الوارث منسوخا اقرارا كبري ونوارث
المريض اقر في مرضه انه اعس هذا العبد في صحة واقرب من كان الدين
اولي فكذا اذا اقر الوارث **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وله
الف درهم فقال رجل لي ثل الميت الف درهم فقال احرقه فان لم يدر
الف درهم ودفعه بعدة الودعة اموى وعندهما سوا اعلم ان
صاحب الهداية حول الودعة اقوى عند ابي حنيفة وجعل الدين
والودعة سوا عند صاحبه وورد الخلاف على هذا الوجه فطر
عندي لان الحكم اصل صاحبه له دللوا الخلاف على علس هذا الا
بول ان الحاكم السهم دفان في محضر الكافي ولو قال له رجل هذه الالف
تربها ايون ودفعه لوقال اخر لي على انك الف درهم فقال صدقتها
فان ابا حنيفة قال لالف بينهما نصفان وقال ابو يوسف ومحمد صاحب الودعة
اولها ذكره في باب اقرار الوارث بالدين والترك ان الفقه ابا الليث
السهرسري في كتابه في الرواية وكتاب الاقرار فقال ولو قال له رجل

هذا

هذا الالف الذي تربها ايون ودفعه لي وقال اخر لي على انك الف درهم
فقال لا ان صدقتها فان يقول الى حنيفة الالف بينهما نصفان
وعنده صاحب الودعة اولي وقال القدر في كتاب البصر قال ابو
حنيفة اذا مات الرجل وترك الف فقال رجل لو ارنه لي على الميت الف درهم
وقال اخر هذه الالف ودفعه لي فقال الوارث صدقتها فالالف بينهما
وقال اهول صاحب الودعة وكذلك في نحو هذا لاسلام البردوي والعددي
السهرسري شرح الجامع الصالح فقال الودعة اولي عندهما وعند
الحنيفة هاهنا سوا اولئك ذكر الامام نجم الدين ابو حفص عمر السفي
في كتاب المحصر وعلما بالدين العالم في الخلاف فقال لو قال له رجل هذه
الالف التي تربها ايون وديعه لي فقال اخر لي على انك الف درهم
فقال صدقتها فالالف بينهما نصفان وقال صاحب الودعة اخرها
واللائق في المطبوعة في كتاب الاقرار في باب الحنيفة خلافا لصاحبه
لو تركت الالف وهذا يدعي ذنبا وذاك قال هذا مودعي والابن
قد صدق وهذا مستوي واعطيا من اودعا ومن الهبة وحمل الخلاف
في خلاف الرواية فقال في قول الحنيفة ان صاحب الدين ادرعي
الدين فقد ادعا حقا في الدية مستقولا الى العين فصارت عين العين
وصاحب الودعة يدعي العين ايضا فاذا كان كذلك فكل واحد منهما يدعي
العين وصدقتها الوارث فيه فصارت مستوية بين الحق في دين العين كان
بينهما وجه فلو ان صاحب الدين يدعي حقا في الدية اسفل الى العين
وصاحب العين يدعي العين فاذا صدقتها فقد صبت حق صاحب الودعة
الى العين قبل بئونه حق صاحب الدين فيه فكان ادلى به والله اعلم

فصل

توحيه هذا الفصل في مختصر الكرخي باب الوصايا اذا
ضاق عنها الملك وقد قدم بان العنق في المرض على هذا الفصل لقوت
لان العنق لا يلحق الفسخ **قوله** فالاول من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قد مر في
منها قدمها الموصي واخرها مثل الحج والزكاة والنفقات فان العبد
في مختصره وانما فيه وما ليس يتوجب قدم منه ما قدمه الموصي بالسيعة
او الحسن الكرخي في مختصره قال هشام عن محمد بن عبد الله عن ابي جعفر عن ابي جعفر
محمد بن ابي ان كل شيء كان حصة له في وصي من الحج والصدقة والعنق وعمره ذلك
فاوصى به رجل فكان الملك لا يسلخ ذلك كله فان كان كله يطوعا بدي بالاول فالاول
بما يظن به حتى ياتي على اخره او بعض الملك يسلط ما بقي ولذلك ان كان
الوصايا كلها فرضية بدي بالاول فالاول حتى يكون اليه من كل الاخر وان كان
بعض فرضية وبعض يطوعا بدي بالاول فرضية وان اخرها وان كان بعضه بطوعا
وبعضه بدي او جبة على نفسه بدي بالذي اوجبه على نفسه وان كان قد
اخر في مطلقه قال هشام الى هنا قوله لم حجة وقال محمد بن نفسه وان كان
بعض فرضية وبعضه بدي او جبة على نفسه وبعضه بطوعا بدي بالفرضية
وان كان اخرها في مطلقه غنى بالذي اوجبه على نفسه وان كان اخره في
مطلقه وسع على المطوع اخر ذلك وان كان اوصى به هذا الوصايا لانس
بعضه فخاصوا جميعا في الملك فاعطى كل انسان حقه على قدر ما اصابه من
جميع ما اصاب هذه الاشياء لها نصيب به كما وصفت لك فان كان فيه
عقوب بنات بدي به قبل هذا وان كان قال اعطوا يعني ائتموا
فلاننا نخاصوا قال ابو الحسن وان استدا بالبرايض بدي بالاول فالاول
منه في اللفظ ولذلك ان ابد اما الواجب بدي بالاول فالاول منه في اللفظ

وان كان المطوع اذ اختم اليه بدي بالاول فالاول منه في لفظ الموصي فان كان
سماعة عن محمد بن محمد بن واژه سمعت محمد بن ابي اوصى بشاره فقل وصاية ايمان
وبصدقة وفطر وخيايا ثم حج عنه وبندور قال ابد الشك في القتل
وهان الممن ان بلغ الملك ذلك وان لم يبلغ يداه بما داه منها وان بلغ
الملك ووصل عنها جعلت صدقة المطوع عندها لانه اوجب عهده من
الاصحاب لانه لم يخلف احد في صدقة الفطر وقد اختلفوا في الاضاح
فراه بعضهم واجبا على الغني ولم يرضهم فان وصل الملك عن صدقة الفطر
جعلت ما تولى التذوير الى هناك لوط السبع الى الحسن الكرخي في مختصره اعلم ان السبع
ابا الحسن الكرخي لم يقدم بعض الفرائض على البعض بل قال بديا ما بديا به الموصي
واخذ علماء واما وهم ولكن الشيخ ابو جعفر قدم في مختصره الركن على الحج الفرضية
قال في شرح الاقطع وهذا هو الرواية عن ابي جعفر وفي رواية اخرى
بقدم الحج وقال العبد بدي في باب المهرت وعن ابي يوسف في الاسئلة ان الركن
والحج خاصان وقال بن سجع عن ابي يوسف ان الركن والحج سواء رجع وقال
الركن اوجب لدا في المهرت ثم رجع الى ما قال في المتن بقوله انما يقدم
الفرائض وان اخرها الموصي في مطلقه لان اسود المسلمين بحوله على الصحة
ما ملن والحمد لله على الصحة في عدم الفرائض لان الفرضية هي الاهم والاول
من السوا في ولا يخل على ان الموصي استغل بالنافلة وضيع الفرضية لذلك
قدمت الفرائض وهذا الان من شان المومن تأدية الفرضية من
النافلة وان تساوت الفرائض في القوة بدي بما بديا به الموصي لان الانسان لما
يتذكر ما هو الاهم ثم تقدم الركن والحج على الكفارات لكونها حقا فيها
من الوعد ما لم يات في الكفارات لقوله تعالى والذين امنوا والذين هم في الفضة

وروي البخاري بسنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اياه الله
ما لا يورثه ركة مثل له يوم القيمة شجاعا افزع له زبيبتان يطوق به يوم القيمة ثم
ياخذ به من يديه يعني شدة فيه ثم يقول انا مالك انا كثر لك ثم تلا ولا تحسن الدين
يحلون تمام الله الالة والافرع الذي لا يستغنى على رتبته كثرته سميته والربط بين
زبدان في شدة فيه ويقال بقطبان سوادان فوق عينيه وقال تعالى والله
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين اروي
لمن حج وادعى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من مات ولم يحج فليمت يهوديا او نصرانيا
ثم هارة القنبل والطهار والتمني مقدمة على صدقة الوطر لان هارة الله تعالى في كل
وجوب هذه العبادات ولم يك على وجوب صدقة الفطر ثم صدقة الفطر مقدمة
لاتفاق الامة على وجوبها على الاحكام لاختلافهم في وجوبها على هذا القياس يقدم
بعض الواجبات قال في تحفة الفقهاء قالوا ان تقدم الحج والزكاة على الكفارات المألوفة
في القرآن ثم هذه الكفارات مقدمة على صدقة الفطر والوطر مقدمة على
كفارة الوطر لانها ثبتت بحبر الواط وهي مقدمة على المنذور وهو مقدم على
الاكتم والواجبات كلها مقدمة على النوافل اما ان كان مع الوصايا المائية
لحق الله تعالى الوصية للادمي فان الموصي له ضرب مع الوصايا القريب ويحل له حصة
من جهات القرب بفرقة بالصرب ولا يحفل لها حصة واحدة فان قال قلت مالي
الحج والزكاة والكفارات ولزيت يقسم على اربعة اسهم لان كل حصة غير الاخرى
ولا تقدم الفرض على حق الادمي لاختلاف العبد اليه ثم انما يصرف الثلث الى الحج
الفرض والزكاة والكفارات اذا اوصى بها فاما ما دون الوصية فلا يصرف الثلث
اليها بل يسقط عندنا حلها للسنة مع عمل ما سوى الزكاة واذا اوصى بعشرين
الثلث اسحق حق الورثة ماله في مرض الموت ثم وجه الدواة التي روت ان الزكاة

مقدمة

مقدمة على الحج ان كل واحد منهما منصوب عليه في القرآن ولكن الزكاة تتعلق بها
حق العبد فكانت اقوى لان المستحق بالزكاة جبر ومن المال واد الزكاة ماله اذا
الحج بالبدن وكانت الزكاة في تعلفها ماله اقوى من الحج ولهذا سقطت الزكاة لهلاك
الماله ولان بالكل الصدق وسائر النعماء رضى الله عنهم فالتوا اصل الزكاة على شئ الزكاة
وصار لها هذه المزية فكانت اول المقدم من الحج لان الامام لا مدخل في اجتناب الناس
على الحج ووجه الرواية الاخرى ان الحج فرض الغنى وهو يتعلق بماله والبدن جميعا
والزكاة بماله وحده فكان الحج اقوى وقال سمسر الامة الشرحي في شرح الكافي قال قيل
اذا كانت الرقبة تحت الاسلام فينبغي ان تقدم على الوصية لان ذلك ليس
بفرض الحج وهو مضمون فلما هذا اذا تحدد المستحق فاما عند احلاف المسلمين
فلا يعتبر قوة الوصية وقال الامام الاسمينان في كتاب الزكاة في شرح الطحاوي
ثم الوصايا لا تخلوا اما ان يكون كماله تعالى او كماله للعباد وما كان لله تعالى فلا خلوا
اما ان يكون فرائض الزكاة والحج والصوم والصلوة او كلها واجبات كالنكاحات
والندور وصدقة الفطر او كله تطوعا كوصية حج التطوع او الصدقة على الفقراء
او المسجد وما شابه ذلك او جمع هذه الوصايا كلها فان كانت ماله يحمل جميع
ما اوصى به فانه سجد وماله كلها من ثلث ماله وان كان ثلث ماله لا يحمل جميع
فانما جازت الورثة فذلك وان لم يحجز الورثة فانه يظهر ان كانت وصايا كلها
للعباد فاهم بصادقون بالثلث سهم بالحصص فان كانت وصايا كلها لله تعالى
فانه يظهر ان كان لها فرائض بدار ما بدا به وان كانت كلها واجبات فانه
سدا ما بدا به ايضا ولذلك اذا كانت كلها تطوعا وان كان بعضها مراض
وبعضها واجبات وبعضها تطوع فانه سدا ما بقرايض اولاد وان اخوها ثم الواجبات
ثم بالنوافل وان جمع هذه الوصايا كلها فاهم بصادقون بالثلث موصيا بهن

ثانياً اصاب العباد فهو طهر ولا تقدم بعضهم على بعض وما كان لله جمع ذلك كله
 فيبدأ منها بالفواضل ثم بالواجبات ثم بالطلوع هذا اذا لم يكن في الوصية عين
 منفعة ولا حيازة متجزة فان كان عين منفعة او حيازة متجزة فان في قول
 الرخصة ان كانت الحيازة متقدمة على العتق بصرف الثلث كله الى الحيازة ثم
 الى العتق ثم الى سائر الوصايا وان كان العتق متقدماً بصرف الفضل الى سائر
 الوصايا وعندنا الحيازة وسائر الوصايا سواء وانما تصرف الى العتق فان فضل
 منه يوصف الى سائر الوصايا والحيازة اذا شرح الطحطاوي وقال الامام الاسكفاني
 ارضان كتاب الوصايا من شرح الطحطاوي واذا اوصى الرجل بوصايا فان حادها
 من الثلث ان يبلغ الثلث لم حصة فيها ونعت وان لم يبلغ ثلثه بقسم الثلث بينهم
 فالوجه في ذلك ان يجمع الوصايا كلها ثم ينظر اليها والى الثلث والى بقية ما من
 الوصايا فان كان الفضل مثل نصف الوصايا يوصى من كل وصية نصفها وان
 كان النصفان مثل ثلثها ينقص من كل وصية ثلثها نحو ما اذا بلغت الوصايا ثلث
 درهم لاجلهم مائة والآخر مائة والآخر مائة والآخر مائة وثلثها حصة
 فالنصفان من حصة ثلث الوصايا يسلخ الوصايا حصة به منقصة من كل وصية
 ربعها لاجل الحصة الخمسون ولصاحب المائتين مائة وعلى هذا القياس **قوله**
 وفي رواية عنه ان عن ابي يوسف يقدم الحج وهو قول محمد بن حنبل صاحب الهداية تقدم
 الحج على الزكاة قول محمد بن القاسم في شرح حجة خير الرحمن وشمس الائمة السرخسي
 وشرح الكافي سمس الائمة السرخسي والهاشمي وصاحب الحفة والشيخ ابو نصر في شرح
 الاقطع جعلوا تقدم الزكاة على الحج قول محمد بن حنبل وقال بعضهم في شرحه ان هاهنا العمل
 تقدم على كفارة النسيان والظهار ثم هاهنا تقدم على كفارة الظهار وعلل ان
 كفارة القتل اقوى لشروط الاستلام منها وكفارة النسيان اقوى من كفارة الظهار

لأنها

لأنها وجبت لهتك حرمة اسم الله تعالى وكفارة الظهار وجبت باحباب حرمة على
 نفسه ولنا فيه نظر لانه خلاف المصنوع من الرواية لانه لا تقدم الفواضل بعضها
 على بعض ولذلك الواجبات لا تقدم بعضها على بعض وكذا المملوك بل سداً لما لا
 الموصى ولم يوصى بغيره على ذلك والمعنى في تقدم الزكاة والحج على الكفارات دلالة
 وهو الوعيد وتدل ذلك لم يوصى في شيء من الكفارات **قوله** لما سئل انما الى
 قوله لان الظاهر ان مقتضى الامر **قوله** صرح بذلك اي بالمقدم وصرح به
 به ان يقول ابد او بما مذات **قوله** قالوا ان مما اذا كان مع الوصايا الثابتة
 لحي الله تعالى حوالا لادى فالموصى يصير ربع الوصايا في القرب ويدل لنا عين
 التحفة قبل هذا **قوله** قال ومن اوصى بحصة للمسلم احجوا عنه اصله من ثلثه
 راكبا اي قانه العبد وري في محصره فمانه فيه فان لم تبلغ الوصية النفقة احجوا
 عنه من حيث يبلغ وذلك لان الواجب على الموصى ان يحج من ثلثه لانه لسترا
 من الزاد والراحلة ما لم يمس من ثلثه مصرف الوصية الى ما اوجب الله عليه وقد
 اوجبه تعالى من ثلثه ولا جرم يحج عنه من ثلثه ارضاً لان المعقود من ثلث الوصية
 بالحج اذا ما على الموصى وانما وجب عليه ان يحج راكبا لان الموصى لم يكن عليه الحج اذا لم
 تقدر على الحج الواجبة وانما يجب عليه ان يحج راكبا لان الموصى لم يكن عليه الحج اذا لم
 راكبا لانه اذا اعلل الذي يحج عنه ذلك راكبا فان النفقة الواجبة في كفارة
 الوصايا وذكره هشام بن محمد انه قال لو ان اسنانا قال انا احج من ثلثي هذا المال
 ما شيئاً لا على له ذلك وحج من حيث يبلغ اكله لان الحج المعروف ان يكون راكبا
 فالوصية انصرفت الى الحج المعروف فاما ان المبلغ النفقة ذلك قالوا فافهم
 ان لا يحج عنه لان الموصى امر بالحج عنه لصفته لم يوصى الا انه جازا الحج عنه من
 مبلغ النفقة لان الموصى قد قصد هذه الوصية الثواب فيجب تنفيذ وصيته

لما امكن ولا يمكن سفيد الوصية وسئلنا الامر حيث تبلغ النفقة فكان
 سئلها بعد الامكان اول من ارادها بالكلية وقد سأل عن قول
 حنيفة والفصل المقدم من ما ان الوصي بان يعين عنه هذه المائة عبدا
 فهاك منها درهم انه لا يعين عنه ما بقى من الوصية بالحج سألته ماله وملكه
 لا لله حيث يحج من حيث يلقى وهو ان المسحوق يبدل في الاول ولم يبدل في
 الثاني **قوله** قال ومن خرج من ماله حاجات في الطريق او من حج عنه
 حج عنه من ماله عند ان حنيفة اراد ان القدور في محصره وقول فيقول
 الى حنيفة ذلك القدور في الطريق وقيل في كتاب الحج وقال ابو يوسف ومحمد حج من حيث
 مات وقال الفقيه ابو الليث السمرقندي في كتاب بيت الوصايا ولو انه خرج الى بلد
 هو اقرب المسكن فمات واوصى بان حج عنه فان كان حوجا فانه حج من حيث
 اوصى فان الفقيه ولم يذكر ههنا الشئ من ذلك يعني في كتاب الامتثال فذكر في كتاب
 الدرر ان القياس ان حج من منزله والاستحسان حج من حيث مات وذلك في
 موضع اخر ان قول الى حنيفة حج من منزله وقول صاحبنا من حيث مات مذهب
 ان الذي قال ههنا جواب الاستحسان وهو قول ابو يوسف ومحمد انهما
 الفقيه رحمه الله وقال الدرر في وصايا العرب ولزلك الخلاف في الحائض
 عن الميت اذا مات في بعض الطريق وقال سمس الامة الشريفة في شرح الكافي ان خروج
 من الحج فمات في الطريق حج عنه من حيث مات وفي الجامع الصغير قال عندنا
 حنيفة حج عنه من ماله ومحمد حج عنه من حيث مات وفي الجامع الكبير ذكر ان
 المسئلة القياس والاستحسان في القياس حج عنه من حيث مات الى هذا لفظ
 سمس الامة رحمه الله وجه الاستحسان ان الميت يتكبر بذلك المقدار بالخروج الى
 الله تعالى وقد حصل له الثواب قال يعال من يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
 ثم يذرك الموت فقد رقع الله على قلبه ولا يجوز ان يكون ذلك المقدار من الخروج وقد

في قوله الحج من حيث
 مات

كان

كان وصية بالوصية اقام ذلك الخروج فوجب اقام ذلك بالا حجاج من ذلك
 الموضع وفي اعتبار هذا الطريق يحصل مقصوده وفي الاخذ بالقياس تفويت
 مقصوده لان الذي حج عنه من ماله وما مات في بعض الطريق ايضا فحاج الى الحج
 اخر عنه من ماله ايضا معنى بذلك ماله اضلا ولا يحصل المقصود وهذا
 خلاف ما اذا خرج للعبادة فان سفره ذلك ليس لا بالحج فوجب الاحتجاج من
 منزله لان الوصية مصر في الحج المعروف من منزله ووجه القياس وهو قول الى
 حنيفة ومنه ان لمات قبل اتمام العمل صار خروجه لغير الحج ولو انه خرج لغير الحج
 ما اذا خرج تاجرا فمات في بعض الطريق حج من منزله فذلك ههنا وهذا ان
 الخروج بعد الموت قبل اتمام الحج انقطع فانفسخ بدليل قوله عليه السلام اذا مات
 من ادم انقطع عمله الا من يات بعد موته وولد صالح يدعو له وملكه
 جارية بعد موته والخروج للحج ليس من الثلاث الا ترى ان المصطلح اذا مات
 قبل الفروع من الصلوة استصحب صلاته ولا ان المقصود بالخروج اقامة
 العبادة فلما تقسم العبادة بذلك الخروج انتقض ذلك الخروج الا ترى انه لو اخرج
 بالحج ومات واوصى بحج استثنى الاحرام لانه لما مات قبل اتمامه لم يمت
 ذلك الاحرام فذلك الخروج ولان الوصية تنصرف الى الحج التي اوجبه
 الله تعالى وتلك الحج التي وجبت من ماله فوجب ان يودى على الوصية الذي وجبت
 وقال في كتاب بيت الوصايا فان كان الميت او طان شتى فان كان مات في بعض
 الاوطان حج من ذلك الوطن وان مات في السفر حج من اقرب الاوطان الى مسكنه
 لان ذلك المقدار حاكمة وتقيينا والرواية **قوله** على ما مرنا به
 اشارة الى قوله لان الواجب لله الحج من ماله والله اعلم بالصواب

باب الوصية لاقارب وغيرهم

لما كان هذا الباب مستمرا على الوصايا التي تخصها خوة ذكر أعني الأواب
 المتقدمة لقله فأيديته لأن ما تقدم لا يخص موتادون فمما كان لعموم فأيديته
 تقدية ذكره الأولى **ول** قال ومن أوصى لبيبا نتم المتلاصقون عند أبي
 حنيفة رضي الله عنه أن قال العدة روي في محض لم يذكر العدة روي خلاف الرواية
 ومحمد بن وهب ذكره في القريب فقال قال محمد في الأملاء أن أوصى لبيبا نتم المتلاصقون
 للمتلاصقين قريت الأواب أو بعدت عند الحنفية وقال لمن محمد بن محمد في
 الجماعة والدعوة وذكر من شجاع عن أبي يوسف اعتبار أهل المحلة الذين يملكون
 في مسجد وأصله قال وهذا أقول إلى حنيفة وروى بسند عن أبي يوسف أن
 الحجاز الذين يملكون محلة واحدة وأن ينفقوا في مسجد من متقاربين فإن يتعبدوا
 وكان واحد أعظمها مضافا لكل أهل مسجد جيران دون الآخرين وإن كان
 والمضرب قبائل فالجيران الأخفاء دون القبائل إلى هذا الفقه العبد
 وقال الشيخ أبو الحسن الرحمن في محض قال في الأملاء قال أبو حنيفة إذا أوصى
 فعلى من ماله لبيبا أن يوصيه لبيبا من المتلاصقين لداره وكل دار كانت
 تليق به فالوصية تجمع من فيها من السكان وغيرهم عند أبا نوا أو أحارارا
 لسا كانوا أو لا يملكون بالسوية دمة كانوا أو مسلمين بالسوية قريت
 الأواب أو بعدت إذا كانوا أملاك رقيقين الدار وقال أبو يوسف في هذا
 هو الذي ذكر أبو حنيفة وغيرهم من الجيران من أهل المحلة عن بعضهم مسجد واحد
 وجماعة واحدة ودعوة واحدة فهو لا جيرانه في كلام السابقين في مثل ذلك منهم
 بالسوية الأمتي والدور فيه سواء المسلم والكافر في ذلك كله سواء قال في
 الزيادة أن عن أبي حنيفة إذا أوصى الرقيق بثلث ماله لبيبا أنه فالقياس في هذا
 أن يكون الثلث للسكان وغيرهم من يملكون تلك الدور التي يجب لأهلها الشفعة
 ومن كان منهم له دار من تلك الدور وليس يملك فيها فليس من جيرانه قال محمد

وأنا أنا قال في المحسن أنا جعل الوصية لبيبا الملائقين من السكان
 من يملك تلك الدور وغيرهم من لا يملكها ومن يملك مسجد تلك المحلة الذين يملكون
 المولى من الملائقين وغيرهم والسكان من في تلك المحلة وغيرهم سواء الوصية
 الأقران والأعداء والكاتب والمسلم والصبي والمحررة وذلك سواء وليس
 للمالك والمدينين وأهله الأولاد وذلك من قايما المكاتبون نعم في الوصية
 سواء إذا كانوا أسكنا في المحلة ولم يذكر عن أبي حنيفة في ذلك شيئا إلى هنا
 لغة الأخرى جهة الله وقوله في قوله لبيبا إلى حنيفة أن الجار هو الملائق يدان
 سواء كان في الدار أو ماله ذكره الفقيه أبو اللست في محله الرواية وقال
 وجيزهم وإذا أوصى لبيبا أنه أعطى أربعون جارا من أربعة حوائط أي كل
 حائط أربعون جنة قول الشافعي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حق الجوار
 أربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وهكذا قال العلماء أنه يجب لأربعون
 وداره مطعون وجه قولهما وهو الاستحسان أن الموصي يوصي من
 خالطه وقرب منه وهذا المعنى يستوي الملائق وعن لا يمل
 واجل في جمعهم مسجد واحد يسمى صاحبه جارا أعرف وجب حمل الاسم
 عليه يوده ما روي عن علي بن صخر الدمشقي أنه قال لأصلوة لدار المسجد لا في
 المسجد لأنه لم يرد به الملائق دون غيره فصار أهل المسجد كلهم جارا لله فلا
 دخلوا تحت اسم الجار استحق لهم الوصية وجه قول أبي حنيفة أن الجار هو
 الملائق غيرهما ومن بعد لا يسمى جارا قالوا يجب حمل الاسم على الجميع يوده
 قوله عليه السلام الجار هو من جاوره مسكنا فاستحق الوصية كل من كان له
 الصفة قال القدر في كتاب التفرقة وقد قال هلال الراي أن الجار من
 سمعه المنادي لا يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال لأصلوة لدار المسجد لا في

في المسجد فقتل له ومن جاز المسجد قال من سمع المنادي فان وهذا ليس لانه
 لو جاز اعتبر الوصية لهذا الحواديد في الشفعة **قوله** لا طلاق او اطلاق
 اسم الجار على المملوك وعينه **قوله** فان ومن وصي لامهان فالوصية لكل درهم
 محرم من امرأة او فاك القدوري في محصره وقال الشيخ ابو الحسن الدرعي رحمه الله
 وقال في الامتلاء اذا قال وصيت ثلث مالى لاصهارى فهو على كل درهم محرم
 من روجه ومن روجه الله ومن روجه ابنه وروحه وكل درهم محرم منه فهو
 حرمها امهان ولا يدخل في ذلك الروجه لنفسها امرأة ولا امرأة الله ولا
 امرأة اخيه اما يكون الاصهار كل درهم محرم من روجه اخيه وابيه والله الى
 هناك في الدرعي رحمه الله قال الشيخ ابو نصر البغدادي في شرح القدوري
 والاضل في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اخس صفته وتزوجها اعتزل
 من ملك من درهم محرم منها الزمانا وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال في الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة وقال في محل اللغة قال الخليل لا يقال
 لاهل بيت المرأة الا الاضطرار وقال في نحو الاسلام القدوري في شرح الزمادات
 واما الصهر فقد سئل عن الخنثى لكن الغالب ما دونه محمد رحمه الله فالعالم من
 عدى ولو كنت مهر لابن مزاوان فتزيت ركباني الى المعروف والعطن الرحب
 ولكن مهر لال محمد وقال بنو العباس والحال كلاب سمي نفسه مهر او كانا
 امرأة العباس عن قال في نحو الاسلام منه ومن شرطه هذا الاسم ان يموت
 الموصى وهن نسائه او في هذه منه من طلاق رجعي فاما بعد البيهقوني في
 المصاهرة واما لعنتم يوم الموت يعني ان المرأة اذا كانت روجه الموصى
 يوم موت الموصى باسم القبر فيروا اذا كانت مبانة يوم موته لا يستحقونها
 لانقطاع المصاهرة بالامانة وعدم الانقطاع مما لم تكن مبانة وذكر الاسماء

بجم الدر عن النسي في بطنه لحاب الزمادات بنتين اسمان على معنى الصهر
 واختلف فقال اصهار من يوصى افارب عرسه ويؤول ذاك بباين وحرام
 اختانه اذ واج كل محارم ومحارم الارواح بالارحام **قوله** وهو ان
 المصير اختيار محمد واما ثبت هذا التفسير لان الصهر محرم في اللغة
 بمعنى الخنثى ايضا وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله ابو عبد الله
 عن الخليل مع انه مولى ياروتيا عن الخليل **قوله** فان ولو وصي لاختانه
 فالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه او فاك القدوري في محصره فلا صاحب
 الهداية وكذا محارم الارواح غير فان هذا في عرفهم في عرفنا لا ينافي
 الا اذ واج المحارم اما قال هذا في عرفهم بعد ان كان ذلك محارم الارواح
 لان ان رواية الزمادات في المدونة على عرفهم لا على عرفنا لان
 اذ واج المحارم لا يسمون اختاناً في عرفهم لسمي الكل اختاناً ما ان كان ذلك
 في الجملة حسن الرجل المتزوج ما بينته او ما ختمه والجمع اختان والخنثى المقتد
 وقال الشيخ ابو الحسن الدرعي وقال في الزمادات اذا وصي الرجل لاختانه
 ثلث ماله ثم مات فالاختان اذ واج البنات والاحوات والعمات والحالات
 وكل امرأة ذات رحم محرم للموصى يودها من اختانه وكل درهم محرم من روجه
 من ذكر او انثى هو ايضا من اختانه ولا يكون الاختان الا اذ واج ذوات
 الرحم المحرم ومن قال من مسلم من ذوات الرحم الحريم ولا يكون الاختان ما كان
 من قبل نكاح الموصى وقال محمد في املاية اذا قال ثلث وصيت لاختان ثلث
 مالى فاختانه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل درهم محرم من الزوج فهو
 اختانه فان كانت له اخت وصيت اخت وخالة وكل واحد منهم زوج
 ولزوج كل واحد منهم ارحام كلهم جميعا اختانه والثلث منهم بالمستوى

الانثى والذكر منه سواء أم الزوج وحده وغير ذلك سواء الى هذا لفظ الكرخي
 رحمه الله **قوله** تان ومن اوصى لاقربا به في الاقرب فالاقرب من كل ذكركم
 محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولدون والاسن مضاعدا اي فان اهلوا
 ومحضون ونعم لفظه فيه فاذا اوصى بذلك وله عمان وخالان فالوصية لعينه
 عند الحنفية واذا كان له عم وخالان فليعلم المصنف والحالين المصنف وقال
 ابو يوسف رحمه الله الوصية لكل من سبب الى الموصى الى اقصى ابيه في الاسلام
 الى هذا لفظ القدر في حجة الله تعالى السبع او الحرس الكرخي في محض واذ اوصى
 الرجل فقال ذلك سالي لزوجك قرابتي فانما با حصة فان الوصية لقرايته من دون
 الرحم المحرم الاقرب فالاقرب منهم وقال ابو يوسف رحمه الله الوصية لجميع قرابته
 من قبل الرجال والنساء الى اقصى ابيه في الاسلام من الطرفين جميعا يستوزون
 الثلث الاثلاث منهم والاعدا والذكر والانثى منه سواء قالوا جميعا اذا قال
 لزوجي فاني فهو لاسم منهم مضاعدا او اذا قال لزوجي قرابتي فهو لواحد
 وضاعف فان مات الموصى له عمان وخالان فليعلم على قول ابي حنيفة للرحمن
 وفي قول ابو يوسف رحمه الله هو بينهم سواء يستوزون فيه فيكون الثلث بينهم
 ارباعا لكل واحد منهم الربع وقال ابو حنيفة ان كان له عم وخالان فليعلم
 نصف الثلث والمصنف للحالين وان كان له عم وحده لم يكن له عين من ذكركم
 المحرم مصف المصنف للرحمة ونصف الثلث زد على ذرية الموصى قال ابو يوسف
 رحمه الله من العلم ومن وجد من القرابة كان دارم محرم اوله لم يستوز
 فيه فان لم يكن من قرابته من قبل الرجال والنساء الا عم واحد كان نصف
 الثلث وبقي الثلث زد على ذرية الموصى فان كان الموصى له من ذرية قرابته
 زاد عند ابو حنيفة لكل ذكركم محرم ايضا الاقرب فالاقرب فان لم يكن له

الا واحد كان له جميع الثلث ولذلك قال ابو يوسف انه اذا قال لزوجي
 قرابتي فوجد من قرابته واحدا له رحم قريبا كان اوسع الى اقصى ابيه
 له في الاسلام فهو لذلك الواحد لا محلهون ان ذكركم على الانثى مضاعدا
 وزد على الواحد الا انهم محلهون فمن استحق من القرابة على ما سرت لك
 ولا يدخل في اقربا ابنة والد والولد ذكر ولا انثى وان كان من لامرث كان
 محمدا لان الله تعالى قال الوصية للوالدين والامرين بالمعروف وحقا على المعص
 فاخرج الوالد من القرابة وجعلما اقرب من القرابة فخرج الوالدان
 من قرابة الولد فذلك يخرج الولد من قرابة الولد فلا يسمى قريبا لاقرب
 الى الوالد من الوالد اليه او لها سواء اما ما عدا ذلك من جد او جدة من
 قبل ابا وام او ولد من ذكر او انثى من لامرث هو من القرابة الذين مع اسم
 الوصية الى هذا لفظ الكرخي في محض وقال في المختلف قال ابو حنيفة اذا
 اوصى لاقربا به يسترط فيه خمس شوارط وهو تونه دارم محرم واسم مضاعدا
 وذلك بما سواك الوالد والولد من لامرث والاقرب فالاقرب فالاقرب
 بمعه وابناء اوصى ابيه في الاسلام دخل تحتها الجميع وغير المحرم فيه سواء
 وانفقوا على اشتراط القولية لان الاسم له وان لا يكون وارثا لقوله عليه
 السلام لا وصية للوارث وان تعبير الانسان مضاعدا لانه اسم الجمع والمثنى
 كالجمع في باب الوصية لانها اخذت المموات وفي المموات كذلك ولا يدخل الوالد
 والولد لانها لا تمنان فربما عرفت واختلقت او شرطين احدها المحرمية
 بالرحم شرط عنده وعندهما الرحم بلقي والنسب انما يسترط الاقرب فالاقرب
 وهما سويان من الاقرب والابعد الى هذا لفظ المختلف وقال الشافعي
 بصرف الى جميع اقربا به من قبل ابيه وامه القرب منهم والاعد سوا

لذي الشرح الاقطع وهل يدخل فيها الجيد وولد الولد فان والزيادة ان يدخل
 ولم يذكر فيه خلافاً ودون الحديث عن الحنفية ان الجيد وولد الولد لا يدخلان
 في الوصية وكذا اردو عن يوسف لان الجيد بمنزلة الاب وولد الولد بمنزلة الولد
 كذا قال شمس الامة السرخسي في شرح الكافي اذا اعتبر ابو حنيفة رضي الله عنه
 كل ذي رحم محرم لان الله تعالى امر بصله الرحم ونهى عن قطعها الرحم والمحق الوعيد
 المتدبر لمن سعى في وطءته وهو قوله عز وجل ان تفسدوا في الارض وسطوا
 ارحامكم اولئك الذين لعنهم الله وقال تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان
 واستاذي الصوفي فان كان ماموا واصلية الرحم فالطاهر انه وصدا بالوصية
 صلة الرحم فانصرفت الوصية الى من يجب عليه صلته وانما يجب عليه صلته
 رحم محرم ولا يجب عليه صلته بغيره الا ترى انه لا يجب عليه بغيره اذا كانوا
 معسرين ويجب عليه نفقة ذوي الرحم المحرم فثبت ان الوصية انصرفت اليهم
 ولان الله ومن ذوي الرحم المحرم من الخصومة فاليسر منه ومن سائر
 القربايات وهو ان لا يجوز المناكحة بينهما ولو ملكه بحق ولو هب له هبة
 لا يرجع ولو كان مفسراً او حراً عليه نفقته فاذا كان بينهما من الخصومة
 ما ليس بينهما من القربايات انصرفت الوصية اليهم دون غيره وانما اعتبر
 الاقرب فالأقرب لا كل من كان اقرب اليه كان اشبه بهذا الوجه لان الله
 تعالى يدب الى اقرب الاقرب فقال الوصية للوالدين والافراد فالظاهر
 انه قصد الاقرب حتى يكون اشبه به كما ان الله تعالى في مكان الاقرب اولى كما
 في العصبية وذوي الارحام في المصوبات والاقرب في السفعة وقال في
 كتابك الامام في قولنا الى يوسف الاول كل ذي رحم محرم فيه سواء في
 قوله الاخوة هو قول محمد وذو رحم محرم وعن من القربايات سواء في كل من محرم

واياه اوصى اب في الاسلام دخل في الوصية وفي قول يوسف بن خالد السلمي
 كل من محرم واما الله ابا في الاسلام دخل في الوصية وقال بعضهم كل من محرم
 اربعة ابا وقال بعضهم كل من عرف من اقرباياه دخل فيه ولا وقت وقتا وجه
 قولنا يوسف الاول ان كل ذي رحم محرم في وجوب الصلة سواء اولى اهلهم
 اولى من الاخوة الا ان الله لا يورث الاخوة ولم اجد في بعض من الاقرب من الام
 وبعضهم من الار والام دخلوا اهلهم في الوصية ولا يعتبر فيهم الاقرب فالاقرب
 فذلك ههنا وجه قوله الاخوة ان لفظ القربايات في الاعداد والبراهين لا
 من الاقربين الا ترى ان الرجل لا يقول لاحبه هو قريب فلما كان هذا اللفظ
 في الاعداد والبراهين لا دخلوا الله الا ترى ان قوله تعالى وادرسه بترك
 الاقربين لما نزل جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم زهاسمعا في نفسا فان
 لهم ان يدرككم بين يدي عذاب شديد وكان فيهم ذوو رحم محرم وعمرهم
 ثبت انه يدخل في الوصية الجمع الا انه لا يمكن ان يدخل في جمع اولاد آدم
 فيجعل الحد من محرم واما اوصى اب في الاسلام لا يورث الا في الاسلام
 صارت المعروفة باهل الاسلام وكان قبل ذلك يعرف بقبائل الحامية
 ووجه قول السلمي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حل له الصدقة ولا الاخذ
 من اقرباياه وكان سواهم لا حل لهم اخذ الصدقة وهاسم كان لا
 السات لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 زهاسم بن عبد مناف ووجه من اعتبر به الاربعة ابا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقطر سهم ذوي القربى بن عبد مناف وعبد مناف فان الار الرابع
 فاذا عرفت هذا فان كان للموصي عزان وخالان والوارث غيرهم فالتكليف
 دون الخالين في قولنا الى حنيفة لانه يعتبر الاقرب فالاقرب والاعان اقرب

من الحالين لان قرابتهما من قبل الاب والابن ينسب الى ابيه الاراد
 ان الولاية للعم دون الخال في باب النكاح قبلت انهما اقرب من طريق الحكم
 وان كان غما واحدا او خالين كان للعم المصنف والمصنف الباقي للحالين لان العم
 الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة فلا يجوز ان يستوجب جميع الوصية فاذا دفع
 اليه المصنف وتوفي المصنف صرف الى الحالين لانهما اقرب اليه بعد العم وهما
 مستحقان اسم القرابة فاذا اخل العم المصنف فاحقق في المصنف الباقي
 كما يترك الاخاليين وفي قول ابو يوسف ومحمد النعمان سوا وددان
 الوحنفة اذا اوصى لذي قرابته فكان له عم استحق جميع الثلث لان الفقهاء
 تناول الواحد والخالين انما اذا اوصى لذي قرابته اولا قاربه او لانسائه
 اولادهم اولادهم اولا قاربه سوا ذكوره والزمادات **قوله** على ما اختلف
 فيه المشايخ اى اختلف المشايخ في ادخال اب في الاسلام فهو قاربه لهم هو
 اولادهم وانما بعضهم لا يشترط الاسلام بل يستلزم ان يدرك الاسلام
 مثل رجل من العلوية اوصى لاقربائه من شرط الاسلام اعتبر الاتصال
 بعلى دون اوطالب ومن لم يشترطه اشترك فيه على قوله اولاد اوطالب
 وهذا النسبة ولا يدخل فيه اولاد عبد المطلب لانه لم يدرك الاسلام
 كذا قال نحو الاسلام البكر كروي في شرح الزمانيات **قوله** ما يورث
 المسلم من قاتل به او يورث القويب اسماء بنت القريظة **قوله**
 فينتظم حقيقة مواضع الخلاف في شمول اسم القويب حقيقة مواضع
 الخلاف وهي ذوالرحم غير المحرم والرحم الابعد **قوله** ولا يدخل فيه قرابة
 الولاد اى لا يدخل في الوصية على ذي قرابته الوالد والولاء لانه اقرب من
 القرابة الا ان كان من سمي والده مريضا كان غامقا هو فايدل عليه قوله تعالى

الوصية للوالدين والافرن عطف الاقر من على الوالدين والعطف بعض
 المغايرين ولا يورث الوالد قريبا فالمراد بالمراد الوالد قريبا لا يكون الولد قريبا
 ايضا لانه يلزم من قرب احدهما الى الآخر قرب الاخر اليه والا لكان الوالد
 اضلا **قوله** والذين اوصى لا قاربه وله عمان وكان قال الوصية لعنه عند ابي
 حنيفة الى قال العبد وري في محصر وقد بيناه وما بعدة قبل هذا **قوله**
 ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث اى انما اذا اوصى لا قاربه وكان له عم واحد
 ولم يكن هو وارثا كان له نصف الثلث والنصف الباقي يرد على الورثة لانه لا
 يرد من اعتبار معنى النج وهو الاثنان **قوله** اولاد نسائه هي جميع النسب
 كالانصبا في جمع النقيب **قوله** في جمع ما ذكرناه يعني بشرطه من شرط
 عند ابي حنيفة وقد تردد ذلك وعندهما لا يشترط الرحم المحرم والاقرب
 فالاقرب **قوله** قال ومن اوصى لاهل فلان من على وصية عند ابي حنيفة
 وقال لا يورث كل من يعولهم وضمهم نفقتهم **قوله** قال لم يقع مناسبا
 لان عانة المصنف ان يدرك لفظها فاك اذا كان المسئلة مسئلة العبد وري
 او الحاج العبد او كانت مدعوة في المدالة وهذا مع ما بعد الى قوله
 ومن اوصى لولد فلان لم يست من تلك الجملة وكل هذه المسائل مدونة في
 محضر الارش كالارضي في محصر قال محمد في املاية قال ابو حنيفة ان اوصى
 فقال لئلا يورث لاهل فلان فان هذا على زوجة فلان حاصه وقال ابو يوسف
 ومحمد هذا على جميع من يعوله ولان من يورث نفقته غريبا كان او عن الرحم
 واليتم في جمع والولاد اذا كان يعوله فان كان كسوا قد اعترل عنه او كانت نسبا
 قد تزوجت فليس من اهله انا اهله من ضمته نفقته وهي في عياله وفان في
 الزناقات اذا اوصى لاهل فلان او لاهله فالعاس في هذا ان الوصية للذو حجة

خاصة دون من سواها وكنها تسمى بمحل الوصية لمعنى قوله ممن تحمهم منزله
وذا من الاحرار ولا يدخل في ذلك ماله ولا وارث للموصي ولا يدخل في ذلك
الموصي لاهله فيمنع هذه الوصية لم يرد قوله الى حصة والزاد ان الهنا
لقط الدخري رحمه الله وحده ما ان اسم الاهل يطلق على كل من يعوله ووصيته
بوصيته كليل قوله تعالى ووصية يوسف واستوراها هلك اجمعين قوله تعالى
فحناء واهله الا اسراة في محل على الجمل لان المالكة لا بد طولان لهم
خدم الاهل مع لهم ولا يقال للمالك اهل المولى ايضا وان كان له اهل يخدم
دخول اجمعين في حصة الاسلام وشرح الزاد ان وصية قوله الى حصة ان المال
مراده الوجه في المعروف يقال من تاهل ببلدة فهو منهم اي تروح وكون صاحب
الهداية وغيره في الاحتجاج لا في حصة قوله وسار ما هله في رطل لا في
يرد في الالة الوجه خاصة لانه تعالى قال فلما نفى موسى الاجل وسار ما هله
النس من جانب الطور نارا قال لاهله امكثوا الا ترى انه خاطبهم بحطاب
الجمع والالة في سورة القصص ولذلك خاطب في سورة طه وقال هيل
انك حدثت موسى اذ راي نار فقال لاهله امكثوا **قوله** ولو اوصى لاهله
فلان فهو لاهله منتهى بال الدخري في محصره ولو قال اوصيت بثلث مالي
لا لاهله لان كان بمنزلة قوله لاهله منتهى فلان ولا يدخل احد من نوايه الام
وشي من هذه الوصية الهنا لقط الدخري رحمه الله وقال الدخري ايضا ولو
اوصى بثلث ماله لاهله منتهى او لحسنه فهذا على نبي ابيه الاب الذي تسمى
اله اوصى بثلث الاسلام من ذوي الرحم المحرم وغيرهم من الارث على ما وصفت لك
وان كان اوصى او ولد على غير دينه وهو ولد له لصلبه دخلوا في الوصية لانهم
من اهل بيته الهنا لقط الدخري وقال تسمى الالة السحر في شرح الكافي

اذا

اذا اوصى لاهله منتهى فان كان الموصي من اولاد العباس في كل من كانت له سببه
الى العباس من قبل الاب دخل فيه سواء كان ذكرا او انثى بعد ان يكونوا منسوبة
اليه من قبل الابا ومن كان له سببه اليه من قبل الام لا يدخل فيه لانه لا يسمى
من اهل بيته وانما يسمى من اهل بيته اخرون في الوصية لجنس بلان واحتاج
حسبه لان الحسن واهل البيت سواء وقال في حصة الاسلام في شرح الزاد ان
ولذلك الملة موصى لاهله منتهى وجنسها لم يدخل فيه ولها الا ان يكون من
نبي عامها **قوله** لان الانسان يتجنس بآبيه لان الحسن عيان عن النسب
والنسب الى الابا الا ترى انهم ولدوا لابيهم ولعلهم السلام كان هاشميا وان كان
ولد من مارية وكذلك الخلفاء ولدوا من امهات جميعا الا ما شذوذ كانوا
عباسيين صالحين للحداثة **قوله** ولو اوصى لاهله منتهى فلان او لعمامتهم
اولادهم او لاهلهم ان كانوا اموثا محضون دخل الوصية اعنائهم
وفقوا وهم ولدهم واهلهم والسم اسم لمن كان دون الملوغ ولا ابل لمولى الخلية
السلام لا يسم بمحل حلاله دواء على في السنن في ما يوصى ما قال في حصة الفقهاء
ولو اوصى لاهله منتهى فلان فانه يقع على **قوله** ولو اوصى لاهله منتهى فلان فانه يقع
كل امرأة لا زوج لها لكانت او ثيبا وعند محمد يقع على الثيب لا غير
والارملة كل امرأة محتاجة ارملة من زوجها وما لها من الوصايا موعات
فالوصية لعموم محضون يقع على عدد رؤسهم على النسب اذ لهم وانما غنيم
وقصيرهم صغرهم وليس لهم فاما اذا كان لاخصي عددهم هو على الملة اوصى
لاهله الحاجة نصا بان قال لعمري اوصى لاهله منتهى فلان فانه يقع لان
الحق فيه ليعال والفقراء مصارفها حتى يعلم تحت الثوب الثاني زيد
اسما لا يدخل في الحاجة لا عرفا ولا لغة لقوله اوصيت لبي فلان او لاماني

هذا القول يا شهاب وادسنة طاف هذا وقال هذا القول بعد ذلك وقال بن
سماعة عن ابى يوسف سمعت يقول بن ابي اوصى كقول اهل بيته قال الكهل ان
بلايس سنة فصاعدا الى مائة او اكثر وان قال طسحة اهل بيتي فالشيخ ابن
اربعين سنة فصاعدا وان قال غلام اهل بيتي فان اقل من خمس عشرة سنة الا
ان يكون منهم قد احتلم في اقل من ذلك قال ابو الحسن ان هذا القول للدردري
ابن سماعة انه اجمع غنة وروى عنه ابن سماعة قوله احتلم قال سمعت ابى يوسف
قال في رجل اوصى بثلث ماله لكونه اهل بيته قال هو لا يثبت الا لاربعين
وقال الشيخ ما زاد على الحسين وان لم يشب واذا زاد على الاربعين وكانت
شبهة الاكثر فهو شيخ وان كان السواد الاكثر فليس بشيخ والثابت اذا
احتلم هو ثابت قال ابو عبد الله احسبه الى بلايس سنة وقال عمرو بن عمرو
عزير القلام ما كان من اقل من خمس عشرة سنة والسبب في الفتيان ان بلغوا
الحسن سنة وفوق ذلك والاهول ان بلغوا الاربعين ما من الحسين
الى السنين الا ان يكون السبب قد علت علمه بكونه شيخا وان لم يبلغ
الحسين الا انه لا يكون هكذا حتى يبلغ الاربعين فذلك لا يكون شيئا حتى يحاورها
الى هائله الاخرى في خمسة **قوله** ان كانوا قوماً مخصوصين قال الفقيه ابو
اللت السمرقندي في كتاب الوصايا اختلفوا في مقدار الاحصاء وروى
ابى يوسف انه قال ان ارادوا على المائة فانهم لا يحصون وان كانوا امانة او اقل
فانهم يحصون واجتمع ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بها خيبر وجعل لكل
مائة سهم فاداعط كل مائة سهم كان ذلك مائة صحبة وقد روي في ذلك
في ملك خاص وقال بعضهم اذا كانوا احرار لا يمكن ان يقدوا الا ان يؤامروا
مستاءول فيهم مولود لهم فم لا يحصون وقال بعضهم اذا كانوا احرار لا يمكن

الناظر

الناظر اليهم لا يعرف عددهم وحيث ان التكاليف في حياتهم وقال بعضهم لا
توقف في ذلك وقتا ولا موقوت الى احبها الحاكم وقال من قدر في
الاحصاء هو احق وراى ان هذا قول محمد بن الحسن الفقيه وكما
قوله وفي الوصية الفقراء والمساكين يجب ان تصرف اليهم من ثمنهم اعتبارا للمعنى
الجمع واوله انسان اقل الجمع انسان في الوصايا ولم يذكر صاحب الوصية فيه
الحلان مستحق ان يكون هذا على قول محمد بن الحسن الفقيه اما اللثام ذكره في الوصايا
في الحلان اذا قال لفقير ابن فلان فانه يجوز وذلك لانه وصي الوصية الفقراء
الى الله تعالى فان كانوا احرار يحصون يدفع الى جميع فقراهم لانه يصير لغيره السمعة
وان كانوا احرار يحصون حازان يدفع الى بعضهم دون بعض ثم في قول الفقيه وال
يوسف جازله ان يدفع كله الى فقير واحد وفي قول محمد لا يجوز الا ان يدفع الى
اسمى وصاعدا اما مذهب الحنفية وابى يوسف هو ان الحلاله تصرف الى
الحسين الحسين يتناول الواحد والاكثر لا يركب قول الله تعالى انما الطرقات
للفقراء والمساكين فلو دفع الى مسكين واحد جاز ولو طفق رجل وقال عبدي
حوازن زوج النسا فتزوج امرأة واحدة عتق العتق فذلك ههنا تصرف
الى الحسين والحسين يقع على الواحد والاكثر واما مذهب محمد بن الحسن الفقيه
اخذت الميراث واملت الجماعة في باب الميراث انسان وصاعدا الا ان يقول
الله تعالى فان كان له اخوة فلا تهم السدس فوقع ذلك الامر على الاسمين
وصاعدا لذلك ههنا ولذلك ذكر الحلان في محمد بن الحسن الفقيه في شرح الثاني
وعبر ذلك **قوله** ولو اوصى بن فلان بدخل فم لا يثبت في قول الحنفية
اول قوله وهو قولنا لان جميع الدور يتناول الاناث ثم رجع وقال يتناول
الدور خاصة قال الدرعي في محصة فان لم يصر عن ابى يوسف في رجل اوصى بثلث

لئلا يكون رجل من الناس يعرف بان باحقيقة قال في ذلك هو لولد حمق الذكر
 والابن منه سوا اخر رجح عن ذلك فقال هو المذكور دون الالاء قال الاسر كما لك
 لانقول للملوك هذه من بني فلان اذ البت تنسبها اليها فاما ان النسب بها
 الى قبيلة فالك تقول هي من بني فلان فليستهم وقال شمس الاميرة السرخس
 في شرح الكافي اذا اوصي بثلثة لبني فلان فهذا الاحوال اما ان يكون الاء
 قبيلة مثل غيم وكلب او لا يكون قبيلة لانا خاصة فان كان قبيلة فدخل
 فيه الذكر والالاء لان المراد النسبة والمراد بقولنا من بني فلان
 كما تقول الرجل لانه لا حقيقة لهذه النسبة وانما ينسب اليها مجازا مساو
 لحسن من ينسب اليها حقيقة كان ومجازا الاسر انه يدخل فيه خلف والولد
 وهذا اذا كانوا الحصون فان كانوا الحصون فالوصية باطلة لان في القبيلة
 اعتبا وفقر الوصية للاعتبا صلة والصلة للمجهول باطل وهذا في الفقه
 ابو الليث في محلف الرواية حيث قال اذا اوصي لبني فلان فان كان فلان
 ابن القبيلة جازت الوصية ويدخل فيه البنون والنات اذا كانوا حصون
 لانهم اذا كانوا الحصون لم يوصى لمعلم فصحت الوصية وان كانوا الحصون
 لم يوصى لمعلم فلم زال هذا لفظ الفقه وذكر في الحنفية خلاف هذا حيث
 صح الوصية اذا كان لا حصص على هذه ايضا قال ولو اوصي لبني فلان ان كانوا
 حصصا عددهم اوصى قال ولو اوصي لبني فلان ان كانوا لا حصصا عددهم لم يوصى
 وبني القبايل فانما يوصى الى جميع القبيلة ويدخل فيهم الخلف والموالي
 بسبب الولاء والعقاة لان هذا المنزلة اصدق وله ان يوصى الى واحد
 او اكثر عند ابي يوسف لانه اسم حسن وعند محمد يوصى الى الابن لان اسم الحسن
 في الوصية يقع على الابن والذكر والابن في سوا الاء اسم القبيلة لذا في الحنفية

فاما

فاما اذا كان فلان ابن صليب قال الفقه وكذا بكت الوصايا فان كانوا
 كلهم ذكورا وانما اختلفوا فيه فمن قول الحنفية الذي روي عنه ابو يوسف وهو
 قول الحنفية الذي روي عنه يوسف بن خالد السلمي دخل فيه الذكر والالاء
 جميعا فاما يذهب الى حنفية وابي يوسف ان السن جماعة الان يقع هذا
 اللفظ على الذكر دون الالاء لا يمكن ان يوصى الكلام الى الحقيقة فليست
 عن المجاز وحقيقة هذا اللفظ المذكور دون الالاء لا يترجم ان الاولاد لو
 كانوا كلهم انا لا يوصى لهم والمعنى في ذلك انه حق الوصية للسن لا للبنات
 فذلك ههنا ولذلك اذا كان فلان حيدا لا يدخل فيه الا الذكور لان
 النسبة الى الجد محذورة الحقيقة لان ستر من الناس ينسب الى الجد الى
 ترى ان من انزل على ينسب الى جد ولذلك ابو بصير سلام وهو امة حلة
 البت لان الانسان قد ينسب الى الجد ما رآه من الصلب والحدسوا
 واما مذهب محمد بن النبت اذا اختلفت بالسن على اسم الذكر على البنت
 الاسر انه يقال بوان وان كان احدهما اثنا فذلك ههنا السمون يمين
 وان كان بعضهم انا لا يترجم الى قوله تعالى وان كانوا اخوا رجلا ولستنا
 بعلم على الاخرة والاحوات اسم الاخرة وقال في الحنفية واما ان المراد فلان
 فذلك الصليب فان الوصية للذكر من اولاد السن عند ابي حنيفة وعند
 محمد الكل وهل يدخل بنو البنات عند ابي حنيفة وروي الحسن ايم جلال
 وروى في السمر الدواهم لا يدخلون ولو كان له ابن واحد وسوا ابن فلان
 المصف والساق للورثة دون بني البين وعندهما الا ابن المصف والساق
 لبني البين وان كان له ابنان وسوا ابن فالحل للاسرين لان الاسر في الوصية
 منزلة الجميع ولو كان له ابن واحد وبنات فالمصف للاسرين والساق للورثة عند

الى حنيفة وعندهما المصنف للامم والباقي للنبات ولولا ذلك مات وسواين
 فلا شيء لهم بل للموتنة عندة وعندهما لكل على السواء ولو اوصى لولد فلان فانه
 يدخل فيه الذكر والانثى على السواء ويدخل فيه الحنفى الذى يولد لافل من سبعة
 اشهر ولا يدخل ولد الولد مادام الصلى حيا فان كان مات وسوا الابن لى
 للنبات لا غير ولو كان ولدا دخل فالحال لان اسم الولد وقع على الواطد كذا في الحنيفة
قوله خلاف ما اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او تحدث بنو فلان الذكور
 والاناث لانه ليس بمواريثا اعيا نعم ان هو محجور الانثى كبنى آدم فاس
 الذخى ومحصن واذا قال لى فلان وسوا فلان او لى فلان فاس
 سواهم في الوصية سوا الموالاة الذين اسلموا على ابداهم ووالدهم وسوا العتاقة
 وطفاهم واعاداهم معهم وان كان اوصى لى فلان وسوا اب لى سوا قبيلة
 ولا تحذف الوصية لى فلان من العرب خاصة دون الموال ودون كل من
 الرهنا فظ الذخى رحمه الله والخلف اسم لمن مات قبيلة فحلف لهم وحلفون على
 الشاخص وتقال فلان عدو لى فلان او عدو منهم والحنفى من القبائل
 اقل من الرظن وبنيانه مما قال صاحب الكتاب الشعب الطبقة الاولى من
 الطبقات الست التى عليها العرب وهى الشعب والقبيلة والعجزة والرظن
 والفرد والقبيلة فالشعب جمع القبائل والفرد جمع العجزة والعجزة جمع
 الرظن والرظن جمع الافراد والحنفى جمع القبائل خزعة شعوب وكثيرة
 قبيلة وهى خمس عشرة عشيرة وقبيل رظن وهما شمس خند والقبائل فصيلة وسميت
 الشعوب لان القبائل شجعت منها **قوله** واذا اوصى لولد فلان بالوصية
 منهم الذكر والانثى فيه سوا الفات العدوى فى محصن وذلك لان اسم الولد
 يتناول كل واحد من الذكر والانثى على الاضداد فبيننا لهم على الاجتماع فلما

لساوى الذكر والانثى تناول الاسم مساويا في الاسم حقيق لانه ليس في اللفظ
 ما يدل على التفضيل فان العصبه ابوالثبوت وهاى بنت الوصايا ولو اوصى
 لولد فلان ولسى فلان ولد صلب فالوصية لولد فلان ولان ولد الولد سمي ولذا
 على طرف من الجواز لم صرفت الوصية اليه مح قدام الموصى ولو لم يصرف اليه دخل قدام
 الموصى والعاقلة بقصد بكلامه مانع ولا يقصد بكلامه ما لا يصح فاذا كان
 هكذا دخل ولد الولد في الوصية اذ لم يكن له ولد الصلب ولو كان له ولد واحد
 من ولد الصلب فالوصية كلها له لانه يستحق اسم الولد وليس لولد الولد لانه
 اذ لم يكن صرف الكلام الى الحقيقة لا يصرف الى الجواز ولا يكون لولد الصلب شى
 لان ولد الصلب ليس من ولده لانه يسبب الى قوم الاب ولا يستلزم الامم
 فاذا لم يكن من ولد لا يدخل فيه وقوله اذ لم يوصى لى فلان وسوا اب لى سوا قبيلة
 حث فان ولو كان له ولد واحد ذكر او انثى لجميع الوصية له لانه هو المستحق
 للاسم على الحقيقة فلا يصرف الى الجواز ودون الذخى في محصن كذا وذلك
 حث فان وان قال قد اوصيت بلى فلان ولدى فلان وله ولد لى صلبه
 ذكور واناث كان الصلوات لهم بعد ان يكونوا اسر وصاعدا لم يكن لولد ذلك
 شى وان كان صلبه واحدا وله ولد ولد كان للذى لصلبه نصف الثلث ودرا
 كانا وانثى وكذا ما بقى لولد ولان من سفل منهم ومن تربى بالسوية الذكر
 والانثى فيه سوا وهذا كله على قياس قول الحنيفة وزفر الى يوسف
 الرهنا فظ الذخى في محصن وقال العدوى في محصن بالقبيل روى الحسن بن
 الحنفية روى الله عنه فمن اوصى لولد فلان انه يدخل الوصية الولد وولد الولد
 لان الاسم يتناولهم وقد تم ذلك من ظاهر قوله تعالى وصيكم الله في اولادكم
 ثم قال العدوى والصحيح ان لا يدخلوا مع ولد الصلب لان الاسم حقيقة فيهم

بحار في ذلك الولد ومن اضله ان الاسم لا يحل على الحقيقة والمجاز ثم قال وقد قال
ابو حنيفة فمن اوصى لولد فلان وله اولاد بنات انهم لا يدخلون في الوصية
وروي الحسن عنه اخو لهم في الوصية مثل اولاد البنين ثم قال وذكر الطحاوي
عن الخفاف عن محمد بن ابي النعمان مدخلون في الوصية الذي يبنى فلان وقد ذكر في السيرة
ان بنات النساء لا يدخلون في الامانة اذا كان للرجل ولد ثم قال وذكر الخفاف عن
ابو حنيفة فمن اوصى لولد فلان ثلث ماله ان الثلث للذكر دون الاناث وذكر
في نسخة عن ابو يوسف عن ابو حنيفة مثل ذلك وقال محمد بن عبد الله بن ابي
ثم قال الدورى وذكر الانصارى عن احمد بن محمد بن ابي النعمان ولد للنساء مدخلون في
الوصية الاولاد وحب الرواية الاول ان ولد للنساء لا ينسبون الى الجدة والمأبى
الى قبيلة ابيهم ومولاهم ولد فلان نفيد من نسب اليه بالولادة وقد ينسب اليه
ذلك فاجاب انه لو ولد للبنات وانشد بنونا بنوا البنا وبنا بنونا بنونا
الرجال الاباء عبيد وحر وانه الحسن ان ولد للنساء ينسبون الى جدهم وهذا
قال في الحسن والحسين انهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم واولاده وهما حكام
على بني يعقوب وكوفاهم الائمة السرخسي في سوح السيرة الكبرى في ان الحاج
ابو به ذات يوم فادخل عليه وهم يفتاه فقال له لمصر ان عليا بن ابي طالب
يضا على ان العلوية من ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مملكت فتا قوله
يعلى فقالوا نعم انما وانا وانا ثم قوله تعالى ونوحا هودا اسماء من
ذرية داود وسليمان وابوب ويوسف وموسى وهرون ولذلك يجوز
الحسن وروى ما يحيى وعيسى والياس كل من القاصدين ثم قال فعسى من ذرية نوح
من قبل الاب ومن قبل الام فهذه الحاج ذكره في الجمل وقال كان سمعت هذه الامة
الان وذكر الواحد في اسباب نزول القرآن عن النبي قال انما نوحا والحسن

وهذا

ونسوانا فاطمة وافئسنا على من اطلق جوابه ان ذلك نوع من الجواز ولا
مانع منه بل قوله تعالى ما كان من انا احد من رجالكم ومن كان ولدك
حقيقة كنت لعله حقيقة **قوله** ومن اوصى لورثه فلان فالوصية منهم للذكر
مثل حظ الاسماء هذا الفطر الدورى في محض وذلك لانه لما وصفهم بورثه
ولان ذلك على تفصيل البعض على البعض كما في المرات فلذلك على التفصيل كما
في المرات كان للذكر مثل حظ الاسماء **قوله** ومن اوصى لمواليه ولله سوال
اعتقهم وسوال اعتقهم فالوصية باطلة وهذه من مسائل الجامع الكبير ذكرها
تفريعا على مسألة الدورى قال محمد بن الخفاف الكبير وان اوصى الرجل ثلث ماله
لمواليه وله سوال اعتقهم وسوال اعتقهم فالوصية باطلة حتى يبين لاي القوم
اوصى ولموات قبل البنات لا سفاد وصيته وقال الشيخ ابو المعين النسفي
في شرح الجامع هكذا ذكر في الكتاب وضاف القول الى ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ثم
قال الشيخ ابو المعين وحكي السبع الاسماء اوصى الصغار عن القاصي الى الصغرى
النسائي روى قال كان ابوهم بل الزجاني يقول روى عن ابو حنيفة ان الوصية جائز
ولك ما بين الفريقين الاعلى منهما والاسفل ثم قال ابو المعين وروى عن ابو يوسف
في الامانة روايات قال في رواية ان الوصية جائز للموالي الذين اعتقهم الموصي
وروى هشام بن محمد انه قال الوصية باطلة الى ان يضطج على ان الثلث منهم فاذا
اضطج على ذلك جازت الوصية وكان الثلث بين الفريقين لئلا ذكر الشيخ ابو
المعين وقال الشيخ ابو الحسن الارمني في محققه وان اوصى رجل لمواليه وله سوال
اعتقهم وسوال اعتقهم ولم يبين الفريقين ازا فالوصية باطلة عندك الى
حنيفة والي يوسف ومحمد رحمهم الله وقال في التقريب والذكر ذكر الانصارى
عن ابو حنيفة وذكره وقال في شرح الاقطع وقال الشافعي في بعض نسخ الوصية لهم

جميعا وذلك في موضع آخر انه توقف حتى يصطحوا اوجه رواية الى سهل الاسم
 متناول الفرع من جملة الاغلى والاسفل ويحوز ان يكون غرضه بيان النعمة في حق
 المولى الاسفل ويشكر النعمة في حق المولى الاعلى ولا متافاة فيسأوا اما كما اذا
 ادعى الاخوة وهم متفرقون لا بواحدة ولا بواحدة فلو كانت لهم جميعا ولا يكون البعض
 اولى من البعض لتناول الاسم اياهم على السواء فذلك هو المتناول الاسم على السواء
 وجه ظاهر الرواية ان المولى المذكور يدعى بالمنعم وهو الذي اعنته ويراد بالمنعم عليه
 وهو المعقوق واللفظ الواحد اذا تناول امرأه اختلفت الحدود فان مشترك
 كاسم مشترك ولا عموم للمشارك في موضع الاثبات ولا ترجيح للبعض على البعض
 ففي قول المولى المذكور ان المراد اياها وليس كذلك الحق لان الاسم يقع على
 معنى واحد وهو الاستنباط الى احد الاوين فامكن حمل اللفظ على الجمع ولذلك الظاهر
 لانه اسم للقبول وذلك نعم ولا يلزم على ما ذكرناه ان كان له معتنق وسؤال موالاه لان
 اطلاق الاسم يخص بالعنافة وسؤال موالاه سناوكة الاسم بالقبول ويقال منولى
 موالاه فيجب حمل اللفظ على اطلاقه ولا يقال ان اسم المولى متناول المعقوقين
 والناصية وان العموم مع هذا هو او هو بالية ولم يتواءم حارت الوصية للمعقوقين
 وذلك لان المولى اذا اضيف الى الانسان اقتضى الاولاد دون النصف والعموم ومن
 حكم اللفظ ان يحمل على اطلاقه ولا يلزم على هذا اذا اختلف المولى الى ان يكون
 على الاعلى والاسفل لانه نفي للمشارك عموم في موضع النفي وهو ما روي عن
 يوسف ان الوصية جازية والملك للمولى الاعلى ان التعارض قد تحقق فيرجح جهة
 المعقوق المنعم على المعقوق المنعم عليه لان الوصية له شدة النعمة وهو واجب والوصية
 للمعقوق المنعم عليه بيان انعام وتربية الصبيعية وهذا ليس بواجب بل هو من مكاييم
 الاخلاق وهو سنده بالية ولا يخفى في علو رتبة الواجب على المندوب بالية ولذا لا يظن

بالعقل الاستغفار بالمدن والية والاعراض عن الواجب لاستحقاقه اللامنة
 واليكت على ترك الواجب دون ترك المندوب بالية فانصرف مطلق كلامه الى هذا
 وجه الرواية التي قال فيها ان الوصية تقع وصرف الملك الى المولى الاسفل
 لان المتعارفين من الناس انهم لا يمتثلون لمعقوقهم ولا يتقربون بمصالحه ولا يسمعون فيهما
 فيه نظام اموره وصالح اسباب معيشته لا يوجد من ذلك في حق من اعتزله
 كالمولى الاعلى موصرا ولون الاسفل فقيرا معسرا في الامم الاعلى منصرف
 مطلق الامر الى ما هو المتعارفين ان الظاهر هو خصوص حالة الموت فان الناس
 يستعملون في هذه الحالة بما هو قربة لماون دحين لهم في الاخرة وينبذون في الدنيا
 فيه فكان دقتهم وذلك في الاستدلال بالقبول الذي خص عن ذلك العبودية ولا
 ماله يتقرب به ولا على الا الا صطناع مكان من له من الاسواق الفاضلة عن
 الحاجة ما صرف الى اعتناق عبده فكان الراجح الظاهر هذا القول وجب
 والمصير الى اثبات التعارض والعنا المقصود مع امكان التوجيه ليس لسد باب
 جواب هذه التلاميذ ان كل واحد من الامر من معصود ولا توقف لاحد من
 العباد على ما في قلبه غير من المقصود والمراد مكان الاحتياط في التوقف عند
 التردد لا الوقوع على ما لا يمتنع محتمة والقول بحدوث الملك مع الشك
 والتردد في ثبوت النسب مخالف للاصول وجه رواية هشام ان رطلان الوصية
 قبل الاصطلاح لما كان الجهالة اذ لا يدرك من المستحق الثلث فقد زالت
 الجهالة بالاصطلاح لان بعضه يصير الى المستحق وبعضه الى غير المستحق بوضع
 المستحق فيصير الرصة كما لو امتد فقال لاحد هذين الرطلين على الف درهم كان
 الامر اذ فاسد اللهمالة ثم اذا اصطالحا امكن الامر ارجاءه الى ما قلنا هذا
 جوابه ان الامر استدامت له مع الملك من المجهول بل لغوا فلا يصير ملك

لأحد الضيقين فبقى المال على مالك الموصى واسفل حوته الى ورثته فلا يكون للمولى عليه سبيل
 وانما مطلقوا اخلوا من الاصل ارفاهه ليس بشك انك بل هو احتمال عن كون ملكه للقرلة
 كان من زعم المقرانه ملك احدها وليس كذلك انما اضطررنا كان فيه وصول الحق الى مالك
 والغير مالك بالانه فيؤمسر بالشكليم الهما **قوله** ويدخل في هذه الوصية من اعتقه في
 الفتي والمريض ولا يدخل مدبره وامهات اولاد اى يدخل فيما اذا اوصى لمواليه المعتق
 والمهر والمهر من حرمها قال في الحاشي الكسر ولا يدخل مدبره وامهات اولادهم مواليه
 بعد الموت لانهم يعقون بعد الموت والوصية تناولت من كان له مولى عند موته ولا
 ولاهم في الحال ولا وقت الموت الذي هو اوان عمل الوصية وانما تمت بعد الموت فانه
 ثبت الموت ثم العتق ثم الولا والوصية تناولت المولى وقت الموت وقال الشيخ ابو المعز
 الشافعي في شرح الطامع روى عن ابي يوسف انهم يدطون تحت الوصية لانهم من جملة مواليه
 حتى وجد سبب استحقاق الولا على الدوم وهو التدبير والاستئجار
 ويدخل فيه عند قال لولا ان لم اصير بك فانت حر اى يدخل في الاصل المولى هاد
 في الحاشي الصغير ولو كان قال لعبد له ان لم اصير بك فانت حر فانت قبل ان يصير
 عن قبل موته ودخل في الوصية لانه من مواليه لانه يعق في اخر جسد من اجرة الحق
 عدم الضرب على الحالة وتوخي الحاشي من حصوله فيصير مولى ثم تعقب الموت
 ثم تنفذ الوصية فيكون مولى له وقت نفوذ الوصية ووجوبها **قوله** ولو كان له
 مولى اولاد موالى موالى الموالاة تدخل فيها موقوفه واولادهم دون موالى الموالاة
 وهذا مسئلة الحاشي الصغير ايضا ما لا يدخل في محصوره قال ابو يوسف ولي كان للمولى
 من الغريب وله موالى عتاقه وموالى اسلموا على يديه والوه لهم في الوصية ثم كانوا
 لتناول الاسم اياهم على السواء ثم انما جازت هذه الوصية لان الموصى لم يعلم لان الموصى
 ليس له الا الموالى الاسفلون على المسئلة الاول وانما دخلت اولاد الموالى في الوصية

العاس

لانهم مواليه ايضا بطريق الحقيقة لان ولا اباهم بدت باعتاق الموصى اياهم
 فكانوا مواليه حقيقة ولا اولاد الموالى ثبت ايضا لعين ذلك الاعتاق لا سبب
 احدها واما مواليه ايضا حقيقة وهذا اخو زنى ولا اولاد الموالى عنه ولا يصح
 ان يقال ليس هو لآبائهم الى له كما لا يجوز ان يسمى ولا معتقه بخلاف ما اذا اوصى
 بغيره فان اولاد اولاد ولدان بنون واولاد صلب يكون الوصية لهم دون اولادهم
 لانهم اولاد بطريق الحجاز ولهذا يصح النفي بان يقال ليس هو لآبائهم لانهم اولاد
 وله وقال الغتالي في شرح الحاشي ولو كان له موالى اعقهم وموالى الموالاة فالعق
 هو الاستئجار الاله بائنه سبب ولا الكل وفي الاستحسان موالى العتاقه اول
 لانه انوى ثم قال وحكى عن الحسن الرضى ان الوصية باطلة لان الاسم تناول كل
 فوق طريق الحقيقة والاصح لما كان الجهالة **قوله** والاعتاق لانهم كان الاسم لما حق
 هذا جواب اشكال مقدّم ان يقال لما كان الجهة مختلفة في المعصر وموالى الموالاة
 في احدهما الاتقام وفي الاخر عقد الاستئجار كان معنى ان تبطل الوصية بما جاز
 عنه بذلك معنى انما تبطل الوصية ان المبرور جعل المبرور لاجد الحسن وقد جعل
 لان الاعتاق لا يترحم لا يحمل الفسخ ولا الموالاة يحمل الفسخ فكان اسم المولى الحق
 احق من موالى الموالاة **قوله** ولا يدخل فيهم موالى الموالى اى لا يدخل موالى الموالاة في
 الوصية للموالى لان موالى الموالى ليسوا موالى الموصى حقيقة لان مولاه حقيقة هو الذي
 باشوا عتاقه وانما اضيقوا اليه بطريق التشبيك مجاز الاله بائنه سبب ما هو سبب
 ولاهم وهو اعتاقه للموالى الاولين ولهذا يصح نفي الاسم عنهم بان يقال هو ليسوا موالى
 وانما هم موالى مواليه ولللفظ اذا عمل حقيقة لانه صرف الى الحجاز **قوله** وخلاف
 ما اذا لم يكن له موالى ولا اولاد الموالى عن اذ لم يكن الموصى موالى اعقهم ولا اولادهم
 يكون الوصية لموالى الموالى وذلك لانه لما عذر العمل بحقيقة اللفظ عمل الحجاز صيانة

عن اللفظ ان اوصى بشئ فله ان لا تصرف الى غيره حال وجوده وبنفسه وبغيره
 حال عدمه فله ان يوصى بشئ ولو كان له معقن واحد من مولى المولى فالنصف لمعقنه
 والباقي للورثة قال تعالى في شرح الجامع فان كان من مولى المولى اولادهم اثنان
 استحقا جميع الثلث لان الامتناع في ما بالوصية كان للمراث وان كان واحدا فله نصف
 الثلث لانه نصف اهل الجمع والنصف الاخر تصرف الى ورثة الموصي لا الى مولى المولى
 لتقدّم الجمع من الحقيقة والمجاز فان لم يكن احد من المولى ولا من اولادهم فمفيد تصرف
 الى مولى المولى **قوله** ولا يدخل فيه مولى الوفا اعظمهم ابناء قال في الجامع الذي ولو
 ان رطله اوصى بثلث ماله لمولى له وليس له مولى اعظم ولا مولى له مولى له مولى له
 او مولى له مولى له من الوصية شئ وذلك لان مولى الاب لا ينسب الى المولى لانه لا يورث
 الحقيقة ولا بطريق المجاز لانه لم يباشره ولا هم ولا سبب لذلك فانه لم يعقن من عظمهم
 فلم يكونوا مولى له لا حقيقة ولا مجازا لم يدخلوا تحت اللفظ وانما قام الرجل مقام الاب
 او الابن ولا هم بطريق التعصيب لانه اعتبارا به اعظمهم فان السبب هو المعقن المستثنى
 وشرح الجامع الا ان ينقص على ذلك في الوصية فتصح لانه لما نص عليه فقد ساء باسمه الخاص
 فيصرف الوصية اليه باسمه لا باسم المولى **قوله** خلاف معقن البعض بربط بقوله ولا يدخل
 فيه مولى الوفا اعظمهم ابناء يعني ان معقن البعض يدخل تحت الوصية للمولى لانه مولاة حقيقة
 خلاف مولى الابن لانهم ليسوا مولى له اصله ولكن ينبغي ان يكون قد اعلى مدبرهما
 لانه معقن البعض عند الحصة كالمكاتب والمكاتب لا يدخل تحت الوصية للمولى
 فلهذا معقن البعض بغير هذا غير بعضهم لفظ الكتاب فالخلاف معقن البعض يعني ان
 معقن البعض يدخل تحت الوصية للمولى ان لم يكن المولى ولا اولادهم لان لا معقن للمعقن
 بل يستلزم الموصى محاربا خلاف معقن الابن فانه لا يستلزم اليه لاحصاء ولا محاربا والله اعلم

باب الوصية بالشككي والخدمة والمنة

لما فرغ من بيان احكام الوصايا التي تتعلق بالايمان شروح في بيان احكام الوصايا
 التي تتعلق بالمنافع وهي الاعراض واخرها عن الاعيان لان الاعيان هي الامتثل
 لكون الصانع قائما بذاتها دون العوض **قوله** فان ربح الوصية خدمة عبده وسلمى
 فان سنيين مغلومة وبحوزة ذلك ابدا اي قال القدوري في محصره وقال الحاكم
 الشهيد في محصره في الوصية بخدمة العبد او غلته او سلمى الدار وغلته
 بحوزة عبده او غلته او سلمى الدار لا بحوزة شئ من ذلك سوفت ولا غير موت وجه
 قوله ان الموصي لم يملك الوصية باجبار الموصي ولا ملك للموصي فما عدت بعد موته من
 الخدمه والغلة فلا يقع وصيته الا ترى انه لو اعار في حال الصحة او اجره على مات
 قبل مضي مدة بطلت العارية والاجارة فالذي لم يصرح في حال الحيوة اول ان لا يجوز
 بعد الموت ولست ان المنافع يقع عليها في حال الحيوة ببطلان وصيته بل انما يقع
 في الحصة فلهذا يقع عليها بعد الموت للحاجة لان الموت لا ينافي في الحصة بل يحققها
 تكون العتق بما يقع عليه موقوف على حاله مشغولا متصرفا في الملك مجربا
 المنفعة اذن على ملكه لا على ملك الورثة فحوزة الوصية بها لانه اوصى بالملك
 لا بما لا يملك ولهذا كان له سعة الرقبة عن الورثة اذا اذن بخروج من الملك
 فلهذا ان لمع المنفعة عنهم انما ولا زهرة وصيته لها نظير من العتق
 لانه لو اعاره او اجره في حال الحيوة جاز بالاتفاق فلهذا ان اوصى بعد
 الرقاة لان العتق بعد الوفاة يستمر من حال الحيوة فلما جاز ان جعل الخدمية
 لغرض في حال الحيوة فبعد الوفاة اولى فان اجازت الوصية بالمنافع جازت موقفة
 وموتة كالعارية فانها على ملك المنفعة على ملكه خلافا للساق فانها عند
 اباحة المنافع والوصية بخالف الميراث حيث لا يجوز للميراث في المنفعة وهي
 الخدمية دون الرقبة لان الورثة طاعة ونفسه بها ان يقوم الواث مقام

الموت فانه ملك للموت وهذا الاسود الا فيما يبقى وقمن والمنفعة عرض
لاستحقاق ما الوصية هي احاطة ملك بالعقد بمنزلة الاجابة والاعانة ثم
جاءت الوصية بالمنفعة جازت الوصية بالعلقة ايضا لانها بمنزلة المنفعة فاخذ البذل
حلم المنفعة في الجواز لان المعنى وهو الحاجة يشمل المنفعة والعلقة جميعا والجواب
عن قولنا ان المولى لا يملك ان لا يملك للمولى فما حدث بعد الموت بل ملكه باق فيه
تقدر ما دفع حاجته ولا يسلم ان الورثة ملك العبد مطلقا بل ملكا مطلقا مشفوعة
بالخدمة لا يرى ان لو جعل الرقبة للمولى وهو يخرج من الملك حاز ولم يردوها فلا اذا
جعل المنفعة للمولى جاز ولم يردوها فاما ورتوا عمد استغوا بالخدمة وليس الوصية
كالاغارة والاجابة في حال الحيوة حيث تطلان الموت لان الرقبة لو جعلت لغيره فانه
موقوف للموت ولو جعله لغيره بعد وفاته كانت وبصير وصية **قوله** فان خرج
رقة العبد من الملك يسلم اليه لخدمته اي قال العبد ربي في محضره وقامه منه
وان كان لا مال له غير خدام الورثة يورث للمولى يوما وهذا اذا اوصى بخدمته
موتها فاما ان اوصى بخدمته موقفا متلا ما اذا اوصى بخدمته عند سنة
ملا بخدمه الورثة يورث للمولى يوما الى ثلاث سنين لان العبد لما خرج من
الملك حيث ملكه ما لا يبيع لا يجوز ان تنفذ الوصية في جميع المال ولا سبيل
الى قسمه العبد اذا لان قسمته اجزا لا تنافي فلا يرد من المهادنة في الخدمة
اي المناوبة فيها من حيث الزمان بخدمه الورثة والمولى له ان يلائم لان المولى يملك
الوارث فلا يسلم له شي الا يسلم للورثة مثلا فيخدم لذلك العبد حتى ثلاث
سنتين فاذا مضت ثلاث سنين فقد سكت له خدمة سنة واحدة وهذا
يخلو انما اذا اوصى بسنتين وان سنة ولا مال له غيرها فانه يسلم للمهادنة
ويسلم الورثة الثلاثين لان الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهو النوع من القسمه اربع

الى المعادلة لانه حصل التسوية بين الورثة والموصي لزمانا و زمانا وفي المهادنة
لم يرد تقدم احدها على الآخر زمانا فلا رضاء والهي الا عند تعدد رضى
بالاجزاء او المولى مع هو الوفا يمتد اعلى السنة من حيث الزمان جاز ايضا لان المعادلة
في الزمان حقهم فاذا استوطوها جاز بخلاف ما اذا اوصى بعلقة عند سنة وليس
له مال عمر كان له ثلث علة تلك السنة لان العلة غير مال تحمل القسمة فاما عند
الوصية ومقدار الملك من العلة في سنة واحدة بخلاف الخدمة فانها لا تحمل القسمة
بالاجزاء لانها تحدث وقتا بعد وقت ولا تخضع في وقت واحد للمولى ان
يسمى في الخدمة بطريق المهادنة الى ان يكون ما يستوفيه خادمة سنة كاملة
ولذلك ان اوصى بعلقة ذاه فلهذا علة العبد سوا لان العلة في الموضعين جميعا
تحمل القسمة فلا يسلم للمولى الا ملك العلة في سنة واحدة واورد الفقيه
ابو الليث السمري قدس في كتابه كتاب الوصايا سوا الا وجوبا فقال ان قيل
اذا مضت سنة واحدة لم لا يقال ان وصية سكت رافضة لان الوصية
ولت العبد حائز وفي الثلثين لا يجوز فاذا مضى له العبد كله في ثلث السنة فقد
يسلم له خدمة ثلث العبد سنة كاملة فانه اذا اوصى بعلقة العبد لا يكون له
العلقة ثلث السنة فيستغل العبد سنة فلهذا سكت ذلك للمولى وليس له غير
ذلك فلم لا يكون الخدمة هكذا اقولوا ان يقال ان ههنا احتياج الى المهادنة ففي
العمل الذي يخدم الموصي له يكون ملك العبد عمدا على سبيل العارية لانه لو جعل
عارية لصار سبيها بالتعارف لانه يستخدم المولى على ان يستخدم الورثة
بصية وهذا لا يجوز فاذا كان يورث الى هذا يكون ملك العبد في التعم
الذي يخدمه على وجه العارية والملك عند الورثة في التعم عارية ايضا فاذا
كان هذا موقفا ثلاث سنين لم يستعمل الا ثلث العبد فاذا استعمل عام السنة

فقد استخرجت العبد بالوصية في المثلث على وجه العارية فان في شرح الحار
ولوان رجل اوصى بخدمته عمده لعل في سنة فانه يظن ان كان العبد يخرج من المثلث
فانه يخدم الموصي له سنة كاملة وبعد ذلك يكون للورثة وان كان العبد لا يخرج من
المثلث يخدم له يوما وللورثة يومين فيستوي الموصي له الخدمه السنة في تلك السنة
ولوان اوصى بخدمته عمده او شهرا او سنة او ثلثي سنة او اود والعقد
فان كان يخرج من المثلث خدمته ذلك الشهر او تلك السنة وان كان لا يخرج
من المثلث يخدم الورثة يومين والموصي له يوما فان مضى هذا الشهر على هذا العمل
له الخدمه ثلث الشهر او ثلث السنة ودر تلك الوصية بعد ذلك لان الوصية
في ذلك الشهر لا يخرج **قوله** الا ان الادل وهو قسمه الدار بالاحترار **قوله** وليس
للورثة ان يدعوا انما في الدار من ثلث الدار قال في شرح الحار في شرح الحار في شرح
للورثة ان يدعوا انما في اديهم من ثلث الدار الا في رواية عن ابي يوسف هو يقول ان ذلك
حكمهم على الخلق من بعد ما فيه ولما نقول حق الموصي له بالسكنى ثابت في ثلثيها
بدليل انه لو طهر ثلث الدار من ثلث الدار من ثلث الدار كان هو الحق يسكن جميعها ولو خرج
ما في يد من الدار كان له ان يراحم الورثة فيما في ايديهم في السع ابطال حصة فكانوا يفترون
من ذلك **قوله** قال فان كان مات الموصي له عاذا ال الورثة اي مات الموصي له في شخص
اي ان مات الموصي له بعد موت الموصي عاذا ال الورثة الموصي له وهو خدمته العقد وعلت
وسكنى الدار وعلتها ال ورثة الموصي لا ال ورثة الموصي له لان الموصي له وجب الحق
للموصي له لسكنى في المنافع في الخدمه والسكنى والعقد على حكم ملك الموصي له المثلث
ال ورثة الموصي له استحقها الوارث ابتداء من ملك الموصي له الارضاه ولم يوص
الموصي له بشي من ذلك فلا يجوز **قوله** ولو مات الموصي له في حال حصة الموصي له تلك الوصية
وهذا لفظ القدر في محضه وذلك لان احكام الوصية يكون بعد الموت لا في سلك

وجود الموت فاذا مات الموصي له لم يصح الاجابة كما لا يقع احكام الباع للمستوفى بعد
موته **قوله** على ما بينا اشارة الى ما ذكره في فصل اعنا وكالة الرصة في المروية
الاقرار لا يجزيه من روج ما مات تحت محرو من الرصة والهيته لها فان ذلك
باجل بقوله بخلاف الوصية لانها اجابة عند الموت ويجوز ان يكون اشارة الى ما ذكره في
اواخر كتاب الوصايا بقوله لان ان ثبوت حكم بعد الموت لعلة به فلا يصح فيها
قوله ولو اوصى بخدمته او دار فاستخدمته نفسه او سكنى بنفسه قبل موت الموصي له
وهذه المسئلة مع ما عدها الى قوله فان رجع او رجع من ثمنه دللت بمرئنا على
مسئلة المحقق قال الامام الابي جبار في شرح الحار وان اوصى بخدمته عبد له رجل بار الموصي
له بالخدمة ان يستخدمه بنفسه لم يكره في ظاهر الرواية واحكام المشايخ فيه وقال بعضهم
لما ان استخدمته لنفسه وقال بعضهم ليس له ذلك لان الموصي له بالخدمة لا بالخدمة
وقال القضاة ان ذلك جائز في الوصايا طوقا ان اوصى له بخدمة الدار فاذا ان سلك هو
نفسه فان هذا المفضل لم يكره في اصحابنا المتقدمين واختلف المتأخرون فيه ذكر
عن ابي بكر الاسكاف انه قال له ذلك وكان ابو بكر بن يعقوب يقول ليس له ذلك اما من
قال له ذلك لان عرق يسكن له ولا حصة فاذا سلك هو بنفسه جائزا ايضا واثا
من قال ليس له ذلك لان في ذلك ضيق على الميت لانه لو احق واخذ العلة فلو
ظهر على الميت من بعض الدار من تلك العلة ولو سلك هو بنفسه لا يمكن ان يقضى
من السكنى **قوله** وليس للموصي له بالخدمه والسكنى ان يواجر العبد والدار والدار
سكنى الا انما السكنى في شرح الحار في السكنى للموصي له يسكنى الدار وخدمة العبد
ان يواجرها عند ما قال الشافعي له ذلك لان ملك المصلحة فقد مضى الى
بعد الموت فملك المصلحة في حاله الحيوان ولو ملك المصلحة بالاستيجار في حاله الحيوان ملك
الاحكام من غيره فذلك اذا ملك المصلحة بالوصية بعد الموت وهذا لان المصلحة تقتضي بالعين

على وجه البتة فصار وصية صاحب الفضل أقوى لانه مقتضى البتة فوجب ان يكون هو اولى
 لان الرضا ما يعتبر الاقوى لا أقوى ولهذا كان العنق الموضع في الموضع أقوى من سائر
 الوصايا وقالوا ان التي وبيان قول محمد كل شيء لا يحتمل الاستئناس بالابن التابع الذي
 اوصى به بل يحتمل الاستئناس بالابن التابع منهنما نصفين والخدمة لا يحتمل الاستئناس
 لانه لو كانت اوصيت هذا العبد لفلان لخدمته كانت الوصية حارة والاشفا
 بالملك والخاصة والجارية حارة الاستئناس لانه لو قال اوصيت هذه الجارية الانثى
 بطنها او هذا الخادم الاوصية حارة الاستئناس فاذ كان الاصل هذا فاذ
 اوصى بعبد له فلو اراد الاستئناس بالخدمة لا يحتمل انما ملك الخدمة من ملك ربه
 فلما اوصى بالخدمة لاخر لم يوصد في الخدمة الاوصية واصل موجب ان يكون الخدمة
 كلها لصاحب الخدمة وانما الجارية لما اوصى بها لرجل فاستثنى ما في بطنها جاز الاستئناس
 فلما لم يستثنى صار كانه اوصى به بالجارية وما في بطنها فلما اوصى بما في بطنها لاخر فقد
 احتج بما في البطن وصيغته فوجب ان يكون بينهما نصفين ولذلك الخادم لسو
 استثنى العنق فارجح انما لم يستثنى صار كانه اوصى به بالجارية والعنق فلما اوصى
 بالعنق لاخر فارجح في العنق وصيغته فوجب ان يكون بينهما نصفين
 اوصى بامته لرجل وما في بطنها لاخر قال الامام الاسمين في شرح الخوارزمي
 اوصى بالجارية لانسان وما في بطنها لاخر فانه يجوز الا ان اولدت لآخر من سنة
 اشهر بعد موت الموصي او لستة اشهر فحينئذ لا يجوز الوصية في الولد ذلك انما
 يكون للموصي بالجارية **قوله** اذا فصل احد الابن عن الآخر والمراد من الفصل
 ان يكون الاحباء ان ينفصلين به صرح الفقهاء ابو الليث وهاك الوصايا **قوله**
 وكذا في اخواتها اي اخوات مسئلة الوصية بالامته لرجل وما في بطنها لاخر وازاد
 ماخواتها مسئلة الخاتم من العنق ومسئلة الوصية مع العنق ومسئلة الشاة

مع الصوف ومسئلة الدار مع البناء ومسئلة الوصية مع العنق ومسئلة
 السفن والحلقة والبستان والتمير مثل ذلك والارض والنخل مثل ذلك
 وكل شيء يشبه هذا مما كان الاسم في الوصية ناميا فالوصية الثانية بمنزلة
 الاستئناس اقل من غيرها في محضه وليس بداخل وصية العبد مع الخدمة في
 الاخوات وقد مر ما في ذلك **قوله** قال ومن اوصى لآخر ثمرة مستترة بمات
 ومنه ثمرة فله هذه الثمرة وحدها وان قال له ثمرة مستترة ابد فله هذه
 الثمرة وثمرته فيما يستقبل ما عاش وان اوصى له بقلعة سنان فله القلعة القام
 وعلمته فما استقبل اي كان في جامع الصغير والفرق بين القلعة والتمرة في
 ان القلعة تنسب الى الموجود والحادث جميعا سواء ذكر لفظ الاندالم ولا والتمرة
 تنسب الى الموجود لا الحادث الا اذا ذكر الاندلس فتنسب الى الحادث ليدل على
 هو ان اسم القلعة حقيقة للموجود والحادث جميعا لان القلعة لما يندثر وقتا بعد
 وقت يقال قلعة الدار وقلعة الحانوت ويؤاخذ به ذلك وعند الاطلاق يصرف
 الى الموجود والحادث القام وقت الموت والتمرة عند الاطلاق تنسب الى الموجود
 ولا تنسب الى غير ذلك فاذ قال ابيك او ما عاش علمنا انه اراد به الموجود
 والحادث جميعا فيصرف اليهما وقال الفقهاء لو اوصيت رجلا الله وان اوصى
 بتمرة بستانه وفي التمر البستان ثمرة فله القلعة للموجود وما حدث لان القلعة
 اسم عام والتمرة اسم خاص لان اسم القلعة يقع على التمر وعلى غيرها من اخرج الظاهر
 يخرج التمر انصرف الى الموجود وما حدث وما ان اسم التمر فان التمر اسم خاص
 فانصرف الوصية الى التمر الحاضر وهو التمر الموجود فان لم يكن في البستان ثمرة
 وقت الموت فان في البستان لاسم وفي الاستئناس لاسم البستان في المستأنف
 انما العا وجهه الفياض فان التمر لما كان اسما عاما لا يقع على المستأنف الا ان يسمى

قالوا انما المستأنف هو ما كان
 في البستان من التمر وقت الموت
 وليس هذا ما قلناه ان اوصى بقلعة سنان

واما وجه الاستحسان لو لم يدخل فيه غير البستان بطل كلام الموصي ولو دخل فيه
 مع كلامه والكلهم اذا احتمل الصفة والفساد جعل على الصفة كما قالوا فيمن اوصى لولد
 فلان وليس له ولد جازت الوصية لولد ذلك فكذا **هنا قول** قال من اوصى
 لرجل يصون عنه ابنا او ابلا ولها اولادها او يلبسها ثم مات فله ان يوطئها من الولد
 وما وضوعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي وقال
 انما لم يفسد اوقات في الجامع الصغير والموقوف من هذه المسئلة حيث لا
 تنبأ ولا حادث وان ذكر الابد وبين ما تقدم من الوصية بمنح البستان
 اذا ذكر الابد يقع على الحادث ايضا ولذلك الوصية بالغة تقع على الحادث ايضا
 ذكر الابد ولم يذكر هو ان القياس بان تلك المعدوم من هذه الاشياء لان
 المعدوم لا يقبل الملك والحادث منها يتولد من اصل مملوك للوارد فكذلك
 الا ان استحقاق الغلة المعدومة والقرع المعدومة جاز شرعا بقدم من
 العقود كالأمانة والمفاسدة في الاستحقاقها بالوصية ايضا لان باب
 الوصية اوسع من غيرها فاما الصوف المعدوم واللبن والولد المعدوم كان ولا يحق
 استحقاقها اصلا لعقد فان لم يصح استحقاقها بعقد الوصية ايضا فاما
 الموجود من هذه الاشياء كحوز استحقاقها بعقد البيع بيقا وبالعقد الخلع
 متصوفا في العقد الاصل ايضا وقال الفقيه ابو النضر في ما كانت الوصية
 ولو اوصى بالصوف الذي حدث بعد موته فانه لا يجوز وليس الصوف واللبن غلة
 القرع فان قال وهذا الغلة في القياس سواء ولكن استحسن وانع القياس
 فيه ثم قال الفقيه لم يمسحوا القياس لمع هو فاحتمل ان في القياس الغلة
 والصوف سواء ان الوصية لا يجوز مما حدث بعد موته واحتمل ان في القياس
 حوز الوصية فهما جميعا فاما وجه القياس ان الوصية لا يجوز مما حدث بعد

بعد الموت في هذه الاشياء كلها لانه كما مات صارت ملكه لورثته فقد حدثت
 الغلة والصوف على ملك الورثة وصارت الوصية في ملك غيره والوصية في ملك
 غيره باطل واما القياس الذي يقول بحوز ذلك كله لان الورثة قد ملكوا ذلك
 المال مستغولا بحق الوصية فلو انه جعل رقبته البستان او رقبته الغنم للموصي له
 جاز ذلك اذا خرج من الثلث كذلك ان اوصى بما تولد منه جاز ذلك واما
 في الاستحسان يقال اذا اوصى بالغلة او اللبن جازت الوصية فيما حدث بعد
 موته ولا يجوز في الصوف واللبن والولد الا ان يكون موجودا وقت الموت لان
 الوصية بالثمن والغلة لها نظير من العقود في الحسب واما اللبن والصوف فلا
 نظير لها من العقود في الحسب الا ترى ان المعاملة بحوز في القبول الذي حدث في
 المستأنف ولا يجوز في الصوف واللبن والولد فله الوصية والحاصل ههنا ما
 قاله الانصار الاستحسان في تسريح الطحاري فقال وان اوصى بغلة بستانه
 او غلة عبده ههنا على ثلثة اوجه في وجه الوصية تقع على الموجود ولا تقع
 على الحادث سواء اذكر الموصي لفظ الابد او لم يذكر وفي وجه ان ذكر الابد يقع على
 الحادث والموجود جميعا وان لم يذكر الابد ينظر ان كان الموصي موجودا
 تنقسم على ذلك الموجود وان لم يكن موجودا تقع على المستحدث وصار
 هذا كما لو ذكر الابد اما الوجه الاول وهو ان يوصي له ما في بطن دابته او ما
 في بطن حاربه او ما في صندوق غنمه او بقرته او ما على ظهر غنمه من الصوف
 هذا كله يقع على الموجود ان كان وقت الموت موجودا جازت الوصية وان كان
 وقت الموت معدوما بطلت الوصية ولا يقع على الحادث واما الوصية التي تقع على
 الحادث والموجود جميعا ذكر الابد او لم يذكر وهو ان اوصى بغلة بستانه
 او غلة ارضيه او غلة اشجاره او غلة عبده او بقرته او حماره فله

كله يقع على الحادث والموجود جميعا وينفع ذلك على الابد ويكون الفعلة والخدمة
والسكنى للمولى لما دام حيا فاذا مات المولى لم يألون موروثة عنه وسئل
وصيته وتعود ذلك الى رتبة الموصي بعينه ثم يخرج من المثلان وخروج
الدار والعبد من الثلث فان كان يخرج من المثل كان له علة وخدمته وسكناه
ولم يكن لا يخرج بمقدار ما يخرج بلون له علة وخدمته وسكناه واما الوجه
الثالث فهو ما اذا اوصى بثلث لبيته او بثلث لغيره من طهر او بثلث لغيره من طهر
وقع على الحادث والموجود جميعا وان لم يذكر الابد فان كان هناك ثمة موقوف
فانه يصير على ذلك الثمة الموقوفة وان لم يكن هناك ثمة موقوفة فيلزم ان يظل
ثمة الموقوف والصوف والتمز والولد وفي الاستحسان يقع على الحادث ويصير كالولد
الابد والموصي لما دام حيا فاحدث من الثمة بلون له فاني امانات بطلت وصيته
وقاد الى وثنة المثل والثمة الفاعلة بلون لم يورثه ثمة كذا في شرح الطحاوي
قوله واحتاج الى احسن الولد للمعدوم وهما الموقوف والمعدوم والتمز المعدوم والله اعلم

باب وصية الذمي

وكروية الذمي بعد وصية المسلم لان الحكماء لم يفرقوا بين المسلمين في احكام المعاش
بطريق التبعية **قوله** قالوا اذ اصنع هؤلاء اوصوا الى سعة او كنيسة او حنية
ثم مات لم يورث اى قال في الجامع الصغير وهذا قولهم جميعا ولكن على الاحتياط
في الدهن لما عند الحنفية مسلما اوقف ارضي حرقه ثم مات صار مسرا ما لذلك
هذا لان الوقف ليس بدارم حاله الموقوف بخلاف ما اذا كان مضافا الى المالك
الموت ولا جعل هذا كما اذا جعل دارا مسجدا وسلم الى الميت حتى لا يكون ثمة
لان المسجد قد خرج من منافع الاديبة صار محروقا الله تعالى واما البيعة فلم يخرج

من منافعهم لانه سكن فيها اساقفتهم ودفن فيها موتاهم وقاد ذلك كالوقف
للمسلمين واما عندنا فانما يورث لان الارضا ما لا يكون موروثة من المسلمين لا يرضع
لانه بعينه هذا **قوله** فان ولوا وصي بذلك ليقوم بيمينه فهو من المثلث او مات
في الجامع الصغير يعني ان اوصى بان يبنى دارا ببيعة او كنيسة فهو من المثلث
وذلك لان الوصية تقوم باعيانهم عليك والذي يملك ذلك كالأوصى بغير البيعة
والكنيسة واذا صار ملكا لم يصنعون به ما شاؤوا **قوله** على اعتبار المعنيين
اى معنى الاستحسان ومعنى المملك **قوله** قال فان اوصى بدار كنيسة لم يورث
غير مستثنى جازت الوصية عندنا الى حنيقة وقال الوصية باطلة اعلم ان الذي
اذ اوصى ببيتا سعة او كنيسة او بيتا يار فان كان يقوم باعيانهم جازت له
بالانفاق وقد مر بيانه انك وان كان يقوم بغير اعيانهم طارت عندنا
حنيفة خلافا لما ان هذه وصية بالمعصية فلا يجوز تقسيمها لان في تقسيمها
تقرر بالمعصية وانه حرام ولا حنيقة انا امرنا بتوكيمهم وما يدعون في الحيز
والحنيز وحت محوز بينهم فاما منهم لا هم يدرسون حواذ ذلك وهو يدرسون حواز
الارض ببيتا السعة والكنيسة فيجوز ذلك بناء على اعتقادهم الارثاق الشى
الذى هو موروثة عندنا بلون الارضا به باطلا اذ الم يكن ذلك ثمة عندهم
شاعلى اعتقادهم كما في سعة الحيز والحنيز فاما منهم لان ذلك جاء في احكامهم
فذلك هذه الموقوف لا حنيقة من بيتا البيعة والكنيسة فان الذي قاله
ذلك ثم مات يورث ومن الارضا بيتا ذلك فانه اذا مات لا يورث هو ان
الناس ليس بسبب ليرد الى الملك وانما يورث الملك بالناس اذا كان محزورا اليه
يعال على المحذور الكنيسة ليست محزورة لله تعالى لا تترك ان اساقفتهم وديارهم
سكنوا فيها في المحذرات ودفنوا فيها موتاهم والمسجد ايضا اذ الم يدرج ايضا

لله تعالى نزل كما اذا جعل داره مسجداً او حجة سرديات او موقعة بيت وقدمت
 ذلك وكما بالوقف والوصية سبب لزوال الملك لانها ملكك مضاف الى ما لم يوت
 وانما منع ثبوت مقتضى الوصية وهو زوال الملك فيما ليس بمقتضى عندهم سبباً
 على ائمة ادهم مقتضى الوصية فيما هو موقوف عندهم على مضاهاتها فزال ملكه بالانصاف
 البعينة او الكيسية فلم يكن سراً انما قال في الزيادة ان البتة هانية قال مشايخنا هذا
 الجواز على قول الحنفية اذا اوصى ببيتا ببيعة او كنيسة في القرى اما اذا اوصى في
 الامصار لا يفسد وصيته لانهم يفتون عن احداث الكنائس في الامصار **قوله** لانه
 وضع في اخره الضمير البارز في لانه والمستتر في وضع والضمير البارز في تقضاء
 والموصي والمستتر في قوله فبقى كل ذلك راجع الى الوصية ساويل الايضاح **قوله**
 ثم الحاصل ان وصايا الدمى على اربعة اقسام فالاولى سروج الجامع الصغير وصايا الذمى
 على اربعة اقسام الاولى ان يوصى بما هو معصية عندنا طاعة في حقهم كالوصية
 ببيتا السقنة او الكنيسة او من ناروهي مشكلة الجامع الصغير فان كانت لغو
 باعيا عنهم تحت بالاجماع وان كانوا غير اعيانهم فالمسئلة على الاحلاق الذي
 ذكرناه يجوز الوصية عند الحنفية خلافاً لما وقدمت بيان ذلك وحصل
 صاحب الهداية من هذا القسم ما اذا اوصى بان يدخ الخمار ويوقع المسكرين
 والاشارة ان اوصى بما هو طاعة عندنا معصية عندهم كالوصية ببيتا المسجد
 للمسلمين والاستراح في المساجد والحق فان كان لغو باعيا عنهم تحت وبلز ملكاتهم
 وذكر الحنفية اى حجة الصرون مشورة اشار بها اليهم فان شئوا فعلوا او ان
 شئوا وتركوا او ان كانوا لا يحضرون لا يصح الوصية لانه لا ملك يصح ملكها فبطل
 لانها ليست بطاعة عندهم لانهم لا يسمون بكون عمل هذا مما يسمون بكونه
 ذلك فمما لهم استشهارة اوقعت وصية اذن على سبيل الهزل والوصية ببيتا

الهزل والثالث ما اذا اوصى بما هو موقعة عندنا وعندهم كالوصية بالمدفقات
 وعن القارب وسراج بيت المقدس وان يفكرى الترك او الدلم لصح هذه الوصية
 سواء كانت لغو باعيا عنهم او لغو باعيا عنهم لان الديانة متفقة من الكل
 على ذلك لان هذا المستر سبب به المسلمون واهل الدمة جميعاً والرابع ما اذا
 اوصى بما هو معصية عندنا وعندهم كالوصية للمغنية والساجات والزانيات
 فان اوصى لغو باعيا عنهم تحت فلو كان عليهم وان كانت لغو باعيا عنهم تطلت
 لان الملك من المجهول لا يصح ولا يمكن تعيها موقعة لانها معصية عند الكل **قوله**
 وصاحب الهوى اذا كان لا يملكه سوى حق الوصية فنزله المسلم ذكره بصرياً
 على سبيل الجامع الصغير قال فحضر الاسلام المزودى في زبانية والذي يعقل
 شيئاً من الاهل الى اهلها اذا كان يحل الاسلام فانه مثل المسلم
 في الوصايا بالظاهر الاسلام وهم للمنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم واما
 المرتد والمردة فانها ما هلا الدمة عندنا في رسف ومجد وعند الحنفية المرتد
 اذا لم يستل بطل وصايا ما واما المرتد فكالدمية عندنا ايضا الا ان نجد الم
 تحفظ النزع عنه في موضع الخلاف في هذا الفصل الى ان لا يفسد فحضر الاسلام
 وقال نفس المسلم الا وزجلى في زبانية واما المرتد اذا اوصى بما يجوز
 المسلم يجوز منه عندها وعندنا حنفية يوقف ان اسلم بعد سائر
 بصرقائه واما ما لا يجوز من المسلم ويحرف من الدمى منه ما فلا ما عندها فلا
 يجوز من الدمى لونه معصية منه اولى وعندنا حنفية لا فائدة في الوقف
 لانه ان اسلم بطل لكونه معصية وان قيل بطل واما المرتد قال محمد وصيته
 حارة الا فيما يقدر به الى الله تعالى لغو باعيا عنهم فان لا تحفظ طاعتهم
 يعنى تقويتهم بالله تعالى في الدن الدن اتقوت اليه وقياس قوله ان يكون كالدمية

بحوز منها ما حوز من الدمة وعندهما الصالح انها كالدمة ووصيتها في الحوز
والحوز لا يعرف في قولها الى هذا لفظ شمس الاسلام الاورجندى وهو تليد شمس
الايام السرخسي **قوله** وفي المرتبة الاصح انه يصح وصاياها لانها تنفق على الرقة
ولا تقتل ومما رت كالدمة في حجة الوصية وقال المرتبة لا يصح وصيتها بخلاف الدمة
لان الدمة تنفق على اعتقادها والمرتبة لا تنفق على اعتقادها لانها تجبر على
الاسلام بالجبر **قوله** فان وادخل الحوز ايمان فادعى تسليم او دعى ماله فله جاز
ايمان في الجامع الصغير ومعنى هذا ان امتناع نفوذ الوصية لما زاد على الملك
لحق الورثة ولهذا اذا اجازت الورثة ذلك جاز وليس لورثة الحوز في الدمن في دار الحرب
حق موعى عند تالانهم كالاموات في حقتنا ولان ثبوت الحرمة في مال الحر ليس
الامان والامان وقع لحقة الحق ورثته وفي حقة نفيل وصيته لا ارتباطا
هذا اذا لم يكن معه ورثته في دار الاسلام فان كان معه وادى لم يجز وصيته فما
زاد على الملك الامانة الوارث الا ترك الرضا ذكر شمس الامة السرخسي في شرح السيرة
اللبير فان كان وادى المستامن معه بايمان فيسلم الحوز وصيته فيما زاد على الملك
الامانة الورثة لان حق وادى هنا موعى بسبب الامانة لحقة فان كان له وادى
اخر من دار الحرب شارك الدركان حاضرا في ميرانه ولم يكن الموصي له الا الملك لان
وصيته فيما زاد على الملك قد بطل لعدم اجازة الورثة فيبقى ذلك مودعا عنه
من جمع ورثته **قوله** ولو كان او دعى ما قل من ذلك اخذت الوصية ورد المات
على ورثته وهذه المسئلة مع ما عدها الى احزاب باب دبرت على سبيل الغرض وانما
هو من مسئلة الاصل قال في شرح الكافي وكان ذلك مراعاة لحق المستامن ايضا
لأنه ورثته من حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته ودفعة والتميز
على عقد ادما او دعى به فادعى عن ذلك **قوله** ولو اعترض عدة اى اعترض الحوز **قوله**

للدنا الشارة الى قوله لان امتناع الوصية فما زاد على الملك لحق الورثة الى احرص
قوله ولو ادعى لم يسلم او دعى بوصية طارا او دعى للحوز الدركان فان
سئل الامة السرخسي في شرح الكافي وذكر في الامانة ان على قول الى حصة والى يوسف
لان الوصية من المسلم والذمي المستامن لانه وان كان في دار ما صوة فهو من اهل
دار الحرب حكما حتى يمكن الرجوع الى دار الحرب ولا يمل من اطالة المقام في دار الاسلام
وصية من هو من اهل دار الاسلام لمن هو من اهل دار الحرب باطل لان لبيان الدار
ناشر او قطع العصمة والموالة ومحمد في الوصية يتبع بالتفكيك استدعاء الموت يعتبر
بالتمتع بطلان الحق كالهنة والصدقة وذلك يحج من المسلم المستامن ولذا هذا
قوله ولو ادعى الذمي بالتسليم للثلاث او لبعض ورثته لا يجوز كان في شوح الكافي ولا
تجوز وصية الذمي بالتسليم للثلاث لان اهل الدمة التسليموا احكام الاسلام فمما رجع الى
المعاملات فكما ان الوصية فما زاد على الملك والوصية لبعض الورثة لا يجوز من المسلم
مراعاة لحق ورثته فلهذا لا يجوز من الذمي قال فان او دعى من اهل ملته فهو
حاز لانهم اهل ملته واطل في حكم الارث فلهذا في حاكم الوصية **قوله** ولو ادعى
لحوز في دار الاسلام لا يجوز اى لو ادعى دى في دار الاسلام لحوز في دار الحرب لا يجوز
وقوله في دار الاسلام طرف لقوله او دعى لقوله الحوز لان الذمي يحوز وصيته
لمستامن في دار الاسلام وقد مر ذلك قبل ههنا اقال شمس الامة السرخسي
في شرح الكافي ان او دعى الذمي لحوز في دار الحرب لم يجز لبيان الدار منها
حقيقة وحكم وهذا الاخرى السوارث بينهما وقال الفقيه ابو الليث في كتاب
نكت الوصايا ولو ادعى لاهل الحوز وهو في دار الحرب لا يجوز الوصية في قولهم
جميعا لان المسلم لو ادعى لحوز في دار الحرب فانه لا يجوز فلهذا الذمي لان الذمي
من اهل دارنا ولا يكون وصية من الحوز وادى وان كان من اهل ملته فلهذا الوصية

وقال وشرح السيوطي الكبير ومثله المستمل والدمي لحزب في دار الحرب لا يكون محمداً
وان اجاز الورثة الا ان يشاءوا ان يهبوا له شيئاً من ما لهم فحوز ذلك اذا قبض لان
من زاد الحزب منه حق من هو في دار الاسلام كانت والله اعلم بالصواب

باب الوصي وقاملاً كنه

ما فرغ من بيان احكام الوصي له شرع في بيان احكام الوصي اليه وهو الوصي لان كتاب
الوصايا يشتملها جميعاً وقدم الوصي له لكون الحاجة اليه من الكثرة وقوعه **قوله**
ما فرغ من وصي الى رجل وقيل الرجل في وجه الموصي وردّها في غيره وجهه وليس رد الى
قال القدر في محصر وقامته به وان ردّها في وجهه هو ردّها في وجهه الى رجل
اي جعله وصياً وجملة الكلام فيه ان الوصي لا يلزمه الوصية الا بقبوله او ما يحرك
بحر في قبوله لانه يستترع بالمصرف والتبترع لا يلزم الانسان الارضاء والمال
ان يقول الوصي بغيره وان حوز الوصي لا يضره الوصي بغيره الوصي لم يفرق
القبول والرد على الموت لم يفرق ان يكون الوصي ولم يستند وصيته الى اهل الموت
في ذلك اضواء به ولذلك حوز والقبول في حال الحياة ولا يستند هذا بقول
الموصي انه لا يجوز الاعداء الموت لان الاستحقاق هناك انما هو حق الوصي له لم يستند
الى تقديم القبول على الموت وانما يتقدم هذا اقلها اذا قبل في حال الحياة لم يردّه حوز
لم يفرق الرد لانه كما قيل الوصية فقد سكن قلب الوصي الى قبوله فلو جاز له ان يح
نفسه من الوصية بغير حوزته فان ذلك يفرغ بالوصي لانه لو لم يردّه حوز
وهذا لا يجوز ولا يجوز الرجل ان يعزل نفسه بغير حوز الوصي او امان ان ردّها
طلت الوصية لانه متبرع بقبولها والمتبرع ان شاق قام على التبرع وان شاق
ولان الانسان قد قبل الوصية طناً امناً ان يقدّر ان يقوم بماله عليه انه

لا يمكن

لا يمكن من القيام بها ولو لم يحجز له الرجوع اضرد ذلك بالوصي والمورثة وهذا لا يجوز
وتولنا في اول الفصل ان الوصية لا تلزم الوصي الا بالقبول او ما يحرك محض القبول
لأنه اذا امانت الوصي قبل قبول الوصي بغير حوز الوصي بمصرفه بقبوله لانه
لم يرد حوزة الوصي وقف على حق الوصي فيكون بمصرفه بقبوله اصله السع المسروط
فهذا الجواب **قوله** ووجه الموصي في قوله وقوله وقوله اي يعلم الوصي **قوله**
مضى لسبيله ان مات **قوله** فيرد ردة اي رد الوصي **قوله** خلال الرجل سراً
عند غيره عينه او يبيع ماله تحت يده في غيره وجهه لانه لا يرد هذا لان لا يح
فادر على التصرف وهذا القيد وهو قوله بغير عينه احتراز عن الرجل سراً عند
بغيره لانه لا يمكن عزل نفسه عنه الصانع علم الموكل بما في الوصي لانه يرد الى
تقرير الموكل بخلاف ما اذا كان وكلاً بغيره عند بغيره عينه تحت تلك عزل
نفسه لانه يرد الى نفسه الا بغيره وهذا اذا اشترى عندا كان الرجل ان يقول
نفسه الشتر الموكل او يصف العقد الى دارهم الا بغيره حينئذ يكون الموكل مع هذا
فما اذا وكله شتر استى بعينه له ان يعزل نفسه بغير حوز من الموكل على قول
بعض المشايخ والله اشهر صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل الشتر ان قوله
ولا عمل على ما قيل الا محض من الموكل الى امكن الموكل عزل نفسه بغير علم الموكل
على قول بعض المشايخ فعن هذا عرفت ان ما قال بعضهم في شرحه هذا الذي قاله
صاحب الهداية في القواعد رداً انه لا ينفك والدحيح وغيرهما من الشتر
لان مراد ما ذكر في الشتر وعبرها من فوطم الرجل لا يمكن اخراج نفسه عن
الوكالة بغير علم الموكل ما اذا كان وكلاً بغيره عند بغيره عينه لا بغيره
ومراده صاحب الهداية هنا ما اذا كان وكلاً بغيره استى بغيره عينه فلو افقت الروايات
جميعاً ولم يختلف **قوله** قال فان ردّها في وجهه هو ردّها في وجهه

عند صاحب الهداية

وقد مر بيانه انما **قوله** فان لم يقبل ولم ير حتى مات الموصي فهو بالحيث كان
شاقبل وان شاقبل يقبل ذرة على سبيل المصريح وذلك لانه متبرع بالمصرح
وغيره فلا لزوم له ان يكون قبولا كالوكالة وليس في ذلك غرور من جهة
ولا ضرر وانما الموصي هو الذي اغتنو حين لم يتعرف عن طاله انه يقبل الوصية ام لا
وقال في شرح الكافي فان ركة في وجه الموصي يقال الموصي ما كان ظني ملك هذا الموصي
وصيتي اذ ان سلك حتى مات الموصي غير قبل لم يكن وصيته لان برونه ووجهه مطلق
الوصاية فلا يملك قبولا فبعد ذلك ولو انه ردّها في غير وجه الموصي لم يملكها
بان سمع دلامة الناصب ذلك فانه لا يكون وصية عندنا وقال في شرحه لو وصي
لان ركة وغروجه الموصي ما يتم اذ يبلغ الموصي فاذا المصلحة حتى قبل صار كان
الرد لم يرجح والكا نقول قبل القبول هو ينصرف بالرد في وجه الموصي في
حال غيبته فيبطل العقد برونه ولا يعتبر القبول بعد ذلك **قوله** فلو ابلغ
شيئا من تركته فقد لزمته والقياس ان لا يجوز بيعه ولا يكون وصية وهو قول غيره
لذا قال في المحرر الذي قاضي كان قال القضاة انما التت في ما تلت الوصايا ولو ان
الموصي مات ولم يقبل الوصية حتى باع شيئا من تركته كان ذلك قبولا لزمته
للوفاة لان القبول من يكون بالدلالة ومن يكون بالافصاح هو كالموصي في
من تركه الميت كان ذلك قبولا لزمته من طريق الدلالة نعم ان كان الموصي يعلم
بتفويض الميت لا يشكل ان معه يكون قبولا فاما اذا لم يعلم يكون قبولا ايضا
منه فان وقد ذكر هكذا في موضع اخر لان الوصية منزلة الوارث من وجه لانه لو
مقام الميت عند خلاصه منه ومن وجه منزلة الوكيل لانه يصور وصيا بالموت
فصار طاله بين حالين فلو كان وارثا من جميع الوصية لا يملك بالرد ويست
غير قبول ولو كان ذميا من جميع الوصية لا يملك الا بالقبول فلما كان حاله بين

فلو كان وارثا من جميع الوصية لكانت الا بالقبول فلما كان حاله بين حالين فنقول
ان لم يقبل رد اعتبارا بالوكالة فان لم ير حتى باع شيئا صار بمنزلة الوارث
ويقوم مقامه **قوله** لان ذلك دلالة الاستدراك اي بيع الوصية شيئا من تركته
دلالة التوام الوصية مكان سعة فتبولا الوصية دلالة دليل القبول لصريح حتى يباع
شيئا من تركه الميت او استمره للورثة بعض ما يحتاجون اليه او امسوا بالاداء
لزمت الوصية لوجود دليل القبول والوصاية كالمشروط طاله الخيار ان اوصيته ما
بذلك على الاجارة او الصريح كان ذلك بمنزلة المصريح بذلك اذ قال سمسر الامة
السجسي في شرح الكافي **قوله** بخلاف ما اذا لم يعلم بالموت قبل فباع حيث لا ينفذ
يعني ان العلم شرط في التوكيل حتى لو باع الوكيل قبل العلم لا ينفذ والعلم بالوصاية
ليس شرط حتى لو باع الوصية قبل العلم بالوصاية صح وهذه رواية الزيات وبعض
روايات الحارون وعلى هذه الرواية يحتاج الى الفرق بين الوكالة والوصاية وفيها
ان الوصاية طاعة كالادب فلا يتوقف على العلم كالادب فثبت على العلم والوكالة
انما هي فليست على العلم كما في اثبات الملك بالبيع والسر او على رواية كتاب الوكالة لا
ليست على العلم للوكالة ايضا اعتبارا بالوصاية لان كل واحد منهما اثبات الوصاية
الاتي بها فان نسخ الاسلام على الاصل لا يسمي في شرح الكافي واذا كان
الرجل عبدا فيدرحل فقال الرجل اطلقوا عبدي من فلان لمفسك
فذهب فاستمره ولم يملك بل عبدا وقل البايح بالبيع فان هذا السجسي
ولم يملك المستر بالستواء كاله للبايع بالبيع قال هكذا اذكره ههنا فان
وذكر في الزيارات وبعض روايات الماذون انه لا يكون انما ما لم يعلم
الرسول لذلك كذا في نسخ الاسلام المذون في باب ما لا يجوز بيع الوكالة
في شرح الكافي عن المفسر انه لا يجوز بيع الوصية ايضا قبل العلم بالوصاية

اعتباراً بالوكالة لان كل واحد منهما نيابة لكن الوكالة قبل الموت وبذلك تعد الوصية
وقد ستر تمام البيان وكما ان اذ ب القاضي وقضيل القضا بالمواريث وقد
يقترطون العلم يعني وقضيل القضا بالمواريث يعني ان العلم بالوكالة متى تجبر الوارد
حراً كان او عبداً اعد لا كان او فاسقاً رطلاً كان او امرأة حبساً كان او بالغاً
ولذلك الغرض عندئذ لم تكن تجبر الوارد مطلقاً او عند ان حنيفته تستمر طاعة الله
او العدالة حتى لا يمت الغرض عندئذ الا بحسب الاسباب وتجبر الوارد العدل وقد
ترددت وقضيل القضا بالمواريث **قوله** وان لم يقبل حتى مات الموصي فقال لا قبل
لم قال لا قبل فله ذلك انه لم يكن القاضي اخرجته حين قال لا قبل فله بعد فاضل الحاج
الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يوصي الرجل ويقول بعتك موت الموصي
لا قبل ثم قبل قال هو جائز الا ان خرج القاضي عن الوصية بقوله لا قبل ثم لم
قال هو جائز الا ان خرج القاضي عن الوصية بقوله لا قبل الى هنا لفظ محمد
ويقول دفعه لا يجوز قبوله بعد ما رد لانه لا رد فقد رطل المفوض واذا
رطل المفوض لا يجوز قبوله بعد ذلك فكذلك ههنا ولما ان الوصية لو رطلت
بحجود قول الوص لا قبل لم يرد الضرر بالميت لانه مات متعبداً عليه لموارثات
الوصية مرد الموصي لضاءات التركة حشمتهم من الميت سواء اغناى اعلية الضرر
مدفوع شراً فلا يبع الرد واذا المبيع الرد كان له ان لم يرض الوصية الا اذا اخرجته
القاضي عن الوصية حين قال لا قبل فليس له ان يرضي بقوله بعد ذلك لان رضا
القاضي صح لو فوجئ بالمحمد فيه فلاح القضا بطلت الوصية فقبوله بعد ذلك
لم يكن بعد ذلك بطلان الوصية فلا يرضي لان العقد قد تم من جهة الموصي وجب
للآخر خيار في قبوله ورك الرد بعض متردود اعلية فاذا اراد في غيره وجبه
او بعد موته فقد رده وليس عتبه متردود عليه فلم يرض الرد كما لو استمر شياعاً على

انله

انله الخيار متردود من غير محض من النافع فانه لا يجوز لذلك هذا اما ان ا
اخرجته القاضي من الوصية فانه قد اطل العقد باجتهاد في موضع الاجتهاد
بطل العقد واذا اطل العقد لم يجز قبوله بعد ذلك لانه قيل حسن لم يكن
عقد **قوله** وضرد الوص في الاصل لا يجوز بالشواهد هذا اجواب سؤالي
مقتدي فان يقال كما لم يرد الصور بالميت وبطلان الايضاً بقوله لا قبل بلغة
الضرر ايضا بالوص في بقا الايضاً دلرومه لانه يحجر عن القيام بذلك فلم
يحل صور الوص دون صور الميت حيث قلتم لا يطل الايضاً بقوله لا قبل فقال لما
لم يكن دفع الضرر من جهة لا بد من ان يحل اذ في الضرر من دفع الضرر الا على
والاعل هنا ضرر الميت لانه ضرر ليس محصور في وصي وصي محصور في الوص
فمحل الاذن لدفع الاعل وهو المراد من قوله دفع الاول وهو اعل اولي
دفع اولي الضرر وهو ضرر الميت **قوله** قال ومما وصي الى عند او فاضل او
فاستخرجهم القاضي عن الوصية ووصية غيره او قال العدول في محض والمعاد
من الوصية الى عبد عير لان الوصية الى عند نفسه في بعده هذا وفي ظ
العدول في شيو الى ان الوصية الى هو لا يقع لان الاحبة اخرج عن الوصية لا يكون
الا بعد حجة الوصية لان الوصية اذا كانت باطلة اضلح من ان تحقق اخرجهم
عن الوصية وذكر محمد في الحاج الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في المسلم يوصي
الى الذمينة قال الوصية باطلة ولذلك ان اوصي الى عند غيري فالوصية باطل الى
هنا لفظ اضل الحاج الصغير وذكر محمد في الاصل واذا اوصي الى عند غيري
فالوصية باطلة وان اجاز مولاة وقال في الاصل ايضا واذا اوصي المسلم الى ذم
او الى جزلي مستأمن او غير مستأمن فهو باطل وقال في الاصل ايضا ولو
اوصي الى فاسق منهم محوف على ماله فالوصية اليه باطلة ثم اختلف المشايخ في معنى البطلان

انه باطل اصلا ام معناه مستبطل قال الفقيه انما كانت الوصية
 وفي تنويحه الجامع الصغير معناه مستبطل والله ذهاب القدر وحسن
 الاسلام بنود في شرح الجامع الصغير معناه وعليه جماعة المشايخ وقال
 بعضهم انه باطل اصلا والله ذهاب بنفس الامة السرخسي في شرح الكافي وذلك
 لان الوصية ولاية والدين مناف للولاية ولاية فاجبر عن تحصيل مقصود الموصي
 لان منافعه لمولاه فالظاهر انه لمنفعة من يتزوج به على غيره وكذلك بعد
 اجازته لان هذه الامة الامانة منه للعبد فلا يعلق به الذم فان ارجع منه
 كان عاجزا عن التصرف اتما والوصية الى الكافر فلا ان في الوصية اثبات الولاية
 للوصي على سبيل الخلاف عنه ولا ولاية للذمي ولا لغيره على المسلم لقوله تعالى ان
 جعل الله لكم نزل من موسى سبيلا وما في الفاسق يدعهم سبيلا لامة
 السرخسي ايضا ان الوصية لله تجوز لكن القاضى بحوجه عن الوصية لان الولاية
 لله لا تتم معنى الرضا وهذا لان الفاسق من اهل الولاية ولهذا كان من اهل
 الارث ملون اهلا للوصية ارضا ووجه ما ذهب اليه الفقيه وعمرو ان عند
 الوصية قادر على التصرف حقيقة لان تصرف العبد بالوصية مثل تصرفه
 بالوكالة فان اجاز تصرفه في احد ما جاز في الاخر وان كل واحد منهما كناية ولكن
 لما كانت منافعة مستفولة من مولاه وورثته مولاة بعد ما اذن لم يمتنع
 الوصية كان عاجزا عن انفاذ الوصية فلو لم يمتنع عليه ان يفتقر ولا يستوفى
 حقوق الميت فكان القاضى ان يحرجه ويستبدل به وصيا اخذوا من
 الاما الى الكافر فقد ذكره محمد في كتاب العسمة انه لو قام سبيلا قبل ارجع
 القاضى بادل ذلك ميت ان ايضا الله صحيح وذلك لان الكافر يجوز ان يوصي
 بالوكالة جاز ان تصرف بالوصاية ايضا اصله المسلم ولكن القاضى سبطل

وصية وخوجه عن الوصية لانه لا يوصي على المسلم لانه لا يوصي من اجل
 الخوارم فحاق ان ليسب الجوام كان مسلم الوصية فميتا لم يوص له ذلك والعق
 فيه انه يحاق ان يطله الزنا فلهذا كان ميتا فان تصرف في قبل ان يحرجه القاضى
 كان عاجزا لانه يتصرف من طريق الايمان اتما القاضى في حوجه القاضى لستم النظر
 على ما قلنا وقال الشافعي بعين بيان يكون عند الوصية والامر لم يوص الوصية
 اليه بل ليل انه لا يجوز ان يوصي على الوصية قل نعم الوصية الله وهذا سبطل ما اذا
 اوصى الى مغيرته لا يقد ر على التصرف مقصود **قوله** وهذا الضلع يندرج في
 اخراجه ويندركه بغيره ان يكون الفاسق بحيث يحاق له في حال حياته بصلح
 عذرا في اخراج الفاسق عن الوصية وجعل يبيع وصيا مكنته لان الميت ان
 اوصى اليه لستظر في ماله واولاده بعدا بالحرط والضيعة والحياة يرتفع الضيعة
 فلا يحصل الغرض من الوصاية **قوله** قال ومن اوصى الى عبد نفسه وفي
 الوصية يدار لم يوص الوصية الى ما في اليد وفي تحصيل وذلك لان الوارث الكافر
 بل على العبد دليل انه ملك مع نفسه وتسلط ان يثبت للعبد ولاية اليه
 بالوصية ومنع الوارث الولاية على العبد بالملك فلهذا لم يوص الوصية اليه
 واما اذا كان الوصية كلهم منعارا فالوصية اليه طاعة عندا الى حصة طاعة
 على حالها حجة الهداية وبطل قولهم بطلت بغيره يروى مع ان
 حصةه وثان مع ان يوصي ولما في هذا القيل نظر لان الكافر
 الثقاقب المتقدمين على ما حجت الهداية كلهم يروى واول محمد مع ان يوصي
 بلا اضطرار كالحاوي في تحصيله والفرح في تحصيله والحاكم السعيد في تحصيله
 الكافي في ان الميت في كتابات الوصايا والقدور في القريب سبيل الاجمعي
 في شرح الكافي وما حجت المصلحة فيها وفي شرحها وعين من صاحبها على ان محمدا

يصر في الأصل على ذلك فقال وإذا أوصى لعبد فبان الوصية له جازة في قول
 الحنفية وفيها قول آخر قول أبي يوسف ومحمد أنه لا يجوز أن يعبد إلا ربي
 ولو أوصى الصغار أمّا كان لهم أن يسمعوا الوصية لفظ الأصل وقول الشافعي
 كقولنا كذا في شرح الاقطع وقال شمس الأئمة في شروح الكافي قول الحنفية
 هو الاستمارة وقولها هو الفتيان وجب توأما أن الرق الذي ينفى في الولاية
 قائم في عند نفسه في عند غيره ولا يملك الورثة وهم الصغار والمملوك
 لا يملك مولاة لأن تصرف الوصي من طوع الولاية والعبد ليس من أهل
 الولايات وحده قول الحنفية أن الصغار من الورثة وإن كانوا مملوكين رتبة
 العبد فإن كان المملوك تصرف فيه حيث لا مملوك يتبعه جاز المات الولاية للعبد
 وحقوقهم بخلاف ما إذا كان فيهم كغيرهم بخلاف عبد الغنول لمولاة
 أن ينفقه ويحمله مضار وموليا عليه فلم يجز له أن يتصرف في حق غيره قال
 شمس الأئمة المرحوم في شرح الكافي وأما استمارة الوصية هذا المأثر
 فيه من توفيق المصنف على الميت وعلى ورثته فإن من ربي عبيد واحسن النسخ
 فالظاهر أن شفقتهم على الصغار من أولادهم بعد موتهم من شفقتهم لأن
 وهذا اختار الوصية وأورد في شروح الاقطع والأوصياء فقال فإن قيل
 فإذا كانوا صغارا فالقاضي يملك في بيعه إذا رأى ذلك قبله ولا القاض
 على الوص لا يبيع جوار الوصية لأنه يملك على الاختار مع وجود الوصية المهر
قوله ولأن الولاية العادية من الولاية لا تجزى وفي اعتبار هذه الولاية
 لا يملك بيع رقيقه معناه أن ولاية الوصي مثل ولاية المولى وولاية الوصي
 مستفاد من جهة الموصى ثم ولاية الموصى هو الأصل ليست تجزى حيث
 يقال إن ولاية الوصي من البغض وولاية العبد تجزى لأنه لا يملك بيع

التركات ولا يملك بيع نفسه وهذا يقضي الموضوع فلا يجوز وهذا معنى قوله وفي
 اعتبار هذه تجزئتها بأن يقال لا تستلزم الوصية لا تجزى ولهذا رد الحسن
 عن الحنفية فيما إذا أوصى أي في اعتبار هذه الوصية وهي الوصية إلى عبد
 نفسه والولاية مقار تجزئة الولاية وفيها تجزئة الوصية أيضا لأن العبد لا
 يملك بيع نفسه ولا يكون وصيا في نفسه **قوله** وله أنه في طلب مستند
 بالمرئ إذا تصرف بالمخاطبة عن الصبي والمجنون فإن لا يصح لهما لا يجوز لعقد
 الخطاب واحترز بالمستند عن الأوصياء إلى عند الغير لأنه لا استمارة
 له في التصرف وعن عبد نفسه أيضا إذا كان في الورثة كغيرهم لأن الكبير أن
 تجزى ببيع نفسه منه فلا يملك الاستمارة **قوله** وما إذا كان وصيا
 أيضا إلى العبد القين لا يصح أيضا إلى المخاطبة كذا يجوز فلا هذا **قوله**
 والوصاية قد تجزى على ما هو المذكور عن الحنفية هذا جواب لسبيل
 المنع عن قوله وفي اعتبار هذه تجزئتها بأن يقال لا تستلزم الوصية لا تجزى
 ولهذا رد الحسن عن الحنفية فيما إذا أوصى إلى كل من المصنفين في الفرض وإلى
 الآخر بقاضي الدين يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إليه خاصة ولست
 أن الوصاية لا تجزى على ما هو الظاهر عن الحنفية حيث يكون كل واحد منهما
 وصيا في الغير والذين جميعا فنقول إنما تصرفنا إلى تجزى أيضا فلا يملك أصل
 أيضا لا يملك تجزى بطل الأصل أيضا فلا يملك الفاعل ولا يكون
 الألف ما أمكن ويعبر وصف الأوصياء أول من يعبر أصل الأوصياء كما يعبر
 الوصيا حتى **قوله** قال ومن تجزى عن القيام بالوصية ضم إليه القاض عن أي نائب
 الدود وكذا تجزى وذلك لأن الورثة لا ينفقون وأخراج من الوصية لا
 يجوز لأنه غير مشتمل إذا كان قد لا ينفق فلزم القاضي أن يقوى تصرفه ويملك

وغيره غير واما اذا كان قادرا على التصرف بها هفا بالوصية وهو من
اهل الولاية فليس للقاضي الاعتراض عليه لانه ان اقام على مقامه اقام من هو في
مثل صفته فاذا استأوى يافى رضى الميت **اول قوله** ولو شك اليه الوصي ذلك لا
يجب حتى يعرف ذلك حقيقة او لو شك الى القاضي الوصي حتى لا يجبه القاضي
حتى يعرف العجز عن الوصي حقيقة ذلك تفريعا مسئلة المختص بالامانة الحسنى
في شرح الكافي وان كان الوصي هو الذي شك الى القاضي عجز عن التصرف على
القاضي ان ينظر في ذلك فان علم عدالة وعجز عن الاستبداد فمعه اليه غير
لانه لم يفعل ذلك فاما ان يصور الوصي بالعجز عن التصرف في حقوق نفسه
او ترك التصرف في حوائج الموصل فيمكن الحل في معصون و يمنع هذا الخلل
بغير علة اليه وان ظهر علة عجز عن القيام بالوصية استبدك به لانه ما ورد
بالعجز من الجائزين لو ظهر عند الموصل في حيوة عجز استبدك لئلا يدين
قام مقامه في الظاهر وهو القاضي **قوله** ولهذا قلتم على ابي الميت ان لا يملك
ان وصي الميت يختار الميت قدام على ابي الميت في التصرف في ما يطعن الاول ان
تقدم الوصي على الوصي القاضي الذي هو غير ابي الميت **قوله** قال واذا شك الولاية
او بعض الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي ان يعزله حتى يرد له منه حياته وهذه
ايضا وردت تفريعا وذلك لان الوصي اختار وصيه والشاكي قد يكون ظالما
فيشكواه فلم يدين حياته لاحتاج القاضي الى النيابة والنظر له والاستبداد
فان علم منه حياته عزله عن الوصية لان الوصي اعتمد امانته حيث اختاره ولو
كان علم حياته عزله ظاهرا او لاقاضي قام مقام الميت نظر اليه فيعزله لظهور
حياته قال ابو جعفر الطحاوي في مختصره والاصحاب الاخرار الباقون على
ثلاثة مراتب فوصي مأمون على ما وصى به اليه من مطلق للقيام به فلا ينبغي للحاكم ان

يعترض

يعترض عليه ووصي مأمون غير مطلق للقيام به اليه الحاكم يعين ووصي مخوف
على ما وصى به اليه مخوف الحاكم من الوصية ويعين مأمون على ما وصى به اليه
هاوا الاصل وذلك ان الوصي مأمون بلفظ ما لا يتيم والاحسان للصغار قال
تعالى ولا تعزبوا انما اليتيم الا بالتي هي احسن وقال وان تقوموا للناس بالعدل
وقال تعالى مساوئك عن السامي قل اضلح لهم خير فاذا كان الوصي مطلقا
مومنا عليها لم يعترض له الحاكم لان الميت قد اوصى اليه ورضي للقيام به من ذلك
نزال عنها الاستدباب بوجبه وان كان مأمونا غير مطلق للقيام بها ايده
يعين ليدفع عليه غبن فمات يصر في فيه ولا يحوي على يد قضيه فمات يصر
وان كان مخوفا عليها اخوجه الحاكم واقام فيها من يوصى به لان الحاكم منصوب
لحفظ اموال الناس وهو فقير لاسيما الاموات والمغار منهم فاذا كان من
الوصي الحيانة اخوجه من الوصية واستدكها الى غيره **قوله** قال ومن اوصى
الاشترى من لا يدين له ان يصرف عند الحسنة ويجرد دون صاحبه اياك
العدو في حصصه وتربط لوظفه ومن اوصى له بحجر لا حادها ان يصرف
عند الحسنة ويجرد دون صاحبه الا في شئ من الميت والجهنم وطعام المغار
وليس لهم رد ودعوة فيها ومصادرة وتنفيد وصية بعضها وعين عند
والخصومة في حقوق الميت الى هذا لفظ المختص وعنده الى يوسف لكل واحد
مهما ان يتصرف في المال بدون صاحبه وقال الشيخ في مختصره وقال من نسي
قال مجاهد ابو حنيفة يجوز فعل احد الوصيين في حصة اشياء الشتر المثلثين
والطعام وسفيد الوصية وشتر الكفن وتقام الدين ولو خفها عن الميت
هذه الميت الاشياء نحو دفن له فيها دفن وهو قول مجاهد قال ابو يوسف مخوف
فعل اظهري في جميع الاشياء كلها الى هذا لفظ الشيخ وقال ابو جعفر الطحاوي في

في محققه وليس لاحد الوصيين ان يشترى للورثة اذا كانوا معار الا للموت
والطعام وليس له ان يشترى حادثا ان احتاجوا اليها الا ما شر صاحبه في قوله
الحنيفة قال ابو جعفر وقال محمد بن الحسن في نواذر ليس لاحدها ان يفعل شيئا
دون صاحبه الا في ستة اشياء فاحدها يجوز له دون ام صاحبه وهي شريك في
الميت وقصا دونه وانفاذ وصيته فيما اوصى به من صدقة او نحوها او شريك في
كان له بغيره في يد الميت بدفعه اليه في الخصومة فيما يدعي على الميت وفي الخصومة
فيما يدعي للميت من الحقوق قبل التماس فاما غير ذلك من شريك او بيع فانه لا
يجوز له دون صاحبه وقال ابو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يذكر
شريك الممنوع والطعام في هذه الرواية وهو مما يجوز لاحدها ان يفعله في قولهم
جميعا وليس ما ذكره من النواذر في الاموال وانما هو مسمى لما
احل الله في الاموال وقال في المختلف اذا اوصى الى وطنه سفرد كل واحد منهما
بالصرف في قول ابو يوسف وقال لا يستفرد الا بسبعة اشياء شتر الكفن
وقضا الدين من العين وسفرد الوصية في من ورد الوصية وسفر الطعام
والسفر للمغفر والخصومة وقبول الهدية وطاصله ما قالوا في سروج الكعب
الصغير ان اصل الوصية لا سفرد بالوصية فما هو من باب الولاية عند
الحنيفة ومحمد وقال ابو يوسف سفرد واجمعوا فيما ليس من باب الولاية انه سفرد
كل واحد منهما وذلك مثل شتر اما لا بد للصغير منه كاطعام والسنون
ما يحس عليه الشوك والتلف لانه من باب الضرورة ولهذا املكه الامر ومثل شتر
الكفن لانه سفرد ولا يشترى على الولاية الا ترى ان الامر لله ولهذا الوفاة رجل
في محلة فتم ومعه ماله ففشوه ودفنوه من ماله جاز وان لم يكن له ولاية ولانه
اعلمون احد الوصيين غاربا فلم يجز شرا احدها دخل في ذلك ضرر وتساو

وكذلك سفر الاسرة والطعام للصغار يجوز للباقي اذا قال الفقهاء ابو البت
في مختلف الرواية كتاب تلك الوصايا ومثل قضا الدين ان من له الدين على
احد فليس التسليم من الولاية في شيء وكذلك تسليم الذراع وكذلك رد المقتضى
لان من له الحق فله ايضا وجع الاسواق الصاغة المتقنة سفرد به احدها
لانه ليس من باب الولاية الا ان الجير ان يفعلون ذلك ولذلك الموصية
يتفرد بها احدها كاحد الوكيلين الموصية سفرد بها احدها فاحد الوصيين
اولا في ولاية الوصي اعم وهذا كان للوصي الموصى اليه بخلاف الوكيل
لغيره ان لوكل غيره ولذلك بيع ما يتسارع اليه الفساد لانه من باب الضرورة
ولذلك والبيع القاسم على هذا اولئك تسفيد الوصية بشيء بعينه اذا كان
يخرج من الثلث فله سفرد ان ما خذ فذلك لاحدها ان يعينه على ذلك بالتسليم
ما لو شرج الطحاوي ولذا ان لاحدها ان سفرد الوصايا المعيشة او سفرد
الوصية من حشر ان المال الذي اوصى به نحو ما اذا اوصى بدارهم لرجل فادى
احدها ملك الوصية من الدارهم او كان شيئا فادى من حشر ملك الشايب
من حشر لا يحتاج الى التصرف فانه يجوز ان ادفع فاما اذا احتاج الى بيع
شيء حتى يودي من عيشة الوصية فان ذلك البيع لا يجوز الا اذن صاحبه لانه
در الاسام الاستيعان وكذلك عناق شرا بعينه لانه لا يحتاج فيه الى الرأى
والمدبر فاما ما سري ذلك من البيع والرهن والادانة والكتابة وما اشبه
ذلك فعلى الاختلاف ولذا ان التسفد في وهو الاقتضا والاقتضا من باب
الولاية فلا سفرد به احدها ونفس الرضى في خصومه التسفد في الموصى
اجمع ابو يوسف بان الاقتضا من باب الولاية والولاية ان اتى لاني شرا
بنت لعل واحد منهما على الاقرب اذ لا حوسن في ما لا يحتاج فذلك

اذا ثبت شرط الحق به وهذا لان الولاية لا تختل بالتجوز وسكان السبب
في كل واحد منهما فيثبت الحكم لكل واحد منهما بخلاف الوكيل فان الوكالة
انابة وانما جعلها بائنه عن المصروف فلا يثبت الولاية لكل واحد منهما
انفردان وبما ان الوصفان شيوخ حتى المصروف لو لم يكونا ابود زواب
ولاية الموصي والامانة مستند في قيام ولاية المصوب عنه وسقط بسقوط
ولانته كالموكالة فانما الولاية بطون الخلاف مستند في سقوط ولاية من
اصل لم يصير الخلف قائما مقامه كالحد مع الاب واجتج ابو حنيفة ومحمد بن الوصي
انما ثبت الولاية على اجملة فصارت الولاية معتبة بشروط اجتماع رايها وذلك
شروط مفيد ولم يثبت بدون ذلك الشرط ولان سبب هذه الولاية في
التوصي فلا بد من مراعاة صفة الموصوف وانما موضع الرضا حتى المصروف في كل واحد
منهما في هذا السبب عنونه مستطرد العلة وشطر العلة لا يثبت من الحكم كطراف
الاخرين فان السبب هناك الاخوة وهو سكا مثل في كل واحد منهما بوجه ان
ولاية المصروف للموصي بعد موت الموصي باعتبار احيا الموصي ورضاه به وانما هو
وهو راي المثنى وراي الواحد لا يكون كراي المثنى في مقصود تفسير المنفعة عليه
وعلى ذلك عند اجتماع رايها الطهر كما سببه من هذا الوجه بوجه
قال الفقيه ابو الليث في كتاب تلك الوصايا وانه القاسر ان لا يجوز تصرف احد
بدون الاخر في الامتياز المعدودة ارضا للمعني الذي ذكرناه الا انهما اسحت
فيها وبعضها لاجل المأوى وبعضها لانه لا يحتاج الى التدبير وقال الفقيه ابو الليث
ابو الليث في كتاب تلك الوصايا وذكر عن ابي القاسم الصفار وهو اجمعت حمارة ان
يقول هذا الاختلاف في الذي اوصى اليهما جميعا فانما اذا اوصى الى هذا الحكم
والى هذا على كل واحد منهما ان تصرف وحده دون صاحبه في قوام جمعا

فاما

فاما اذا اوصى الى هذا على كل واحد منهما الى هذا على كل واحد منهما ان تصرف
وحده دون صاحبه في قوام جمعا قال الفقيه ولهذا القول ناخذ من قوله
عن الشيخ الى ان الاسكاف انه كان يقول الاختلاف في الفضلين واطلوه ان
ابو موسى الرازي يقول هكذا او كان مستند في هذه المسئلة في كتابها ذات ان
جارية من رطب بنات تولد فادعيها جميعا فهو انهما فان اوصى كل واحد من الامور
الى رجل من رطب فاما جمعا فليس لهما الوصية ان تصرف دون الاخر في قول ابي حنيفة
ومحمد وروى الى يوسف بن جوة فقد ذكر في ذلك المسئلة الاختلاف وان اوصى كل
واحد منهما الى رجل على حدة قال فذلك في هذه المسئلة عن الفقيه ابو الليث
وهو الفقيه الحنبل ابو جعفر يقول يجوز ان يقال ان اوصى اليها جميعا لا
يجوز لاحدهما ان تصرف دون الاخر في قوام جمعا وانما الاختلاف في الذي
اوصى الى كل واحد منهما على حدة عن قال ابو الليث ولان القول الذي قاله ابو القاسم
المعارف عنده وهو انه اذا اوصى الى كل واحد منهما على حدة جاز لكل واحد
منهما ان تصرف في قوام جمعا لان كل واحد منهما صا وصيا تاما لا يرد
رضي راي كل واحد منهما الاخرى انه لو وكل كل واحد منهما على حدة
بالبيع والشراء او بالانكاح جاز لكل واحد منهما ان تصرف في قوام جمعا
لان كل واحد منهما فذلك في كتابها الذي قاله ابو بكر الاسكاف فهو ان
وصايتها على حدة او جمعا مع سوا الامة ثبت وصايتها عند الموت
لان الرجل لما لم يمت لا يصير واحد منهما وصيا فاذ ثبت انها صار وصية
في حاله واطل ما رت الوصاية في المداوى وهو ليس كذا وانما الرضا **قوله**
اذ هو شرط بعد اوصى جمعا لا يحتاج شرط مفيد **قوله** في الاول وفي جمعا على ما
اذر الانكاح او في اوصى لاحد من جمعا واجبا على صاحبه في الثاني اوصى

استوفى أحد الوصيين حصة صاحب صحيح الاول دون الثاني اذله الدار اذا كان
 على الرطب فادى اصدها ما على الاخر صحيح وان كان الدار لرجل فاستوفى في ارضها
 وصيب الاخر لا يصح **قوله** ولقد علم الله الجيران ان لا يخل ان يماخير بشرا الكفن مصاد
 الميت تلك الجيران التكفين **قوله** وطعام الصغار وليسوا بهم بالحجر عطف على قوله
 وشتر الكفن ولذلك قوله وردا لودعه بغيرها ورد المصنوب والمستراسر
 فاستدوا حفظ الاسوال وقضا الدوز كل ذلك بالحجر ولذلك قوله وتنفذ
 وصية بغيرها وعقوبت بعينها والحصونة وقبول الهبة وسبع ما يحسن عليه
 وصية بغيرها السوى وجع الاسوال الصائبة كل ذلك بالحجر **قوله** والمزار
 بانقاضي الامتياز القبط **قوله** ولو اوصى الرجل اصد على الانفة اذ قيل سئل
 كل واحد منهما بالتصرف وهو قول القاسم الصغار واليه ذهب الفقيه السوي
 الذي وسئل الخلاف في الفضل واحد فهو قول في تكرار الاسكاف وقد سئل
 هذا **قوله** فان مات احداهما جعل القاضى مكانه وصيا آخر ذلك بسبيل القدر
 على مسكه المختصرا في مات اصد الوصيين جعل القاضى مكانه وصيا اخر اما
 عندهما وطاهر لان اصد الوصيين لا ينفرد بالصرف عندهما فاستوفى الاثبات
 المعذونة في اصدها فاجزا عن التفرّد بالصرف والقاضى قائم مقام الميت
 في النظر لغيره فيضم الى وصيته آخر بطر الميت واما عندنا في يوسف
 وان كان اصد الوصيين ينفرد بالتصرف في كل الاشياء فيم القاضى الى وصيته
 آخر لان مقصود الميت كان ان يخلقه انسان في الصرف وكفى مقصود
 بضم وصي اخر الى ما يمكن فيضيه القاضى اليه **قوله** ولو ان الميت اوصى الى الحي
 ان يصرف حصة في ظاهر الرواية ذلك بسبيل المصير ايضا وذلك لان
 الميت باق هناك كما يراى من خلفه ومصادها لو اوصى الى شخص اخر ولا يحتاج

القاضي الى نص وصي آخر وقال بسبب الامة السخسي في شرح الكافي ودون الحسن
 عن ابي حنيفة ان الحي لا ينفرد بالتصرف في مال الوصى ما روى واره وصحة
 ولا يكون الوصيان مرضي بما يعلم ان الوصى لم يرض به بخلاف ما اوصى الى غيرهم فان الله
 انوالت رحمة الله واذا كانا وصيين مات احدهما وادى الى صاحبه او طارده وكون
 الباقي ان ينفرد في المال ودون عن ابي حنيفة انه قال لا يجوز دفع القاضى ان
 يجعل معه آخر وجبه هذه الرواية ان الميت اوصى الى صاحب قدر وصية غيره
 وصا ونفقه لغيرها جميعا الا ترى انها لو كانتا حيتين فاذ احدهما لصاحبه ان
 يبيع وليستوى في فعل ما فعله في قوامه حقا فذلك ههنا واما مدحت ان
 حصة الدوز وعنه ههنا في كتاب الوقف ان الميت وصى بواى الاسر
 ولم يرض بواى اصدها وفي اجتماع زايها منفعة لان الميت فصدان يكون ماله
 بتدبير اثنين لا يكون كل واحد منهما رقيب على صاحبه فاذا مات احدهما فقد
 مات ذلك المعتمد فلا يكونان يكون ماله بتدبير انسان واحد كذا اورد في المطالبات
قوله واذا مات الوصى وادى الى اخره وصية في تركته وتركه الميت الاول فان
 الشافعي لا يكون وصيا في تركته للميت الاول ذلك بسبيل المصير ايضا قال في
 جيزهم اما الوصى فليس له الا ايضا الا اذا اذن له الولى في الاصل فله ان يعمل على صحيح
 القول ان هذا لفظ الوصير وجه قوله ان الميت وصى بواى الوصى لا يراى غير مصاد
 كالوكل في حال الحصر من الوكيل لا يجوز ان يوفى عنه فله الوصى لا يجوز ان
 يوصى الى غيره ولنا ان الوصى ما تصرف بولاية مستقلة الله عز وجل
 الخلافة عنه فلهذا لا يرد ان الولاية تنتقل منه الى الوصى في المال والحد
 في النفس حتى كان له يزوج الصغار والصغار واستيفاء القضاء عن غير الحد
 يقوم مقام الولاية خلف عنه موثى الى غير ذلك الوصى لانه خلف عن الميت ايضا

فجاز ان يوصي الى غيره فماله ولاية عند موته وكان الوصي ولاية عند موته في مال
 وتركه الوصي جميعا صحيح وما منه مما جمع فيكون الوصي الثاني منزله الوصي
 الاول منها لان مقصود الوصي ان يتدارك نوايا الوصي ما فرط فيه بنفسه
 ولما استعان به مع عليه ان المنفعة تخترمه فيل حصول المقصود الوصي منه
 صار راضيا بايضا به الى غيره دلالة لتعظيم مقصوده واسر الوصي كالوكيل
 لان الوكيل حي قائم بملكته يحصل مقصوده بنفسه فلم ينقض بوجوبه وجب وقيل
 غيره دلالة بانها ايضا وجوبه الى غيره عند موته وقال الفقهاء ان الوصي الثاني
 الوصايا اذا اوصى الوصي الثاني في تركته وتركه الاول الثاني وصهما جميعا
 واما اذا اوصى الى الثاني فلم يذكر تركه الاول في قول عليا بن ابي طالب وصهما ايضا
 في قول من ان الثاني يكون للثاني خاصة ولا يكون وصيا للاول فاما اذا اوصى اليه
 في تركته وتركه الاول جاز ذلك وهو طريق الاستحسان وكان القياس ان لا
 يجوز لان الوصي منزله الوكيل وليس للوكيل ان يوكل غيره مالم يورثه تركته فلا يكون
 لوصي ان يوصي في مال الاول اذا لم يورث في الاستحسان يجوز لان الاول لما اوصى
 اليه فقد علم ان الوصي لا يعيش ابدا ولم يحجب ان يكون امور صاغية صاغية
 اذن له بان يوصي الى غيره في طريق الدلالة وان لم يارث له بالافضاح ولو كان
 اذن له بالافضاح جاز له ان يوصي الى غيره ولذلك اذا اذن له بالدلالة حاله
 الوكالة لان الوكالة لا يصح بعقد الموت ولما اذا اوصى الثاني ولم يذكر له الاول
 في قول من ان الثاني يكون وصيا له خاصة ولا يكون وصيا للاول لانه لا جعله
 وصي بنفسه ولم يجعله وصي الاول واما مذهب علي بن ابي طالب الوصي الثاني
 الثاني فقد فوض اليه امور نفسه وامور الاول من امور نفسه وصار كانه
 اوصى اليه في تركته الاول ايضا في طريق الدلالة لانه من امور وان لم يذكر بالافضاح

فإذا كان هكذا اصاب الثاني وصهما جميعا وقال الفقهاء ان الوصي في محله
 الرواية ولو ان هذا الوصي قال للثاني جعلك وصيا في تركتي فقد روي عن ابي جعفر
 انه قال هو وصيه في المالين جميعا وروي عن ابي يوسف ومحمد انها قال لا هو وصي في
 تركته الثاني خاصة وحده فوالله انما لا تصرف بالامتنان خاصة لا تصرف بالامتنان
 كالوكيل ولا في حقيقة ان تركته موضعه تركته ايضا فالوصي الثاني ان يوصي
 بها جميعا ولا يخص تصرفه بنوع دون نوع فاما لو اوصى اليه في العنق كان وصيا
 في العنق والاربع جميعا عند ابي جعفر وصي الله عنه **قوله** وعند الموت كانت له
 ولاية في التركة ان عند موت الوصي كانت له ولاية في مال نفسه الذي تركه و
 تركته موضعه منزل الثاني منزله الاول في المالين جميعا صحيح تصرفه بهما جميعا
قوله تلافى ما فرط فيه اي تدارك ما سبق من الميت في المقصود ولو كان ما فرط
 فيه بالتسديد كان اولى اي ما تصرف فيه **قوله** قال ومقاسمة الوصي الموصا
 له عن الورثة جازية ومقاسمة الورثة عن الوصي باطلة اي قال في الحاشية الصغير
 والمقاسمة فعل القسمة من اسد وهو ان يقسم كل واحد منهما مع الآخر شيئا اعلم
 ان مقاسمة الوصي الموصا له بالملك نيابة عن الورثة اذا كانوا معارضا او اقلهم
 كبير اعراضا خارج حتى لو اقرضت نصيب الوصي له بالملك اياه واستك المثلين
 للورثة فهلك المثلان وبذلك لم يرجع الورثة على الوصي له بشي وكذا هذا ومقاسمة
 الوصي الورثة نيابة عن الوصي له باطلة حتى لو اعطى الورثة نصيبهم وامسكت
 نصيب الوصي له وبذلك وهو الملك فهلك الملك في ذلك كان الوصي له ان يرجع
 على الورثة بتلك ما في الامم ومما هذا بعد مقاسمة الوصي له قبل القسمة
 ولو لم يكن شيء قبل القسمة كان الباقي الاما من الورثة والوصي له فذلك بعد
 القسمة لان قسمة كل قسمة وان لا ضمان على الوصي لا ضمان في الحفظ فلو لم يخل

على القبض الاول ووجه ذلك ان الوارث قام مقام الميت خلف عنه في اهلاكه من كل
 وجه والوصي نائب نائب الميت اذ في مكانه قائما مقام الوارث في حكم الخلافة
 فسمته عليهم ولهذا ترد الوارث بالغيث وترد عليه وبصر مغرور استمر المورث
 فساد هلاك نصيبهم في يده هلاكه في ايديهم انما الوصي له فليست خلفه عن الميت في كل وجه
 لان الوصية عليك مستدا وهذا لا يرد للموصي له بالغيث ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا
 بشئ الوصي فاذا لم يكن الوصي له خلفا عن الميت من كل وجه لم يلزم من ضرره ان يكون الوصي
 قائما مقام الميت ان يكون قائما مقام الوصي له والموصي له لم يقبض الاموال الوصي فلا يند
 فيسمة الوصي عليه وصاد هلاك نصيب الوصي له بعد مقتضى الوصي عليه هلاكه قبل
 القسمة ولو هلك قبل القسمة كان الباقي مستورا فكذلك العدة القسمة وبان في كتاب
 نكاح الوصايا ولو كان الوارث كبريرا او هو غايب فاعطى الوصي صاحب الوصية الثلث
 وامسك الثلث هلك في يده يملك الوصي له ما اخذ لان الوارث الدينار اذا كان قائما
 حاز الوصي ان يصر في العروص فلما جاز بصره حازت فسمته والمعنى في ذلك ان
 الوارث يقوم مقام المورث الا ترى ان المورث اذا مات شيئا في حصة وحده المورث
 به عيبا كان له ان يحاكم الوارث ولم يفر له ان يحاكم الوصي له فثبت ان الوارث يقوم
 مقام المورث والموصي له لا يقوم مقام الوصي ثم وجدنا ان الوصي له قبل الميت فسمته
 على ان قام مقامه وهو الوارث ولا يجوز على الوصي له فاذا كان هكذا اذا دفع
 الثلث الى الوصي له وامسك الثلثين للوارث الا ان الغايب قد يحد فسمته وصار
 هلاكه في يده هلاكه في يد الوارث واما اذا كان الوصي له غائبا لا يجوز فسمته
 عليه لانه ليس بوكيله **قول** هي فسمته عليه ان عمل الوارث اذا كان غائبا **اول**
 لو خضوا الوارث **قول** لما دنا ائتمان الوارث لان القسمة لم يسبق له ان
 تتفاد منه الوصي على الوصي له **قول** فالوان كانت اوصى الميت محبة فقام

الاول

الوارث فملك ما في يده حج عن الميت من يده ما بقي ولذلك ان دفعه الى رجل الحج عنه
 فضاغ من يده وقال ابو يوسف ان كان مستغفرا لثلاث لم يرجع بشئ والامر جمع
 تمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ او قال في الجامع الصغير والمسألة سوت في كابر
 الحج وبالحج عن الغير ولكن لا يخل هذا الموضع عن الشان قال الفقهاء ان الوارث
 زواج ثلث الوصايا واذا اخذوا رجلا فسمته فقت نفقته في الطريق فان في قول
 ابن حنيفة وخذ ثلث ما على من ماله وحج في قول ابو يوسف ان من ثلث ماله حج
 والا فلا وقوله محمد سوا من الثلث او لم يبق لا يعطى من اخرى ومعه ذلك
 ان رجلا مات وترك اربعة الاف فاعطوا الف درهم فسرقت في الطريق في
 قول ابن حنيفة محفل كان الاثنت لم يكن ويعطى الف اخرى في قول ابو يوسف
 لم يبق من ثلث ماله الا لهما ولا ثلثة ولا ثلثون وثلث فتعطل ذلك المقدار وفي
 قول محمد لا يعطى شيئا اما مذهب ابن حنيفة هو ان الله تعالى جعل الميراث
 لعدائنا والارث والوصية وهو قوله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين
 فلا بد من انقاذ الوصية الا ترى انه لو كان عليه دين فبعثوا الى الفقير فسرق
 والطريق جعل كان الدار سرق لم يكن وسعت من اخرى لذلك ههنا الدار
 سرق كانت لم يكن ومال الميت ما بقي فوجب ان يسبق الوصية مما بقي واما مذهب
 ابو يوسف انه لا يجوز ان تسبق الوصية بالشر من الثلث ولو جعل كما قال ابو
 حنيفة ادى ذلك الى ان يطل المال كله في الوصية لانه لو سرق من اخرى فوجد
 ثلث ما بقي ثم سرق من اخرى مود ذلك الى ان يذهب مال الميت كله في الوصية
 ولا يجوز الوصية بالشر من الثلث والحوادث لا يحد في حصة ما قد فرما ان الذي هلك
 هلك قبل انقاذ الوصية فصاد كما لم يكن ولا يصر على الوارث لانه ليس له سلا
 ما يسبق الوصية واما مذهب محمد فهو ان دفع الوصي عن يده دفع الميت ولو ان الميت

هو الذي دفع قبل موته الى رجل مالا ليح عنه فسوق المالا لا يؤخذ من تركته من اخو
لذلك هذا وقال تميم السرحي في شرح الكافي وعلى هذا الخلاف لو قال اعطوا
عني نسمة ثمانية دراهم فاشترى بها ثيابا قبل ان يموت كان عليهم ان يعطوا امرئ ثيابا
تبقى في ايديهم ويقولوا في حشفة وفي قول ابن يوسف مما بقي من ثلث ماله في ايديهم وفي قول
محمد بطلت الوصية **قوله** فقاسم الورثة اي قاسم الوصي ما في يده او في يد الوصي وهو
الملك للمنفرد ان دفعه اي دفع الوصي الثلث بحشفة او عن الميت من يده او من يد الرجل
الذي دفع اليه الثلث ليح عنه الميت **قوله** ان كان مستغفرا للميت ان كان الحاكم
والاى وان لم يكن الحاكم مستغفرا للميت **قوله** فلم يعتبر دونه اي لم يعتبر
النسمة بلاء اذا اخرج وتذكر الصهر الواقع الى البنات على ما في الاصل **قوله** قلها
اي قبل النسمة **قوله** قال ومن ادعى بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضي
وفسدها والوصي له غايبة فسميت جارية اذ كان القدر في الحام الصغير واما
جارت نسمة القاضي لانه نصيب ناظر الاثوار المسلمين خصوصا في حق الاولاد
والغيبات لعجزهم عن التصرف بانفسهم ومن النظر ان يصير نصيب الغائب ملكا
الجواز انه لو حضر الغائب وقدها لكان نصيبه في يد القاضي ليس له ان يرجع على
الورثة بشي والفرق بين القاضي حيث جازت مقاسمته على الموصي وبين الوصي
لا يجوز مقاسمته على الموصي له ان للقاضي ولانه على الغائب فما سلف وهذا ملك
بيع ما يحس عليه التلف فكانت نسمة نسمة الوصي والوصي لا ملك مع من يملك
الموصي له فله ان يملكه ولا عليه اضلا فلم يفسد نسمة قال الفقهاء او اللبس في
الحام الصغير وذكر في السير الكبير ان القاضي لو مير الملك من المسلمين
ولم يدفع الى واحد من الفريقين شيئا حتى هلك احد الفريقين هلك من
الملك واما نصيب نسمة القاضي اذا دفع الى احد الفريقين نصيبه فاما ان لم يدفع الى

احد الفريقين نصيبه لم يملك كل النسمة لان النسمة تدفع ان يكون منه ومن الاخر ولا
يصلح ان يكون هو نفسه مقاسما ومقاسما **قوله** لان الوصية محيية وهذه الوصيات
الموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا للورثة قال القاضي في شرح الحام الصغير
والوصية للعامة محيية لان قبوله ليس بشرط **قوله** قال واذا ابيع الوصي عنده من
التركة بغير حضور من الغرماء هو جازي فان في الحام الصغير وصورة فيه
يجوز بيعه عن الحشفة والرجل موت ويتبرك عنه او يملكه من يحيط بماله
فسمع الوصي العبد بغير حضور من الغرماء قال البيهقي جازي واذا بذلك الدست
على الميت لا على العبد واما جازي بيع الوصي لانه قايما مقام الميت فلو ان الميت
قبل موته وعلمه ذلك حال مرضه جازي سعة فذلك بيع الوصي كالعبد المأذون
له ملك بيع ما في يده بغير رضا الغرماء لانه لو يملك الراعي ان يبيع محضه طوارف
وهذا خلاف العبد المأذون حيث لا يبيع ماله او وصية بغير حضور
من الغرماء لان لهم حق الاستسقاء حتى ياتوا واكتسبه فلو ان البيع سطلا لم يفسد
فلم ان سطلوا البيع وهذا حق الفسخ ما في المثل لا يبرم لولا البيع حقيقة لمعهم لا
مطلبا كان بيع الوصي محض من الغرماء وغرماء منهم سوا **قوله** قال ومن اوصى
بان يباع عنه وصدق عنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فباع في يده
واسحق العبد ضمن الوصي اذ كان في الحام الصغير واما فيه ورجع مما تركه الميت
اي الوصي ضمن الثمن للمستوى ورجع ذلك في جميع التركة قال الفقهاء او اللبس في الله
وكان لو حشفة يقول لا يرجع في مال الميت شي من ذلك مما عدا عن محله قال جرج
ولان مال الميت واما ضمن الوصي الثمن لانه لما استحق العبد تبين انه قبضه فعبر
فيلزمه الرد لان العهد على العاقل لان المستنكر انما يدل له الثمن ليس له
البيع فلم يستلزم وجب رده وحده قول الحشفة الاول ان قبض الثمن في حق

العقد فضاء الوصي نحو القبض كالمالك وإذا كان متمسكاً بالمالك وقد لحقه الضمان
 بفعل على نفسه فلا يرجع بشئ إلا أن ياتي إلى ما قالوا في الجامع المذكور رجلاً ولو وكل وكلاً
 بأن يستركه عبداً فاستوى الوكيل العبد وقبضه فملك العبد في يد الوكيل
 ثم استحق العبد رضى الوكيل فبمته لا يرجع على الموكل بشئ لأن الوكيل في حق القبض
 كالمالك بدليل أن الموكل لو منع عن القبض لم يجره وإذا لم يجره الضمان بفعل على نفسه
 لا يرجع بشئ كذلك هذا الوجه من جهة ما دون عن محمد أنه يرجع في المثل لأن بيع الوكيل
 كما في تنفيذ الوصية فكان حكمه حكم الوصية والعصية فضاء فبما في المثل وجهه
 طاهر الرواية أن الوصي على الميت وهو قائم مقامه فإذا لحقه الضمان بفعل على
 للميت استوجب ما عظمته الميت على الميت ومحل الميت بين كل المال ما لو أودع
 الجامع المعبر فان كانت المودة قد هلكت أو لم يكن بها وقام الرجوع على أحد كالأول
 كان على الميت دين آخر لأن السبع لم يقع إلا للميت لا للمسلمين ولا للوثقة والمسألة
 من الخواص وهذا خلاف القاضي وأما ما إذا أتى السبع فاستحق العبد أو مات
 وقد ضاع الثمن في يده تحت لا يرجع المسترك على القاضي وأما ما إذا لم يرد
 عليه لانه لو وجب الضمان على القاضي وأما ما إذا لم يرد السبع عن عهده
 هذه الأمانة خوفاً من الضمان فضاء حقوق المسلمين وقد شرعوا في استوى
 وكما في القاضي في آخر فصل القضاء بالمواريث **قوله** يرجع عليه حكم
 الغرور والرجوع الوصي على الميت لانه غير الوصي حيث قال له مع عبده ففقد
 وبعد وتمسك على المسكين فلا غنى رجوع عليه في توليته لانه استوجب ضمانه
 وحمل الدين كل المال **قوله** قال وان قسم الوصي الميراث فقامت صفية من
 الورثة عند قبضة قبض الثمن فملك واستحق العبد رجوع في مال الصغير
 أي قال في الجامع الصغير اعلم ان الوصي إذا باع عبداً الصبي لأجل الصبي فقبض

الثن فملك المر في يده ثم استحق العبد رجوع المستركي بالثمن على الوصي لأن العبد
 على الباع ثم رجوع الوصي بذلك في مال الصغير لانه باعته لأجله ثم رجوع الصغير
 على ثمنه بالورثة بحصة لفظان **قوله** قال وان احتال الوصي على الميراث
 فان كان جبراً للثمن جازاً فان في الجامع الصغير اعلم ان الوصي إذا احتال في
 قبل الحوالة ثمن الميراث فبما في الحوالة عليه أملاً أي أقل ربحاً إذا الدرس
 من المحيل وهو المدون جازاً وان كان المحيل أملاً من المحتال عليه لم يجز
 والأصل فيه قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن وقوله تعالى قل
 إصلاح لهم خير فإذ أراي الوصي ذلك خيراً لليتيم هو من الأحسن المأمور به جازاً
 وقال عليه السلام من احتل على مولى لم يحتل كذا ذكر أبو بكر الرازي وهذا لأن
 عمومته مدغم بالميم وعن لا خطاب لمن له حق المطالبة بنفسه ولأن المال
 إذا كان أملاً من الأول فان ذلك أصلاً لليتيم لأن الاستيفاء منه مستر
 وإذا لم يكن الثاني أصلاً من الأول لا يكون فيه إلاح لانه فيه أثر الأول يعبر
 منفعته وقال الإمام الأسيدي في شرح الطحاوي اعلم ان الوصي له أن يأخذ
 القليل من الميت لأن الحوالة لا موجب براءة الاصيل فلو لم يهازيان وثقة
 فهو زول ذلك لو أخذ رهناً بذلك سوز لأن في الأدب ان استيفاء في الأرفاق
 انما يجوز له ان يرهن مال الميت بدنه على الميت وان يرهن ولو احتال
 كماله أو أخذ ثمنه لا يشترط براءة الاصيل فانه سخط ان كان ذلك خيراً
 لليتيم جازاً وان كان شراً لم يجز وأما الوجه الذي هو خير فهو إذا كان
 المحتال عليه أصلاً من المحيل فانه يجوز حتى ان الصبي لو أدرك قبل اتمام الدين
 فليس له ان يفسخ الحوالة وأما إذا لم يكن المحتال عليه أملاً من المحيل فانه لا يجوز
 هذا إذا ثبت الدين على الميت وأما إذا ثبت على ثمن الوصي فانه يجوز سواء

كان حيز السم او شئ له الآلة اذا كان حيز السم فانه يجوز بالامفاق حتى ان
السم لو ادرك واذا ان بعض ذلك ولم يزل ذلك وان كان سراً له جاز ذلك
ويضمن الوصي للسم عند الحسنة ومجرد عند ان يوسع لاجور اذا كان سراً
وهذا كما لا يخفى ان الذي ذكرنا في البيع ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المستر او احل
او اخذ فانه يجوز ويضمن عند الحسنة ومجرد ذلك فلهذا يضمن من عند نفسه
لم يأخذ هو المحتال بغيره لنفسه كما في شرح الطحاوي **قوله** قال ولا يجوز
الوصي لاشئ ان الامانة غابت في مثله اوقات في الجامع الصغير وذلك لان
مصرف الوصي مفيد ابانظر ولا يظفر في المال فلا يملك الغبن العا حيز
لانه منصوب لحفظ المال لا للاقتلاف وكان القياس ان لا يملك الغبن البسر
ايضا الا انه على عنه ذلك القدر وللخبر عن الاحتراز فان العقود او اللس
وشرح الجامع المعبر كان له ولاية البيع والشراء اقباع بالمجاناة او استوى
هو على ثلاث مراتب عند الحسنة وفي وجه لاجور البيع والشراء الاحكام
مغائبات الناس في مثله وفي وجه يجوز الشراء انما تغاير الناس فيه ولا يجوز
لا تغاير الناس في البيع يجوز لهما اما الوجه الذي لا يجوز البيع والشراء فالوصي
والان والجد واقاضي ان ابايع ما في السم او استوى للسر لا احد هو لا ان يبيع ما
السم ولا ما في يد المال الا ما يغاير الناس مثله لان الولد ثبت له الولاية
من طريق الحكم والحكم لا يرجع الاضواء بالوصي لذلك القاضي ولا يمتنع من طريق
الحكم ولذلك الوصي لانه استيفاد ولا يمتنع من جهة الاب ولا يجوز له الا ما حوز
لله اما الوجه الذي لا يجوز البيع والشراء فاعند المازون والمكاتب يجوزهما
البيع والشراء كما في قسيلة ولشئ لان كل واحد منهما ما دون في الحارات
كلها اذا غابا لان الاذن استيفيد من جهة المولى باللفظ واللفظ اخر ان

على القوم وفي وجه يجوز البيع ولا يجوز الشراء وهو الوكيل والمضارب والسر
لكل واحد من هؤلاء ان يبيع على امانة قسيلة ولشئ والشراء لا يجوز الا ما يغاير الناس
في مثله وما خذ لان الامور الصوفى الى البيع المعروف عند الناس وتعلم البيوع
في المتصرفين ما يغني مستوي كتاب الوكالة في فصل البيع من سر حاشا هذا **قوله**
والوصي المازون والعند المازون والمكاتب يجوز بيعهم وشراءهم بالغبن القاسي
عند الحسنة وذلك لانهم يمتنعون بحكم المالكية باهليتهم لانفسهم لانهم
الولى والمولى والمخبر كما في مانعاً وما لا يذن ارتفع المحر لانه فك المحر بصادراً كما لا يخفى
البائع في تصرفهم فلكوا الغبن القاسي بخلاف الاب والوصي والقاضي لانهم يمتنعون
للتغير فيكون منه عن التصرف ووجه قولهم ان العقد الذي فيه عن فاحترق من ل
الغبن فلا يملك ذلك من لا يملك الهبة فان خسر الاستلام وفضل المكاتب من الخواص
قوله قال اذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على طر وكتاب
الشراء على طر او كان في الجامع الصغير وقال محمد في اصل الجامع الصغير على يعقوب
عن الحسنة لا يملك ان يكتب شئ من فلان ومن فلان وان كتب بهما الوصية على
حده فان خسر الاستلام وهن من الخواص وذكر في مع الوصي وسر الوصي وما استبه
ذلك لان الجمع بينهما يوجب جهاد على اللذاب والاحتياط في ذلك ان يكتب كتاب
الوصية على طر وكتاب الشراء على طر لانه لو كتب كتاباً واحداً واسهد عليه
سموهم وانفسهم من لم يشهد على الاصل فعندنا الشك في ذلك فاشهد على كل
من لم يشهد زور فليكتب كل كتاب على طر احترازاً عن الجهل على اللذاب
وذكر في كتاب الوصايا لا يباشر بان يكتب ان استوت من فلان ومن فلان لان
الوصية لا تطرح غالباً بالمعانة والمشاكلة والمناظر هو يقول الناس يقول
الوصي ان من فلان فلان لا يباشر بان يكتب على هذا الوجه اذ في الدرس

قام من خان وقال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير الوصي اذا باع شيئا فاداد
المستري ان يكتب صكاً مكتوباً الى المستري من فلان ولا يكتب من فلان وصي فلان
لانك اذا كتبت من فلان وصي فلان غير اذنت ان تسهل عليه فوما لا يعرفون ان وصي
لم يكتبوا منها فكم لا يتم نقولون افراد كما على الميت لا يجوز اذا كان يودى الى
هذا استغنى ان يكتب المستري من فلان من فلان يكتب وصيه على طر فاداد ان
لشاهد على الشرا فوما يعرفون ما به وصي لا باس بان يكتب انه استودع من فلان
وودد ذكر في كتاب الوصايا المستري من فلان وصي فلان فاداد الفقيه ابو الليث **قوله**
ثم قيل يكتب الى القاضى او المستر **قوله** لما بيننا اشارة الى قوله لان ذلك احوط
قوله وقيل لا باس بذلك الى لا باس بان يكتب من فلان وصي فلان **قوله** قال
وسمى الوصي على اليد الغائب جائز وكل شئ لا في العقار الى قال في الجامع الصغير قال
واصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن الحسن بن احمد في الرجل يموت ويوصي الرجل
ويترك ابناً كبيراً غائباً قال كل شئ مضمعة الوصي فهو جائز الا انه لا يبيع العقار
ولا يتجر في المال وذلك لان الوصي قائم مقام الاب والاب لا يملك بيع العروض على
ولده الكبير فلذلك من انتقلت اليه ولاية الاب وهو الوصي وانما يملك بيع العروض
على اليد الغائب والقياس ان لا يملكه لان الاب لا يملك بيع العروض على ولده
اليد فلذلك وصيته وحده الاستحسان ان الوصي ما هو وحفظ التركة حتى
لو ظهر عليه دين ينفق من ذلك ويبيع للمنفول من يار الحفظ لان المنفول مملوك
عليه الملك وودلون حفظ الثمن استرحلان العقار فانه محض ليعصيه
لا يحسن عليه الملك من اراد خص من ماله وحفظه صرفة في شتر العقار والعروض
لستع اليها التلف وحفظ بدلهما من الداهم والدانير السوء وانعاش التوى
والملك والفساد وقالوا لو خيف هلاك العقار او هلاك بناء تلك الموصية

ايضا

ايضا على الكبير الغائب لان السمع في هذه الحالة يكون خفياً ولا يتجر الوصي على اليد
الغائب ماله لان التجار يبتغي بها الرخ دون الحفظ فلاملك وقال في الجامع الصغير
وقال يعقوب بن محمد وصي الاح والام والعرض الصغير والكبير الغائب بمنزله وصي لا يملك
الكبير الغائب حتى ان وصيتهم يملك بيع العروض ولا يملك بيع العقار ويؤديه فمات الاخ
والام والعم وهذا لان الوصي قائم مقام الوصي والاخ والام والعم لا يملكون البيع صرف
في مال الصغير فلذلك من قام مقامهم الاما كان من باب الحفظ حتى ملكوا شرا
الطعام والكسوة للصغير لان ذلك من حمله تحفظ الصغير ولو كان للصغير
مال آخر لا من يملكه الاح والعم والام فوصيتهم لا يملك حفظ ذلك المال لان ولاية
الحفظ منصوبة على ترك الوصي لدا في شروح الجامع الصغير ومجلة القول هنا ما
قال الفقيه ابو الليث في كتاب الوصايا واذا باع الوصي التركة فان هذه المسئلة
على وجوه اما ان يكون الوثنة كلهم جازا او يكون كلهم صغارا واما ان يكون بعضهم
صغارا وبعضهم جازا واما ان يكون الميت او وصي له من الداهم او كان عليه
الدين فاما اذا كان الورثة كلهم جازا او لادس على الميت ولا وصية فان كانوا
جسودا فليس له ان يبيع شيئا من المال لانه لا ولاية له في تصيب العار وان كانوا
عقباً فله ان يبيع العروض ولستع ان يبيع العقار لان الوصي ولاية الحفظ
والخص من شئ يسلم الى الداهم وسع من الخص من لان حفظ الثمن استرح حفظ
العروض واما العقار ان تحققت نفسه فله ان يحتاج الى سها للخص من
واما اذا كانت الورثة كلهم صغارا او هم جسدوا وغيب فله ان يبيع نصيبهم
لانه تام مقام الاب ويحوز له ان يبيع مال الصغير اذا اراد في البيع ملاحا ام
عروضاً فان عقاراً فلذلك الوصي الذي قام مقامه واما اذا كانت الورثة
بعضهم صغارا وبعضهم جازا او قول الى حنيفة له ان يبيع نصيبك الصغار

والنار العروضة والعقار جميعا وفي قول يوسف ومحمد ان يبيع بعت الصغار
العروض والعقار وليس له ان يبيع نصيب الكبار اذا كان الكبار حصوا فاذا كانوا
غيبا فلا يبيع العروض خاصة بعت الصغار والكبار ولا يبيع العقار الا نصيب
الصغار اما مذهب الحنفية ان الوصى ما يورثه يبيع جميع التركة من طريق الدلالة
لانه استمر بصلاحه وفي البيع اصلاح للغير بقدر لانه اذا باع البعض كان في ذلك ضرر
بالصغار والكبار جميعا فالنار في امتناعهم متعنتون فضاؤون بانفسهم وبالعقار
فاستناعهم باطل ويجوز بيعه اذا كانت في بيع الحصة اصلاح للصغار جميعا واما
مذهبهما وهو القياس ان الوصى قام مقام الصغار فلو كبر الصغار لا يجوز لهم البيع
نصيبهم فذلك الوصى بهذا القول ما خذ والحوايل لا يصفه ان الصغار اذا
كبروا فليست لهم ولاية في نصيب الكبار وهم غير ما مورث يبيع نصيبهم لا ولاية ولا
افضاخا واما الوصى ما يورثه يبيع من طريق الدلالة ولو كان على الميت دين او وصى
بشي من الدناهم وليس في التركة ذراهم والورثة حاصرون وقول الحنفية
يجوز بيع جميع التركة دون مواعنا لا يجوز الا بيع حصة الدراهم مذهب الحنفية
فان كل حصة من اجزاء المال مسغول بالدين بدلالة لو ملك بعض المال وجب
وصا الدين من البقية فثبت ان كل حصة من اجزاء المال مسغول بالدين فله ان
يبيع جميع المال واما مذهبهما هو انه انما يبيع لاصل الدين فوجب ان لا يجوز بيعه
الا بقدر الدين وقال الفقهاء او اللب ايضا في احكامها بكت الوصايا ان
وصى الام لم يسل ان يبيع العقار وله ان يبيع العروض اذا كانت الورثة صغارا او
كبارا وهم غيبون وكذلك وصى العم ووصى الاخ وكذا ذلك ليس لاحد من هؤلاء
حق التصرف في العقار وتعلم حق التصرف في العروض التي ورث من الام خاصة او من الاخ
من العم وليس لاحد منهم ان يصفى فمادون من غير الدراوس له واما وصى الاب له حق

التصرف

التصرف في العروض والعقار سواء ورث من امه او من غيرهن اذا كانت الورثة
صغارا واما اذا كانت الورثة كبارا وهم غيبون فليس له ان يتصرف الا في العروض
خاصة لانه ولاية الحفظ وبيع العروض للحفظ والعقارات محصنة بنفسها
ولا يحتاج الى الحفظ وكذا وصى الام والعم والاخ فيما ورث من الذراوس اليه مصاد
صاد حله في ذلك حكم وصى الاب والكبار اذا كانوا غيبا والله اعلم **قوله** وقال
وصى الاخ في الصغير والكبير العقار بمنزله وصى الاب في الكبير العقار او قال ابو
يوسف ومحمد رحمهما الله ولا خلاف في هذه المسئلة وانما خص ذراوسها في الجامع الصغير
لانه ذراوسها ولم يرو عن الحنفية فانما هي الفقيه ابو الليث في شرح الجامع
الصغير وقد ستر باقي البيان **قوله** قال الوصى حق مال الصغير من الجدل
اركان في الجامع الصغير وعندنا في الجدول ان الشئ اقام الحد مقام الام
عنده عليه ولهذا الوصيات الاب ولم يوص الى الجد كانت الولاية للجد ولنا ان ولاية
الاب انتقلت الى الوصى بالوصاية والاب مقدم على الجد فله ان ينتقل ولاية اليه
وكان تقدم الوصى على الجد لمقدم الاب اليه لان الوصى قائم مقامه محو
ان احياى الاب الوصى مع وجود الحد دليل على ان الوصى انظر للاولاد وهذا
الولاية نظرية فلو كان الوصى اول من الجد قال الدكتور في محصنة وادامات
الرضل ولم يوص الى احد وله اب وولد صغيرا والاب ماور فالاب في ذلك
مترلة الوصى الذي وصى اليه الا فان مات احد فادعى الى رجل جاء ذلك وكان
وصى الحد بستر له وصى الاب اذا لم يزل للاب وصى فان كان له وصى فوصى الاول
من الجد وكذلك وصى الاب ووصى من الجد وهذا قول اصحابنا جميعا الى هنا
لفظ الدكتور رحمه الله **قوله** لما بنا اشار الى قوله ولنا ان لا يصح ان ينتقل
ولاية الارامه واهلها **فصل في الشهادة** وانما اخذوا بالشهادة

في الوصية كونهما عارضة فيها غير اضلثة لان الاصل علم العارض **قوله**
 واذا شهد الوصيان ان الميت اوصى الى فلان معهما فالسهمان ماطلة وقال محمد بن
 اصل الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي جعفر في الوصية سهل ان الميت
 اوصى الى هذا معهما فان اوصى الى ذلك فسهلها جازية وان اوصى الى ذلك فسهلها
 ماطلة ولذلك الوارثان سهلان بذلك قالوا في شروح الجامع الصغير هذا
 استحسان والقياس ان لا يسئل وان ادعى المسهود له ذلك وجه القياس ان
 هذه السهمان قامت للشاهد اولاديه فطلت وجه الاستحسان ان العاقل
 ملك نصيب الوصى اذا كان طالباً والموت معروف فلا بد من العاقل هذه السهمان
 ولانه لم يكن وانما اسقطا عنه مائة الميراث ومثاله ان الفدية ليست بحجة وبحوز
 استعمالها في تعيين الارض بالدفع الهمة عن القاضى فصلت رافعة لا موجه فذلك
 هذه السهمان تدفع عنه مؤنة التقنين واذا كان غير طالب والموت غير محدد
 لم يكن للقاضى ولا نصيب الوصى الا هذه السنة فمصر موجهة فبطل معنى
 الهمة الا في غير عينها من لان اعترافهما على انفسهما بدوت ولاية القبض
 جازية فانتهت الهمة عن سعادتهما بخلاف مسألة التوكيل اذا شهد ان
 ابائهما وكل فلان يرضون بونه بالوفاء فالسهمان ماطلة لان العاقل لا ملك
 نصيب الوكيل من القايب فاذا لم يكن مالكا فلو ثبتت ثبتت هذه الحجة وهذه
 حجة فيما قلناه فطلت وجملته الكلام فيه ما كان الصفة او اللت وحيات كانت
 الوصايا بقوله واذا اوصى الرجل الى فلان فشهد الوصيان ان الميت قد
 اوصى الى فلان معهما فسهلها جازية فسهل الاستحسان ولذلك اذا شهدا
 الوارثان والموصى اليهما او العترتان اللذان لهما على الميت من اعرمان اللذان
 للميت علمهما من احوال في هذه الفصول الخمسة واحدا ان سعادتهما لا تقبل

في القياس وفي الاستحسان اذا كان الموت طاهرا وان لم يكن الموت طاهرا
 لا تقبل الا في العود عن الدين علمهما من احوال جنة القياس فهو ان في سعادتهما
 منته لان الوصيتين اذا كان معهما ثابت يكون لهما مائة واثنتان وارثان
 الغريبان يكون لهن مائة الا توكلاهما لو شهدا في حال حيوة بالوفاء لا تقبل
 سعادتهما فذلك همتا الا توكلاهما ان العود عن الوصية الدين لم شهد الا تقبل
 سعادتهما فذلك قبل القضاء ان في ذلك سيدت نراهما اذا قضيا الدين
 واما وجه الاستحسان فهو ان العاقل لو اراد ان سعادتهما تحتاج الى ان يرضى
 له وصيا لان العاقل لا يسئل له ان يعطى مائة الميت وقد اقر الوصيان انه
 ليس لهما حق المصروف الا ان يكون معهما ثابت فاذا كان لاسرهما هذا ينبغي ان
 يسئل ويتبين سعادتهما لانه لو لم يقبل سعادتهما حاج الى ان اصرهما
 مائتا فلان ملك في ابطال سعادتهما واما اذا لم يكن الميت طاهرا فذلك
 المعنى لا يوجد فيه فيسوخد فيه بالقياس الى العود عن الدين علمهما من
 لانما شهدان على انفسهما في الطاهر فلا يمتنع في سعادتهما **قوله** وهذا
 استحسان وهو في القياس الاول ان يتولى سعادته الوصيتين لاجراءه وصى
 معهما اذا ادعى المسهود له ذلك استحسان وفي القياس لا يقبل السهمان فاذا
 انكروا السهمان فذلك وهذا محقق قوله الاول **قوله** ولو شهد ابي الوصى
 لو اراد صغير شي من مال الميت اوصى فسهلها جازية ماطلة قال محمد بن
 يعقوب عن ابي جعفر في الوصية شهد ان الوارث صغير شي من مال الميت
 او غير مال الميت ان ذلك ماطل وان شهد الوارث كبير شي من مال الميت لا يقبل
 وشي من مال الميت قبل وقال ابو يوسف ومحمد يقبل السهمان للامر في مال
 الميت ايضا اما السهمان للصغير فلا يمتنع في سعادتهما حتى المصروف والوارث بالملك

فبطنت السهانة كلها فخرجت سهلان ان لنا ولهذا المدعى على هذا الوجه
فالساهان كلها باطلة لان سهانة المتهم لا تقبل وسهانة الخصم لا تقبل فدلنا
ههنا واما السهانة للدم فوجه قوامها انها اخبىان عن المتهم ووجه القبول
كان غير كمال البتة وهذا لانها ليستا حصصا لسلما حتى المصروف في ذلك
فقررت السهانة عن التهمة فقبلت ولاي حنيئة ان الوصية منهما ان هذه
السهانة لانهما زوجان لانفسهما حتى الحفظ لان حفظ ما املت الهما حتى
السراد اغاب مبيوم عود الولاة عليه اذ اجترأ وعينه ولا تقبل شهادتهما
كالمودعي ان اسهلا غلبت الودعة للمودع كذا ما اخبر الاسلام البيروني
قول يجوز في الوجهين ان يحور سهانة الوصية لو ادت لغير مال الملت وفي عروا
الملت **قول** واذا شهد الرطب لم يطر على ميت بدر الف درهم وسهله
الاخوان لا يولس على ذلك كانت شهادتهما فانه ساهان كل من
للاخرين بوصية الف درهم لم يجز وهذا اقوال الى حنيئة ومحمد وقال ابو يوسف
لا تقبل في الدين ايضا وهكذا ادق محمد الخلاف في الحامع الصغير وقال محمد الاسلام
البيروني في شرحه الحامع الصغير واذ الحماص في اذ الفاضي ان على قول الى
حنيئة والى يوسف لا تقبل السهانة بالدين وقال محمد بن قيس والذركي
الحقاني مدكور في الامالي عن الى حنيئة والى يوسف ولي يشترط الامالي وقيل
عن كل واحد منهما روايتان ولفظ الحماص فيها راد الفاضي ولو ان حلالا
بدر الف درهم وترك ودية وترك ما لا يشهد رجلا لم يطر على الميت بدر الف
درهم وسهله المسهود لهما للشاهد من على الميت بدر الف درهم فان انا حنيئة
وان الى ليل الى يوسف قالوا السهانة باطلة من قبل اهم مستركون فما يقف
كل واحد منهما وروي محمد الحسن في الحامع الصغير عن الى حنيئة ان السهانة

طائفة وروي الحسن بن زياد عن الى حنيئة انها ان جاوا جميعا فالسهانة باطلة
السهانة لفظ الخفاف راحة الرواية التي حلت بها بالرد ان الدين متعلق بالتركة
على سبيل التركة وصار غنم الوصايا المستركة ووجه الرواية الاخرى
ان الدين انما يجبل الذمة ولا تركة في ذلك اضلا وانما الاستيفاء من غير
موقوف السهانة لغير الشاهد فقبلت بخلاف الوصية لان الحق بالوصية لا
يكبت في الذمة وانما ثبت في العين وصار المال مستركا بينهم المالكين في
الاسلام وعسى وهما بلية فصول ذكرها ضمن الامة السحر في شرح الكافي
واحد لا تقبل السهانة بالاتفاق وهو ان يشهد رجلا من الرطب بوصية
الملت لهما بالملت ولستهله المسهود لهما للشاهد من على الميت بالملت وهذا
لان الملت مسترك من الموصي لهما شهادته كل فرق لاقت بخلاف مستركا
من المسهود والملت هذا وفي الوجه الثاني السهانة مقبولة بالاتفاق
وهو ان يشهد الرجلان ان الميت اوصى لهما هذا العهد وسهله الاخوان
ان الملت اوصى للشاهد من هذه الحارة فالسهانة تقبل لان كل واحد من
العهد ميت الحق للمشهد لهما في محل المستركة اما في ذلك المحل والفصل
الثالث على الخلاف وهو فضل الدين فابو يوسف يقول حق العروة بعد
الموت متعلق بالتركة ولهذا لا يمت الملك للوارث ولا يمتد بصرفه فيها
اذا كان الدين محظا بها فبطلت كل فرق لاقت بخلاف مستركا هو نظير
مسئلة الوصية بالملك وهذا لان المقصود من ان الدين بعد الموت
الاستيفاء من التركة وما عتبا والمقصود بحق التركة بينهم فيه وابو
حنيئة ومحمد قالوا كل فرق انما سهله للفقير الاخر بالدين في رسة
البيت ولو شهد بذلك في حوته كانت السهانة مقبولة فدللت اذا

فقد سبق قل انه هو المحرر الاصل وحده بعد ذلك من موضع اخر الصوان
 عن المحرر لعله او عارض فلا يثبت اليه ولا نه كما خرج من احدها حكم باعتبار بعد
 ذلك لا سعة ذلك الحكم نحو وجه من الموضع للاخذ لرجل اقام ببيتة على كاح امرأة
 وفضله بها ثم اقام الاخر البيضة لا يثبت اليه البيضة الثانية ولذلك لو ادعى
 نسب فلو دنا قانا البيت وقضى به له ثم ادعاه اخوه وادام النسب لا يثبت
 الى ذلك وان كان يتول منها جميعا معا قال ابو حنيفة لا يعلم لي بذلك وقال
 ابو يوسف ومحمد بن من الشريها بولا هله زاد كذا الحاكم والقدرى ايضا وقال
 الطحاوي في محض وان بال منهما جميعا معا فان ابنا يوسف قال لا علم لي به وقال ابو
 بكر الاسكاف في شرحه لمختصر الطحاوي وكذا روى عن ابى يوسف انه من الشريها بولا
 بورت عن قال ابو بكر الرازي في درر محمد في كتاب الدعوى انه اذا بال منهما قصبت به لاول
 ما يتول منه ولم يذكر فيه حلاقا ثم مات فان بال منهما جميعا لا يسبق واحد منهما ما حمله
 قضى به للاكثر في قول ابى يوسف ومحمد في قول ابى حنيفة لاحكم للاكثر فجعل
 مشكلا مع كثرة احد التولين الى هذا لفظ الرازي في كتابه اعتبار الثمرة لان الثمرة
 دليل في ذلك المحرر ولو لم يعضوا اصلها فاطاها هو ان الذي يخرج منه الولد
 الشري هو المبال والحكم للبان وابو حنيفة لم يقب بول الثمرة البتة لانه قد يقبل ولنه
 لاحد سبق المخرج وسعته لان يخرج بول النساء اوسع من يخرج بول الرجال فلم
 يكن فيه دلالة على حالة في الذرية والاثوثة وقال شمس الامة الشري في شرح
 الكافي ان ابى حنيفة استفتح التجميع بالثمرة على ما يحل عنه ان ابى يوسف
 قال من يدعي بورت من الشريها بولا وقال ابى يوسف هل رأت فاضا بكميل
 البول بالاولا في فقد استبعد ذلك لما فيه من الفتح وتوقف في الحوائ لا لا
 طريق للتدبير بالرجوع الى المعقول ولم يجد فيه نصا فتوقف وقال لا ادرك هذا

فلا يمان

علاماته فمته الرجل ووجهه ان لا ينجس في الحوائب على ما حكي ان ابن عمر رضي
 الله عنهما سئل عن سلفة فقال لا ادرك ثم قال لا ينجس ولا ينجس سئل عنها
 لا تدرك في الاذنين ولذلك ابو يوسف ومحمد كالا ان السوء يان
 المقدار لا علم لنا بذلك ولم يقبل عن اخيه بعد انه علم ذلك وتوقف فيه على
 دليل لم يزل قول ابى حنيفة واصحابه لا يعلم لنا به كسجنا بعضا فانهم
 قالوا اذ بلغ الحسن وخرجت له حبة او وصل الى النساء رجل او قال القدرى
 في محض يعني ان الاسكان لما يكون في طاهر من الحنث فاذ بلغ ولا بد من ان
 يظهر منه احد في العلامة على ما اما امة الرجا اما علامة الاية
 فان جامع بين او حوت له حبة او احمل كالحزب الرجل هو رجل وقوله في
 ذلك مقتول لانه استوفى ما طهره لا طهره غيره وقول الانسان مقتول من
 تخبر عما في باطنه مما لا يطلع عليه وان كان ارتد بان مثله في المدة او ادى
 حنثا ما ترك النساء او كان جامع كما جامع المرأة او طهره حمل او نزل له
 ولديه لمن لقوا امرأة لان هذه علامات الفتح من المبلوغ فيها يختص
 احد الصنفين من الاخر وان لم يطهره روى السليمان في هذه العلامات
 او تعارضت العلامات بان يوجد فيه علامة الرجل واما المرأة حنث
 او حنث من كل وجه بوزن هذا الفصل **فصل في احكام**
 او احكام الحنث في كل وقت وفيه علامة الرجل واما المرأة حنث
 العلامات وذلك بالدم والراجع الى الحنث لتقليد الذكر على الاية في
 حمة الذرية ووجه الاثوثة الاثوثة لولا بكن حاله ان لم يكن شكلا
 ولان المذموم هو الاصل لا يجوز الحازت من ضاع ادم او افلوا في
 نفس قولنا فقال حنثكم من نفس واحدة ثم الامسك بحكم الشري المشكك

ان يؤخذ منه الاحتياط في المسائل المذكورة بعد هذا **قوله** فاك اذا وقفت
حلفا لا كما قام من صف الرجال والنساء في الدور في محضه فلا شمس
الالة السحرية في شيوخ الكاف وتكون في الجماعة خلف صف الرجال امام صف
النساء لان تمام الاحتياط فيه فانه ان كان رجلا فوفوقه وصف النساء ففسد
صلاته وان كان امرأة فوفوقها وصف الرجال ففسد صلاتها من عن نفسيها وعن
نساءها ومن خلفها من الرجال خذوها لان المراهقة وهذا فالبالغة
استحيانا فاذا وقفت خلف صف الرجال امام صف النساء ينبغي ان يحوار
صلاتها وصلوة جمع القوم وان وقف وصف النساء فاجب الى ان يعتدل لصلوة
لذا انما في الامثل وذلك لان سبب وجوب الصلوة عليه معلوم والسقوط
هذا الا اذا استنبه بالاحتياط في باب العبادات واجب الا ان لم
يلزم الاغارة قطعا لان المسقط وهو الا اذا معلوم والمفسد وهو محاذات
المرأة الرجل وطلوعه مستتر في موهوم والمستهتر احب له ان يعتدل لصلوة قال
وان قام وصف الرجال وصلوة تامسة لانما يتحقق محوار صلوة ذلك ان وان
وبعد الدور عن عينه وعن سائر والدراسة بخداية صلواتهم على طرف
الاستحياء لان محاذات المرأة الرجل في حق موهوم وبني العبادات على
الاحتياط فيستحب لهم ان يعتدل والصلوة لهذا **قوله** قال واحب النساء الى
تفانح ولطف قال لم يقع موقعه لانه انما يتناول بطا فان اذا كانت المسئلة ملوكة
في المذابة مسند الفعل اما المجدد اما الى الدور وهذه لم يذكر في المذابة
واما هي من الاصل وقاب في الاصل وان يصل تفانح احب الى ذلك لانها
الى الستر ولا ان كان رجلا فالتفانح لا يمنع جوار صلاته وان كانت انفسها
تومر بالتفانح لصلاتها اذا كانت مراهقة فعند الاستنباه يترجح هذا

الخائب

الخائب لذا في شرح الكافي **قوله** وحاشي في صلوة طووس المرأة وهذه من
مسائل الاصل ذكرها على سبيل التفرع ومقتود ذلك شمس الائمة السحرية
في شرح الكافي بقوله نعماء ان يخرج رطوبة من حاجب يفيض بالنية الى الارض
لانه اقرب الى السكوت ولان الرجل لا بأس بان يكثر ذلك عند الغدز
واستنباه الحال من ايمن الاعذار **قوله** وان يصل بغير فناء امرته ان يعد
لا حائل انه امرأة وهو على الاستحباب وان لم يعد احزاء وذلك لان
فساد الصلوة بلاقناع موهوم والمستهتر استحب له ان يعتدل لصلوة كما اذا
وقف وصف النساء وان لم يعد احزاء فان بعضهم في هذا المقام لا يتصور اتفاق
مسألة بعد البلوغ فليست هذا كلام بلا فائدة بعد الملوغ اذا لم يظهر حرك
العلامات او تعارضت كان مشكلا وبه صرح العدة رد صاحب الهداية
فتبيل هذا الفصل **قوله** ويتنازع له امه تخشع ان كان له مال هذا انما
العدوى وقامه فيه فان لم يكن له مال استباح له الا انما من بيت المال فان
خشيته باعها يعني باعها ورده عنها في بيت مال المسلمين وبه صرح الطائفة
في محقق وعلمنا حب الهداية ووجه انتباه الامة بقوله لانه يتباح للمولنة
الظوا اليه رجلا فان او امرأة واعرض عن بعضهم وشرحه وقال هذا المحج في
حق الرجل والن هو فاسد في حق المرأة لان الامة لا يباح لها الظوا الى اموال
المرأة من مستدتها يعني ان المرأة لا يحل نظرها الى المرأة الا الى ما حوز رجل
ان يظن المرأة من الرجل وبه نظر لان ذلك في حالة الاحتياط رالا في حالة العذر
ولهذا اذا احضرت المرأة فرح او جرح في موضع لا يحل للرجل النظر اليه بدونه
المرأة ولذا نظر القابلة الى فرج المرأة وقت الولادة يحل وكذا انظر المرأة
الفرج المرأة لمقوفة كادتها وامرأة الغنيس يحل ولذا اذا استوى امه على

انما لم يفتقر فقال وطهرها ثيابا نظيفة البها النساء وذكرها الكوفي في مختصره في باب
 الطهر والاباحه فاذا اجاز النظر بالعدا فقامت البينة ايضا عذر جاز لها ان
 تنظر الى فرجها وقال تيسر الامه في شرح الكافي وكذا ان تحتها رجل او امرأة
 حتى يطلع ويسمى امره لان المراهق المنزلة البالغ في وجوب استور عورته ونظر
 الحس الى خلاف الجسري لا باح في حالة الاختيار من سوا حخته رجل او امرأة يتوهم
 زطو خلاف الحس ولكن يسترى له حارة عامة لذلك تحتها لانه عليها بالسرا
 حقيقة فان كان الحس اسراة هذا نظر الحس الى الحس وان كان رجلا فقد
 نظر للملكة الى ما لهما فان الحاكم السقيف قال محمد وان كان معسرا استتر
 الامام جارية كما ثبت المال تحتها ثم باعها وجعل عنها بيتا كان فاستتر
 الائمة السحرى في شرح الكافي والوحسفة وابو يوسف لا يخافان بحد هذا ولكن
 خص قوله لانه لم يحفظ جوارها ثم مال بيتا كان معسرا لم يصاح المسلمين في ذلك
 مضطرا ولا صور على بيتا مال فيه فكان الامام ان يحصل ذلك ما ثبت المال وقال
 ابو جعفر الطحاوي في مختصره وسمعت ابن عمر ان يقول النائم عندى في الحس
 اذا احتاج الى الختان ان يروجه الامام اسراة فان كان ذكرا كانت روجه
 وحفته وان كانت اناى كان مباحا لها ذلك قال ابو بكر الرازي في شرحه لم يصر
 الطحاوي ما حكاه ابو جعفر عن حبانها هو اصح من ذلك اى اصح ما ذكره ابن العوان
 فلا لانا اذا رجاء كان عقد النكاح مشكوكا فيه فان صح صارت المرأة معلقة لا
 عليها الخلاص منه ولا يتيقن ايضا وجوب المهر بالعقد ولا وجوب الخيرات ان
 مات وهو مسجل ولا يدرك هل لمزومة نفقة ام لا واد استترى حارة فاذ
 حخته بعثها وفي غيرها في ملكه وان كانت استترت من بيت المال فلو قد
 فنانا يجب من سنة الختان من غير اضرار باحد **قوله** ولكن له في حصة

لبر

لبر الحس والمهر ذكره على سبيل التفريع وهو من سبيل الاصل فان الحاكم في
 حصر الكافي والدة له في حصة لبر الحس والمهر وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ الذهب بممنه والمهر بممنه وقال هذا ان حسان على دور امتي حل الاما
 فانما اباح اللبس بسوط اوتة الالبس وهذا السوط غير مطعم في الحس غير ما تورد
 من الخطر والاماحة فتخرج معنى الخطر فيه لقوله عليه السلام للحلال بين والحرام بين
 وبنها امور مستنبها ف قد غ ما يربك الى ما لا يربك وترك لبر الحس حلالا
 يربيه وللبس يربى بوجهه ان الاحتياط عن الحرمة فمن الاقدام على المباح
 البس يفسد وكما للاحتياط في ترك لبر الحس ليله يكون توافقا للحرمان ان
 كان رجلا لاذ ان شرح الكافي **قوله** وان تكتشف قد ادم الرجال او قد ادم النساء
 ذكرها على سبيل المربع ايضا فان الحاكم السقيف والكافي والدة ان تكتشف
 وادم الرجال وقد ادم النساء اذا كان قد ادم حتى يستبين امره وذلك لو هم
 ان يكون اسراة والمرأة عورة مستورة نال تيسر الائمة السحرى في شرح الكافي
 وهذه المسئلة تدل على ان نظر المرأة الى الرجل لنظر الرجل الى ذواته حارة
 لا لنظر الرجل الى الرجل لا يادو كما لنظر الرجل الى الرجل لجاز للحس التكتف من
 النساء لبر المراد من التكتف ابد الموضع العورة لان ذلك لا يحل لبر الحس
 ايضا ولكن المراد ان يكون في ازار او جدي وفي هذا الفقه مثل واثبات من يربها في
 كتاب الالهية **قوله** وان خلويه عيسو محرم من رجل او امرأة ذكرها على سبيل
 التفريع ايضا فان الحاكم السقيف في الكافي والدة ان خلويه من لبر الحس
 او امرأة وذلك لقوله عليه السلام الا لا يخلون رجل باسراة لبر منها بسبيل فان
 بانها البسطة فان اذ اخل الحس برجل من الجارية اسراة يكون هو اطلق
 باسراة اجنبية فاذا اخل باسراة من الخانواة ذلك خلا باحديته والمراهقة

في المنيح من هذه الطوق كالباعثة لانه المنيح لم يولد له ان تشافرمعة
 امراته محرمات كانت او غير محرم لان من الجائز ان الحنث انى فلو كان هذا مسافرا
 امراته يعبر محرم لها وذلك حرام وولد ان يسافر الحنث الامع محرم من الرقاع
 بل ان اقام وصاعدا الى الارض الجائز انى لدا في شرح الكافي **قوله** وان احرم وقد
 راهن قال ابو يوسف لا علم في لبناسية وقد ذكرها على سبيل التفرع وهو من
 مسائل الاصل وعمل شمس الامنة في شرح الكافي فقال لان الرجل في حرام محرم عليه
 لبن المحرم والمرأة في حرامها لم يمتها لبن المحرم والمحرم عليها لا تنفك لبن الارز
 والرد انما استوى الحائبان لم يمتها لبن المحرم احداهما بغير حجة فوقف فيه وقال لا علم
 بل بلباسية وقال محمد بن مسلم لبن المرأة لانه اقرب الى الستم وبنسب خاله على الستم
 خافي غير حالة الاحرام لان لبن المحرم للرجل في حرامه جازع عند العذر واشتبا
 امره من ابلغ الاعذار ولا يمتها في ذلك لانه لم يبلغ وقارة الاحرام باز كما في المحذور
 لا يجب على غير البالغ عند ما قلت ينبغي ان يجب عليه الدم اذا كان الانسان يما بعد
 البلوغ على اشارة هذا المعلن كما اذا تعارضت العلامات او لم يظهر من مهابا
قوله ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول ولد تملكته غلاما فولدت حنث
 لم يقع حتى تنبت من امر الحنث ذكرها على سبيل التفرع ايضا قال الخاجم
 الشهيد في الكافي ولو قال ان كان اول ولد تملكته غلاما فولدت حنث
 ان كان اول ولد تملكته جارية فانت حرة فولدت المرأة او الامة هذا الحنث
 المسكول لم يقع الطلاق ولا العتاق حتى تنبت امره وذلك لان العلق بالشبهة
 لا ينزل ما لم يوجد الشرط حصة ومع الانسان لا يمتد بوجود الشرط هذا
 نظير ما لو قال ان لم ارضك اذ ولد فلان فعنده حرمات ولم يعلم الرجل انه
 يرضك لا يحكم بوقوع العتق لهذا المعنى فلذلك هنا **قوله** ولو قال فلان يمتد
 حنثا او قال فلانة حرة وله مملوك حنث لم يقع حتى تنبت امره كما قلنا

ان لان الحنث لا يثبت بالسك **قوله** وان قال بالقول من جميعا عني اذ
 قال فلان عتقت فلانة حرة او طامته الى حرة تعق المملوك الحنث لانه اما ان يكون ذكرا في
 الواقع او انى فائتاما كان يعق باحد التتيف ذلك لو قال ان مملكت عتقتا فامر
 طالق فاستوى الحنث لم يطق ولذلك لو قال ان مملكت امه دان قال العول من حنثا طلق
 لسرى الحنث للتتيف بوجود الشرط **قوله** وان قال الحنث انا رجل او قال انا امرأة
 لم يقبل قوله اذا كان مشكلا ذكرها على سبيل التفرع ايضا فان الحاكم الشهيد في
 الكافي قال قال الحنث انا رجل او قال انا امرأة فامر عتقت قوله اذا كان ذكرا علم ان يسكن
 وذلك لان مجازي فيما يحويه عن نفسه فانه لا يعلم من ذلك الا ما علمه عن لدا
 وشرح الكافي **قوله** وان لم يكن مشكلا ينبغي ان يمتد قوله لانه اعلم حاله من
 وهذا المعلن نظرا لانه لا يكون مشكلا اذا ظهرت فيه احدى العلامات
 مع ظهورها يحكم بانه ذكر او انى ولا حاجة الى قوله بعد ذلك **قوله** وان مات
 قبل ان يستبين امره لم يقسمه رجل ولا امرأة ذكرها على سبيل التفرع ايضا
 قال الحاكم الشهيد في الكافي وان مات قبل ان يستبين امره وقد رهن لم يقسمه
 رجل ولا امرأة ولكنه يتم بالصعيد وذلك لان الاصل ان الرطوب الى الموضع حرام
 والموت لا يفسد هذه الحرمة الا ان نظره الحنث الى الحنث اخف للاجل الصرور
 ايج النظر للجنس عند العتق والمراهق كالبالغ ووجوب ستم عورته فاذا كان
 مشكلا لا يوجد له جنس ولا يعرف جنسه ايسر جنس الرجال او من جنس النساء
 فعذر عتقه لا يعدم ما يستبان به فيعبر بالصعيد وهو طمس اسرته فموت من
 الرجال ليس معتم اسرته فانها يتم بالصعيد من كان الميم جديا ثمها مع الحرمة وان
 كان ذكرا محرم منها بغير الحرمة ولذلك ان ما زوج من نسائهن من رجل قال النساء
 طمسه بالصعيد من غير حرمة ان كان ذكرا محرم منه وان كان احييا غنمة

تحرته ولا ياتر بان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
 وفي هذا الاحتياط فيما ينشأ من عمل الاحتياط وهو المسر والنظر الى المرأة لئلا
 ذكر خمس الامة السخري في شرح الكافي ولا يقال كيف لا يستمرى له جارية تفعله كالنسر
 له جارية ختانة لا ياتر بان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
 لان الوتنة والماكنية فتبقى الحارة المستراة اجنبية عنه محال في الحارة المستراة
 في حالة الحقة لا ياتر بان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
 الحاكم السهمي في الكافي وان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
 انه امرأة ومبني تحال على السطر ولا ياتر بان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
 والمطر واستدباه حاله في العذر البع من ذلك كذا في شرح الكافي **قوله** اذا مات
 فصرى عليه وعلى رجل وامرأة وضع الرجل يمينه امامه واليسرى خلفه والمرأة خلف الحش
 ذكرها تفريعا ايضا لما يفعل لذلك اعتبارا بحالة الحيوة لانه يقوم في الطوة من
 صف الرجال والنساء لذلك في المات **قوله** ولو دفن مع رجل في قبر واحد من عذر
 جعل الحش خلف الرجل ذكره ايضا بغير بيان في تفسير الامة السخري في شرح الكافي
 فان دفنوا في قبر واحد من عذر فلا ياتر بان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
 ان تدفن جماعة من السهمي او قبر واحد وان جعل من كل متدين جزء من الشراب
 مسجل لذلك هذا موضع الرجل يمينه امامه واليسرى خلفه والمرأة خلف الحش
 القبلة ان تدفن الرجل يمينه امامه واليسرى خلفه والمرأة خلف الحش
 صلى الله عليه وسلم امر بتقدم الشريه اخذ الله ان الجانب القبلة والحقل من كل
 متدين حاجر من الصنفين من مصر ذلك في تفسير الكافي في تفسير الكافي في تفسير الكافي
 من حش من رباب السدي وهو من عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن مع حمة في قبر واحد
 وخارجة من يزيد بن ابي ذر وهو من سعة بن الربيع بن عمرو بن الهذيل دفنوا في قبر واحد

النعمان من اماكن من ثعلبية والمحدث من دماء العلوي وعبادة من الحشاس في قسروا احد
 ودفن عبد الله بن عمرو بن حرام وعمر بن الحجاج بن يزيد بن حرام في مسود واحد وكانا من
 ومدين متواخين **قوله** وان جعل على السرير بعشر المرات في حباله في من من من
 الاصل ذلك ما على سبيل التفرع فان في شرح الكافي وان جعل على السرير بعشر المرات
 له جارية لانه اقرب الى السرير والسرير من دماء العلوي عند استنباه الامور والغش
 الحقة متبيل بطريق على المرأة اذا وضعت على الحنان ودفن في باب الحمار **قوله**
 ولكن في كنف الحارة وهو احسن الى هذه ذكرت على سبيل التفرع ارضا وركب
 لانه اقرب الى السرير ولان الزيادة في دفن الرجل عند الحارة جارية واستنباه امره في
 اسباب العذر فلهذا كنف كما يكتنف الحارة كذا في شرح الكافي انهما مسائل ذكرت
 في شرح الكافي في ذكرها في هذا الموضع بغير التفاتة وفي ان الحش اذا مات دفن من
 درجهم محرم منه لاحتمال انه انى فلا يمسح به المحرم وان قبله رجل شهوة لم يتزوج
 امة حتى يستبين امره لانه ان كان انى وقبله بعد ما رافق يثبت حرمة الطفر
 فلو ان امة حراما عليه من هذا الوجه وترك نكاح امرأة تحل له او لم ينكح امرأة
 هي محرمة عليه فان وان روجه انوع اجلا او امرأة فلا علم له بها وهو موقوف الى ان
 يبلغ لان الذك يدخل في النكاح دخول المالكين والانثى تصير مملوكة بالنكاح ولا يملك اسار
 واحسن الوصفين في حق من غير دليل ولا وجه لارطان نكاح الرجل في قيام الامة سالم
 يعلم انه لم يصادف محله فتكون موقوفة الى ان يبلغ فان ظهر فيه علامة الرطاب
 وقد روجه ان امره محكم به النكاح من حش عقدة الارب لانه ينفذ ان تصرفه
 صادق محله وان لم يصل اليها اجل كما يوجب الحش وان كان روجه انوع من رجل
 ثم طهوه علامة الرجال فقد تبين ان هذا المصروف لم يصادف محله فكان باطلا
 فان وان عرفه صلا بعد ما بلغ قبل ان يستبين امره او سرق او سرق

منه اقيم الحد لانه صار بالبلوغ مخاطبا وحده الفقد والسرقة لا يختلف بالدلالة
والاوثنة واستنباه حاله لتعيق قدومه موجبا للحد عليه ولا تحقق سرقة
والسرقة منه ترجبة للقطع قال وان قدومه رجل واحد على قاذفه منزلة المحبوب
والرفق اذا قدرهما رجل وهذا لان القاذف يستوجب الحد بنسبة الرجل الى الفعل
بما شئ به ونسبة المنة الى الممنوع من فعله بنسبة غيره ما شئ به استنباه امر
بقرار السبب ولا يدرك ان قاذفه الى الفعل بنسبة فان كان نسبه الى
مباشرة الفعل وهو امرأة فان قدس منه الى محال فكون منزلة قدوم الرفق
والمحبوب وان كان قدس منه الى المحل وهو رجل بنسبة الى ما هو قاذف في حقه
غير موجب للحد عليه وعند استنباه الاستدلال اقامة الحد على القاذف قاتل
واذا قطع رجل مئة او امرأة قبل ان يستبين امره فلا قصاص على القاطع لان لم
القصاص مما دون النفس بخلاف بالدلالة والاوثنة ولا يجوز العصاص من الرضا
والنساء والاطراف فان كان القاطع رجلا لم يجب العصاص اذا كان هو امره وان كان
القاطع امرأة لم يجب العصاص اذا كان هو رجلا وعند الاستنباه يملن في السبهة
والعصاص عفو عنه تنذر بالشيء ما يتوهم فارق العصاص في النفس فانه لا يخلو
بالدلالة والاوثنة سواء قتل رجل او امرأة كان عليه القصاص لثبوت الاحوال
سببه ولو وقع هذا الحين بد رجل او امرأة او قتل لم يملن عليه قصاص ولا الدية
على عاقلة لانه صغير لم يبلغ فعلة وخطاه سواء قال وان احد الحنفي اسير الى
الغارة او ارتد بعد الاسلام لم يقتل لان القتل عقوبة تنذر بالشبهة
فاما ان يكون هذا في حال الضعة والصغر لا يستوجب العقوبة او بعد البلوغ فيؤثم
لونه اني وان كان الحنفي من اهل الذمة لم يوضع عليه جراح دابة لحد من المعنيين
ولذلك لا يدخل الحنفي والصائفة للصغار ولو هم الاوثنة قالوا

ادرجه اليه قبل ان يسلح رجلا او زوجة امرأة فان ذلك موقوف لا يجزى ولا ينظر ولا
تواريان حتى يستبين امره وانما لا ينظر لان العاقل ورك لا يجزى لانا لا نعلم
عصافه هذا العقد محله ولا سوارتان لان السوارت من حكم انهاء الكاح الصالح بالموت
وان قتل خطأ سئل ان يستبين امره على قول السعفي على العاقل نصف دية المرأة
دية الرجل باعتبار الاحوال عند القول بقول العاقل وعلى اولنا القتل البينة لان
العاقل منكر للزنا فكأن القول بقوله مع المين وعلى مدعي الزنا اثباتا بالبينة قال
رجل مات وترك ابنا وامراة وكذلك اخنثى من هذه المرأة قال الحنفي بعد اثباته فادعت
انه انه كان غلاما يقول من حيث يقول العاقل وادعى الابن انه كان يقول من حيث
يقول الحارة قال قول قول الام لا يثبت الزنا على الزنا في ميراثها منه والابن منكر
للزنا قال قول قول من يمينه على علمه لانه يستحلف على فعل العتير والسنة بينة الام
سواء اقامت هي وحدها او اقام جميعا البينة لانها ثبتت الزنا في وجهها والابن
ينفي ببينته تلك الزنا ولو اقامت الام نسبه على ذلك واقام رجل النسبة ان
المث زوجة على الف وزعم وانما كان يقول من حيث يقول النساء وطلب ميراثها منها
فالنسبة منه الزوج لان في نسبه زنا اثبات فانه يثبت منه النكاح والمراث
لنفسه فكانت نسبه اولي بالقتول غير لام نصيبها من الصداق وعمر ولا
قال من ينكر وجود الصداق فكيف تاحل نصيبها منه لانها صارت مكذبة فيها
زعمت في الحكم وزعم الزاعم سقوط اعتبار ان اذا جازي الحكم بخل منه ولذا لم يان اقام
كل واحد منهما البينة انه كان يقول الصالح الذي ادعاه ولم يكن يقول من
المبال الذي ادعاه ولم يكن يقول من المبال الاخر لان قوله ولم يكن يقول في السهارة
لفظ النفي لا يكون مقبولا فوجود هذه الزنا لعدمها ولو اقامت المرأة النسبة ان
اباها زوجها في حال حيوة وامرها عنها الزنا وهو انه كان غلاما يقول

من حيث يقول الغلام خاصة واقامت الام البيعة انه كان يقول من حيث يقول الجارية
 فالسنة ستة المراه لما فيها من اثبات الزيادة وهو اصل النكاح وهو المهر والمهرات
 ولو اقامت هذه المراه السنة على ما وصفنا واقام الروح السنة على ما وصفنا في المسألة الاولى
 فالسنة ستة المراه لان البيعتين يعارضتا في اثبات السكح والمهرات وفي سنة المراه زيادة
 وهو اثبات الصدوق فترجح ذلك وان وقت السنان ومنه قوله الاول الذي لا
 صاحب له الاول يستعمله صلة في الحين ووقت لا مازع عن فيه وبعد ملئت ذلك في
 الوقت الذي استدل به بصر السنة الثامنة محالاً وان كان الحين حياً ابطت ذلك كله
 ولم اقصر في منه لان زمان حوته المفرد هو الحل وقد عارضت السنان فيه وانقضا لا كماله
 ان يكون السخص الواحد زواجاً وروضة حلالاً ما بعد مودة فالحق قد ارفع هناك على
 اذ وانه كان انما المفرد للمهر والمهرات فصورنا الى المرحح ما ثبات الزمان وهو نظير اخير
 ادعنا نكاح وخل بعد مودة واقامت كل واحد سنة فحقها بالمرات منه ولو كان الحل
 حياً كان رجل السنان ان التوقنا وكذلك لو ادعى صلح نكاح امرأة فهو هذا
 في الفرق بينهما بعد المود وميله فلو اقام رجل السنة ان اباه ووجهها بالفرق وهم
 بوضاها وانما ولدت منه هذا الولد واقامت المراه السنة ان اباه ووجهها بوضاها
 وانما دخل بها فولدت هذا الغلام منه ارطت ذلك كله لان في كل واحد من البيعتين
 اثبات النكاح والنسب والمهرات فاستؤنوا والمجمع بينهما محال فادلم اعرف الحق
 منها ارطت ذلك كله ولما كانت احدى البيعتين بعض القاضى لها كماله الاخرى
 لم يلفظ اليها لانا نلتيقن بلذ احد والعرف من ضرورة التقضا بصدق القرون
 الاول الحكم بلذ بالسوق الثاني فله وهذا الحوار فالحق في صلح الحين فاما
 بعد مودة فعد منها ان سنة المراه اول ما في منتهى اثبات الزمان وهو المهر **ولو**
 مات ابو وتختلف ما قالها لهما عند ان حصة لهما من ثمنهما والحسين سهم وهو ان غنم

192
 المهرات الا ان يدين غير ذلك وقال الحين نصف مهرات ذكر ونصف مهرات انى
 وهو قول السعي واختلفا في قياس قوله قال محمد المال بينهما على اربعين سنة للاث سبعة
 والحين خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للاث اربعة والحين ثلثه وهذا هو
 الدور في حصصه وصاحب الهداية كانه اختار قول محمد وهذا ذكر دليل محمد دليل
 ابو يوسف ثم اعلم ان الدور في جعل قول محمد مع ابو يوسف حيث قال وقال الحين نصف
 مهرات ذكر ونصف مهرات انى ولدت است صاحب الهداية فيهما كذلك ذكر الشيخ
 ابو نصر البغدادي في شرحه وبذلك على ان قول محمد لقول ابو يوسف الا انها اختلفا في
 المرحح ما دونه الطحاوي في محصره فقال قال ابو حنيفة اذا هلك الرجل عن ولد حنيفة
 وان عمر حنيفة اعطى الحين على انه بنت حتى يعلم عر ذلك وقال ابو يوسف المال بينهما
 الا ان المعروف على سبعة للاث المعروف منه نصف ابن فامل وبصر الحين ثلثه اربع
 ان كان قال محمد قسم المال بينهما على منزل الاحوال فاملون الحين منه خمسة من اربع
 والمسنين سبعة من اربع عشر وما خذ هذا المع من قول ابو يوسف الرضا لوط
 الطحاوي في محصره وقال ابو الرزائي في شرحه لمحمد الطحاوي روضة قول الحين
 ان نصبت البنت مستيقن الحين والزمان على مشكوك فيها فلا يستحق الا يعقبن
 لانه لا يجوز تورعك بالشك واما ابو يوسف فانه نصرت للابن نصيب ابن فامل
 وهو اربعة والحين ثلثه اربع دسب ابن وذلك لانه صر به نصف مهرات استهان
 من اربعة ونصف مهرات ابنة سهم واحد وصار جمع ما نصرت له ثلثة وصورت
 للابن اربعة واشأ محمد فانه جعل الحين مستحقاً لسنة من اربع فاستولاه ان كانت
 ذكر اربعة سنة ولا حية سنة وان كان اربع اربعة ولا حية ثمانية فله وقال
 اربعة وفي حال سنة فلان عشر له في حالين له نصف ذلك خمسة من اربع عشر
 مستحقه قال ثمانية وفي حال سنة فلان اربعة عشر له نصفها سبعة وقد ذكر

عن ابي يوسف وجوهه ان هذا النوع من هذا النوع ان كل الراد من جهة الله فكل هذا ان
يجز العمل ان الحسني نصف المصيبين كما في يوسف ولين ذكر القصة ان الله تعالى جعل
الرواية قوله محمد بن قول الله في حصة فقال ولوان اعلامات وركب ابنه وترك ابنه اخو
فقد روي عن السعبي انه قال للحسني نصف مزارات الرجل ونصف مزارات المرأة وقد روي عن ابي
يوسف انه قال في قول السعبي في مزارات الرجل ونصف مزارات المرأة وقد روي عن ابي
والامانة لم يوزن نصف الامن في المزارات فجعل الحسني في كل رابع الا ان يجعل المزارات على
اسم الامن اربعة والحسني ثلثه لانه ان كان ثلثه الرضا وان كان ثلثه ثلثه
فحتاج الى حساب له نصف ذلك واوله ستة فحاصل المسألة من ستة للامن اربعة
وان امن السلمان وهو اربعة من ثلثي سهمان فلا حلو اما ان يكون الحسني اثنا عشر
فان كان اثنا عشر فله هذا السهمان وان كان ثلثه اربعة مثله اعطينا الامن اخو
فالسهمان له واجب في الحالين جميعا والسهمان الزائد ان يجبان في حال ولا يجبان في حال
فتنتهف ذلك فوجب له ثلثة اسهم والامن اربعة فنقسم المال بينهما على سبعة اربعة
للامن ثلثة الحسني قال وكان ابو يوسف يفرق بين هذا ولا يأخذ به غير من يفرق
اخر فآخذ به وهو ان الحسني لو كان ثلثا فله نصف المزارات ولو كان ثلثه كان لها ثلث المزارات
فجعل المال من اثني عشر للحسني في حال الثلث وهو اربعة وفي حال النصف وهو ستة فالاربعة
واحدة سهم والسكن في سهمين فله نصف ذلك ويطرح نصفه فالحسني خمسة اسهم والامن
وهذا قول ابو يوسف الاخو وفي قوله الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد الحسني ثلث المزارات
وللان الثلثان وجعل الحسني اثني عشر لم يثبت ان ابن ابي حنيفة في القصة الى الله تعالى
ولذلك ذكر الامام الاسمعي في شرح الطحاوي وجعل المال لهما بينهما الا ان كل خطا الا
وقول ابي حنيفة في قوله هو قول ابو يوسف الاول وذلك ذكرتمس الامم السعبي في شرح
الكافي الذي هو منه بنو له فقال اخلف الفل في حاكم الحسني المشكل في المزارات فقال

ابو حنيفة

ابو حنيفة ومحمد وهو قول ابو يوسف الاول وكل هو في المزارات ثلثة الا ان يكون
اسوا حاله ان يكون ذلك او في الحاصل يكون له ثلث المزارات وقل النصيبين في قول ابو يوسف
الا حله نصف مزارات الذكور ونصف مزارات الانثى وهو قريب من قول السعبي في هذا
السعبي ذلك جعل في المحط والدرج قولهم مع ابي حنيفة حيث قال صاحب المحط
والدرج فيهما والحكم في ثلث الحسني المشكل ان يعطى لثلاث النساء الا ان يكون اسوأ
حاله ان يكون ذلك او في الحاصل يكون له ثلث المزارات وقل النصيبين في قول ابو يوسف
الكافي جميعا ولم يغير عبارتهما ولذلك ذكر الامام اسما في شرح الطحاوي في قوله
محمد بن ابي حنيفة حيث قال للحسني المشكل اقل النصيبين عن اسوأ الحالين عند ابي
حنيفة واصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه السكون فان في شرحه وقال السعبي والاولى
والثوري وانما في ليلتي ولغيرهم من جاز وحسن ادم رحمهم الله يعطى الحسني نصف مزارات ذكر
ونصف مزارات انثى وهو مذهب الثوري ايضا وقال الشيخ ابو بصير المعاذي في شرح
محمد بن ابي حنيفة في قوله الشافعي جعل للحسني اقل النصيبين واقف الريان على نصيبه
ان يثبتين اسن او يقطع هو والاربعة فقال في هذه المسألة للحسني الثلث وللامن
النصف وموقف السدس وحيث قول الشافعي انه يحوز ان يكون ذكر او يحوز ان يكون
انثى فلا يحوز ان يدفع الى شركاء به بالسكن فعمل له ولد ذلك لا يحوز ان يعطى نصيب
شركاءه بالسكن ولا في هذا سطل من مزارات اخافه يدفع المزارات بعد ثلثهم
وان جاز ان يكون هناك ان يحسبه الا انه لا يحسبه ببعض وجوه قولها ان الحسني لان
ان ذكر او انثى فله نصيب اسن فاميل ان كان انثى فله نصف نصيب اسن وهو لا يستحق
الا في حالة واحدة وليس احد من الحالين باول من الاخر فجعله نصف ما استحقه
في الحالين وهو ثلثة ارباع نصيب لابلين فزاحم الامن بذلك ثم اخلف ابو يوسف ومحمد
في قياس قوله اي قول السعبي وقال ابو يوسف الحسني ثلثة من سبعة وقال محمد بن ابي حنيفة

ووجه خروج الى يوسف ان الامن لم يبق مع
 احد والحسن لم يبق لانه لا ياتي في حال امن واما
 الابن فيجعل نصف كل حال فلو كان ربع نصف
 في شهم وثلث ارباع فلو كان سبعة فالحسن
 لو كان ذلك كان له نصف المال ولو كان
 الثلث يحتاج الى حصار له نصف نصف وثلث
 عشر ونصف نصف ثلثه ونصف ثلثه اثنان
 سبعة لان نصف ثلثه اثنان سبعة في ثلثه
 سبعة فلو كانت بالثلث **قوله** الا ان
 عنده في الميراث يعني ان الحسن لم يبق في الميراث
 اني بان يظهر فيه احدى علامات الدلالة
 ان نصيبه الاقل لو قدرنا ذكر الحسد معطو نصيب
 المسكن قصر اعليه يعني اوجبنا الحسن ميراث
 الزمان لان المال لا يحب بالسل الا اذا
 يعطى نصيب المذكورة اقل المتقين به صوتيه
 فلو رجع النصف والثلث فلو قدرنا الحسن اني
 الى ثمانية ولو قدرنا ذلك لكان له الساتر من
 لانه اقل من النصف وصورة اخوة داخولان
 اصل المسئلة من اربعة المرات والربع والثلث
 يكون له الساتر وهو الخمسة ولو قدرنا اني
 الى اربعة عشر مطلق الخمسة وادان كان حجم

تقدير المذكورة لا يعطى شيئا اصلا لانه اسوأ حاله
 وامر وحسن لا ياتي للزوج النصف والاختلاف
 على عدد الاثني عشر من كل الميراث فلو كان
 شئ لا ياتي ما ياتي خيرا خيرا وصورة ولم يبق له
 لك ان تعرف ان الثلث من السبعة اثنان من الخمسة
 عليها نصف السبع وهو نصف المال والخمسة
 السدس وهو ثلثه ونصف السدس ثلثه من نصف
 من نصيبه على قول محمد فاصبر او ضرب احد
 الاثني عشر في ثلثه على ثلثه ضرب المخرجين
 بين الخزين مقرب من الثلث في الاثني عشر
 يكون خمسة وليس فليقل الاقل وهو خمسة
 الى سبعة ضرب المخرجين وهو السبعة في الاثني
 ذلك سبعة اربعة ثمانية هو الفوات من الحرس
سئل فاجبت عنه المصنفين ان يدروا ان
 في الارباب السالفة اسد را كالفات ويتوجون
 او مسائل متفرقة وحدها فعمل المصنف هنا
 فلو اذ افكر على الاخر سبب وصية ففعل له
 نوابه ان يعر اوله فاذ اجاز ذلك ما يعرف
 الذي يعقل لسانه اي بان في الجامع الصغير
 حصة في الاخرين بقدر اعليه كتاب وصية
 فتقول بتراسه نعم قال فان اجاز ذلك ما يعرف

اعتقل لسان الرجل فقربت عليه وصية وأشار برأيه أي نعم ولتب هو باطل لا يجوز أن
هنا لفظ محذور فان السامع محذور في الوجدان لا ذكر قوله نحو الاسلام وعين له ان
المحذور هو المحذور وقد حقق فيها جميعا ولا فرق بين المحذور الاصل والعارض الا ترى
ان الاهل اذا لم يكونوا ذوقوا ذوق الوحي صرحت لادوية اختياره ولذلك هم هنا
ولنا ان الانسان انما امت مقام النطق في حق الاخير خاصة الى اظهار ما في ضمير دون
عن النطق بحجج الارواح ذواله ولذا كانت انتهت مقام العبارة لهذا المعنى لان البيان
بالكتاب بمنزلة البيان باللسان اذا كان الكتاب مرسوما مستتبيا وفي الموضع
الذي اعتقل لسانه لم يقع اليأس عن عبارة لاحمال ان يزول ما به من الخلل الذي
اعتقل لسانه فينطق لسانه فلم تقم اشارته او كانت مقام العبارة لا يجوز عارض
على صرف الزوال الا ترى ان الالبسة لما كان لباسها شحفا جاز لها ان تعقد بالشعر
والذي ارتفع حنجرها لا يجوز ان يعتد بالشعر ولا به برجاء منها الحيف والشيخ الفيلسوف
نفذ في الصيام بالطعام والمريض الذي لا يعتد بعمل الصوم لا يجوز ان يعتد بالطعام
لا به برجاء منه وصاؤه والشيخ الثاني لا رجاء منه القضاء حتى لو امتد الاعتكاف
الى وقت الموت كانت اشارته قايمة مقام العبارة وجاز الاستطارة عليه لانه عجز عن
النطق على وجه لم يكن له وصاؤه كالاخير فان الحائض او المحل الذي يورد ذلك
عز الى حنيفة فالواو عليه الفتوى في الابد عمن الحكم خلاف العمل بل هو
فوله عليه السلام ان لها وايدا كا وايدا الوحي ولا تقاس عليه **قوله** فاذا كان
ذلك ما عرفت انه اقر ان هو جازي اذا ثبت من امارات الاخير للدعوى
بانه انه اقر ان هو جازي وانما يثبت بقوله ما عرفت انه اقر ان لان الاما بالامر
بلون دلالة على الانكار كما اذا حوكن واستمر عرضا الذي يدل على الادوار هو
التحرك من فوق تحت طول وقوله اعتقل لسانه على صيغة المبني للمفعول

دعاه

نقل اعتقل لسانه بضم الشا اذا حبس عن الكلام ولم يقدر عليه **قوله** قد شمل الفضيل
أي شمل العجبة فمضى الاخير والمريض الذي اعتقل لسانه **قوله** ولان الغرير طامس
قبله أي المتصير جامس قبل المعتقل لسانه لانه اخر الوصية الى وقت اشتغال الموت
ولم يوص حين كان قادرا على النطق فلما كان القصور طامس قبله لم يكن عجز عن النطق وقت
الوصية عذرا **قوله** ولان العارض على شرف الزوال في الاصل ولا يتقاسن في
ان العجز عن النطق في المعتقل لسانه عارض وفي الاخير اصل ولا يجوز قياس العارض
على الاصل لان شرط القياس المحالة بين المقيد والمقيد عليه ولم يوجب **قوله** قال واذا
كان الاخير سكت كما اذا نوى انما تصرف به فانه يجوز نكاحه وطلاقه وبيعته وشراؤه
وبعده منه وله ولا يحد ولا يحد له اي قال في الجامع الصغير ومعنى قوله لا يحد الا
يحد الاخير اذا كان قادرا ومفنى قوله ولا يحد له اذا كان الاخير مقنونا فاما
الكفا فانه انما جعلت مقام العبارة في حق الغائب للعجز عن النطق باللسان والعجز
في حق الاخير الزم لانه لا رجح زواله فكانت قايمة مقام العبارة بل بالطريق الذي
لان الغائب محذور ان يحضر فينطق بلسانه والاخير لا يملك النطق ولا رجح منه
ذلك وفي الكتاب تفصيل بنبينه بعد هذا ان الله واما الانسان فجعلت حجة
قايمة مقام النطق في حق الاخير لحق الحاجة الى ذلك في حقوق العبارة لان
اامة الاحكام على الاشارة ان لا بد منه وقد ذكر في حاشي الادوار ان القمار
من الغائب ليس حجة في قصاص محب عليه قالوا وحمل ان يكون ههنا لذلك حتى لا
يكون الكتاب حجة على الاخير في قصاص محب عليهم فسلون في مسئلة الاخير والبيان
على رواية الجامع الصغير حيث انصت على ما بالكتابة وعلى رواية صاحب الادوار
لاحد القصاص وحمل ان يكون الاخير معارفا للغائب بان يجب القصاص على الاخير
بالكتاب لا يجب على الغائب الكتاب بالخير الاسلام البيردول في شرح الجامع الصغير

وهذه الاسئلة ومسلكتنا والفروق من الغائب والاخرى ان في الغائب عكس
الوصول الى نقطة فلم يعتبر كتابه في الفضايل ولم يكن الوصول الى نطق الاخرى معجب
عكس الفضايل كتابه ولا يجزى الاخرى في حد القذف ولا في غير لان الحد لم يشروع
الا بصريح القذف وفي غير الصريح شبهة والحدود تتبدل بالسيمايات والاشارة
والثانية من الاخرى محتولة ما استصرح من الناطق فلا يثبت به الحد ولذا قام
اشارة الاخرى في مقام الرطق امر ضروري بلست دوى الحاضر ولا في مقام الحل
بالصريح وتواتر ولا يخل له لو قدرة غيره لاحتمال المضيق منه لان الساليت
قد يضمن التصديق وانما سطر المضيق بالاشارة وكتابته وكل منهما امر ضروري
فستشبهة التصديق والفروق من الحد والقضا صرح لا مقام الحد بالاشارة
الاخرى وكتابته وتقام الفضايل ان الحد لا مقام الا ببيان لاشبهة فيه الا ترى ان
السمايات بالوحد الحوام والافترار به لا وجب الحد والعصا مقام بالسمايات او
الاكثر او مطلق القتل وان لم يوجد الصريح بالحد وطاصه ان الفضايل فيه
معنى العوضية لشعرية جائز اللغات فتثبت مع السببية كما في سائر المعاديات
خلاف الحد ولا لها شجرة زواج حقا لله تعالى ليس فيها معنى العوض فلم تثبت
مع السببية لعدم الحاجة الى اخبارها لان الحد ونحوه في ذلك لا في اخبارها
فالاولى المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على الحكاية لان هذا
جمع منها فصار اذا كان الاخرى مكتوب او مروي بخلاف ما هو بعض مشايخنا ان
الحكاية ان ادر علمها لم يعتبر الاشارة قال ان الاشارة حجة ضرورية ولا ضرورية مع العذر
على الحكاية معقول جلها حجة ضرورية ثبتت حجتها عند العجز عن السان وهما مستو
لان في الحكاية زبانية بيازان لان السمان حصل بها حشا وعنايا بخلاف الاشارة فان
فيها احتمالا وفي الاشارة زبانية اسير لا يوصد ذلك في الكتابة لان الاشارة اقرب الى

المرطوق

لان الاشارة اقرب الى النطق من اشارة الاقلام ببيانه ان العلم الحاصل بالكتابة يحصل باثارة الاقلام
وهي منفصلة عن الكاتب والعلم الحاصل بالاشارة يحصل بما هو متصل به وهو راسه فكان
التصل بالاشارة اقرب اليه من المنفصل باقوله لا يعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة فمنوع
لان الاشارة يعتبر مع القدرة على البيان من كل وجه وهو النطق ومع القدرة على الكتابة اولى
الاترالى قال البخاري في الصحيح في باب الاشارة في الطلاق والورق قال ابن عمر قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يحد باليد مع العين ولكن يحد بغير هذا وشار الى ساند وقال فيه ايضا وقال
انس اومي النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيده الى ابي بكر ان يتقدم وقال فيه ايضا وقال ابو قتادة
قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات المجرم احدكم اسره ان يحمل عليه او اشار اليه قالوا
لا قال فكلوا وفيه ايضا باشاره الى عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على
بغيره وكان كلما اتى على الركن اشار اليه وكبر وفيه ايضا باشاره الى عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول العتقة من هاهنا واثا الى المشرق وفيه ايضا باشاره الى عبد
الله بن ابي اوفى قال كنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم قلنا عتبت الشمس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لي قال يا رسول الله لو اسبغت ثم قال انزل فاجده فقال يا رسول الله ان عليك نهارا ثم قال انزل
فاجده فترك معجده ليلتي الثالث فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما بيده الى الشرق فقال اذا رايتهم الذين قد
اقبل من ههنا فقد اطرو الصائم وقال البخاري ايضا في كتاب الصوم من الصحيح باشاره الى ابن عمر
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخلف بها في الثالثة وقوله خلفني فبين
والاخذاس لا تقباض ذكره الخطابي في ترجمته وقال شمس الائمة السرخسي في شرح الحاشي واذا اطلق الاكثر
اشراته في كتابه وهو يكتب جاز عليه من ذلك ما يجوز على الصحيح في كتابه لان الاخرى عاجز عن
الكلام وهو قادر على الكتاب فهو الصحيح في كتابه واصل ان البيان في الكتاب مثل البيان
باللسان لان المكتوب حروف منظومة تدل على معنى مفهوم كالكلام الاثري ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان سورا يبيع الرسالة وقد بلغ قارى بالكتاب فنادى باللسان ثم الكتاب على لائة اوجدها
ان يكتب لانا او عتقا على ما لا يبين فيه الخط كالقلم والما فلا يقع بعيني نوي او لم ينو لان مثل
هذه الكتابة كصوت لا يبين منه حروف ولو وقع الطلاق لوقع عجز تبيته وذلك لا يجوز والاشارة
ان يكتب لانا او عتقا على ما لا يبين فيه الخط ولكن لا على رسم كتب الرسالة فهذا نوي فيه لان مثل
هذه الكتابة قد يكون لابتاع وقد يكون لعقبة الخط والقلم والبيان فينوب فيه كما في الالفاظ التي

نفسه بالطلاق فان كان معها يمين نيتته ببلدانه وان كان اخرس يمين نيتته مكتوبة والثالث ان
يكتب علي رسم كتب الرسالة طلاق امراته او عتاق عبده فيبلغ الطلاق والعتاق بهذا في القضا
وان قال عنيته بغير بنة الخط لا بد من في القضا لانه خلاف الظاهر وهو نظير لما قال في قولنا
طالق عنيته الطلاق من وثاق عمر بن الخطاب الي المكتوبه فان كان كتب امراته طالق من طاق سوا بيت ابي
الكتاب او لم يكتبه ان كان المكتوب بالاداء واليك كتابي فاست طاق فاما لم يقبل الي الا في الطلاق
لانه علق بالشروط كالة الكتابة فثبت ما لو علقه بحالة العبارة وان دس علي ذلك في اذكر الطلاق
من كتابه ونزك كما سوي ذلك وبعث بالكتاب اليها من طاق اذا وصل اليها الكتاب لو طرأ الشرط
وتجوز الطلاق كرجوعه عن التعليق وان بقي المخطوط كما وبعث بالكتاب اليها لم تطلق في الشرط
يجوز فانما وصل اليها ليس بكتاب صحيح الزوج الكتاب وقامت عليه البينة انه كتبه بغير فرق
بينهما في القضا لان الشبهة عليه كالقائمة بالاعتراض وان كان اخرس لا يكتب وكانت
له اشارة يعرف في كتابه وطلاقه وشرايه وبعثه فوجاز استحضار في القضا ولا يقع
في من ذلك ما اشارت لانه لا يثبت في الاشارة حرق مخطوطة في قضا القضا والبيع
وبهذا لا يقع الاشارة الصحيح الاشارة في بيع من القرضات بالكتاب كونه استحضار قضا
الاشارة من اخرس كالمصالح في الناطق الاشارة في العبارات بحمل وكذا في اذا حرك
تشتبه بالتكبير والقراءة حقا بل كمنزلة القراءة من الناطق فكذلك في الناطق لا يقع
احد الضرورة لانه يحتاج الي ما لا يحتاج اليه الناطق فلو لم يحمل ما لا يقع في الناطق اذ
الي ان يموت جوعا وهذا ضرورة لا يتحقق في حق الناطق ولهذا اقتضى المريض ما اعتقل
لسانه لا ينفذ خرقه باشارته لانه لم يقع اليك من نطقه واقامت الاشارة مقام العبارة
عند وقوع الباي من النطق للضرورة وان لم يكن له اشارة معروفة يعرف ذلك منه او
يترك فيه فهو باطل لانه لا يوقف علي امره بمثل هذه الاشارة فلا يجوز الحكم بها كذا ذكره
الائمة السرخسي في باب طلاق الاخرس من شرح الكافي قوله مستبين مرسوم اراد بالمرسوم
المعنون وهو المعدر بالمعنون والعنوان ان يكتب في صدر الكتاب من فلان بن فلان من فلان بن فلان
من فلان بن فلان قوله ينوي فيه ان يطلب منه البينة فيه قوله بمنزلة صريح الكتابة اي بمنزلة
كتابه قولية كقوله انت باين قوله ولا تختص بلفظ دون لفظ وقد ثبت بدون اللفظ بغير
انه هذه القرضات من النكاح والطلاق والبيع والشرا لا تتعلق بلفظ خاص بل يثبت بالافاظ كقوله

بغير

لفعل كذا علي القول فكذلك يجب ان يثبت بالاشارة لعمدة الاخرس الي ذلك وكذا اظهر والقول لا يختص
بلفظ خاص فيجوز يثبت بالاشارة قوله فيكون فيها روايتان اي في مسيلة الاخرس علي اعتبار
كتاب الجامع الصغير يجب عليه القضا بالكتابة وعلي اعتبار رواية كتاب الاقرار في الغائب يجب
علي الاخرس القضا من بالكتابة وقال بعضهم في شرحه منها بغير التقينة الا في الاخرس والغائب غير
الاخرس فذلك ليس بشي لانه لم يثبت الروايتان في الغائب بل فيه رواية كتاب الاقرار يجب
عليه القضا بالكتابة قوله لانه جمع هنا بينهما اي جمع في الجامع الصغير بين الاشارة والكتابة
وهذا دليل لقوله ذلك المسئلة علي ان الاشارة معتبره وان كان كذا را علي الكتابة ولما في دعوي
الجمع بينهما نظر لانه قال في الجامع الصغير واذا كان الاخرس يكتب او يروي كلمة او لاحدا شيئا لا يقع
علي ان نقول قال في الاصل وان كان الاخرس لا يكتب ولا يروي الاشارة يعرف في كتابه وطلاقه وبعثه
وبعده فهو جائز فيحمل من اشارة رواية الاصل ان الاشارة من الاخرس لا تقبل مع القدرة علي
الكتابة لانه يمين حكم في الاخرس بشرط ان لا يكتب فانهم قوله وكذا ذلك الذي ثبت يوما او يمين
اي الذي ثبت يوما او يمين في العوارض فانه لا يكتب ولا يقوم ذلك مقام الاشارة لانه
لم يقع اليك من الناطق كذا في سعة قول السان وهذا في قوله بالكتابة في المقول لانه قيل عدا
تصريح المقول ان كان الاخرس لا يروي في شرح الجامع الصغير حيث قال فيه وهو تاديل
عامة في كوفي الذي اعتقل لسانه قوله قال راد لكان الخلف من جهة واحدة ومنها سبعة فان كانت المدة
اكثر من هذه المدة كانت المدة اكثر او كانت المدة اكثر او كانت المدة اكثر او كانت المدة اكثر او كانت المدة اكثر
الجامع الصغير هذا في كمال الاحتياط وهو انه عدا دكر اخر في بغير ما في حال الضرورة وهو انه
لا يجد ذكوة لغيره يمين فيجوز بكل حال سوا كانت المدة بوجه اكثر او كانت المدة اكثر او كانت المدة اكثر او كانت المدة اكثر
لان المدة تحمل عند الضرورة في المخطوط او في كذا لا يمس غير التحريم في التحريم قد يصلح دليل او هو
الي الحلال فلم يصح تركه بالضرورة واما في حاله الاختيار فيجوز التحريم عند غلبة الحلال لا غير
الشافعي في حالة الاختيار يجوز الحلال ان لا يحرم في الضرورة في حالة الاختيار ولهذا
يجوز بالاعتقاد عند غلبة الحرام واستواء الحلال مع الحرام ولما ان غلبة الحلال يقوم مقام الضرورة في
اقادة الاباحه فكلما ان في حالة الضرورة بيع المينة كذا كما يباح تناول عند غلبة الحلال علي الحرام
لان الغالب حكم الحلال ان القليل لا يمكن الاخر عنه ان القليل لا يمكن الاخر عنه فهو عفو عما في النكاح
القليلة الاثري من استرحى كما اوخر من اسواق المسلمين يحمل له تناول من غير سؤال اعتبار الغلبة

دفعاً للرجوع وان كان لا تخلو اسواق المسلمين عن حرام بار بكونه ذلك مسروقاً او مفضوياً وكذلك من كانت له اخت رضاعية في مصر وهو لا يعرف من لم يزلت ساكنته في ذلك الموضع على الحال او لم يزلهم اليهودي كذلك فيما عن مينا لانه لما علم بالحرام في الاغنام لا ياكل من غير التحريم كان التحريم يصلح دليلاً على انه الحق فنفى العلم بالحرام لم يخرج ترك التحريم بخلاف ما اذا كانت الغلبة للحرام او كان سراً لانه لا يملك حينئذ ان كان له الاختيار لانه يجد ذكياً اخر يبيح في ذلك الامام ظهيراً من الحق الوطائي في فتاواه اذا كان له صلصلة فيهم فاختلط بها ذبيحة جوسا وصيته لم يدركها من ذكيات الغلبة للذكاة او للنبذة او استويها لان في حاله الاضطراب وهو لا يجد ذكياً اخر واضطر الى اكل تحريمي للاكل في الوجوه الثلاثة لان كل المبيحة يبيح في حاله الاضطراب فبما التحريم اولي في حاله الاختيار وهو لا يجد ذكياً اخر يبيح في ذكيات الغلبة للذكاة بخبري فيذ في ما يخرجه من حرامه ولا يكتفي به وان كان يجد ذكياً اخر يبيح في ذكيات الغلبة للناس لا يخلوا عن قلوبهم من حرام فلا يجوز الانتفاع بالتحريم لادي ان تقطيل امور الكمال فيكون كالي خروج عظيم وان كانت الغلبة للنبذة او المستوية لم يخرج من ينفع بشي منها الا ان يترك في حاله الاختيار لان الحرام مع الحلال اذا اجتمع غلب الحرام الحلال الا ان تركنا الغلب في حاله الاختيار لانه لا يملك في الحلال ولا في الحرام ولو اخذنا بالقياس في هذين الوجهين لا يوجب الي احكامهم لانهم ليسوا بغيره ان يكون الاكثر حراماً او النصف حراماً ثم انما يبرر في حاله الاختيار قالوا من الغلبة في الغلبة اذا اختلفت في الما تظنون فوق الما لا يبيح في الدم والذكاة ولا مع ان علته الذكوة ان تكون او اذا جازت عن الدم وعلته الميتة استلزاماً او اجد من الدم وقد قالوا فيه الشياذ الاصح ما ذكرنا وكذا الزيت اذا اختلط مع ذلك الميتة او شحم الخنزير بمثل او اكثر من علم يبيح له ان ينفع بشي من ذلك ولا يباع ولا يتصنع به ولا يدهن ولا يدبغ به جلده لانه كانه ذلك الميتة او شحم الخنزير فلا ينفع به على حاله ان كانت الغلبة للزيت لا يحل الاكل ويجل ما عدا ذلك بان يتصنع به ويبع به بشرط ان يبيح عبيده ويدبغ به الجلود ويبسها لان الغلوب تبع للغالب ولا حكم للشيء وقار اضماره في سفره معه ثياب ان كانت الغلبة للطاهر او للنجس واستوي في حاله الاضطراب ان يجد ثوباً طاهراً يبيحه واضاح اليه الصلاة وليس معاً لا يفسده بخبري في الوجوه الثلاثة لان الصلاة بثوب نجس يبيح جازر حاله الاضطراب لاجماع فلا يجوز في ثوبه شك في نجاسته وطهارته اولى في حاله الاختيار وهو ان يجد ثوباً طاهراً يبيح في الوجوه الثلاثة بخبري في الوجوه الثلاثة لا يخرج فكانت اجواب فيه كاجواب في السابغ واذا وقع غريمه على ثوبين علي ان احدهما طاهر فطهر في ثوبه الطاهر وتوقع

الكبرياء علي الاخر انه هو الطاهر فطهر في ثوبه الطاهر لا ينجس حكا بطهارة الثوب الثاني بالثالث الثاني اما ان يحكم بطهارة ثوبه الاصل او بطهارة ثوبه المستقبل من وقت العصر ونجاسته فيما مضى لا وجه اليه الا لا يظن ان الثوب الذي ادي فيه الطهر نجس فينتقض ما ادي من الطهر لكان العمل بالراي الثاني نقصاً لما ارجوه اعضاء الراي الاول ولا وجه اليه الثاني لان حكا نجاسته الثاني امر مني لا يحتمل التناقض بخلاف القليلة لان حقيقة امر مني قابل له وقيت فامكننا توفيت حقيقة ثوبه بالراي الاول الي وقت الراي الثاني وكذلك علي في الوصل الطهر الاول والعصر الثاني والمغرب بالاول والعشاء بالثاني فما صلي فيه الثوب لا يلزم ما صلي فيه الثوب الثاني لا يجوز ان استيقن ان الثوب الذي صلي فيه الطهر هو النجس اما صلاة الطهر واجزته العصر لانه يبيح له ان لا يبيح فيهما يكن الوقوف عليه في الجملة هذا اذا اخرج من الموضع الثوب ولكنه اخذ ثوبه في صلي في احد الطهر وفي الاخر العصر هذا الاول سراً لان كل الما لا يخلو عن قلوبهم من حرام فلا يجوز الانتفاع بالتحريم لادي ان تقطيل امور الكمال فيكون كالي دخول كلة الطاهر من الثوب الاول هذا اذا استوي به عليه النجس من الطاهر اما ان يبيح وعنده انما طهر في فصل وهو باهي في احد الطهر وفي الاخر العصر وفي الاول المغرب وفي الثاني العصر الطاهر فان العدم في ذرايدي هو الاخر من الاول بفضل الطهر والمغرب جازر وصلته العصر والعشاء فان كانا لو اشبهت عليه وتحريم وصل في الاواني فلو ان رجلاً كان في سفر معه ثلاثة اوان في كل اناها وقات الغلبة للطاهر او النجس لكانت اناها لكانت الغلبة للطاهر يجوز التحريم في حالة الاختيار والاضطرار في حق الثوب والتمويه كما في السابغ يجوز التحريم في الحالين للكل والبيع جميعاً وفي الوجه الثاني والثالث لا يخرج في حالة الاختيار في الحكمين كما في السابغ وفي حالة الاضطراب لا يضطر للتحريم للسبب بالاجماع لان سبب الماء النجس يبيح حاله الاضطراب جازر فنسب اما المتكورك اولى كما في السابغ ولا يخرج في الموضوع عندنا لانه قد وقع الشك في جواز الوضوء والنييم فاستوي فنقول بالنييم اولى لان النيم اقل من ثوبه الطهارة يبيح لا يوجب نجاسة الغضب يبيح والوضوء لا يبيح له الطهارة يبيح وعسي يوجب نجاسة الاعضاء وان اعتبر النيم اولى فيقيم كمن ان اراق الما ثم يبيح ان اولى ليكون عادماً لما الطهر وان لم يرف اجزاء لانه عادم لما الطهر حكاه حكاي عن الطحاوي انه كان يقول يخطب النجس بالطاهر حتى يكون عادماً لما الطهر يبيح وبقي الما حتى يشرب ان احتاج الي شربه والله اعلم وتجد جداً لسا العزير الموقوف لعبد على بلوغ اما لعل الصلاة علي رسوله الصلطي محمد والد علي اذ واجه امهات المؤمنين ومحبيه اجمعين

يقول العبد الضعيف ابو حنيفة قدام الدين ابراهيم بن ابي عمر والعبد الفقير الي الانقاذ هذا الشر
 هاتية البيان نادق الزمان في اخر الاوان في شرح كتاب الهداية للامام المحقق الخزي العلامة الكبير
 برهان الدين علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الرشدي المرعشي نفعه الله تعالى بانوار رحمته واخبره
 مغفرته وبرحمته عبد اقالاميا وجهود فيه واجتهدت ولم اكن في افادة ما استغنت اشرح
 مشكلاته وحللت مضلاته وبيت في كتاب ما يحتاج منه الي البيان فليس الخيرا ليعين بمفهوم
 شاف ومفهوم كاف مع اعراضات بتحقيق وابداس وتولجونه بتوفيق تارك التقليد جاسيا
 ولصا فيه خاسيا وهو خافيل ان كان للضلال لم فالقليد يسه ولا جرم ان الجاهل يومه وبقيت
 فيه سر دامن سجين طورا علي الشدة وطورا علي اللين بعد التيق والتميز من غلاب الدهر
 وكف عيان العصري في الله تعالى من وجه الارض في الطول والعرض كل جنيس سوزي ووسمه
 باسم المودي والحمد لله تعالى علي سلالة العاقبة ما طلعت النجوم الشارقة وافلت القارعة فمدا
 له لم حمد ابراهيم وعودا قال الشيخ رحمه الله وكان افتتاح ترجمنا
 بالقاهرة غرة شهر ربيع الاخر سنة احدى وعشرين وسبعمائة وبقيت عمل بالعراق واران في راس
 السلطان السعيد ابي سعيد توره مرقده وبرد مضجعه واكثر عمل بغداد وكراسان معدة من
 اخره بدمشق الي ان ختم بنيه في اربع عشر من ذي القعدة يوم الخميس
 اول يوم من اذار سنة تسع واربعين وسبعمائة وكان جميع سنة
 الشرح رمتا وعشرين سنة وسبعة اشهر وسبعة عشر
 يوما والحمد لله رب العالمين وصلواته علي
 محمد والجميعين وصلي الله علي
 سيدنا محمد والروحية
 وسلم تسليم
 امين
 لم

